جامعة وهران1 أحمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

برامج التكوين في علم المكتبات

نظام ل م د

في ظل التطورات التكنولوجية:

جامعة الجزائر 2 نموذجاً

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماجستير في علم المكتبات

تخصص تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات

من إعداد الطالبة: سوالمي أسماء

تحت إشراف الأستاذ: أ.د.صاحبي محمد

لجنة المناقشة:

أ.د. فغرور دحو	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	رئيساً
أ.د. صاحبي محمد	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	مشرفاً ومقرراً
د. يحياوي زهير	المركز الجامعي بغليزان	مناقشاً
د. برقان محمد	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	مناقشاً

السنة الجامعية 2015/2014


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



صدق الله العظيم

الشكر والعرفان

بسطت يدك فأعطيت فلك الحمد

تم نورك فهديت فلك الحمد، سئلت ربنا فأجبت فلك الحمد

عظم حلمك فغفرت فلك الحمد، الهي و ربي لك الحمد عدد قطر الأمطار و عدد ورق الأشجار و عدد ما أظلم عليه الليل و أشرق عليه النهار

و صل و سلم و بارك ربنا على سيدنا محمد أشرف من أظلت السماء وأقلت البيداء، صلاة دائمة في كل حين تنمو وتزيد و لا تنفذ ما دامت الدنيا و الآخرة لا تبيد....

إلى من لا يكفى التعبير بالأحرف عن شكرهم و لا يكفي الشكر لرد جميلهم و لا العبارات أمام جليل صنيعهم:

أستاذي المشرف الدكتور "صاحبي محمد" الذي لن أجد في حقه أي كلمة شكر تقال، ولا أي عبارات تسمو في حقه أكثر من جزيل ما منحني من إرشاد وتوجيه طوال فترة مشواري الجامعي والذي توج بمرافقته لي في إنجاز مذكرتي وعلى صبره ولطفه وسعة قلبه وخاطره، فله مني كل الإحترام والتقدير والثناء.

لجنة المناقشة الذين يشرفونني بحضورهم وبقبولهم الدعوة لتقييم عملي فلهم مني جزيل الشكر والتقدير وجزاهم الله خيراً وبوأهم بهذا من الجنة نزلاً.

أساتذة علم المكتبات والعلوم الوثائقية بجامعة وهران وعلى رأسهم الأستاذ "العربي بن حجار ميلود" والأستاذة "شايب الذراع بنت النبي" فقد كانوا نعم الأساتذة لي في مشواري الجامعي.

أشكر بدوري طلبة علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر 2 على تعاونهم معي ومساعدتهم لي جزيل الشكر.

وأخيراً وليس آخراً أشكر عائلتي وزوجي على تحملهم لي طوال هذه الفترة.

إهـــــداء

إلى أمـــــي الحبيبة عرفاناً وتقديرا

إلى أبـــــي الحبيب شكراً وتقديرا

إلى إخوتي: عبد القادر وعائلته، سيد أحمد وعائلته، عبد الكريم.

إلى أخواتي: مختارية وعائلتها، كريمة، خيرة، زهرة، إيمان.

إلى زوجي وحبيبي محمـــــد أميـــــن.

إلى صديقاتي: وهيبة، سعاد، رشيدة، خديجة، منيرة.

إلى زملائي في الدفعة وخاصة عبد الغني وعبد الرزاق.

أهدي هذا العمل المتواضع.

أسمـــــاء

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الموضوع:	الصفحة:
بسملة	-
آية قرءانية	-
شكر وعرفان	-
إهداء	-
قائمة المحتويات	-
قائمة المختصرات	-
مقدمة	12-01
الفصل الأول: التعليم العالي في مواجهة إصلاح ل م د	59-13
المبحث الأول: التعليم العالي:	14
المطلب الأول: التعريف بالتعليم العالي	14
المطلب الثاني: وظائف وأهداف التعليم العالي	15
1- التعليم	18
2- البحث	18
3- خدمة المجتمع	18
المطلب الثالث: مؤسسات التعليم العالي	18
المبحث الثاني: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر:	20
المطلب الأول: التعليم العالي قبل الإستعمار	20
المطلب الثاني: التعليم العالي في عهد الإستعمار	22
المطلب الثالث: التعليم العالي بعد الإستقلال	24
1- المرحلة الأولى: 1962-1970	24
2- المرحلة االثانية: 1970-1980	25
3- المرحلة الثالثة: 1980-2003	26
4- المرحلة الرابعة: 2003-إلى يومنا هذا	27

المبحث الثالث: الإصلاح /النظام الجديد ل م د:	27
المطلب الأول: التعريف بنظام ل.م.د:	27
المطلب الثاني: درجات نظام ل.م.د:	28
1- الليسانس	28
2- الماستر	29
3- الدكتوراه	29
المطلب الثالث: نشأة و تطور نظام الـ: ل.م.د في العالم:	30
1- في الدول الأنجلوساكسونية	30
2- في أوروبا	30
2-1-ندوة السوربون 1998	31
2-2- ندوة بولونيا 1999	32
2-3- ندوة براغ 2001	32
2-4- ندوة برلين 2003	33
2-5- ندوة بيرغن 2005	34
2-6- ندوة لندن 2007	35
2-7- ندوة لوفان/لوفان الجديد 2009	35
2-8- ندوة بودابست وفيينا 2010	36
2-9-ندوة بوخارست 2012	36
المبحث الرابع: أهداف ودوافع نظام ل.م.د:	36
المطلب الأول: الدوافع وراء إصلاح ل.م.د:	38
1- في أوروبا	38
2- في الجزائر	39
المطلب الثاني: أهداف نظام ل.م.د في الجزائر	40
المطلب الثالث: الدافع الحقيقي وراء تبني نظام ل.م.د في الجزائر	42
المبحث الخامس: نظام ل م د في الجامعة الجزائرية:	43
المطلب الأول: فلسفة نظام ل.م.د	43
1- التنظيم على شكل سداسيات	43

2- عرض التكوين	43
3- ميدان التكوين	44
4- وحدات التعليم	44
5- الرصيد	45
6- مسلك التكوين	45
7- مسارات التكوين	46
7-1- الليسانس	46
7-2- الماستر	47
7-3- الدكتوراه	47
8- فرق التكوين	47
9-الفرع/الشعبة	47
10- التخصص	47
11- ملحق/مضاف للشهادة	48
12- المعابر	48
المطلب الثاني: الفرق بين النظام الجديد (ل م د) والنظام القديم (الكلاسيكي)	50
1- من ناحية التصميم	50
2- من ناحية الأهداف	51
المطلب الثالث: نظام ل م د في الجزائر	52
المرحلة الأولى	53
المرحلة الثانية	53
المرحلة الثالثة	53
المبحث السادس: عراقيل وتحديات تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية:	55
المطلب الأول: تحديات تتعلق بالبيئة والمحيط التعليمي	55
المطلب الثاني: تحديات تتعلق بتطبيق النظام	56
المطلب الثالث: تحديات تتعلق بعالمية النظام	57
الخلاصة	58

الفصل الثاني: برامج التكوين في علم المكتبات بين النظام الكلاسيكي والنظام الجديد	106-61
المبحث الأول: التكوين الجامعي	63
المبحث الثاني: أهداف التكوين الجامعي:	64
المطلب الأول: أهداف تعليمية	64
المطلب الثاني: أهداف إجتماعية	64
المطلب الثالث: أهداف تتعلق مهنية (تتعلق بسوق العمل)	65
المبحث الثالث: مقومات التكوين الجامعي	65
المطلب الأول: الطالب الجامعي	66
المطلب الثاني: الأستاذ الجامعي (هيئة التدريس)	68
المطلب الثالث: برامج التكوين	70
1- مستويات برامج التكوين	70
المستوى الأول	71
المستوى الثاني	71
المستوى الثالث	71
المطلب الرابع: وسائل التكوين الجامعي	72
1- الكتب والمراجع	73
2- الوسائل التكنولوجية	73
المبحث الرابع: علم المكتبات:	74
المطلب الأول: التعريف بالمصطلح	74
المطلب الثاني: التعريف بعلم المكتبات	76
المطلب الثالث: نشأة وتطور علم المكتبات:	79
1- في دول العالم	80
2- في الجزائر	81
المطلب الرابع: توسع دائرة علم المكتبات في الجزائر بعد إصلاح ل م د	82

المبحث الخامس: التكوين الجامعي في علم المكتبات:	83
المطلب الأول: معايير التكوين في مجال علم المكتبات.	85
المطلب الثاني: التكوين الجامعي في علم المكتبات مابين التدريس والإشراف.	86
المطلب الثالث: مستويات التكوين في علم المكتبات بين النظام الكلاسيكي ونظام ل.م.د	89
1- التكوين قصير المدى	90
2- التكوين طويل المدى	90
2-1- التدرج (اليسانس)	90
2-2- مابعد التدرج	90
2-2-1- الدبلوم العالي للمكتبيين أو للمكتبات	91
2-2-2- شهادة الماجستير	91
2-2-3- شهادة الدكتوراه	91
3- **مستويات التكوين في ل.م.د:**	91
3-1-الليسانس	92
3-2-الماستر	92
3-3- الدكتوراه	92
المبحث السادس: برامج التكوين في علم المكتبات	93
المطلب الأول: إعداد برامج التكوين في علم المكتبات	93
المطلب الثاني: برامج التكوين في علم المكتبات في حقبة النظام الكلاسيكي	95
1- مرحلة التأسيس	97
2- مرحلة التركيز	97
3- مرحلة الإنطلاق وحتمية التخصص	97
4- مرحلة الإصلاح ل م د	98
المطلب الثالث: برامج علم المكتبات بعد إصلاح ل م د	101
المطلب الرابع: نقد لسياسة ل م د في إعداد برامج علم المكتبات	103
الخلاصة	105

الفصل الثالث: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها في برامج علم المكتبات	155-107
المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والإتصال:	108
المطلب الأول: تعريفها	108
المطلب الثاني: مميزاتها وخصائصها	111
1- التفاعلية	112
2- اللامادية	113
3- قابلية الحركة والترحال	113
4- الآنية واللاتزامنية	113
5-قابلية التحويل	113
6- العالمية أو الكونية	114
7- اللاجماهيرية	114
8- الشيوع والإنتشار	114
9- قابلية التوصيل	114
المطلب الثالث: مكوناتها	114
1- العتاد	115
2- البرمجيات	115
3- الشبكات	115
المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتعليم العالي:	116
المطلب الأول: إرتباط تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالتعليم العالي	116
المطلب الثاني: أهداف إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي	117
1- حيوية التعلم	118
2- تنمية المستويات العليا في مهارت التفكير	118
3- مراعاة الفروق الفردية	119
4- الدافعية	119
5- تنمية مهارات التعاون والعمل في الجماعة	119

6- تنمية مهارات الإتصال وتدريب الطلاب على مهارات المعلومات	119
7- التعليم من ثقافات متعددة	120
المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي.	120
1- دعم النمو الإقتصادي	120
2- تعزيز التنمية الإجتماعية	120
3- إصلاح التعليم	120
4- دعم إدارة التعليم	121
المبحث الثالث: تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصال على التعليم العالي.	121
المطلب الأول: التغيير في البنية التنظيمية في الجامعة	122
المطلب الثاني: التغيير في مهام هيئة التدريس	122
المطلب الثالث: تغيير في تكوين الطالب	123
المطلب الرابع: التغيير في طرق وأساليب التدريس	124
المبحث الرابع: علم المكتبات في ظل مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال:	125
المطلب الأول: تأثر التعليم العالي بتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر	125
المطلب الثاني: أهم تكنولوجيات الإتصال والمعلومات في ميدان علم المكتبات	131
1- الحواسيب	131
1-1- الحواسيب الشخصية	131
1-2- الحواسيب الفائقة	131
2-الشبكات	132
2-1- الأنترانت	133
2-2- الإكسترانت	134
2-3- الأنترنت	134
3-البرمجيات	135
4- الرقمنة	135
5- قواعد المعطيات	136
المطلب الثالث: تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصال على علم المكتبات	137

1- الإنفجار المعرفي	137
2- تنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها	138
المطلب الرابع: الدور المنوط بطلبة علم المكتبات في مجتمع المعلومات.	140
المبحث الخامس: برامج علم المكتبات في ضوء تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال وإنعكاساتها على التكوين	142
المطلب الأول: إصلاح برامج التكوين في علم المكتبات وفق تكنولوجيا المعلومات والإتصال.	142
المطلب الثاني: برامج التكوين الجديد في علم المكتبات إزاء التطور التكنولوجي	149
المطلب الثالث: برامج علم المكتبات مابين واقع المؤسسات الوثائقية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.	150
المطلب الرابع: تحديات برامج علم المكتبات أمام إشكالية التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات والإتصال.	152
الخلاصة	153
الفصل الرابع: برامج ل م د في علم المكتبات في جامعة الجزائر 2 ومسايرة التطور التكنولوجي	156-226
1- التعريف بمكان الدراسة	157
1-1- التعريف بجامعة الجزائر	157
1-2- التعريف بقسم علم المكتبات والتوثيق	159
2- عينة الدراسة	160
3- أداة جمع البيانات	163
4- الحدود الزمانية للدراسة	164
5- عرض وتحليل النتائج	164
5-1- عرض البيانات الشخصية للعينة	164
5-2- المحور الأول: تقييم نجاعة نظام ل م د	166
5-3- المحور الثاني: علم المكتبات في حقبة جديدة في نظام ل م د	177
5-4- المحور الثالث: التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2	183
5-5- المحور الرابع:مواكبة برامج التكوين للتكنولوجيا الحديثة	189

5-6- المحور الخامس: آفاق برامج التكوين في علم المكتبات	221
الخلاصة	224
الخاتمة	227
بيبليوغرافية	234
قائمة الجداول	257
قائمة الأشكال.	260
كشاف المصطلحات	263
كشاف الأماكن	268
كشاف الأعلام	273
الملاحق.	أ-ش
الملخص	

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

- الألمدي: إختصار لنظام ليسانس، ماستر، دكتوراه.
- ت.م.إ: تكنولوجيا المعلومات والإتصال.
- د1: دكتوراه سنة أولى.
- د2: دكتوراه سنة ثانية.
- د3: دكتوراه سنة ثالثة.
- ل م د: إختصار لنظام ليسانس، ماستر، دكتوراه.
- ل1: ليسانس سنة أولى.
- ل2: ليسانس سنة ثانية.
- ل3: ليسانس سنة ثالثة.
- م1: ماستر سنة أولى.
- م2: ماستر سنة ثانية.
- م3: ماستر سنة ثالثة.

باللغة الأجنبية:

- **AGCS** : Accord général de sur le commerce des services.
- **BA** : Bachelor of art.
- **BS** : Bachelor of science.
- **BMD** : Bachelor, master, Doctorat.
- **CE** : Conseil européen.
- **CGTN** : Commission Générale de Terminologie et Néonologie.
- **CNRSE :** Commission nationale de réformes du système éducatif.
- **COA** : Committee on Accreditation.
- **CPN :** Conseil pédagogique national.
- **DUEA** : Diplôme d’études universitaires appliquées.

- **e-** : Electronique.
- **ECTS** : European Credits Transfert System ou système européen de transfert de crédits.
- **EEES** : l'Espace Européen de l'Enseignement Supérieur.
- **ESU** : European student union.
- **EUA :** l'Association européenne de l'université.
- **EURASHE :** The European Association of Institutions in Higher Education.
- **ICT :** Information and communication technologies.
- **ICTS** : Information and communication technologies.
- **IFLA :** International Federation of Library Associations.
- **ISO** : International Organization for Standardization.
- **G.A.T.S** : The General Agreement on Trade in Service**.**
- **L1** : Licence 1 ère année.
- **L2** : Licence 2 ème année.
- **L3** : Licence 3 ème année.
- **M1** : Master 1 ère année.
- **M2** : Master 2 ème année.
- **MA** : Master of art.
- **MS** : Master of science.
- **NTIC** : Nouvelles technologies de l'information et de communication.
- **OMC** : Organisation mondiale du commerce.
- **PhD** : Philosophiæ doctor.
- **RSE** : La réforme de l'enseignement supérieur.
- **TCP/IP :** Transmission Control Protocol/Internet Protocol.
- **TIC :** Technologies de l'information et de communication.

- **TICE** : Technologies de l'information et de communication pour l'enseignement.
- **UGEMA** : Union générale des étudiants musulmans Algériens.
- **UNDP** : United Nations Development Programme.
- **UNEA** : Union nationale des étudiants algériens.
- **Unesco** : United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

مقدمة

مقدمة:

في عصر تحتل فيه تكنولوجيا المعلومات والإتصالات دور السلطة و تقوم فيه بالهيمنة على كافة القطاعات :العلمية، الثقافية، الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية ... تسعى الدول جاهدة لمواكبة هذا الركب السريع ومواكبة جميع التطورات والتحولات التكنولوجية الجارية.

ولمّا كان قطاع التعليم العالي هو صاحب الدور الأبرز في تخريج الإطارات والكوادر التي تستند إليها مهمة تنمية وتطوير البلاد، وجب على كل دولة –تسعى لتحقيق التقدم والرقي– النهوض بهذا القطاع وإعطائه من الإهتمام والعناية ما يدفعه إلى تحقيق التطور والإزدهار الذي تصبو إليه.

إن ما شهده التعليم العالي في الجزائر في السنوات الأخيرة من تدنٍ في المستوى وتدهور مسّ بشكل عام الجامعة الجزائرية كافة، جعل من الضروري إعادة النظر في السياسة المنتهجة في هذا الخصوص وحتّم إيجاد إصلاح جديد من شأنه أن ينهض بهذا القطاع ويسمو به ليبلغ الأهداف التي وجد من أجلها ألا وهي: خدمة المجتمع وتنميته وتطويره.

توّجت الرغبة في الإصلاح بتبني نظام ل م د (ليسانس–ماستر–دكتوراه) حيث لم تكن الجزائر لتبقى منعزلة في خضم ما يجري في دول العالم والتي كانت تشهد إنتفاضة في قطاع التعليم العالي والتوجه إلى النظام الجديد والذي أوكلت إليه مهمة تطوير وتدعيم والنهوض بالجامعة وبالتالي تحقيق التقدم والرقي والإزدهار في المجتمع كافة.

إن الندوات الكثيرة المنعقدة في شأن الإصلاح الجديد أكدت على ضرورة الربط بين التطور التكنولوجي الحاصل في العالم والتعليم العالي بحيث يكونان سببان لغاية واحدة وهي إدماج التكنولوجيات الحديثة في عملية التكوين وذلك من أجل إرساء مجتمع للمعلومات والمعرفة قائم على إستعمال التكنولوجيات الحديثة في كافة مجالات الحياة.

إن تطبيق نظام ل م د في الجزائر والذي بدأ سنة 2004 وشُرع في تعميمه على كافة التخصصات وفي كافة مؤسسات التعليم العالي لم يكن ليستثني مجال "علم المكتبات" –كفرع من فروع المعرفة الأخرى– من هذه الإصلاحات الطارئة. وذلك بإعتبار أن علم المكتبات من الميادين التي تأثرت بشدة بالثورة المعرفية والمعلوماتية التي مسّت الإنتاج الفكري وشملت جميع فروع المعرفة .

ولأن جوهر هذا العلم هو الإهتمام بالمعلومة على إختلاف أشكالها ،فإنه من الضروري تكوين طلبة مختصين موازاةً مع التزايد السريع في حجم المعلومات المنتجة وإعدادهم إعداداً ملائماً يؤدي بهم إلى إكتساب المعرفة الوظيفية ،وكذا المهارات الفكرية والعملية اللازمة في عصر هو عصر التكنولوجيا والمعلومة خاصة وأن هذا التكوين سيؤثر لا محالة على خبراتهم العلمية وكفاءاتهم المهنية وإستعداداتهم لمواجهة عالم الشغل. فالتكوين الأكاديمي بمثابة حجرة الأساس التي من شأنها جعلهم مهيئين لمواجهة التكنولوجيا الحديثة وإتقان كيفية التعامل معها.

ومن ذلك برزت لدينا أهمية التعرف على برامج التكوين المقدمة في إطار نظام ل م د في علم المكتبات وتم إختيار عنوان للمذكرة يتناول:

برامج التكوين في علم المكتبات نظام ل م د في ظل التطورات التكنولوجية. وفيه سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة التالية:

ما مدى ملاءمة برامج التكوين في علم المكتبات في إطار النظام والإصلاح الجديد ل م د مع التطورات التكنولوجية الحاصلة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية لابد لنا من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الأهداف والمبررات وراء تبني نظام ل م د وما العناصر التي قدمها هذا النظام؟
- ✓ كيف تأثر التكوين الجامعي في علم المكتبات بنظام ل م د؟
- ✓ ما هي التغييرات التي فرضها نظام ل م د على برامج التكوين في علم المكتبات؟
- ✓ ما مدى تأثر برامج التكوين بتكنولوجيا المعلومات والإتصال؟
- ✓ ما مدى إستجابة برامج التكوين في ظل نظام ل م د لتهيئة الطلاب لمواجهة التكنولوجيات الحديثة والإنفجار المعرفي؟
- ✓ ما هي الإتجاهات التي تنحوها برامج علم المكتبات في خضم التطور التكنولوجي المستمر في ظل نظام ل م د؟

فرضيات الدراسة:

ولمحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة لابد لنا من إختيار بعض الفرضيات والتي سنتأكد من صحتها من خلال القيام بالدراسة المعمقة في هذا الموضوع :

قد تكون برامج التكوين المقدمة في إطار نظام ل م د متأخرة عن التطورات التكنولوجية والحديثة بحيث لا تلبي إحتياجات الطالب خلال عملية التكوين.

كما قد تكون هذه البرامج ملائمة لعصر تكنولوجيا المعلومات بحيث تساعد الطالب على التكوين الأمثل في مجال التقنيات التكنولوجية الحديثة.

قد يحتاج الطالب لأكثر من البرامج الحالية (التكوين الحالي) من أجل اللحاق بركب التطور التكنولوجي السريع.

وقد تكفي البرامج الحالية الطلبة في تكوينهم الأكاديمي فهو بالأساس يعتمد على التكوين الذاتي للأفراد.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع نظام ل م د وكذا تكنولوجيات الإتصال الحديثة والمعلومات صرعة هذا العصر حيث كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن هذا النظام الجديد وما يترتب عليه من نتائج وكذا عن التطور التكنولوجي المستمر والسريع والذي مس جميع مظاهر الحياة اليومية وهذا ما جعل كلا الموضوعين يحظى بأهمية كبيرة وبالغة.

وفي هذا الإطار ومن خلال وعينا بأهمية هذا الموضوع تم إختيار الدراسة في هذا المجال حيث تتمثل أهمية موضوع البحث في أنه يعتبر من الدراسات القليلة في هذا الشأن خاصة وأنه يتعلق بتخصص علم المكتبات في نظام ل م د والتي لم يسبق التطرق إليها إلا نادراً في بعض الملتقيات المقامة في هذا الصدد.

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً جديداً ومهماً وجديراً بالطرح حيث أنها تهتم ببرامج التكوين في نظام ل م د هذا الأخير الذي أحدث ضجة كبيرة وإختلفت الآراء حوله، حيث يعد نظام أوروبي تم تطبيقه في بيئات مختلفة أخرى ليست لديها نفس سمات البيئة الأم.

وفي خضم ما نشهده من تطورات تكنولوجية سريعة ومتواصلة تمس جميع مظاهر الحياة اليومية على غرار التعليم والتكوين الجامعي لابد لنا من التطرق إلى البرامج المستحدثة في علم المكتبات في هذا الشأن.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً جد هام ألا وهو برامج التكوين الجامعي أو الأكاديمي حيث ستشكل هذه البرامج إنطلاقة الطالب الأولى والفعلية نحو عالم الشغل في عصر يتسم بالتطور التكنولوجي السريع والمتواصل.

إن أهمية الموضوع أيضاً تظهر من خلال تناوله لتخصص علم المكتبات إذ أن هذا الأخير معني بالدرجة الأولى بالتطورات والتغييرات الحاصلة والتي مست المعلومة والإنتاج الفكري وإستعمال التكنولوجيات الحديثة في جميع العمليات المتعلقة بميدان التخصص وهذا في غياب دراسات معمقة في هذا الشأن.

أهداف الدراسة:

نظراً لإتساع نطاق نظام ل م د والذي لم يعد يقتصر على بعض الجامعات فقط وإنما تم تعميمه في كافة ربوع الوطن وثورة البرامج التي أُحدثت في كل التخصصات وتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال بشكل مستمر وسريع، يكمن الهدف من هذه الدراسة في:

التعرف بشكل أكبر على ما جلبه هذا النظام الجديد من برامج في علم المكتبات كان لابد لها أن تكون حديثة ومواكبة لتيار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال.

التعرف على هذه البرامج ومعرفة مدى ملاءمتها مع مستجدات العصر كبرامج تعنى بتخريج أخصائيي معلومات.

التعرف أكثر على برامج التكوين المستحدثة في علم المكتبات في إطار نظام ل م د وهل يمكنها أن تكون خير بديل لسابقتها في النظام القديم بحيث تحدث نقلة نوعية في مجال التكوين في هذا التخصص خاصة وأنه كان يفتقر بشكل كبير لعنصر التحديث ولمواكبة التكنولوجيات الحديثة.

التعرف على مدى نجاعة برامج التكوين في خضم التطورات التكنولوجية المستمرة وذلك يعود إلى أن نظام ل م د جاء أساساً لتغيير المفاهيم التقليدية حول التخصصات وجعلها أكثر ديناميكية وحيوية ومواكبة لمجتمع المعلومات وعصر التكنولوجيا.

معرفة مدى ملاءمة برامج التكوين والتعليم في علم المكتبات بمنظومة ل م د للتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وذلك من أجل معرفة ما إذا كانت

هذا التخصص (علم المكتبات) قادر على تخريج إطارات قادرة على مواكبة المستجدات المستمرة في مجال المعلومات أم أنها بعيدة كل البعد عن ذلك.

النظر إلى برامج التكوين بنظرة تحليلية نتمكن من خلالها التعرف على محاسن ومساويء هذه البرامج ومعرفة ما إذا كانت كافية وملائمة لتكوين أخصائي معلومات قادر على الأخذ بزمام الأمور وتحمل أعباء ومسؤوليات إتجاه التطور التكنولوجي والإنفجار المعلوماتي.

التعرف على مستقبل هذا التخصص في ظل الزخم المعلوماتي ودارسة ذلك من وجهة نظر الأساتذة و الطلبة بالأقسام و محاولة إيجاد حلول للثغرات في هذا النظام الجديد.

إضافة إلى هذا يمكنّنا هذا الموضوع والذي يتناول برامج التكوين المستحدثة أخيراً من التعرف على المدى الذي تم فيه الربط ما بين نظام ل م د وتكنولوجيا المعلومات والإتصال والدمج بينهما بشكل يسمح لعملية التكوين بأن تكون أكثر حداثة ومواكبة لمجتمع المعلومات.

أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيار موضوع الدراسة نابع من مجموعة من الأسباب:

أسباب موضوعية:

إن التطورات السريعة والمتلاحقة والتي مست التعليم العالي في السنوات الأخيرة الماضية سواء تعلق الأمر بمحاولة إدماج تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المنظومة الجامعية أو إرساء مجتمع المعلومات ودور التعليم العالي في هذا الخصوص أو الإنتقال إلى نظام ل م د في محاولة للإصلاح، كلها عناصر تجعلنا أمام تحولات كبيرة تزامنت كلها في آن واحد لذا لا بد لنا من التعرف على موقع برامج التكوين في خضم هذا الزخم من التغييرات المفاجئة.

إن الهدف الأساسي لنظام ل م د هو تحديث برامج التكوين حسب ما يتوافق مع التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال لذا لابد لنا من أن نتأكد من صحة هذا الإفتراض من خلال دراسة تحليلية لهذه البرامج التي أحدثها الإصلاح في علم المكتبات.

إن برامج التكوين معنية أكثر من غيرها من العناصر في تحديد هوية الطالب الجامعي حيث يتأثر هذا الطالب بشكل أو بآخر بمدى نجاح أو فشل هذه البرامج لذا لا بد أن نوليها إهتماماً كبيراً وعناية فائقة.

إضافة إلى ما سبق لابد لنا من أن نذكر بأن أحد أسباب إختيار هذا الموضوع قلة الدراسات في هذا الشأن كما أن الموضوع ثري وجديد وقابل للطرح والنقاش وأثار عدة جدالات منها مؤيد ومعارض.

أسباب ذاتية:

إن الرغبة في إجراء هذه الدراسة نابعة من الفضول الكبير الذي تملكنا إتجاه هذا الموضوع خاصة في إطار الضجة الكبيرة التي أثارها نظام ل م د على ساحة الجامعة الجزائرية والتي دفعت بنا إلى محاولة التعرف بشكل أكبر على هذا النظام والدوافع وراء تبنيه والسلبيات والمنافع التي عاد بها على التكوين الجامعي.

أما السبب الثاني فيكمن في الرغبة العارمة لنا في أن لا يكون تخصص علم المكتبات مهمشاً وسط التخصصات الأخرى إذ أنه كغيره من باقي الميادين معني بكل ما هو جديد سواء تعلق الأمر بإصلاح التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، عولمة التعليم العالي أو مجتمع المعلومات... إلخ.. من التحولات والتطورات، ومن خلال هذه الدراسة أمكننا تسليط الضوء على هذا التخصص والذي هو ذو علاقة بكافة التغييرات الحاصلة.

يكمن السبب الثالث في رغبتنا في التطرق إلى موضوع جديد وحديث وكذا نظراً لعالمية النظام ودخوله ضمن نطاق إرساء مجتمع المعرفة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تمثل المكان الذي أقيمت فيه الدراسة الميدانية في قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله المتواجد في ملحقة بوزريعة.

الحدود البشرية:

أي المجتمع الذي أقيمت عليه الدراسة وتمثل في مجتمع البحث الأصلي المكون من أساتذة وطلبة علم المكتبات بقسم علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر2.

الحدود الزمانية:

وهي محددة في السنة الجامعية 2014/2013 وهي تمثل السنة التي تم فيها توزيع الإستبيان وجمعه.

العينة:

تمثل المجتمع المختار والذي ستعمم نتائجه على المجتمع الأصلي وضمت عينة من أساتذة وطلبة قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر2.

تم توزيع أداة البحث على كل فئة حيث شملت كل رتب الأساتذة الموجودين وكذا كل مستويات الطلبة وبذلك بلغ عدد الإستبيانات الموزعة: 22 للأساتذة و133 للطلبة.

منهج البحث المتبع:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث حاولنا التعرف على برامج التكوين المعتمدة في قسم علم المكتبات والتوثيق جامعة الجزائر 2 في إطار نظام ل م د حيث قمنا بوصف مجموع هذه البرامج مع تحليل نتائج الدراسة الميدانية بعد تفريغ الإستبيانات المجموعة.

أدوات جمع البيانات:

إستعملنا في هذه الدراسة أداة الإستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات وذلك يعود إلى أنها أفضل وسيلة للقيام بجمع البيانات من العينة والتمثلة في أفراد متعددين حيث أننا وجدنا أن هذه الأداة تخدم البحث أكثر من باقي أدوات جمع البيانات كالملاحظة والتي لايمكننا من خلالها التعرف على حقيقة إنطباعات المجتمع المدروس أو كالمقابلة التي تقتصر على عدد جد ضئيل من الأشخاص والذي لا يمكن أن يمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً واسعاً ودقيقاً.

لقد قمنا بتوزيع الإستبيان على كل فرد من العينة بطريقة مباشرة حيث تمكنا من إيضاح بعض جوانب اللبس أو الغموض الذي تملك بعض الأفراد أثناء الإجابة وبذلك تحصلنا في معظم الحالات على إجابات كاملة على مجموع الأسئلة المطروحة. ثم قمنا بإسترجاع الإستمارات مباشرة من كل فرد من العينة.

منهجية الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على 04 فصول أساسية حيث ترتب كالآتي:

الفصل الأول: ويتعلق بالتعليم العالي في مواجهة إصلاح ل م د تناولنا فيه التعليم العالي بشكل واسع وتحدثنا عن التعليم العالي في الجزائر مارين بأهم المراحل التي شهدها.

ثم تطرقنا بالتفصيل إلى النظام الجديد ل م د وجميع ما يتعلق به من مفاهيم وفلسفة جديدة حيث وضحنا مراحل ظهوره في دول الغرب وصولاً إلى الجزائر مع التركيز ليس فقط على الأهداف الواضحة وإنما على تلك الضمنية والغير صريحة وراءه.

إن الهدف من الفصل الأول كان إعطاء نظرة واسعة وشاملة حول هذا النظام وبذلك يتسنى لنا توضيح الرؤية حول ما جلبه هذا الإصلاح للجامعة الجزائرية وكذا فهمه بشكل كلي وعميق،إذ لا يمكننا التعرف على برامج التكوين وما لحقها من تغييرات إذا لم تتكون لدينا فكرة واضحة حول هذا النظام.

الفصل الثاني: ويتناول برامج التكوين في علم المكتبات بين النظام الكلاسيكي والنظام الجديد ل م د، تطرقنا فيه للتكوين الجامعي بصفة عامة حيث شمل الحديث عن أهداف هذا النوع من التكوين ومقوماته بما فيها برامج التكوين.

ثم تحدثنا فيه عن علم المكتبات منذ نشأته وحتى دخوله كتخصص إلى الجامعة الجزائرية ثم توسعه بعد إصلاح ل م د.

ثم تناولنا التكوين الجامعي في علم المكتبات من حيث تغير المستويات وبعض المفاهيم القديمة الكلاسيكية وصولاً إلى برامج التكوين. حيث قمنا بعرض تطورات برامج التكوين في النظام الكلاسيكي وأهم التغييرات الطارئة في إطار الألمدي والإنتقال ما بين النظامين تبعناها بنقد لسياسة ل م د في هذا التخصص.

الفصل الثالث: تناول تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأثرها على برامج علم المكتبات.

وفيه قمنا بالحديث عن تكنولوجيا المعلومات والإتصال وإرتباطها بالتعليم العالي وتأثيرها عليه خاصة في الجزائر.

كما تحدثنا عن علم المكتبات في إطار مجتمع المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والإتصال وذلك من خلال تطرقنا لأهم هذه التكنولوجيات والتي كان لها التأثير المباشر على التخصص وكذا على الدور الذي يلعبه الطالب في هذا الميدان المعرفي.

ثم تطرقنا إلى برامج علم المكتبات في ضوء تكنولوجيا المعلومات حيث شمل الحديث في هذا الإطار على برامج التكوين وإصلاحها وفق التكنولوجيات الحديثة وكذا على توافق البرامج الجديدة مع الواقع المعاش في المؤسسات الوثائقية وتحدياتها أمام التطور التكنولوجي المستمر.

أما **الفصل الرابع:** فقد خصصناه للدراسة الميدانية حيث قمنا فيه بدايةً بتعريف جامعة الجزائر 2 وقسم علم المكتبات والتوثيق (محل الدراسة) كما وضحنا فيه جميع العناصر المتعلقة بالدراسة.

ثم قمنا بعرض نتائج الإستبيان والتي وزعت حسب كل فصل من الفصول السابق ذكرها حيث إشتمل الإستبيان على خمس محاور أساسية هي:

المحور الأول: تمثل في تقييم لنجاعة نظام ل.م.د

المحور الثاني: تضمن الحديث عن علم المكتبات في حقبة جديدة في نظام ل.م.د.

المحور الثالث: تحدثنا فيه عن التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2.

المحور الرابع: وتناول مواكبة برامج التكوين للتكنولوجيا الحديثة.

أما المحور الخامس: فتناول الحديث عن آفاق برامج التكوين في علم المكتبات.

ومن ثم قمنا بتحليلةالنتائج حسب كل محور، كما درسنا مجموع البرامج المقدمة في الجامعة في إطار نظام ل م د وذلك بالتعرض لبرنامج كل مستوى وبذلك إشتملت الدراسة على 04 برامج: برنامجين لليسانس وبرنامجين للماستر.

إن الدراسة الميدانية كانت تهدف إلى إلقاء الضوء على وجهة نظر كل من الأساتذة والطلبة حول برامج التكوين وبذلك تحديد مدى ملاءمتها لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وتوافقها مع هذه التطورات والتغيرات المستمرة في هذا الشأن وبذلك إستخلاص مجموعة من النتائج لهذه الدراسة والتي يمكنها أن تكون بمثابة حلول أولية لما تعانيه برامج التكوين في هذا الصدد.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: وهيبة غرارمي.برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات بالجزائر في ظل مجتمع المعلومات:دراسة تقييمية.جيجل.دراسة للمساهمة في اليوم الدراسي الثاني تكوين المكتبيين،2006/06/21.

سلطت هذه الدراسة الضوء على مجموع المواد المدمجة في برامج التكوين في علم المكتبات والتي تتعلق بمجتمع المعلومات إلا أنها تناولت البرامج المقررة في النظام الكلاسيكي (القديم) حيث لم يكن نظام ل م د منتهجاً بعد من طرف أقسام علم المكتبات في الجزائر وبذلك فهي تختلف عن دراستنا حيث تتناول هذه الأخيرة برامج التكوين الخاصة بنظام ل م د.

الدراسة الثانية: عبد الرزاق المقدمي.التكوين في علوم المكتبات والتوثيق في بلدان المغرب العربي تحت تأثير التطور الجارف للتكنولوجيات الرقمية. أبوظبي.أعمال مؤتمر الموارد البشرية في الأرشيفات والمكتبات ومراكز المعلومات،21/19 فيفري 2008.

قام الباحث بمحاولة دراسة مدى نجاح بلدان المغرب العربي بما فيها الجزائر في إدماج تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في تدريس علوم المكتبات والتوثيق والأرشيف إلا أننا نسجل نفس الملحوظة السابقة على هذه الدراسة وهي تطرقها إلى برامج التكوين في النظام القديم المنتهج من طرف أقسام علم المكتبات في الجزائر سابقاً.

الدراسة الثالثة: كمال بطوش«التكوين في علوم المكتبات والمعلومات بين ضرورة تحديث مقررات التكوين وتحديات متطلبات سوق الشغل: أقسام علم المكتبات والمعلومات في الجزائر نموذجاً» في مجلة اعلم، العدد 2، جويلية 2008.

تناول فيها الباحث دراسة معمقة لبرامج التكوين في علم المكتبات وأهم المراحل التي مرت بها هذه البرامج منذ نشأتها وصولاً إلى تطبيق نظام ل م د في علم المكتبات في الجامعة الجزائرية. إلا أن الباحث قام بعرض برامج التكوين في نظام ل م د في جامعة قسنطينة والتي تختلف كلياً عن غيرها في الأقسام الأخرى كما أن البرامج المعروضة إقتصرت على مستوى الليسانس ويعود ذلك لتاريخ إجراء هذه الدراسة وهنا يكمن الإختلاف حيث سنقوم في هذا البحث بالتطرق للبرامج المقدمة في جامعة الجزائر 2 وفي كل من مستوى الليسانس والماستر.

الدراسة الرابعة: ناجية قموح«المهنة المكتبية في الجزائر في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات» في RIST، العدد 1، مج 18، 2010.

إتسمت هذه الدراسة بالتركيز على جانب المهنة المكتبية مع التعرض لبرامج التكوين في النظام الكلاسيكي ونظام ل م د إلا أنها ركزت أكثر على المفاهيم الحديثة المهنة المكتبية وظهور مباديء جديدة لهذه المهنة كما ركزت على تحليل النصوص التشريعية المتعلقة بها في حين سنركز على برامج التكوين في النظام الجديد ومواكبتها للتطورات التكنولوجية.

الدراسة الخامسة: ناجية قموح؛ عز الدين بودربان؛ خديجة بوخالفة.التكوين في علم المكتبات والمعلومات بالجزائر في ضوء نظام ل م د :دراسة ميدانية. المدينة المنورة: جامعة

طيبة.أعمال المؤتمر الرابع والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية،27/26 نوفمبر 2013.

وهي دراسة حديثة العهد قام فيها الباحثون بتناول موضوع التكوين الجامعي في نظام ل م د مع التركيز على برامج التكوين في إطار التطورات التكنولوجية ويكمن الإختلاف بين دراستنا وهذه الدراسة في أن الأخيرة تطرقت للبرامج المنتهجة في جامعة قسنطينة وإقتصرت على برامج الليسانس في حين أننا تطرقنا إلى تلك المقدمة في جامعة الجزائر2 مع العلم بالإختلاف الكلي لهاته البرامج.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهناها أثناء إجراء الدراسة:

النقص الكبير في المراجع خاصة فيما يتعلق بالكتب فهي شبه منعدمة وبذلك كانت عملية البحث جد عويصة في ظل غياب المراجع وبذلك إقتصرنا على مقالات جلها كان باللغة الأجنبية.

كما أننا لم نتمكن من إيجاد مراجع تتحدث عن برامج التكوين في نظام ل م د في علم المكتبات خاصة ما يتعلق بالجزائر إلا نادراً فيما يتعلق ببعض الملتقيات.

عدم تجاوب العينة الممثلة في الأساتذة بجامعة الجزائر 2 مع الإستبيان الموزع حيث رفض الكثيرون الإجابة دون مبررات واضحة.

كما واجهنا بعض الصعوبات المعنوية والناتجة عن الضغط الكبير الممارس علينا في مكان العمل وضيق الوقت المخصص للدراسة.

الفصل الأول:

التعليم العالي في مواجهة

إصلاح ل م د

ظل التعليم العالي يحتل مكانة مرموقة في كافة بلدان العالم من أجل القدر الذي يساهم به في تحقيق النمو والإزدهار والتطور في كافة ميادين الحياة. وفي هذا الإطار أولت الحكومات في العالم أجمع أهمية كبيرة له من خلال المحاولات المتكررة في إصلاحه وتوفير جميع الوسائل الممكنة لينفذ المهام الموكلة له على أكمل وجه.

والجزائر على غرار باقي الدول شهدت منذ الإستقلال عدة مراحل تطور فيها التعليم العالي وتخللتها إصلاحات عديدة مثلت نقاط تحول هامة في ميدان التعليم. ومن بين الإصلاحات المطبقة "**نظام ل م د**" والذي وإنتشر تطبيقه بسرعة فائقة مما جعله يمس جلّ دول العالم.

لذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على مختلف المراحل التي مر بها التعليم العالي في الجزائر مع تسليط الضوء على إصلاح ل م د وأهدافه ودوافعه وفلسفته مروراً بدول العالم الغربي وصولاً إلى تطبيقه في الجزائر مع ذكر الدافع الحقيقي وراءه وتحديات التي يمثلها بالنسبة للتعليم العالي في الجزائر.

المبحث الأول: التعليم العالي:

المطلب الأول: التعريف بالتعليم العالي:

إن الهدف الأساسي للتعليم هو إكساب الفرد المعارف الضرورية التي تمكّنه من الأداء الجيّد والسليم لمختلف النشاطات والأعمال التي يقوم بها، وكذا الإلمام بجوانب الحياة المختلفة التي تهمّه والتي يسعى إلى تكوين فكرة واضحة عنها من أجل التعامل معها وفهمها وإدراكها.

ويدل مصطلح التعليم على : "مجموع النشاطات الهادفة إلى تنمية مواهب المتعلمين وإكسابهم المهارات المختلفة وتمكينهم من إستقصاء المشكلات ووضع الخطط والوسائل لحلها والقدرة على القيام بالأعمال والمشروعات ولاسيما ذات الصلة بحياتهم في المجتمع."[1]

لقد تنوع التعليم منذ القديم في مادته العلمية ومناهجه ومؤسساته ولكن بقي الهدف الرئيسي له واحداً ألا وهو السموّ بالفكر والعقل الإنساني وتحصيل المعرفة. ومن بين مظاهر تطور التعليم عبر الزمن إختلاف الأطوار التي يغطيها ويشملها حيث إتخذت شكل الهرم.

ونجد على رأس هذا الهرم التعليمي: التعليم العالي (enseignement supérieur).

1- لوشن حسين «الحركة الإستراتيجية لبيداغوجيا التعليم الجامعي مسلك ورهان مستقبلي» في مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 24،الموافق ل مارس 2012 ،بسكرة: جامعة محمد خيضر .ص. 50

يقصد بعبارة التعليم العالي: "برامج الدراسة أو التدريب أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة و/أو بموجب نظم التصديق المعترف بها."[1]

وبذلك يمثّل التعليم العالي" كل أشكال التكوين المضمون على المستوى "ما بعد الثانوي" والذي يتم في مؤسسات للتعليم العالي معتمدة من طرف الدولة "[2]

حيث يعتبر تعليماً غير إجباري موجّه للبالغين، وتمثل هذه الخاصة الأساسية للتعليم العالي كما يشترط فيه تحصّل الفرد على شهادة البكالوريا وكذا تسجيله في إحدى مؤسسات التعليم العالي ،قد تكون هذه المؤسسات حكومية تابعة للدولة أو خاصة.

الطالب الذي يسجل في التعليم العالي له الحق في المعلومة الكاملة حول الأهداف التي تلي هذا النوع من التعليم. فمهما كان الطالب فاعلاً مسؤولاً في هذا التكوين إلا أن معرفة هذه الأهداف يشكّل عقداً ذهنياً بين المؤسسة والطالب.[3]

يمثل التعليم العالي رأس الهرم التعليمي وتتراوح مدّة التكوين فيه حسب الدرجة العلمية للطالب ما بين الليسانس والدكتوراه. ويتميز بقدر كبير من الأهمّية نظراً للدور الذي يلعبه في تخريج الإطارات والكفاءات التي تتوقف عليها مهمة الدفع بعجلة التنمية والإقتصاد في أيّ دولة في العالم.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف التعليم العالي:

يعدّ التعليم العالي الحلقة الأبرز والأهم في تطور البلاد وتحقيق التنمية ودفع عجلة الإقتصاد لما يساهم به من تخريج يد عاملة ذات كفاءات عالية وقدرات وخبرات في كافة ميادين الحياة.

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل.باريس:يونسكو، 1998. ص.29

2- UNESCO. World data en éducation= données mondiales de l'éducation. 7ème éd. [en ligne]. http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Publications/WDE/2010/pdf-versions/Algeria.pdf.(page consultée le 07/02/2014)

3- Conseil de l'éducation et de la formation. Les objectifs de l'enseignement supérieur et des pistes pour favoriser leurs mise en pratiques : avis n° 44. [en ligne]. http://www.cef.cfwb.be/index.php?eID=tx_nawsecuredl&u=0&file=fileadmin/sites/cef/upload/cef_super_editor/cef_editor/Avis/CEF_Avis_044.pdf.(page consultée le 05/05/2014)

وممّا لاشك فيه أنّ أيّ مجتمع يصبو إلى تحقيق تنمية شاملة ومثلى لابدّ له وأن يعتني عناية كبرى بقطاع التعليم العالي ويوليه أهمية وأولوية قصوى.

ولما كان التعليم العالي بهذه الدرجة من الأهمية وجب دعمه وتوفير جميع العناصر التي تجعل منه يحقق الأهداف والوظائف التي رسمت له من طرف المجتمع.

على الرغم من إختلافات وظائف وأهداف التعليم العالي إلاّ أن منظمة اليونسكو وفي المؤتمر العالمي الذي عقدته حول التعليم العالي سنة 1998 بعنوان "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل" أقرّت مجموعة من الأهداف المنوطة بالتعليم العالي والتي يجب أن يضمن هذا التعليم تحقيقها حتى يؤدي الدور الذي وُجد من أجله. وجاء ذكر هذه المهام والوظائف في المادتين 01 و02 من التقرير العالمي 1998 وتضمنت مايلي:

المادة 01 تضمنت: مهمة التربية، التكوين والبحث

حيث تؤكد على ضرورة تقوية وتعزيز القيم الأساسية للتعليم العالي خاصة مهمته المتعلقة بالمساهمة في التطور المستمر وتنمية المجتمع وذلك عن طريق:[1]

- تعليم متخرجين ذوي كفاءات عالية ومواطنين مسؤولين قادرين على الإندماج في شتى قطاعات النشاط الإنساني و منحهم تأهيلات مناسبة وذلك من خلال: التكوين المعارف والخبرات.
- منح فضاء مفتوح من أجل التكوين العالي والتعلم مدى الحياة.
- ترقية وإنشاء ونشر المعارف من خلال البحث وتوفير التقارير المناسبة من أجل مساعدة كل مجتمع على ضمان التطور الثقافي، الإجتماعي والإقتصادي وترقية البحث العلمي والتكنولوجي وكذا ترقية البحث في ميدان العلوم الإنسانية والإجتماعية.
- المساعدة على فهم، ترجمة، حفظ، تقوية، ترقية ونشر الثقافات الوطنية والجهوية والعالمية والتاريخية في سياق تعدد الثقافات وتنوعها.

1 - UNESCO. Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle : vision et actions. Paris : UNESCO, 1998, [en ligne].http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_fre.htm#cadre.(page consultée le 16/04/2014)

- المساعدة على ترقية والحفاظ على القيم الإجتماعية وذلك بضمان تكوين الشباب على القيم التي تمثل أساس مواطنة ديمقراطية وتقديمهم لوجهات نظر نقدية وموضوعية موجّهة أساساً لتسهيل النقاشات حول النقاط الإستراتيجية وتقوية الأبعاد الإنسانية.
- المساهمة في تطوير وتنمية التربية والتعليم على جميع المستويات وخاصة فيما يتعلق بتكوين الأساتذة.

المادة 02 وإهتمت بالدور الأخلاقي، الإستقلالية، المسؤولية والتوقعات.

حيث أكدت على أن مؤسسات التعليم العالي والعاملين بها والطلبة يجب عليهم:[1]

- حفظ وتطوير وظائفهم الأساسية وذلك بوضع جميع أنشطتهم تحت الصرامة الأخلاقية، العلمية والثقافية.
- القدرة على التعبير بكل إستقلالية ومسؤولية عن المشاكل الأخلاقية، الثقافية، والإجتماعية مزاولين بذلك نوعاً من السلطة الفكرية التي يحتاجها المجتمع من أجل التفكير والفهم والتصرف.
- التحليل المستمر للميولات الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية والسياسية الجديدة ممّا يسمح بخلق فضاء للتوقعات المستقبلية.
- الإسهام من خلال القدرات الفكرية في الدفاع ونشر القيم العالمية وعلى وجه الخصوص: السلام، الحرية، المساواة والتعاون.
- لعب دور مهم في المساعدة على حل المشكلات التي تؤرّق المجتمعات والأمم.

وعلى العموم فإننا نلاحظ من خلال الأهداف والمهام التي وضعتها اليونسكو بأنها حاولت الإحاطة بجميع جوانب الحياة في المجتمع وذلك بتطرقها أيضاً للمهام الأخلاقية والإجتماعية للتعليم العالي، حيث أصبح هذا الأخير معنياً ليس بتعليم وتخريج أشخاص ذوي كفاءات علمية فقط وإنما يجب أن تتوفر لديهم أخلاق ومسؤلية إتجاه مجتمعاتهم.

وفي نفس سياق مهام ووظائف التعليم العالي فقد حددت اليونسكو ثلاث مهام رئيسية تتعلق

1 - UNESCO. Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle : vision et actions.Op.cit, [en ligne].http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_fre.htm#cadre.(page consultée le 16/04/2014)

بمؤسسات التعليم العالي ألا وهي: « التعليم والبحث وخدمة المجتمع »[1].

1- التعليم: ويقصد به تلقين الفرد أو الطالب لمختلف المعارف والخبرات الضرورية التي تلزمه من أجل مزاولة النشاط الذي يتخصص فيه على أكمل وجه وبأحسن صورة.

2- البحث: يقصد بمصطلح البحث في سياق التعليم العالي البحث المبتكر والذي ينطوي على تحقيق دقيق ونقدي ومضبوط ويعتمد على تقنيات وأساليب متنوعة وفقاً لطبيعة وظروف المشكلات التي يتم تحديدها، ويكون بذلك موجهاً نحو توضيح أو حل المشكلات وعندما تدعمه،في الإطار المؤسسي،بنية مناسبة.[2] ويقع البحث عن معارف جديدة وتطبيقها في صميم المهام المنوطة بمؤسسات التعليم العالي إذ يعتبر محركاً للإنتاج وأداة لنشر المعرفة والمحافظة عليها الأمر الذي جعل منه أساساً في التطور الإقتصادي والإنتاجي.

3- خدمة المجتمع: تقع هذه المهمة تحت خانة التنمية المستدامة، إذ أن التعليم العالي يهدف أولاً لخدمة المجتمع الذي يوجد فيه وبذلك تتطور هذه المهمة وفقاً لإحتياجات المجتمع المختلفة والمتجددة ليكون بذلك الهدف الرئيسي من التعليم العالي هو تحقيق تنمية مستمرة ومستدامة وفق التغييرات التي تشهدها المجتمعات.

أي أنّ الهدف الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي هو حل وتجاوز المشكلات التي تعاني منها الدول ولا يكون ذلك إلا بالتعليم الهادف والبحث العلمي الدقيق الذي يوفّر حلول مناسبة وبالتالي خدمة المجتمع.

المطلب الثالث: مؤسسات التعليم العالي:

إنّ التعليم العالي وما يصبو إليه من أهداف مهمّة وحاسمة يشكّل أولوية قصوى في أيّ مجتمع ومن أجل ذلك كرّست له إمكانيات مادية وبشرية هامّة إجتمعت في مؤسسات مختصّة ألا وهي مؤسسات التعليم العالي والتي هي: "مؤسسات تنتمي إلى جهات حكومية أو غير حكومية والتي تقدم برامج تعليمية وتدريبية (فوق مستوى الثانوي) وتسهم في تحقيق الأهداف العامة

1- يونسكو.بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي لعام 2009: الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية. باريس: يونسكو،2009.ص.2

2- يونسكو. سجلات المؤتمر العام. القرارت. الدورة التاسعة والعشرون.باريس: يونسكو،نوفمبر 1998.مج1 .ص,29

للمرحلة الجامعية ورفع مستوى التعليم والبحث العلمي وتوفير التخصصات العلمية المناسبة"[1]. وتمثل مؤسسات التعليم العالي أوساطاً من العلميين الذين يقومون بصون المعارف والثقافة التقليدية ونشرها والتعبير عن آرائهم بشأنها بكل حرية بالبحث عن معارف جديدة دون أن تمنعهم من ذلك تعاليم مفروضة.[2]

تضم مؤسسات التعليم العالي جميع أشكال المؤسسات المعنية بهذا النوع من التعليم على غرار: الجامعات، المعاهد، المراكز، المدارس العليا ...وغيرها من المؤسسات التعليمية والمراكز والبنى التابعة للتعليم العالي وما يتصل بها بأي منها من مراكز بحثية أو ثقافية،عامة أو خاصة يعترف لها بهذه الصفة سواء بموجب أنظمة التصديق المعتمدة أو من قبل السلطات المختصة في الدولة ولعلّ أهم مؤسسة تعنى بالتعليم العالي: الجامعة نظراً للدور البالغ الذي مارسته قديماً ولازالت تمارسه في إطار التعليم العالي ونظراً للأهمية الكبيرة التي تعنى بها في كافة الدول.

وعلى العموم تمثل الجامعة مؤسسة للمعرفة العليا وهي تتجه نحو فكرة الجمع والتوحيد ويعتبر هذا المفهوم لغوياً حيث أن أصل كلمة الجامعة باللغة الأجنبية université أو university تعود إلى الكلمتين اللاتينيتين: UNUS بمعنى :واحد وVERTERE بمعنى توجه أي بمعنى الإتجاه نحو الوحدة tourner vers l'unité[3] ومنه جاءت الكلمة باللغة العربية والتي لديها نفس الدلالة أي الجمع و التوحيد.

أما إصطلاحاً فيمكن تعريف الجامعة بأنها : تنظيم معلوم تدعمه أنظمة عمل مختلفة بما يعينها على القيام بوظائفها الرئيسية (العملية التعليمية والبحث العلمي) التي تمكنها من تكوين كفاءات في مختلف التخصصات بموجب الدرجات العلمية التي تمنحها لطلابها المتخرجين[4].

1- جبريل بن حسن العريشي. دور تقنيات المعلومات في تطوير التعليم في مؤسسات التعليم العالي بقطاعيه الخاص والعام: دراسة تطبيقية على مدينتي الرياض وجدة،[على الخط].http://dr-meshaal.com/leadership/?p=335 . (صفحة مستشارة يوم 2014/04/13)

2- يونسكو.سجلات المؤتمر العام. المرجع السابق الذكر.ص.30.

3 - Encyclopédie de l'Agora.université,[en ligne]. http://agora.qc.ca/dossiers/Universite.(page consultée le 14/04/2014)

4- مختار حديد.«طبيعة علاقة الجامعة الجزائرية بمجتمعها: الواقع والتحديات» في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، الموافق لـ ماي 2012.بسكرة: جامعة محمد خيضر.ص.36.

كما على الجامعة أن تكون الوسط الملائم لخلق الخبرة التقنية وتطويرها وذلك من خلال إعداد متخرجين قادرين على التعامل مع التقنية وتطوراتها و التأثير الإيجابي في حقل العمل وزيادة تفاعل التدريسيين فيها مع أقرانهم من إختصاصي المؤسسات المختلفة. وبذلك فهي تساعد في إستيعاب منجزات التقدم التقني الذي يشهده العالم.[1]

وبذلك يمكننا تعريف الجامعة بأنها:مؤسسة تجمع بين عناصر مختلفة (بشرية ومادية وعلمية....) في أداء وظيفتها وذلك من أجل إتمام الرسالة التي أنشئت من أجلها ألا وهي: التعليم،البحث العلمي وخدمة المجتمع.

المبحث الثاني: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر:

المطلب الأول: التعليم العالي قبل الإستعمار:

شهدت الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي حركة واسعة من الثقافة والعلوم، حيث كان التعليم فيها تعليماً مزدهراً تميّز بطابعه العربي الإسلامي. وعندما نتحدث عن الطابع الإسلامي للثقافة فليس المقصود هنا هو المحتوى الديني فقط وإنما المقصود أيضاً هو المحتوى الحضاري بما فيه من تعليم و تنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات إجتماعية وفكرية.[2]

لقد إنتشر التعليم إنتشاراً واسعاً من خلال المساجد الكبرى والزوايا المعروفة والمشهورة بالعلم والعلماء وكثرة الطلاب والمكتبات، حيث كانت تقوم محلّ المعاهد والجامعات الجزائرية وتلعب دوراً فعّالاً في نشر التعليم في كافة الأوساط الجزائرية.

وعلى الرغم من الحركة الثقافية المزدهرة إلا أنه لم يتواجد بالجزائر مؤسسة تُعنى بالتعليم العالي (أي الجامعة) فقد كانت "جامعة تلمسان والتي أنشأها السلطان أبو الحسن علي سنة 1347 م – والتي إستقبلت في وقت ما إبن خلدون– قد توقفت عن الوجود".[3]

لذا فقد كان لأغلب التلاميذ في الجزائر الخيار بين مواصلة الدراسة في إحدى جامعات البلدان المجاورة (المغرب وتونس) أو بلدان الشرق الأوسط (كجامعة الأزهر في مصر) أو البقاء في

1– عبد الإله يوسف الخشاب؛ مجذاب بدر العناد« الجامعة المنتجة مبرراتها وسبل تطبيقها في التعليم العالي في الوطن العربي» في المجلة العربية للتربية ،العدد 02، 1997، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مج 17.ص.139

2– مبارك بن محمد الهلالي الميلي.تاريخ الجزائر في القديم و الحديث. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية،1964. ج.3.ص.317

3- Kamel KATEB . « les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale » in Insaniyat. N° 25-26 du juillet-décembre 2004.p.p : 65-100.[en ligne], http://www.crasc-dz.org/IMG/Insaniyat/25-26/ .(page consultée le 07/02/2014)

مناطق نشأتهم لإكمال تعليمهم في إحدى المدارس العليا والتي كانت موزعة على كبرى المدن في الجزائر.

لقد أدّى هذا التوزيع للتعليم إلى خلق عدم توازن في إنتشار الطلاب حيث تركّز التعليم في المدن أكثر منه في القرى والأرياف و"هذا ما شجّع على ظهور مدن وحواضر إشعاعية للعلم مثل :الجزائر التي انطلقت إليها الهجرة طلبا للعلم والمعرفة والإستقرار بها."[1]

ولكن وبعد مجيء العثمانيين إلى الجزائر ومحاولة تثبيت سلطانهم أثناء القرن السادس عشر(16) م في البحر المتوسط ضد القوى الأوروبية من برتغاليين، وإسبان، وفرنسيين...[2] وبما أن الأتراك لم يكونوا يُعنَون بالثقافة عنايتهم بالحرب[3] فقد اشتدّ صراعهم حول المدن الساحلية ومن هنا بدأت الحركة العلمية تنتقل إلى الأرياف وتجلّى ذلك من خلال إنشاء الزوايا العلمية والدينية.

لقد تمثلت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وقبل الإحتلال في المساجد والزوايا فقد لعبت المساجد في الولايات الكبرى دوراً مهماً في التعليم العالي في غياب الجامعة ،حيث كانت تمثّل مراكز للحركة الثقافية والفكرية والتي كانت ممنوحة لجمهور عريض، فمثلاً في "المسجد الكبير بالجزائر العاصمة دُرّس نحو 12 علماً من طرف أساتذة هم الأكثر كفاءة وتأهيلاً وكانت تدور الدروس المقدّمة حول : الفلسفة، الأدب، الطب، النحو، حقوق المسلم، علم الفلك والتنجيم..."[4]

وفي بداية القرن التاسع عشر (19 م) اشتهرت مدارس عليا عدّة نذكر منها : المسجد الكبير،الأندلس،شيخ البلاد" في الجزائر العاصمة وفي تلمسان تواجدت مدرستان :"الجامع الكبير والإخوة إبن الإمام" أمّا قسنطينة فكان بها 07 مدارس عليا أهمّها: الكتانية.[5] أمّا عدد المدارس قبل الإحتلال فقد بلغ ألفي (2000) مدرسة إبتدائية وعليا في جميع جهات القطر الجزائري وكان بها أساتذة أكفاء يدرسون ويعلمون شبيبة مقبلة على التعلّم.[6]

1- كمال خليل. المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951). مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم التاريخ،جامعة منتوري قسنطينة، 2008. ص.2

2- نفس المرجع .ص.2

3- مبارك بن محمد الهلالي الميلي. تاريخ الجزائر في القديم و الحديث. المرجع السابق الذكر. ص.318

4- kamel KATEB. les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale .op.cit.p.73

5- Ahmed DJEBBER « Le système éducatif algérien : miroir d'une société en crise et en mutation » in L'Algérie face a la mondialisation. Dakar :CODESRIA,2008.p.168

6- الطاهر زرهوني. التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر : موفم للنشر، 1993.ص. 214

المطلب الثاني: التعليم العالي في عهد الإستعمار:

لقد حاولت فرنسا جاهدة طيلة فترة إحتلالها للجزائر القضاء على الهوية الوطنية ودمج وتجنيس الجزائريين ولذلك كرست جهودها في السيطرة على التعليم والهيمنة على هذا القطاع بإعتباره الأساس الرئيسي والركيزة الأهم في سياستها التوسعية والتجهيلية.

فمنذ الإحتلال الفرنسي للجزائر وسياسته الغاشمة لم تكن أبداً خفية على العيان ،فقد سعت الجيوش الفرنسية إلى: "تدمير الهياكل التربوية الموجودة في الوطن، تهميش اللغة العربية (والتي كانت لغة الحضارة والعلوم في المغرب العربي)، خنق الإنتاج الثقافي والعلمي، محو الذاكرة من خلال بعثرة الأرشيف والمخطوطات".[1]

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، ركزت قوّات الاحتلال على التعليم الابتدائي والذي يمثّل اللبنة الأولى للتعليم من خلال فرضها للّغة الفرنسية كلغة أساسية في هذا الطور وكذا إدخال موّاد تعليمية مجانسة لتلك التي يتلقّاها المعمرون في فرنسا، وبذلك لم تفتح أمام الجزائريين سوى خيارين:

إمّا الإندماج في السياسة الفرنسية والتجرّد من الوطنية أو التجهيل والأمية، وبذلك وحفاظاً على مقوّمات الشخصية الوطنية لم يقتصر تعليم الجزائريين لأبنائهم سوى على الكتاتيب والمدارس القرآنية رافضين بذلك الدخول أو الانتماء إلى المدارس الفرنسية. وهذا ما سبّب نقصاً كبيراً في عدد الطلبة في التعليم العالي إذ أن معظم الجزائريين رفضوا سياسة التعليم الفرنسية وبذلك بلغ قطاع التربية والتعليم الجزائري وضعاً كارثياً .

وإثر هذا فكرت فرنسا خدمةً للغزو ولسياستها الاستعمارية في إنشاء مدرسة للطب وتعتبر أوّل هيكل للتعليم العالي أنشأته فرنسا في الجزائر.

دون شكّ، فإن دخول مواد تعليمية أساسية كان يهدف إلى خدمة أهداف سياسية. فإنتشار الأطباء على مستوى البلاد خاصة في المناطق النائية يخدم الاستعمار في أنه يحاول أن يروّج للأعمال الجيّدة له ويغطي على الأعمال والأفعال الشنيعة للجيش الفرنسي ضدّ الأهالي. وبذلك فتحت مدرسة الطب تبعاً للمرسوم المؤرّخ في 04 أوت 1857 كأوّل مؤسسة معنية

1- Ahmed DJEBBER. Le système éducatif algérien : miroir d’une société en crise et en mutation .op.cit. p.170

بالتعليم العالي هدفها توفير الشروط الصحية وتكوين أطباء يرافقون الغزو العسكري ويخدمون الشريحة الأوروبية والجيش.[1]

وبعد أن إعتنت فرنسا بالصحة العمومية لأفراد الجيش والمعمرين كان لابدّ لها من أن تحافظ على مصالحها وتدافع عنها إذ كان لديها الكثير من القضايا لتحفظها وكذا الضمانات الإقتصادية وحقوق الأفراد والتشريعات التي تخدم المستعمرين وتجلّى هذا من خلال إنشاء مدرسة للحقوق. ألحقت هذه الأخيرة بتلك الأولى في غطاء واحد هو "جامعة الجزائر" "والتي تأسست رسمياً في سنة 1909 فبعدما كانت تضم مدرسة الطب والعلوم الصيدلانية سنة 1859، أضيف لها سنة 1879 وعلى التوالي كل من كلية العلوم ثم كلية الآداب فكلية الحقوق، وفي عام 1909 تمّ ضم هذه الكليات بالإضافة إلى معاهد أخرى وتمخّض عنها ميلاد جامعة الجزائر أثناء الحقبة الإستعمارية"[2].

لم يكن الجزائريون معنيين بالتعليم العالي وهذا كان بمثابة دليل إضافي على سياسة الإستعمار التي تهدف إلى حبس التعليم عن الجزائريين. فلم يشارك في التعليم العالي الفرنسي سوى قلة من الأهالي الذين تجاوزوا التعليم الابتدائي والمتوسط.

وبقيت سياسة التجهيل العمياء تخيّم عند مطلع القرن العشرين، فكان من المعمرين من يسعى لتثبيت الجهل والفقر والأمية في الجزائر ومنهم من كان يريد أن يتوصّل إلى إدماجهم وفرنستهم عن طريق المدرسة الفرنسية.[3]

لذا فمشاركة الجزائريين المسلمين في التعليم العالي تأخرت حتى غداة نهاية الحرب العالمية الثانية حيث بدأ عددهم بالتزايد ولكن ظلت نسبة الطلاب الجزائريين ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة الطلبة الفرنسيين.

1 - Aïssa KADRI « Histoire du système d'enseignement colonial en Algérie » in La France et L'Algérie :leçons d'histoire :de l'école en situation colonial à l'enseignement du fait coloniale. Lyon :ENS éditions, 2007.p.p : 19-39

2- الجزائر. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، [على الخط]. https://www.mesrs.dz/.(صفحة مستشارة يوم 2014/02/05)

3- الطاهر زرهوني. التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. المرجع السابق الذكر.ص. 20

المطلب الثالث: التعليم العالي بعد الإستقلال:

1- المرحلة الأولى 1962_1970:

بعدما شهدته الجزائر من سياسة التجهيل والأمّية المطبقة عليها من طرف الإحتلال الفرنسي طوال الفترة الإستعمارية، وسعياً منها إلى إنشاء دولة جزائرية مستقلة وقوية ومتطوّرة كان لابدّ من التفكير في إنشاء والتأسيس لنظام تعليمي ناجع وملائم لطبيعة المجتمع الجزائري وفي نفس الوقت فعّال ويصبو إلى تحقيق التطوّر والإزدهار في البلاد. وبإعتبار أن التعليم العالي هو الميدان الكفيل بتخريج اللبنة المثقفة التي ستبني مستقبل البلاد فقد عُني بإهتمام كبير حيث كان الهدف منه هو تكوين الطلبة والإطارات وإتاحة فرص متكافئة في التعليم بين جميع أفراد المجتمع الجزائري.

وبدأ هذا بإنشاء الجامعات في القطر الجزائري، فبعد أن كانت جامعة الجزائر هي الجامعة الوحيدة المؤسسة سنة 1909 والمتواجدة في الجزائر، تمّ فتح جامعتين أخريين هما:

جامعة وهران سنة 1966 ثم جامعة قسنطينة سنة 1967 ويعتبران أوّل جامعتين أنشأتهما الدولة الجزائرية بعد الإستقلال كخطوة أولى سيتلوها إنشاء العديد من الجامعات على كامل التراب الوطني.

أما بالنسبة للنظام البيداغوجي فقد كان مطابقاً للنظام الفرنسي حيث كانت مراحله كمايلي:[1]

- ✓ **مرحلة الليسانس:** وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.
- ✓ **شهادة الدراسات المعمقة:** وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- ✓ **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.
- ✓ **شهادة دكتوراه دولة:** قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين وإهتماماتهم.

1- غياث بوفلجة.التربية والتكوين في الجزائر.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992.ص.77

يذكر أن التعليم العالي خلال هذه الفترة كان ملحقاً بوزارة التربية الوطنية [1]،كما شهدت الجامعة الجزائرية التحوّلات البنيوية التي كان يشهدها المجتمع الجزائري مع الحفاظ على نظم الدراسة الموروثة.

2- المرحلة الثانية 1970_1980:

تمثّل هذه المرحلة شوطاً جديداً ومهماً في تاريخ التعليم العالي في الجزائر حيث شهدت إحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970[2] كخطوة أولى تلاها إصلاح 1971 والذي "جاء ليقطع الصلة بكل ما هو موروث من أساليب التكوين والبرامج وتعديلها لما يستجيب لواقع البلاد وإحتياجات التنمية من القوى البشرية"[3]. ويعدّ إصلاح التعليم العالي (RSE) 1971 "السياسة الوحيدة الوطنية للتعليم العالي فقد كان ثمرة جهد وتضحيات مناضلي ومناضلات الإتحاد الوطني للطلاب الجزائريين (UNEA) وريثة النقابة الحرة للطلاب (UGEMA) والتي نشطت منذ 23 أوت 1963 إلى غاية 18 جانفي 1971

وهو تاريخ حلها بعد قوة الضغط الممارسة ضدها من طرف الشرطة السياسية."[4]

هذا الإصلاح مكّن من الإطاحة بالجامعة الكولونيالية وأعيد فيه هيكلة التعليم العالي بشكل عميق من أجل الإجابة على التحدّيات المتمثلة في :

- ✓ تعريب التعليم العالي وجزأرته.
- ✓ ديموقراطية التعليم العالي.
- ✓ تكافؤ الفرص بين الطلاب.

كما تمثّل الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضمّ الأقسام المتجانسة وإعتماد نظام السداسيات محلّ الشهادات السنوية.

1- فيصل بوطيبة.العائد من التعليم في الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.ص. 94

2- الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي." التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012." [على الخط].ص.20

3- ليلى زرقان. « إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف» في مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، سطيف: جامعة فرحات عباس، العدد 16، الموافق ل 16 ديسمبر 2012.[على الخط]. http://revues.univ-setif2.dz/index.php ?id=718.(صفحة مستشارة يوم 2013/10/10)

4 -Farid CHERBAL. la réforme LMD et l'université algérienne : les vrais enjeux.. journée d'études national sur :La réforme et démocratisation de l'université. Alger: Conseil national des enseignants du supérieur,12/13octobre 2004,[en ligne]. http://cnes.voila.net/Je_LMD/journees_detudes_LMD.htm.(page consultée le 04/04/2014)

أمّا مراحل الدراسة فتمثلت في :[1]

- ✓ **مرحلة الليسانس– التدرج** :تدوم أربع سنوات، وحدات الدراسة تتمثل في المقاييس الدراسية.
- ✓ **مرحلة الماجستير ما بعد التدرج الأول** :تدوم سنتين على الأقل جزؤها الأول عبارة عن مجموعة مقاييس نظرية وتعميق لمنهجية البحث، أما الجزء الثاني فهو إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة.
- ✓ **مرحلة دكتوراه العلوم ما بعد التدرج الثاني** :تدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

3- المرحلة الثالثة 1980_2003:

لقد شهدت فترة الثمانينات بداية لأزمة الجامعة وذلك نظراً للتدفق الطلابي الضخم والكبير عليها بالمقارنة مع السنوات السابقة.

وعلى العموم فإن هذه الأزمة تترجم بالعناصر التالية:

نهاية سياسة التعليم العالي والبحث لصالح سياسة تسيير جموع الطلبة.

- ✓ سياسة معروفة تحت إسم "الخريطة الجامعية" والتي وضعت في سنة 1982 وتم تحديثها سنة 1984 والتي كانت تهدف إلى تدعيم وعقلنة نظام التعليم العالي الجزائري و"كانت تعبر عن الحاجيات السنوية للمتخرجين من حاملي الشهادات حسب إختصاصات وشعب التكوين"[2].لكنّها فتحت (تحت تأثير جماعات الضغط المحلية والوطنية) جميع المنافذ من: مراكز جامعية، جامعات في مناطق مختلفة من البلاد بدون أن تأخذ في عين الاعتبار : المعايير العالمية (توفر الأطر،المحيط السوسيو– إقتصادي والثقافي...) وهذا سيؤدي إلى عدم التجانس بين الجامعات.[3]
- ✓ التدني الفادح للميزانية المخصصة للتعليم العالي بعد الهبوط الكبير في أسعار البترول سنة 1986.

1- غياث بوفلجة.المرجع السابق الذكر.ص. 78

2- الجزائر. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012. المرجع السابق الذكر.ص.22

3 -Farid CHERBAL.op.cit,[en ligne].
http://cnes.voila.net/Je_LMD/journees_detudes_LMD.htm.(page consultée le 04/04/2014)

كما شهدت فترة السبعينات فقامة الأزمة السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد وكذا تدهور الشروط السوسيو–مهنية للأساتذة وهذا أدى بالضرورة إلى:

- ✓ نقص في ميزانية تكوين الطالب والتي ستتحول من 700 دولار سنة 1987 إلى 200 دولار سنة 1999.
- ✓ نقص في التأطير والإشراف بسبب قلة توظيف الأساتذة.
- ✓ توقف الإستثمارات الاقتصادية أدّى هو الآخر إلى نقص فادح في سوق العمل وخلق جيش من البطالين المتحصلين على شهادات جامعية.

4–المرحلة الرابعة 2003 إلى يومنا هذا:

شهدت هذه المرحلة إصلاحاً جديداً ألا وهو إصلاح الـ ل.م.د (L.M.D) (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وجاء الإصلاح كخطوة حتمية في مسار الجامعة الجزائرية وهذا بعد تبني هذا النظام من طرف دول العالم المتقدم وبما فيها : الولايات الأمريكية المتحدة، كندا... ودول أوروبا كفرنسا، إيطاليا... وكذا من أجل التفتح على تخصصات جديدة في الجامعة الجزائرية بالموازاة مع التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في كافة الميادين والمجالات.

وبهذا إنضمت الجزائر إلى ركب الدول الأخرى بداية من الموسم الجامعي 2005/2004 وكان ذلك بتطبيق نظام الـ: ل.م.د في 10 جامعات في الوطن ثم بدأ تعميمه على باقي الجامعات.

المبحث الثالث: الإصلاح /النظام الجديد ل م د:

المطلب الأول: التعريف بنظام ل.م.د:

إن مصطلح (ل.م.د) هو إختصار لمجموعة مكونة من ثلاث مصطلحات هي : ليسانس،ماستر، دكتوراه.

كان هذا النظام كان يدعى في وقت مضى نظام 3–5–8 وترجع هذه التسمية إلى عدد السنوات التي يقضيها الطالب في الدراسة بعد البكالوريا والتي ينال على إثرها درجة علمية معيّنة.

وضع نظام ل.م.د هيكلاً جديداً للتدرج يقوم على 3 درجات علمية هي:

- **الليسانس:** حيث يقضي الطالب فيها 03 سنوات بعد البكالوريا.

- **الماستر:** حيث يقضي الطالب فيها 05 سنوات بعد البكالوريا.
- **الدكتوراه:** حيث يقضي الطالب فيها 08 سنوات بعد البكالوريا.

ولا يختلف نظام ل.م.د عن نظيره السابق في عدد سنوات التدرج فقط وإنما يتعدى ذلك ليشمل مجموعة من العناصر الجديدة المدمجة والتي تتمثل في : دراسة موزعة على سداسيات والوحدات الدراسية ونظام للأرصدة بالإضافة إلى تقديم ملحق يدعى مضاف للشهادة.[1]

إن نظام ل.م.د في مفهوم آخر أكثر شمولاً وتوسّعاً من معاني المصطلح هو :إصلاح نتج عن عدّة برامج وندوات أقيمت في شأن التعليم العالي وذلك بإعتباره أهمّ عنصر تتوقف عليه التنمية الشاملة للبلاد.

إذ أن مصطلح "الإصلاح" هو أوسع من مصطلح "النظام" وذلك يعود إلى أن الأول يحمل في معناه نتيجة حتمية لعدة أعمال ولقاءات قامت بها بلدان الغرب وخاصة البلدان الأوروبية عندما إتجهت نحو خلق تناغم بين الشهادات المقدمة للطلاب وتحقيق حركية بين الجامعات وخلق وتوحيد برامج مواكبة للتطورات التكنولوجية الحاصلة... وغيرها من الأهداف التي سطرتها هذه الدول لضمان نوعية جيدة للتعليم العالي.

المطلب الثاني: درجات نظام ل.م.د:

لعلّ أهم ما يميّز نظام ل.م.د هو الدرجات العلمية الثلاثة: "ليسانس، ماستر، دكتوراه" والتي تقابل نظام 3-5-8، فهذه الهندسة الجديدة الموحّدة للدرجات والتي تهدف إلى توحيد مسار الدراسة شكّلت البنية الأولى والأساسية لهيكل نظام ل.م.د وأعطته تسمية "نظام 3 درجات" .

وعلى العموم يمكننا تعريف هذه الدرجات على الترتيب:

1- الليسانس (La licence):

هي أول شهادة يتحصل عليها الطالب في نظام ل.م.د، وهي تكوين يدوم 03 سنوات متعدد التخصصات ويكون موجهاً بالتدرج.

1- UNESCO. Projet de soutien à la mise en oeuvre de la réforme 'Licence- Master- Doctorat' par le renforcement des capacités des universités à travers des plateformes TICE,[en ligne]. http://www.unesco.org/new/fr/dakar/education/higher-education/project-to-support-bachelor-master-and-doctorate-reform-through-it/.(page consultée le 15/05 /2014)

تشكّل الليسانس طوراً تمهيدياً إنتقالياً يتوج في نهايته بدرجة علمية أكاديمية تدعى: شهادة اليسانس أو(الباشلور في الدول الأنجلوسكسونية) .

يمكن أن تكون الليسانس ذات طابع مهني: "ليسانس مهنية" (licence professionnelle) وبالتالي تقود بالضرورة إلى ماستر مهني أو تكون ذات طابع بحثي :ليسانس بحث (licence de recherche) تدعى أيضاً :عامة (licence généraliste) وبالتالي يتبعها ماستر في البحث.[1]

تتمتع مرحلة الليسانس بميزتين :الأولى تتمثل في إمكانية فتح المجال أمام الطالب لمواصلة دراسته العليا في الماستر والثانية تتمثل في أنها تقوده إلى لسانس مهنية تهدف إلى إدماجه في عالم الشغل.[2]

2- الماستر (Le master) :

هو ثاني شهادة ينالها الطالب في إطار نظام ل.م.د بعد سنتين تليان شهادة الليسانس،وهي توجهه نحو البحث والإدماج المهني.

يسمح الماستر للطالب بالتوجه التدريجي سواءاً في مسار ذو طابع مهني ينتهي بالحصول على شهادة ماستر مهني (master professionnelle) أو في مسار آخر يوجهه نحو البحث العلمي وينتهي بحصوله على شهادة ماستر بحث (master de recherche).

3- الدكتوراه (Le doctorat) :

وهي تعادل مسار التكوين الذي يضم أعمال تتعلق بتحضير أطروحة دكتوراه. مدتها محددة بـ: 03 سنوات وهي ممكنة بعد ماستر بحث أي أن التحصل على شهادة ماستر للبحث هو شرط أساسي للتسجيل في الدكتوراه.

1- Germain GOURÈNE ; Irié ARSÈNE ZORO BI ; Yves ALAIN BEKRO . Aperçu de la réforme : licence-master-doctorat (LMD). Cote d'ivoire : université de Abobo Adjamé, 2006.p.02

2 - Michel HERBILLON .rapport d'information sur l'enseignement supérieur en Europe.[en ligne]. http://www.assemblee-nationale.fr/12/europe/rap-info/i1927.asp.(page consultée le 05/02/2014)

المطلب الثالث: نشأة و تطور نظام الـ: ل.م.د في العالم:

1- في الدول الأنجلوساكسونية:

نظام الـ ل.م.د هو نظام أنجلوسكسوني في الأصل و هو يدعى (BMD) أي ما يقابل (Bachelor, Master, PhD) . نشأ منذ زمن طويل في الجامعات الأنجلوساكسونية وهو نظام بدأته الولايات الأمريكية المتحدة يقوم على ثلاث درجات هي: [1]

1- أربع سنوات يقضيها الطالب من أجل التحصل على شهادة الباشلور (Bachelor): باشلور فنون (BA) أو باشلور علوم (BS) وهي ما يقابل شهادة الليسانس.

2- سنتين يقضيهما الطالب بعد شهادة الباشلور من أجل الحصول على شهادة ماستر سواء كانت ماستر فنون (MA) أو ماستر علوم (MS).

3- درجة الدكتوراه في الفلسفة (Dph) وهي تعادل 8 سنوات بعد شهادة البكالوريا.

كان الهدف منه هو التنسيق والربط بين إحتياجات المجتمع والقطاعات الإقتصادية مع المتخرجين من الجامعات بحيث أنه ينظر لإحتياجات مراكز البحث العلمي والمصانع والشركات لنوعية التخصصات التي تحتاجها وبالتالي تقوم الجامعة الأمريكية بفتح تلك التخصصات حسب متطلبات السوق لتحقق بذلك أسهل الطرق نحو التطور.

2- في أوروبا:

بعدما حققته الدول الأنجلوسكسونية من نتائج وبغية تحقيق المنافسة والتناغم مع جامعات هذه الدول شرعت أوروبا هي الأخرى في تطبيق نظام الـ ل.م.د في جامعاتها . كان هذا بدايةً ب: "إقتراح بولونيا" «**Processus de Bologne**» سنة 1990 والذي يهدف إلى خلق تناغم في نظام التعليم العالي الأوروبي وذلك من خلال مقروئية واضحة للشهادات وتسهيل الحركية والتشغيل على الطلبة..[2]

1- Tompkins cortland community college. Structure of the U.S higher education system,[en ligne]. http://www.aacc.nche.edu/Resources/aaccprograms/international/Documents/studentguide/sg8_structureoftheushigheredsystem.pdf.(page consultée le 06/06/2014)

2 - Marie-Odile OTTENWAELTER « Europe : la réforme de l'architecture des études dans l'enseignement supérieur » in Revue internationale d'éducation de Sèvres. N° 34, décembre 2003,France : centre national d' étude pédagogique.P.24

ولكن البداية الفعلية لهذا النظام كانت في 1998 حيث بدأت الدول الأوروبية بعقد عدّة ندوات وإتفاقيات في هذا المجال أهمها:

1.2- ندوة السوربون (la conférence de la sorbonne) 25 ماي 1998:

إنطلق إصلاح ل.م.د في باريس في الندوة الموافقة للذكرى 800 لجامعة باريس والتي أقيمت في السوربون في 25 ماي 1998 ووقع على بيان الندوة وزراء التعليم العالي من 04 دول أوروبية كبرى هي : ألمانيا، إنجلترا، فرنسا وإيطاليا[1].. البادئ بالمشروع كان ***كلود ألاجغ «Claude ALLÈGRE»*** الوزير الفرنسي للتعليم العالي في حكومة ***ليونيل جوسبان « Lionel JOSPIN »*** و***لويجي بيرلنغار Luigi*** « ***BERLINGUER*** الوزير الإيطالي و ***تيسا بلاكستون Tessa*** « ***BLACKSTONE*** وزير المملكة المتحدة ***وجيرغن غيتغارز Jürgen*** « ***RUETTGERS*** الوزير الألماني .[2]

يهدف هذا الإصلاح إلى خلق تناغم في هندسة النظام الأوروبي للتعليم العالي في دول أوروبا.

ضمّ بيان هذه الندوة مجموعة من الأهداف نذكر منها:[3]

- ✓ **الحركية:** تسهيل عملية الحركية البشرية في الفضاء الأوروبي ومحاولة إدماج المتكونين في سوق العمل
- ✓ **السيولة:** تشجيع الشراكة بين الجامعات وإدخال السيولة في فروع التعليم العالي.
- ✓ **الليونة:** تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة والإعتراف بفترات الدراسة.
- ✓ **المقروئية:** رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوروبية وإيصالها لمستوى عالمي.

1 - Jean-Luc LAMBOLEY. Le pari du processus de Bologne :la garantie de diplômés aptes à l'emploi. MEYLAN : Alliance Université Entreprise de Grenoble, 2012.p. 01.
2 - Déclaration de La Sorbonne, 25 mai 1998.[en ligne]. http://www.bologna-bergen2005.no/Docs/France/980525_Sorbonne_Declaration-Fr.pdf.
3 -Michel HERBILLON .rapport d'information sur l'enseignement supérieur en Europe.Déposé par la délégation pour l'union européen sur l'enseignement supérieur en Europe,N° 1924. Novembre 2004,[en ligne]. http://www.assemblee-nationale.fr/12/europe/rap-info/i1927.asp.(page consultée le 05/02/2014)

2.2- ندوة بولونيا (la conférence de Bologne) 19 جوان 1999:

إجتمع وزراء التربية من 29 بلداً أوروبياً في جامعة بولونيا* الموجودة في إيطاليا وتمّ في هذه الندوة عرض مفصل للأهداف المرجوة من ندوة السوربون.

كما حددت فيها مجموعة من الأهداف هي:[1]

- ✓ تبني نظام للشهادات واضح و متّسق.
- ✓ تنظيم التعليم العالي على شكل (ليسانس، ماستر، دكتوراه).
- ✓ تطبيق نظام أرصدة التعليم (ECTS).**
- ✓ ترقية مبدأ حركية الطلبة، الأساتذة، الباحثين.
- ✓ التعاون من أجل تقييم نوعي.
- ✓ ترقية البعد الأوروبي في التعليم العالي.

3.2- ندوة براغ (la conférence de Prague) 19 ماي 2001:

أقيمت ندوة براغ في19 ماي 2001 بعد عدّة أسابيع فقط من إعتماد تصريح موّحد موّقع من طرف أكثر من 300 مؤسسة أوروبية للتعليم العالي وينصّ على ضرورة إيجاد تناغم بين الشهادات.

التصريح المدعو« Salamanque » يحدّد أولويات ومباديء هي:[2]

- ✓ زيادة الحركية وتقوية البرامج المتبادلة.
- ✓ تنظيم الإختلافات.
- ✓ جعل التعليم العالي في إطار موّحد ويرتكز على مرحلتين:
  - تعميم نظام الأرصدة ECTS
  - جعل التعليم العالي الأوروبي أكثر جذباً للطلبة.

---

* تقع جامعة بولونيا في مدينة بولونيا في إيطاليا وتعتبر من أقدم الجامعات في العالم حيث يعود تاريخ إنشائها إلى 1088م .

1 -Canada.conseil des ministres de l'éducation . Espace Européen de l'Enseignement Supérieur (EEES) :processus de Bologne. Canada : Sous-comité de l'assurance de la qualité du CMEC, 2008.p.2

** ECTS : European Credits Transfert System ou système européen de transfert de crédits

2 - Michel HERBILLON .rapport d'information sur l'enseignement supérieur en Europe. Déposé par la délégation pour l'union européen sur l'enseignement supérieur en Europe,N° 1924. Novembre 2004,[en ligne]. http://www.assemblee-nationale.fr/12/europe/rap-info/i1927.asp.(page consultée le 05/02/2014)

أسهمت في هذا الاجتماع 33 دولة أوروبية وذلك بالإضافة إلى كل من : كرواتيا،قبرص وتركيا والتي قبلت كأعضاء جدد في الإتفاقية وكان الهدف من هذه الندوة متابعة التقدم في إتفاقية بولون التي مضى عليها سنتان بالإضافة إلى التخطيط للمضي قدماً في التعامل مع صعوبات تطبيقها.

كما شارك في الإجتماع عدد من المنظمات الأوروبية :[1]

1) المجلس الأوروبي (Conseil Européen)
2) إتحاد الجامعات الأوروبية (EUA).
3) الإتحاد الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي (EURASHE).
4) الإتحاد الأوروبي للطلبة (ESU).

في هذه الندوة حدّد الوزراء هدفاً جديداً للتعليم العالي في الفضاء الأوروبي وهو : التعليم على مدى الحياة مع ضرورة مشاركة مؤسسات التعليم العالي والطلبة في ترقية الفضاء الأوروبي في مجال التعليم العالي فدعت حكومات هذه الدول إلى تقييم نوعية التعليم في كل دولة. [2]

4.2- ندوة برلين (la conférence de Berlin) 19 سبتمبر 2003:

عقدت الندوة في برلين بألمانيا في سبتمبر 2003 وشاركت فيه 07 دول أخرى هي: ألبانيا، البوسنة والهرسك وهي جمهوريات يوغسلافيا السابقة بالإضافة إلى مقدونيا،الكرسي الرسولي* روسيا وصربيا والجبل الأسود. [3] وقرّر الوزراء في هذه الندوة تسريع وتيرة التقدّم وذلك بتحديد أهداف قصيرة المدى.

1- عبد الرحمان بن محمد أبو عمه.النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا.الرياض: مركز الدراسات والبحوث في التعليم العالي،2010.ص.29

2 - Communiqué de Prague 19 mai 2001.[en ligne]. http://www.cicic.ca/docs/bologna/Bergen_Communique.en.pdf.(page consultée le 06-01-2014)

* تدعى Holy see أو Vatican city بالإنجليزية وSaint-siège بالفرنسية وهي معروفة رسمياً بإسم دولة مدينة الفاتيكان الموجودة في إيطاليا وهي أصغر دولة من حيث المساحة.

3 - Communiqué de Berlin 19 septembre 2003 : Communiqué de la Conférence des Ministres chargés de l'Enseignement Supérieur.[en ligne]. http://www.bologna-bergen2005.no/Docs/France/030919_Berlin_Communique-Fr.pdf.(page consultée le 06-01-2014)

وهكذا يجب على الحكومات الموقعة أن تحقّق منذ سنة 2003 إلى الدخول سنة 2005 مجموعة من الأهداف:[1]

- ✓ تبني نظام من دورتين.
- ✓ تقديم لكل الحائزين على الشهادة ما يدعى بـ: "المضاف للشهادة" **« annexe du diplôme »** مجاناً وبصفة تلقائية.
- ✓ البدء في وضع نظام ضمان الجودة.

فضلاً على هذا : دورة الدكتوراه ستكون منذ الآن فصاعداً معنية بإصلاحات بولون مقويةً بذلك التفاعل بين الفضاء الأوروبي للتعليم العالي والفضاء الأوروبي للبحث. ويعتبر هذان الهدفان من أهم النقاط الأساسية المضافة لبرنامج بولون ،حيث يرى هذا الأخير البحث كجزء مدمج في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي .كما أن الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي أكّدوا ضرورة إدخال مستوى الدكتوراه كمرحلة ثالثة في البرنامج.

5.2- ندوة بيرغن (la conférence de Bergen) 20/19 ماي 2005:

إنعقدت الندوة في النرويج من 19-20 ماي 2005 وإرتفع عدد الدول فيها من 40 إلى 45 دولة بانضمام "أرمينيا، أذربيجان، مولدوفا، أوكرانيا، جورجيا" كمشاركين جدد في البرنامج.

يعد هذا الإجتماع خطة في تبني معايير وأدلة ضمان الجودة في فضاء التعليم العالي الأوروبي ومن أجل ذلك شاركت فيه الشبكة الأوروبية لضمان الجودة بالإضافة إلى منظمات أخرى.

كما تقرر في هذه الندوة توسيع دائرة الأعضاء المستشارين مع إضافة: هيكلة للأطراف الأوروبية،عالمية التربية، جمعية أوروبية تضمن نوعية التعليم العالي.

1 - Communiqué de Prague. op.cit..[en ligne].
http://www.cicic.ca/docs/bologna/Bergen_Communique.en.pdf.(page consultée le 06-01-2014)

تميزت الندوة بـ:[1]

- ✓ تبني إطار شامل للتأهيل من أجل الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (EEES) والإشتراك في تحضير إطارات وطنية مؤهلة حتى غاية 2010 .هذا الإطار يجب أن يشمل على 03 دورات (مراحل).
- ✓ تقوية البعد الإجتماعي للتعليم العالي الذي يغطي ولا يقيد الحركية .
- ✓ ضرورة تطوير التفاعل بين المحيط الأوروبي للتعليم العالي ومناطق أخرى العالم (البعد الخارجي).
- ✓ التعارف الذي يستوجب ضمان تطور الفضاء الأوروبي للتعليم العالي حتى 2010.

6.2- ندوة لندن (la conférence de London) 18/17 ماي 2007:

جرى هذا الإجتماع في لندن في 17-18 ماي 2007 . إنضمت المونتينيغرو الدولة 46 إلى البرنامج وكانت هذه الندوة تهدف إلى مراقبة وفحص التطورات الحاصلة منذ ندوة بيرغن 2005 ولوحظ فيها إقتراب الدول الأوروبية من الغاية الذي كانت تصبو إليها ألا وهي تحقيق فضاء أوروبي للتعليم العالي (EEES) .

يعدّ إعلان لندن الأساس لأول مؤسسة نظامية لدعم تطبيق برنامج بولون وهي : السجل الأوروبي لضمان الجودة وهو سجل لكل المؤسسات التي تلتزم بمعايير ضمان الجودة الأوروبية. كما تضمن الإعلان إلتزام الوزراء بتفعيل البعد الإجتماعي من خلال إقتراح خطط تفعيل وطنية ورصد لمدى فعاليتها وتضمّن أيضاً البعد العالمي لفضاء التعليم العالي الأوروبي[2].

7.2- ندوة لوفان/لوفان الجديد (la conférence de Louvain/louvain-la-neuve) 29/28 أفريل 2009:

1- conseil de l'Europe. Bologne pour les néophytes. [en ligne]. http://www.coe.int/t/dg4/highereducation/ehea2010/bolognapedestrians_fr.asp.(page consultée le 05/02/2014)

2- عبد الرحمان بن محمد أبو عمه. المرجع السابق الذكر. ص.31

هذه الندوة جرت في جامعة لوفان (بلجيكا) يومي 28-29 أفريل 2009[1]، تعرّف فيها الوزراء على التطوّرات الحاصلة منذ ندوة لندن السابقة في 2007 كما قاموا بوضع أهداف وأولويات من أجل الفضاء الأوروبي للتعليم العالي إلى غاية سنة 2020.

كانت هذه الندوة فرصة لإقامة "الساحة السياسية لبولون" والتي جمعت مجموعة كبيرة من الدول مثل: أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، مصر، المغرب، تونس والمكسيك.. والولايات الأمريكية المتحدة وكذا الجمعية العالمية للجامعات وإنتهى هذا اللقاء بالتوقيع على أهمية تطوير التعاون بينها.

8.2- ندوة بودابست و فيينا (la conférence de Budapest et Vienne) 12/11 مارس 2010:

نظمت هذه الندوة من طرف النمسا وهنغاريا في 11-12 مارس 2010 في بودابست وفيينا وكانت للإحتفال بمرور 10 سنوات على برنامج بولون وتم فيها الإعلان رسمياً عن إنشاء الفضاء الأوروبي للتعليم العالي.

وعلى الرغم من هذا فقد صرّح وزير العدل في دولة ليكسومبورغ « **Luxemburg** » ***فرونسوا بيلتجون*** « ***François BELTIGEN*** » *بأنه* لم يتم إنجاز الفضاء الأوروبي للتعليم العالي بصفة نهائية وكاملة حيث صرح بأن إطار الفضاء الأوروبي موجود ولكن حركية الطلبة في كامل أوروبا لم تتحقق بعد كما خطط لها. ولكن أوروبا تمكنت من توظيف الطلبة فور خروجهم في المؤسسات المعنية.[2]

9.2- ندوة بوخارست (conférence de Bucarest) 27/26 أفريل 2012:

إجتمع وزراء التعليم العالي لـ 47 دولة الموقعة على إتفاقية بولونيا في بوخارست برومانيا يومي 26 و27 أفريل 2012 حيث قاموا بالإعتراف بالتطور الملحوظ الذي

1 - Communiqué de la Conférence des ministres européens chargés de l'Enseignement supérieur,Louvain et Louvain-la-Neuve, 28 et 29 avril 2009.[en ligne]. http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/links/language/2009_Louvain_Louvain-la_Neuve_Communiqu%C3%A9_FR.pdf.(page consultée le 12-02-2014)

2 - Europaforum.lu. François Biltgen a assisté à la conférence ministérielle du Processus de Bologne à Budapest et à Vienne.[en ligne]. http://www.europaforum.public.lu/fr/actualites/2010/03/biltgen-bologna/index.html.(page consultée le 12-02-2014)

يشهده مشروع بولونيا، هذا مع الأخذ بعين الإعتبار الصعوبات المسجلة في تنفيذ هذا الإصلاح، كما وأكدوا على الرغبة والإرادة في تجاوز هذه الصعوبات بالتعاون مع الجامعات والأساتذة والطلبة.

وفي مقابل الأزمة الإقتصادية الشديدة التي شهدتها أوروبا وتأثيرها على المحيط السوسيواقتصادي قام الوزراء بتسطير الرهان الذي يمثله التعليم العالي من أجل السيطرة على هذه الأزمة والتطور الطويل الأمد للديمقراطية في أوروبا.

حيث قدروا بأن تمويلاً مالياً للجامعات سيشكل إستثماراً هاماً في المستقبل.[1]

المبحث الرابع: أهداف ودوافع نظام ل.م.د:

تعددت أهداف نظام ل.م.د منذ أوّل ظهوره لأول مرة ولكن الأهداف الجوهرية من هذا الإصلاح بقيت ثابتة إذ لم يمسها أيّ تغيير وإنما شهدت زيادة مع مرور الوقت وذلك نتيجة لتبلور الوعي بقيمة هذا النظام وأهميته في دول الغرب والدول الأخرى التي حاولت تبني النظام.

وعلى المخطط الأكاديمي فإنّ أهم هدفين لنظام ل.م.د هما: [2]

- خلق تناغم في تداول المعارف والنماذج البيداغوجية والتي هي مدعوة للترابط تحت فعل وتأثير العولمة.
- ترقية الحركة وترقية التعاون الجهوي وترقية القيم العلمية والثقافية والإجتماعية للشركاء.

ومن أجل تحقيق الغاية المثلى من إنشاء نظام ل.م.د سطرت أهداف أخرى للنظام تمثلت في:[3]

1. تشجيع حركية الطلاب بفضل نظام مشترك للمصادقة على الأرصدة، تشكل هذه الأرصدة العمل المقدم من طرف الطالب أثناء مساره الدراسي (إمتحانات وتربصات

1- Confédération suisse. Conférence ministérielle de Bucarest sur le suivi du processus de Bologne. https://www.news.admin.ch/message/index.html?lang=fr&print_style=yes&msg-id=44305.(page consultée le 09/09/2014)

2- Germain GOURÈNE ; Irié ARSÈNE ZORO BI ; Yves ALAIN BEKRO. op.cit.p.01

3- Info LMD. France :onicep Office national d'information sur les enseignements et les professions), 2010[en ligne]. http://www.vhugo.org/stuffs/Orientation/Fiche_LMD_2010.pdf. (page consultée le 23/05/2014)

ومذكرات...) وبمجرد أن يتحصل عليها تصبح ممنوحة وقابلة للتحويل في أي مؤسسة للتعليم العالي من الدول الأعضاء.

2. وضع 03 درجات للتكوين مشتركة هي الليسانس، الماستر، الدكتوراه.
3. تسهيل وتيسير نجاح الطالب من خلال مسارات تتميز بتكوين متنوع.
4. وضع نظام للشهادات يتميز بالمقروئية وقابل للمقارنة.
5. تعميم نظام الأرصدة ورفع من قيمته.
6. تقييم جودة نظام التعليم على أساس المعرفة المتبادلة.

المطلب الأول: الدوافع وراء إصلاح ل.م.د:

1- في أوروبا:

إن الدافع الأساسي لهذا الإصلاح كان في 1998 حيث إنطلق المشروع لأول مرة وتمثل في خلق تناغم بين أنظمة التعليم العالي في سياق سوسيوإقتصادي يتعلق أساساً بالبطالة المتوطنة في بلدان أوروبا والتي كانت تمس بصفة خاصة الشباب الأوروبي.

لقد كانت الفكرة الضمنية من هذا المشروع هو أن التكوين الجامعي لم يكن متأقلماً مع ما يجري في الواقع والذي كان يتجه بصفة حتمية نحو العولمة. ومن أجل الإجابة على هذا التحدي كان من اللازم خلق حركية بين الطلبة والعمال والتي كانت محدودة بعدة عوامل منها: سياسة التعرف على الشهادات وكذا صلابة الأنظمة الوطنية السائدة في أوروبا.

شهد التعليم العالي في أوروبا عجزاً حقيقياً في نظر السياسيين وخاصة في فرنسا وذلك يعود لتخلي عدد كبير من الطلاب عن الدراسة لفترة طويلة ولصعوبة الإدماج في عالم الشغل كما يعود أيضاً إلى أن الجامعات الأوروبية لم تعد تجذب الطلبة "الغير الأوروبيين" كسابق عهدها.[1]

1- Jean-Luc LAMBOLEY. Le pari du processus de Bologne : la garantie de diplômés aptes à l'emploie .Meylan : AUEG, mai 2012,p.1,[en ligne].
http://www.aueg.org/fichiers/Publications/2012.(page consultée le 03/06/2014)

إن الدافع الحقيقي وراء نظام ل.م.د هو تحقيق إقتصاد للمعرفة هو الأكثر تنافسية والأكثر ديناميكية في العالم حيث كان الهدف هو اللحاق بالولايات الأمريكية المتحدة والتي كانت في سنة 1990 في مسار جدّ متقدم عن أوروبا في ما يدعى: "الإقتصاد الجديد".[1]

إن التنافسية التي كانت الدول المشتركة في برنامج بولونيا تهدف لها، كانت تتمحور أساساً حول الإبتكار والإستعمال الكثيف للتكنولوجيات الجديدة . وبما أن دول أوروبا والدول المتقدمة عامة تصبو أولاً وأخيراً إلى تنمية إقتصادها والتنمية الشاملة والتقدم في كافة ميادين الحياة فهي تعي جيّداً أهمية المعرفة ودورها الكبير في تحقيق الإزدهار، وهي تعي أيضاً أن السبيل الوحيد للوصول إلى هذا كله هو من خلال التعليم العالي والجامعات والبحث العلمي لذا فهي تولي هذه العناصر عناية بالغة وأهمية قصوى. حيث جاء في تصريح للجنة الأوروبية للتربية والتكوين (CE) أن الغرض الرئيسي من إصلاح ل.م.د هو الوصول إلى مجتمع المعرفة: "...إذا أردنا أن يصبح مجتمع المعرفة حقيقة فلابد لجميع الفاعلين في المسار التعليمي أن يكونوا مهيّئين للتعلم.."[2]

2- في الجزائر:

لقد عرف التعليم العالي في الجزائر إصلاحات عديدة منذ الإستقلال –كما ذكرنا سابقاً– تميزت هذه الإصلاحات بميزات وخصائص عديدة ومتنوعة ولكن بقي الهدف الأساسي منها واحد وهو تأقلم الجامعة مع مستجدات العصر وذلك وإدماج التعليم العالي في التطور والتنمية الشاملة للبلاد. هذا الهدف حتى وإن لم يظهر جلياً في الإصلاحات السابقة إلا أنه الهدف الذي يجب أن يحققه التعليم العالي في أيّ بلد كان بما فيها الجزائر.

إن التحولات الكبرى التي يعرفها العالم الآن من: عولمة للإقتصاد ومجتمع للمعلومات وإقتصاد للمعرفة وإنفجار معلوماتي ومعرفي ضخم وغيرها من العوامل تفرض على الجزائر إعادة النظر في منظومة التعليم العالي بشكل أكثر جدية من أجل إدماج مخرجات هذا التكوين في عملية التطوير العلمي للحاق بركب الدول المتقدمة.

1- Christian LAVAL.la stratégie de Lisbonne et l'éducation,[en ligne]. http://institut.fsu.fr/La-strategie-de-Lisbonne-et-l.html.(page consultée le 03/05/2014)

2 -Roser CUSSÒ « la commission européenne de l'enseignement supérieur : une réforme au-delà de Bologne » in cahier de la recherche sur l'éducation et les savoirs. N° 5.2006,[en ligne].http://cres.revues.org/1170.(page consultée le 15/06/2014)

إن هذا الإصلاح ما هو إلا نتيجة لمجموعة من الدوافع والتراكمات الماضية في التعليم العالي والتي يتجلى أبرزها في:

- ✓ الضغط الكبير الناجم عن الطلب الإجتماعي المتزايد على التعليم العالي.
- ✓ هيكلة قديمة ولا يمكنها أن تجيب على متطلبات الطلبة فيما يتعلق بإختيارهم لمسارات التكوين وذلك على الرغم من إمكاناتهم الفكرية والمعرفية.
- ✓ مسارات التكوي لا تجيب أبداً على المعطيات الجديدة الإقتصادية والإجتماعية ،هذا مع زيادة كبيرة في نسبة النجاح وذلك دون الإستفادة من الإنجازات في مجال التعليم.
- ✓ تكوين أحادي التخصص لا يسهل النجاح أو التفوق في عالم يقوم على تنوع المهارات.
- ✓ عدم ملاءمة نوعية الشهادات لسوق العمل.
- ✓ ضعف البحث العلمي وكذا غلبة الأنشطة العلمية على حساب أنشطة البحث.
- ✓ ضعف التأطير حيث بلغ التأطير الإجمالي بين سنتي 1992 و2004 من 17 إلى 28،6%طالب للأستاذ وهذا الذي إنعكس سلباً على متابعة الطلبة.
- ✓ علاقة شبه منعدمة بين الجامعة والمحيط السوسيواقتصادي.
- ✓ ديناميكية ضعيفة في تجديد البرامج إذ أصبح النظام القديم منتهي الصلاحية حيث سجلت مضامين برامج مختلف مسارات التكوين فارقاً مع حالة التطور المستمر للعلوم ومستجداتها.

ونتيجة لكل هذه العوامل كان من الضروري إصلاح التعليم العالي بالموازاة مع التطورات التكنولوجية والعلمية الحاصلة في هذا الميدان.

تمثل الإصلاح في تبني النظام السائر في بلدان العالم المتطورة والذي تمثل في نظام ل.م.د الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ 2004 محاولة القضاء على نقاط الضعف في النظام القديم ومواكبة الجامعات الأوروبية والأنجلوساكسونية.

المطلب الثاني: أهداف نظام ل.م.د في الجزائر:

رسمت الجزائر على غرار باقي الدول المعنية بالإصلاح مجموعة من الأهداف المسطرة والتي تصبو إلى تحقيقها من خلال تطبيق نظام ل.م.د، وعلى الرغم من تعدد هذه الأهداف إلا أنها

تؤدي إلى غرض واحد ألا وهو تطوير وتنمية الجامعة الجزائرية وإدخال التعليم العالي ضمن عجلة التنمية والتطور.

وعلى العموم يمكننا تحديد هذه الأهداف في مجموعة من العناصر الأساسية وهي:

- ✓ ضمان تكوين نوعي مع الأخذ بالإعتبار الإكتفاء في الطلب الإجتماعي ومشروعيته كأساس لدخول التعليم العالي.
- ✓ تحقيق تفاعل وتداخل حقيقي مع المحيط السوسيواقتصادي وذلك بتطوير التفاعلات الممكنة بين الجامعة ومحيطها.
- ✓ تدعيم المهمة التثقيفية وذلك من خلال ترقية القيم العلمية.
- ✓ جعل الجامعة أكثر إنفتاحاً على التطور العالمي خاصة المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ تشجيع وتنويع التعاون العالمي والوطني.
- ✓ تطوير إمكانيات الفرد مع الأخذ بعين الإعتبار التطور العلمي والتكنولوجي من جهة وسوق العمل وفي هذا الإطار نودي بمنح حرية أكبر للطالب في تكوين مساره الجامعي من أجل إندماجه في الحياة العملية في النهاية.[1]
- ✓ إعطاء مسميات عالمية للشهادات المتحصل عليها وذلك بجعل ما يقدمه التكوين في كل مؤسسة أكثر وضوحاً ومقروئية مما يوفر للطالب إمكانية التنقل والحركية.
- ✓ يوفر نظام ل.م.د تدرجاً في التكوين الجامعي ويهدف–من وجهة نظر المسيرين– إلى وضع أغلب الطلبة في سوق العمل بعد أول درجة حيث يهدف إلى تقليص مدة الدراسة الطويلة في بعض التخصصات.[2]
- ✓ زيادة المنافذ المهنية المرتبطة بكل مستوى من مستويات المنظومة، مع التركيز على البعد المهني، والإرساء الإقليمي وتطوير حوض نشاطات الإنتاج والخدمات.[3]

1- Abdelhamid DJEKOUN, la réforme LMD en Algérie état des lieux et perspectives .Tunis. 2ème rencontre des recteurs et des présidents d'universités des pays du Maghreb et des conférences Francophone de l'union Européenne « Vers un espace universitaire Euro-maghrébin solidaire »le 1-2 décembre 2006

2 -Mohamed Mezghiche. Le bilan de la réforme LMD : Une réforme pour quels objectifs ?,[en ligne].http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob/fichiers/Articles_a_lire/bilan-lmd.pdf.(page consultée le 12/07/2014)

3– حرز الله عبد الكريم بداري كمال .التحكم في مؤشرات التكوين ل م د 2.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.ص.10

- ✓ يسمح للمؤسسات الجامعية بإقتراح عروض تكوين تتوافق مع درجة الكفاءة وكذا مع المحيط السوسيوإقتصادي كما يسمح للأساتذة بإقتراح برامج تكوينات تتناسب مع ما يجري في الوضع الحالي والمحيطالإجتماعي والإقتصادي.
- ✓ يسمح للشهادات الوطنية بأن تكون مواكبة للعولمة.[1]

المطلب الثالث: الدافع الحقيقي وراء تبني نظام ل.م.د في الجزائر:

من الملاحظ حول أهداف نظام ل.م.د في الجزائر أنها تتوافق كلياً مع الأهداف المسطرة من طرف جميع الدول التي خضعت لإصلاح ل.م.د لاسيما الدول الأوروبية.

لكن وعلى الرغم من أن منظومة التعليم العالي كانت تعاني من نقائص عدة تستوجب الإصلاح وإعادة النظر فيها،إلا أن الدافع الرئيسي لتبني نظام ل.م.د كان إقتصادياً أكثر منه خدمة للبحث العلمي.

إذ يعتبر نظام ل.م.د نظاماً خاضعاً لإقتصاد السوق ولنظام العولمة وبحكم أن الجزائر واحدة من الدول التي تبنت أو تبنتها العولمة وجدت نفسها بشكل أو بآخر خاضعة لهذا النظام والإمتناع عن تطبيقه سيجعل الجزائر لا الجامعة أمام مطبات لا يحمد عقباها منها ما هو تابع لنظام العالم ومنها ما هو خاضع للإصلاحات التربوية.[2]

"إن نظام ل.م.د من شأنه إعانة الجامعة الجزائرية على الإنفتاح على العالم وبصفة خاصة على الإتحاد الأوروبي وبالتالي يسهل حركية الطلاب الجزائريين..."[3] إن هذا الهدف يشكل الدافع الثاني الرئيسي والذي من أجله إنخرطت الجزائر في سلسلة إصلاح التعليم العالي وتبني نظام نظام الثلاث درجات. حيث جاء في القرير الذي أصدرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن :"إصلاح التعليم العالي الذي شرع فيه، لا ينبغي أن يقدم على أنه عملية لتصحيح للإختلالات الملاحظة على نظام التعليم الجامعي في بلادنا فحسب، بل إنه يسمح بوضع

1- BADDARI Kamel; HARZALLAH Abdekarim. LE LMD source de renforcement d'une Pédagogie active,[en ligne]. www.univ-bouira.dz/fr/index.php/articles-a-lire.(page consultée le 18/08/2014)

2- علي صالحي. نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية (بين الواقع والقوانين-ميدان العلوم الإنسانية).تيزي وزو: جامعة مولود معمري،كلية الآداب واللغات،مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر .أعمال اليوم الدراسي (إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن وآفاق) المنظم يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة/الجزائر .ص.11

3 -Mohamed Mezghiche. Le bilan de la réforme LMD : Une réforme pour quels objectifs ?,[en ligne].http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob/fichiers/Articles_a_lire/bilan-lmd.pdf.(page consultée le 12/07/2014)

الجامعة الجزائرية في مصاف أنظمة التعليم العالي في العالم، لاسيما منها أنظمة التعليم العالي في البلدان المتقدمة."[1]

وعلى الرغم من الصبغة العلمية التي ينطوي تحتها نظام ل.م.د والمتمثلة في تحرير الجامعة من جميع مشاكلها إلا أن الهدف الخفي منه كان يهدف إلى: "وضع التعليم العالي الجزائري في الطريق العالمي الرأسمالي وذلك في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا إلى تحويل الجامعة إلى جامعة منتجة/سلعية/تجارية."[2]

المبحث الخامس: نظام ل م د في الجامعة الجزائرية:

المطلب الأول: فلسفة نظام ل.م.د:

لم يقتصر نظام دخول نظام ل.م.د إلى الجامعة بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة على تنظيم التكوين على 03 درجات موحدة فقط وإنما جلب معه عدة مفاهيم ومصطلحات جديدة تتعلق به وتجعله يتميز عن أي نوع آخر من التكوين.

قام نظام ل.م.د على فلسفة جديدة مغيراً بذلك أنماط التدريس وجميع ما يتعلق به سابقاً ومن أهم ما جلبه هذا النظام من مفاهيم جديدة:

1- التنظيم على شكل سداسيات (Le principe du semestre):

تنظم الدراسة على شكل سداسيات من أجل تسهيل تنظيم مسارات التكوين حيث السداسي هو المدة الدورية للتعليم.

يحتوي السداسي عدداً محدداً من الأسابيع المخصصة للتعليم والتقييم حيث المعدل المعقول يتراوح بين 14 و16 أسبوع في السداسي الواحد. الحجم الساعي الأسبوعي للتكوين يتراوح بين 20 ساعة للعلوم الإنسانية والإجتماعية و25 ساعة بالنسبة للعلوم والتكنولوجيا.[3]

2- عرض التكوين (Offre de formation):

1- الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.إصلاح التعليم العالي .جوان 2007.ص.25،[على الخط].
http://www.onea.dz/wp-content/uploads/2012/12/islah_taalim_lali.pdf.(صفحة مستشارة يوم 2014/02/02)

2- Farid CHERBAL.op.cit,[en ligne].
http://cnes.voila.net/Je_LMD/journees_detudes_LMD.htm.(page consultée le 04/04/2014)

3- Zineddine BERROUCHE ;Youcef BERKANE « la mise en place du système LMD en Algérie :entre la nécessité d'une réforme et les difficultés du terrain » in revue des sciences économiques et de gestion. n°07 du 2007.Sétif : université de sétif.P.5

هو عبارة عن دفتر شروط يحدد الأهداف والمضامين البيداغوجية للتكوين المقترح والشهادات المتوجة له، الطرق البيداغوجية الموضوعة، الحجم الساعي والمعايير الموضوعة، تكوينات أخرى وكذا الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية في مجال التأطير والتجهيز والتمويل.[1]

3- ميدان التكوين (Domaine de formation):

الميدان أو المجال هو تجميع عدد من التخصصات في مجوعة منسجمة سواء من حيث وحدتها الأكاديمية و المعرفية أو من حيث فرص التشغيل التي تتيحها.[2]

مثلاً: العلوم الإنسانية أو الآداب واللغات...

4- وحدات التعليم (Unités d'enseignement):

الوحدة التعليمية هي مجموعة من المقاييس والمواد أو الأنشطة المنسجمة بيداغوجياً. صممت وفق منطق تدرج بغية إكتساب كفاءات ومهارات محددة. قد تكون الوحدة التعليمية عبارة عن: أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تربصات، مذكرات..إلخ...

يضم كل عرض تكوين 04 أنواع من وحدات التعليم:

- ✓ **وحدات التعليم الأساسية (Unités d'enseignement fondamentales):**

  تضم مجموعة المواد الضرورية للتخصص أي الواجب على كل طالب متابعتها.

- ✓ **وحدات التعليم الإستكشافية (Unités d'enseignement découvertes):**

  تضم المواد التعليمية التي تسمح بتوسيع الآفاق المعرفية للطالب وهي تمكن إما من تعميق وتوجيه الطالب أو تسمح له بالإنفتاح نحو مسالك أخرى.

- ✓ **وحدات التعليم المنهجية (Unités d'enseignement méthodologiques):**

  تمكن الطالب من إكتساب الذاتية في العمل.

- ✓ **وحدات التعليم العرضية/الأفقية (Unités d'enseignement transversales):**

  تجمع المواد التي تساعد الطالب على إكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية مثل: الإعلام الآلي،لغة أجنبية....

1- الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.إصلاح التعليم العالي .جوان 2007.ص. 16،[على الخط].
http://www.onea.dz/wp-content/uploads/2012/12/islah_taalim_lali.pdf.(صفحة مستشارة يوم 2014/02/02)

2- نفس المرجع.ص.17

5- الرصيد (Crédits):[1]

هو وحدة قياس لما إكتسبه الطالب من معارف ومهارات معبر عنها بقيمة عددية.

يتم تحديد عدد الأرصدة لكل **وحدة تعليمية** على أساس حجم العمل المطلوب القيام به من طرف الطالب للحصول على الوحدة، ويجب أن يراعي هذا الحجم مجمل النشاطات الواجبة على الطالب وخاصة الأحجام الساعية للتعليم المقدم وطبيعته (محاضرات، أعمال موجهة،أعمال تطبيقية) والعمل الشخصي والتربصات والمذكرات والمشاريع والنشاطات الأخرى.

الأرصدة قابلة للإكتساب و قابلة للتحويل.

خصائص الرصيد:

- ✓ **الإكتساب/الإحتفاظ (La capitalisation):**

يعد إكتساب الطالب لوحدة تعليمية مع قيمتها بالأرصدة إكتساباً نهائياً وعليه تصبح الوحدة مكتسبة بأرصدتها لذلك يقال أنها قابلة للإكتساب أو الإحتفاظ.

- ✓ **قابلية التحويل (La transférabilité):**

عندما تؤخذ وحدة التعليم المكتسبة في الحسبان ضمن مسلك تكويني آخر نقول بأن تلك الوحدة قابلة للتحويل .

يتضمن كل **سداسي** 30 رصيداً كل شهاد تقابل ترصيد:

- ✓ 180 رصيد لشهادة الليسانس.
- ✓ 120 رصيد إضافي للماستر.

6- مسلك التكوين (Parcours de formation):

المسالك مكونة من مجموعة متكاملة من **الوحدات التعليمية** المقسمة على شكل **سداسيات** والمعروضة على شكل منطقي ومنسق وهي قابلة **للترصد والتحويل.**

1- الجزائر .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.إصلاح التعليم العالي .جوان 2007.ص. 18،[على الخط].
.http://www.onea.dz/wp-content/uploads/2012/12/islah_taalim_lali.pdf(صفحة مستشارة يوم 2014/02/02

قد يكون المسلك عبارة عن **فرع** أو **تخصص لميدان تكوين** أكثر شمولاً حيث يحدد مسار الطالب منذ تسجيله الأوّلي مع إحتمال تغيير المسار أثناء الدراسة. يقود المسار **فرقة بيداغوجية**.[1]

ويوجد نوعين من المسالك :[2]

- ✓ **مسلك نموذجي أو محدد (Parcours-type):**

هو تأليف منسجم **لوحدات تعليم** تشكل برنامجاً دراسياً محدداً من قبل الهيئة الجامعية ومقدماً في شكل **عرض تكوين** وهو منظم بكيفية تسمح للطالب بناء مشروعه التكويني بصفة تدريجية.

- ✓ **مسلك فردي (Parcours individuel):**

حيث بإمكان كل طالب أن يقدّم مسلكاً "فردياً" بمساعدة فريق أو **فرق التكوين** داخل مؤسسة أو مؤسسات التعليم العالي.

7- مسارات التكوين (ليسانس، ماستر، دكتوراه):

1.7- الليسانس:

تتميز بعدد **الفروع** و**التخصصات** وبتوجيه تدريجي حيث تنظم في 06 سداسيات وبالتالي هي تتطلب 180 **رصيد** أي 30 رصيد لكل سداسي.

تتكون الليسانس مجوعة من **الوحدات التعليمية** المنظمة والتي توافق عدد محدد من الأرصدة. وتنظم على 03 سنوات هي ل1، ل2، ل3 حيث يتم في كل سنة إكتساب مهارات والتعرف على مسار التكوين.

ينقسم مسار الليسانس االمهني إلى ثلاثة مراحل:[3]

1. مسار "قبل–ليسانس" عام يتكون من 3 سداسيات يدعى ل1 (L1).

1- Algérie.université 20 Aout 1955 Skikda. Terminologie LMD,[en ligne]. http://fs.univ-skikda.dz/index.php/formations2/systeme-lmd/architecture#titre1.(page consultée le 19/06/2014)
2- Algérie. Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Guide pratique de mise en œuvre et de suivi du lmd, juin 2011.p. 10,[en ligne]. http://www.fichier-pdf.fr/2013/02/12/guide-pratique-de-mise-en-oeuvre-et-de-suivi-du-lmd-fr/. (page consultée le 16/06/2014)
3- ONICEP. Info LMD. France :onicep Office national d'information sur les enseignements et les professions), 2010.[en ligne]. http://www.vhugo.org/stuffs/Orientation/Fiche_LMD_2010.pdf. (page consultée le 23/05/2014)

2. سداسي "مكيف" يعزز متابعة المسار ويدعى ل2 (L2).

3. سداسيان مخصصان للفرع المختار ل3 (L3).

2.7- الماستر:

يضم مسار الماستر : تعليم نظري ومنهجي ومهني وتربصات وتحضير أوّلي للبحث وتحرير مذكرة.

وينقسم إلى مرحلتين:

1- مسار أول يتكون من سداسيين ويدعى: م1 (M1).

2- مسار ثاني يتكون من سداسيين ويدعى م2 (M2).

مسار الماستر مكرس لتحديد التخصص وكذا نوع الماستر (بحث أو مهني).

3.7- الدكتوراه:

وهي تتم في 03 سنوات أو 04، تضم تكويناً على البحث حيث تقوم بشكل أساسي على عمل طويل من البحث الذي يؤدي بالضرورة إلى تحضير أطروحة يضاف إليها دروس إضافية على شكل ندوات وبعض المقاييس المهنية المفتوحة التي تكملها.[1]

8- فرق التكوين (Équipe de formaion):

هي مجموعة من الأساتذة مكلفون بتحضير ومتابعة لبرنامج تكوين. تهتم فرق التكوين بتوجيه الطلبة وتسيير متابعة تقدمهم في مسارات التكوين وتضمن المرافقة والوصاية وذلك على طول مسار التكوين.[2]

9- الفرع/ الشعبة (Mention/Filière):

ينقسم كل ميدان أو مجال تكوين إلى شعب/فروع حيث يوافق كل فرع تعليماً أساسياً إما أحادي التخصص أو ثنائي التخصص أو متعدد التخصص.

يحدد الفرع تخصص التعليم المتابع من طرف الطالب في ميدان تكوين محدد.

10- التخصص (Spécialité/Option):

هو تجزئة للفرع وذلك من أجل تحديد مسار والمهارات المكتسبة من طرف الطالب.

1-ONICEP. Info LMD. Op.cit,[en ligne].
http://www.vhugo.org/stuffs/Orientation/Fiche_LMD_2010.pdf. (page consultée le 23/05/2014)
2 - Algérie.université 20 Aout 1955 Skikda. Terminologie LMD,[en ligne]. http://fs.univ-skikda.dz/index.php/formations2/systeme-lmd/architecture#titre1.(page consultée le 19/06/2014)

الفرع يحدث في م1 يمكن أن يعود عنوانه إلى مادة علمية أو عدة مواد أو إلى مشروع مهني أما الإختيار النهائي للتخصص يكون عامة في الدخول الجامعي في م2.

ينقسم الفرع إلى تخصصات والتي تمثل مجال أكثر وضوحاً وتحديداً من الفرع : مهارة أو مجال مهني.

11- ملحق/مضاف للشهادة (Annexe du diplôme):

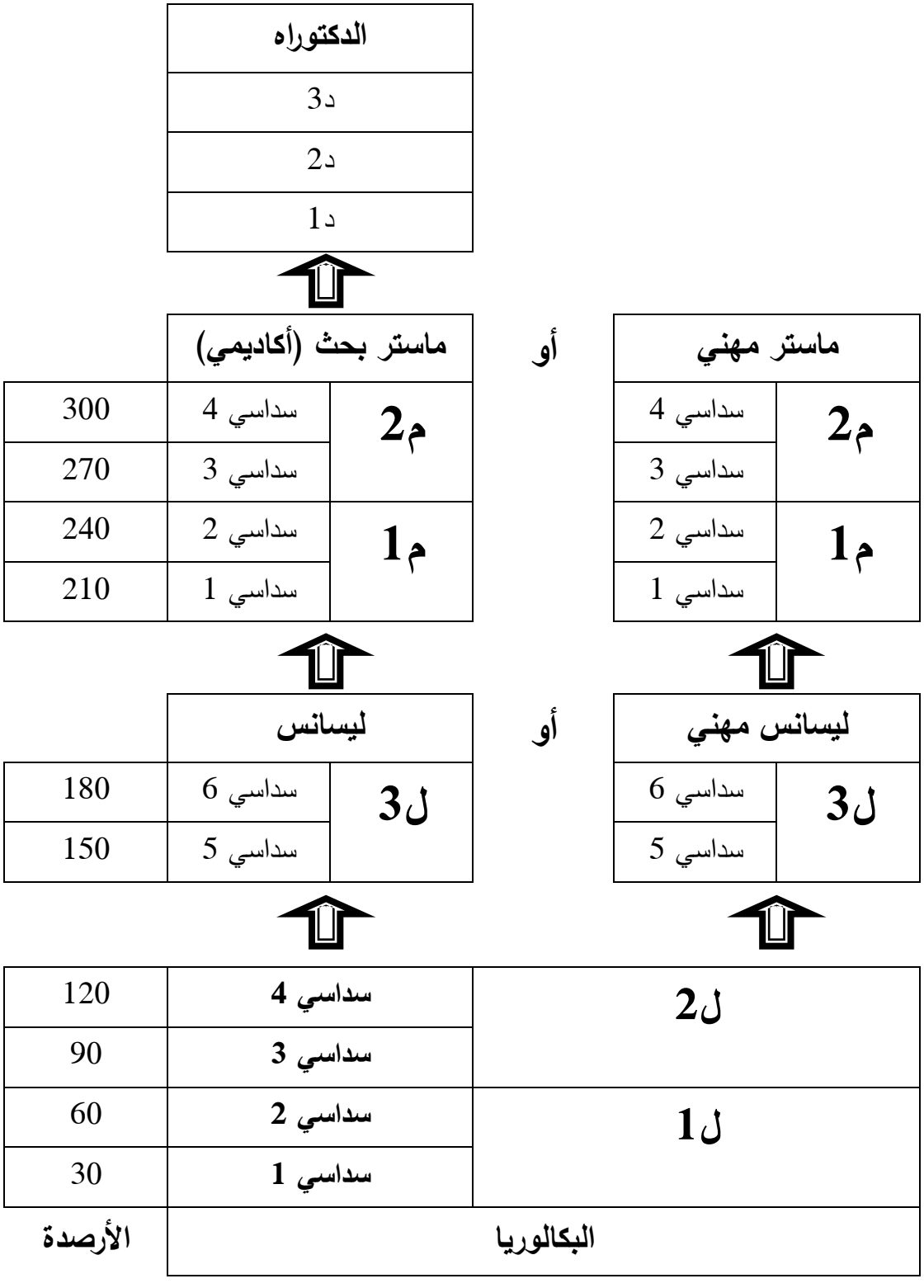
الملحق الوصفي للشهادة (ليسانس أو ماستر) هو وثيقة عالمية تسلم للطالب الفائز (خاصة في الماستر) قصد تسهيل الإعتراف بالشهادة.

يبين الملحق طبيعة ومستوى ومضمون ومحتوى الدراسة.[1]

12- المعابر (Les passerelles):

هي إمكانية تغيير في الإختيار أو إعادة التوجيه من فرع إلى آخر أو من ميدان إلى آخر وذلك مع الإحتفاظ بمكتسبات المسار السابقة. صمم المعبر للمساعدة على الليونة في المسارات.

1 -Algérie. Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Guide pratique de mise en œuvre et de suivi du lmd, juin 2011.p. 10,[en ligne]. http://www.fichier-pdf.fr/2013/02/12/guide-pratique-de-mise-en-oeuvre-et-de-suivi-du-lmd-fr/. (page consultée le 16/06/2014)



الشكل 01: التدرج في الشهادات في نظام ل م د

المطلب الثاني: الفرق بين النظام الجديد (ل م د) والنظام القديم (الكلاسيكي):

لقد جاء نظام ل م د كما ذكرنا سابقاً ليساعد الجامعة والتعليم العالي على تجاوز المشاكل التي تحدّ من تقدمهما وتحول دون تحقيق الأهداف المسطرة لهما، وبذلك إعتمد نهجاً جديداً ومفاهيماً جديدة محاولاً القضاء على سلبيات النظام القديم وإرساء قواعد جديدة لتعليمٍ عالٍ أكثر تناسباً مع مجريات الواقع المعاش من تطورات تكنولوجية مستمرة ومجتمع للمعرفة..الخ...

ويتجلى الفرق بين النظام الجديد ل م د والنظام القديم الكلاسيكي واضحاً في عدّة عناصر لكن بالمجمل يمكننا إختصارها في وجهين إثنين لهذا الإختلاف ،خاصة فيما يتعلق بتطبيق النظامين في الجزائر، ألا وهما :

- ✓ من ناحية التصميم.
- ✓ من ناحية الأهداف.

1- من ناحية التصميم:

- صمم نظام ل م د على شكل سداسيات حيث ينتقل الطالب من سداسي إلى آخر إنتقال آلي بعد تثبيت النتائج لغاية إجراء مداولات آخر السنة لتحديد قائمة الناجحين والراسبين، في حين يعتمد النظام الكلاسيكي على نظام سنوي ينتقل فيه الطالب إنتقالاً منطقياً من سنة إلى أخرى بعد حيازته على معدل 10 من 20 .
- خفض نظام ل م د عدد سنوات الدراسة بالنسبة للطالب بإختازلها في 03 سنوات بالنسبة لشهادة الليسانس وسنتين بالنسبة لشهادة الماستر و03 سنوات بالنسبة للدكتوراه غير أن النظام الكلاسيكي كان يقوم على عدة سنوات يقضيها الطالب في الدراسة ليتحصل بعد 04 سنوات على شهادة ليسانس أو مهندس تطبيقي أو 05 سنوات بالنسبة لشهادة مهندس و03 سنوات بالنسبة للماجستير و04 سنوات بالنسبة للدكتوراه.
- بالنسبة لبرامج التكوين فقد كانت وطنية (أي موحدة على كامل التراب الوطني) حيث كان المجلس الوطني البيداغوجي (CPN) هو من يحدد مناهج التكوين لكل نوع من التكوين. ومن أجل إجراء تغييرات على هذه البرامج كان يلزم على الأقل 05 سنوات ومسار طويل في ذلك ممّا أدى إلى حصول تراجع في برامج التكوين مع سرعة

التغيرات خاصة التكنولوجية[1] . على عكس نظام ل م د والذي يسمح بتغييرات مستمرة في برامج التكوين مما يسمح بمواكبة التطورات الحاصلة في المجال.

- إعتماد نظام ل م د على نظام الأرصدة والوحدات التعليمية حيث على كل طالب الحصول على 30 رصيد في كل سداسي يجمعها من خلال الوحدات التعليمية المدرجة في مسار التكوين. في حين إعتماد النظام الكلاسيكي على نظام العلامات والمقاييس حيث تضرب العلامات المحصل عليها في المقاييس المقدمة في معاملاتها وتقسم عليها للحصول على المعدل النهائي والذي يحدد إنتقال الطالب للسنة الموالية من عدمه.
- يجمع نظام ل م د مجموعة كبيرة من الشعب والمسارات تحت جذع مشترك واحد في السنة الأولى وتُجمع هذه التفرعات حسب طبيعتها وتوجهها ك: العلوم الإنسانية على سبيل المثال، في حين أن الطالب يوجه، في النظام الكلاسيكي، منذ السنة الأولى إلى شعبة التخصص ك: علم المكتبات مثلاً.
- كل أستاذ في نظام ل م د مجبر على وضع برنامج لكل سداسي بينما يعتمد الأستاذ سابقاً على برامج محددة ومنظمة سابقاً على شكل مقاييس في كل سنة.
- يكون التقيم في النظام الجديد سداسي ويضم جزء كبير من العمل الشخصي للطالب في حين أن التقييم في النظام القديم هو تقييم سنوي يعتمد على الإمتحانات المجرات وكذا الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية للطالب.

2- من ناحية الأهداف:

- لقد كان الهدف الرئيسي في النظام الكلاسيكي هو تسيير حشود الطلبة " حيث لكل طالب ناجح في البكالوريا مكان بيداغوجي" وأصبح هذا الهدف هو المبدأ الأساسي للتعليم العالي على عكس نظام ل م د والذي يمنح مستويات في التكوين الجامعي

1- Mohamed Mezghiche. Le bilan de la réforme LMD : Une réforme pour quels objectifs ?,[en ligne].http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob/fichiers/Articles_a_lire/bilan-lmd.pdf.(page consultée le 12/07/2014)

حيث يكمن الهدف منه في وضع أكبر عدد ممكن من الطلبة في سوق العمل بعد أول مستوى.[1]

- لقد تضمن وضع نظام ل م د أهداف تتعلق أساساً بتحقيق تقارب مع الإتحاد الأوروبي والتفتح على العالمية في حين أن النظام الكلاسيكي تميز بمحليته.
- يوفر النظام الجديد حركية الطلبة في الجامعات الوطنية والدولية ويتجسد من خلال توحيد المناهج مع إدخال مفاهيم جديدة على التكوين (الأرصدة ومسارات التكوين) في حين أن النظام الكلاسيكي لا يسمح بحركية الطلاب في الجامعات العالمية.
- أصبح النظام الكلاسيكي على غير توافق مع التطور التكنولوجي الحاصل وذلك من خلال بعد برامج التكوين عن واقع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في حين أن نظام ل م د يهدف أساساً إلى مواكبة التغيرات الحاصلة في مجال التكنولوجيات من خلال برامج أكثر تطوراً.
- نظام ل م د يهدف إلى ترجمة حاجات الشركات التي تهدف إلى تحقيق المنافسة في سوق العمل من خلال الشهادات المحصل عليها غير أن النظام الكلاسيكي يعتمد على تكوين الطلبة في تخصصات معينة دون مراعاة متطلبات سوق العمل.

المطلب الثالث: نظام ل م د في الجزائر

بعد عدة ندوات أوروبية في شأن مشروع بولون للإصلاح وتطبيقه في دول الإتحاد الأوروبي أصبح نظام ل م د حديث الساعة، حيث بدأت الدول النامية في التنافس حول تطبيق هذا النظام في دولها دون مراعاة منها لخلفياته وأرضية تطبيقه.

وعلى غرار باقي دول العالم الثالث كانت الجزائر من البلدان التي حاولت إصلاح التعليم العالي بعد الوضع الكارثي الذي آلت إليه الجامعات الجزائرية فإتخذت بذلك خطوة نحو الإصلاح وذلك بتبني النظام الأوروبي الجديد ل م د وتم ذلك أول مرة في الدخول الجامعي 2005/2004.

1- Mohamed MEZGHICHE. Le bilan de la réforme LMD : Une réforme pour quels objectifs ?,[en ligne].http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob/fichiers/Articles_a_lire/bilan-lmd.pdf.(page consultée le 12/07/2014)

في باديء الأمر وإثر الرغبة العارمة في تنفيذ الإصلاح وتطبيق نظام جديد يسمح بتجاوز السلبيات كان هناك ثلاث مراحل من أجل وضع الإصلاح قيد التنفيذ تمثلت في:[1]

المرحلة الأولى: شملت التفكير الطويل والعميق في مسعى وإعتماد الطريقة الإستراتيجية وتم ذلك من خلال لجنة وطنية مكونة من نخبة من الأساتذة والمسؤولين على مستويات جامعية مختلفة تجمعت من أجل التفكير في فرصة الإنضمام إلى حركة الإصلاح ل م د والتي نفذت في العديد من الدول. وتمت هذه المرحلة بإقتراح مسعى إستراتيجي من أجل وضع الإصلاح قيد التنفيذ.

المرحلة الثانية: شملت تحسيس واسع للأسرة الجامعية وتم ذك على مستوى كل المؤسسات من خلال البدء بعمليات التشاور وتوعيتها بأهداف الإصلاح والمقاربات الجديدة المتبناة من أجل تنظيم وتسيير مسار الطلبة ولتحقيق ذلك وضعت خلايا في مختلف هياكل المؤسسات والأقسام والكليات والإدارات المركزية.

المرحلة الثالثة: تمثلت في وضع لجان تقنية: حيث كانت الإنعكاسات الأولى والنقاشات معهودة إلى مجموعة من الخبراء تنشط في المخطط الوطني وتأخذ على عاتقها مجوعة التخصصات المختلفة هذه المجموعات ذات العدد 12 مهمتها إعداد مسارات الليسانس وكذا وضع برامج وطنية للسنتين الأولى والثانية في كل ميدان دراسي، هذه البرامج يجب أن تمنح توجهاً تدريجياً للطالب نحو تخصصه.

برنامج الثالثة ليسانس يكون معد من طرف المؤسسات وفق دفتر شروط معد مسبقاً ويحدد شروط الفتح وخصوصاً التأطير، المخابر البيداغوجية والمحيط السوسيوإقتصادي.

وعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (CNRSE) في مخططها الخاص بإصلاح التعليم العالي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002، تم تحديد إستراتيجية على المدى القصير، المتوسط والطويل لتطوير القطاع خلال سنتي 2003 و2004.[2]

1- Abdelhamid DJEKOUN, la réforme LMD en Algérie état des lieux et perspectives. Op.cit. p3

2- الوافي الطيب، تطبيق النظام التعليمي الجديد LMD كأساس لتحقيق الجودة في الجامعة الجزائرية.القاهرة: المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم. المؤتمر السنوي الرابع " آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي في التعليم،2-3 سبتمبر 2012.ص.121

من بين المحاور الرئيسية للبرنامج الذي يتضمن إستراتيجية عشرية لتطوير قطاع التعليم العالي في الفترة الممتدة بين 2004 –2013 : وضع أرضية لإصلاح شامل وعميق للتعليم العالي حيث تكون المرحلة الأولى هي وضع هيكل جديد للتعليم مصحوب بتحسين وتحيين مستوى البرامج البيداغوجية وكذا إعادة تنظيم التسيير البيداغوجي.[1]

وفي ديسمبر 2003 تقدمت عدة مؤسسات للتعليم العالي بإقتراحات لفتح التكوين في مجال ل.م.د ودراسة الملفات سمحت لعشرة مؤسسات نموذجية بالبدء في تطبيق النظام إبتداءاً من سبتمبر2004 [2] وهي (عنابة وأم البواقي وبرج بوعريريج وقسنطينة والبليدة وبجاية ومستغانم بومرداس والجزائر ووهران) وظهر في هذه السنة أول مرسوم رقم 04–371 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004 والذي يتعلق بإحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"(أنظر ملحق رقم01).

وفي خلال السنة الجامعية 2005/2004 منحت لجنة التأهيل 19 إعتماداً جديداً والذي يسمح لـ 29 مؤسسة بتطبيق نظام ل م د إبتداءاً من سبتمبر 2005.[3] وبذلك بدأ النظام بالتوسع داخل التراب الوطني بشكل كبير وسريع في معظم الجامعات الجزائرية.

وبحلول سنة 2007 عقدت الوزارة الوصية جلسات وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي تحت إشراف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وذلك بحضور 1400 مشارك ممثلين عن الأسرة العلمية من أساتذة باحثين وطلبة وممثلي القطاعات من دوائر وزاوية ومؤسسات إقتصادية وهيئات إجتماعية وإدارية.[4]

تميزت الفترة الممتدة بعد سنة 2007 بإصدار عدة نصوص تنظيمية تتعلق بتسيير نظام ل.م.د وذلك من أجل القيام بالإصلاح وقيادة المشروع على أكمل وجه ،حيث قامت الوزارة بتحديد جميع الجوانب المتعلقة بنظام الإصلاح من تنظيم للشهادات الثلاثة والإنتقال من سنة

1- Algérie.mesrs.le pourquoi des réformes.université de souk Ahras.journée d'études sur le système LMD expériences et perspectives.p.2

2– فتيحة كركوش«إتجاهات الأساتذة نحو نظام ل م د: دراسة ميدانية بجامعة البليدة» في دراسات نفسية وتربوية، العدد 08، جوان 2012، جامعة ورقلة: مخبر تطوير الدراسات النفسية والتربوية.ص.112

3– نفس المرجع.نفس الصفحة

4– الوافي الطيب، تطبيق النظام التعليمي الجديد LMD كأساس لتحقيق الجودة في الجامعة الجزائرية.المرجع السابق الذكر.ص.121

إلى أخرى وحساب الأرصدة وتكوين اللجان البيداغوجية وفرق التكوين ... وغيرها من المفاهيم المتعلقة بالنظام (أنظر الملحق رقم 02).

لكن المسجل على هذه النصوص التنظيمية أنها جاءت متأخرة بالمقارنة مع تطبيق النظام حيث أن معظمها كان ما بين سنة 2007 و 2011.

ويوضح هذا التأخر غياب رؤية واضحة حول الأداء الفعلي والتطبيق العملي للنظام في الحقل الجامعي وهذا ما أدى إلى وكان أيضاً سبباً في دوام رضوخ منطق ل م د إلى قيود الهيمنة الإدارية وإلى تسيير كمي لحشود المتعلمين.[1]

لقد أصبح نظام ل م د نظاماً وطنياً حيث عمّ جميع الجامعات الجزائرية الموجودة والموزعة على كافة التراب الوطني.

المبحث السادس: العراقيل والتحديات التي تواجه تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية:

لا يختلف إثنان على أن الأهداف الموضوعة لنظام ل م د هي أهداف موضوعية وجيدة تصبو إلى إصلاح التعليم العالي وجعله أكثر فعالية لكن المشكل يكمن في عدد العراقيل والعقبات التي تواجه هذا النظام في الجامعة الجزائرية والتي نذكر من بينها:

المطلب الأول: تحديات تتعلق بالبيئة والمحيط التعليمي:

نظام ل م د هو نظام غربي بحت نشأ ضمن التكوين المعرفي الفرنكوفوني، وبالنسبة للجزائر فهو نسخة طبق الأصل عن النظام الفرنسي[2].

حيث قامت الجزائر بإقتباس النظام التعليمي الفرنسي بمحتواه الإجتماعي والثقافي وحتى السياسي وهذا ما يشكل خطورة بالنسبة للجامعة الجزائرية، إذ تختلف هذه الأخيرة عن سابقتها

1- Madjid BENYAOU. Les réformes en Algérie : Les réformes en Algérie : formation professionnelle, enseignement supérieur, insertion professionnelle1. Présentation liminaire2.Tizi ouzou : Université de Mouloud MAMMERI,2013.p.5,[en ligne]. www.ummto.dz/IMG/pdf/Benyaou.pdf. (page consultée le 12/02/2014)

2- عبد القادر تواتي. تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر .تيزي وزو: جامعة مولود معمري،كلية الآداب واللغات،مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر .أعمال اليوم الدراسي (إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن وآفاق) المنظم يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة/الجزائر .ص.55

الفرنسية إختلافاً كلياً فلكل منهما مميزاتها الخاصة وتقع كل واحدة في بيئة مختلفة عن الأخرى.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الدافع الأساسي لتبني نظام ل م د في البلدان الأوروبية يعود أساساً لأسباب إقتصادية تتعلق بالمحيط السوسيوإقتصادي وهذا لما تشهده بلدان أوروبا من حركة إقتصادية وتجارية إستلزمت تجنيد المتخرجين في إقتصاد البلاد.

على عكس الجزائر والتي تشهد ضعفاً كبيراً في هذا الميدان وتشهد مقابله حشود من الطلبة البطالين نتيجة عدم توفر بيئة ومحيط إقتصادي يقوم بدمج هذا العدد المتزايد من المتخرجين في عملية التنمية.

فالسياسة الأولى في نظام ل م د هي أن :"الطالب هو فاعل حرّ في تكوينه، أي هو من يختار مساره "كأنه قائمة طعام" من أجل أن يتم إختياره بعدها من طرف الشركة أو المؤسسة" في الجزائر وجب إضافة عبارة " إذا كانت المؤسسة موجودة..." وذلك لضعف الإستثمارات التي تشهدها البلاد في هذا المجال.[1]

كما أن إقامة الإصلاح مرحلة كان لابد من أن تُفتح أمام نقاش ديمقراطي من طرف الرابطة الجامعية حول إصلاحات الجامعة.ولن كالعادة قامت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتوجيه تعليمة إلى الجامعات تقضي بتطبيق إصلاح الـ LMD [2]وهذا ما زاد الوضع تفاقماً.

المطلب الثاني: تحديات تتعلق بتطبيق النظام:

لم يقتصر تبني نظام ل م د على وضع إطار عام للإصلاح وإنما كان هذا التبني بحذافيره حيث شمل أيضاً المناهج وبرامج التكوين دون مراعاة ولا تكييف لها مع البيئة المحلية. وهذا ما شكل أهم التحديات والعراقيل التي أدت إلى فشل محاولات الإصلاح في بلادنا.

تطبيق النظام دون التهيئة الأرضية المفهومية لهذا النظام فعوض التحفز على واقع تكويني لأصحاب المشاريع أولاً ثم الأساتذة المؤطرين ثانياً كان هناك واقع إجباري إذ وجد الأستاذ نفسه بعد عطلة صيفية يطبق نظاماً لا يعرف عنه إلا ما إطلع عليه من القوانين الإجبارية

1 -Farid CHERBAL.op.cit,[en ligne].
http://cnes.voila.net/Je_LMD/journees_detudes_LMD.htm.(page consultée le 04/04/2014)
2 -Ibid.

المملوءة بالفراغات القانونية، وآخر حاول فهم النظام عن المسؤولين فوجد نفسه في دوامة مبهمة فالذي أفهمه ليس بفاهم.[1]

توحيد النظام التعليمي هو مفهوم سيتحطم من جراء إنفراد كل جامعة معملها في عزلة عن نظيرتها حيث أصبحت كل مجموعة من الأساتذة تقترح عروض تكوين في تخصص معين وفي معزل عن البقية وهذا ما أدى إلى كثافة إنتشار فروع التكوين.

عدم تهيئة الجامعات لإستقبال هذا النوع من التكوين وذلك نتيجة قلة الهياكل ومراكز البحث التي يتطلبها التعليم العالي عامة والنظام الجديد خاصة بالمقارنة مع العدد الكبير للطلبة والذي فاق 1.300.000 في الدخول الجامعي 2014/2013 .

وعلى عكس النظام القديم الذي يهتم بتسيير عدد الطلبة فإن نظام ل م د يهتم بالنوعية وليس الكم وهذا ما لا يمكن تحقيقه من خلال الإبقاء على مخلفات النظام الكلاسيكي ومحاولة تكييفها مع النظام الجديد.

المطلب الثالث: تحديات تتعلق بعالمية النظام:

على الرغم من أن نظام ل م د هو نظام عالمي يسمح في ذات الوقت بحركية الطالب من جامعة إلى أخرى محلياً وعالمياً إلا أن هذه الأفضلية تحولت في نفس الوقت إلى سلبية.

فالـ "الحركية" التي وضعتها أوروبا كمبدأ أساسي في فلسفة نظام ل م د ليست هي في الحقيقة سوى خطة تهدف إلى إستقطاب الأدمغة من حول العالم الأجمع خاصة من الدول النامية.

فبمحاولة الجزائر القضاء على هذه الظاهرة (هجرة الأدمغة) وفر نظام ل م د فرصة جديدة لتنشيطها والإستفادة من الطلبة ذوي الكفاءات العالية في الجامعات الأوروبية.

إن العقبات والتحديات التي تواجه نظام ل م د ليست بالهينة إذا ما أردنا أن يكون هذا النظام بنفس المستوى الذي وصلت إليه الدول الأخرى في تطبيقه. لذا وجب إعادة النظر جيداً في هذا النظام وتكييفه حسب البيئة والمحيط الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للبلاد والجامعة الجزائرية.

1-علي صالحي. نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية (بين الواقع والقوانين-ميدان العلوم الإنسانية).المرجع السابق الذكر.ص.12

الخلاصة:

إن إختيار الجزائر لنظام ل م د أو الألمدي لم يأت إلا بعد تراكم عدد من العوامل ومعاينة وتشخيص لوضعية التعليم العالي في الجامعات الجزائرية والذي أصبح في تدهور مستمر جعل الجامعة بعيدة كلياً عن الهدف الذي أنشئت من أجله ألا وهو خدمة المجتمع والتنمية المستدامة وتحقيق التطور والرقي في كافة مجالات الحياة، كل هذا جعل الإصلاح حتمية لا مفر منها ومن أبرز هذه العوامل:

- الوضع الكارثي الذي آلت إليه الجامعة الجزائرية والذي أدى بها إلى أن تكون بعيدة كل البعد عن التطور في كافة مجالات الحياة.
- إتباع دول العالم المتقدم لهذا النظام وعولمته جعلت الجزائر أمام حتمية إتباع الإصلاح لتكون جزءاً من هذه العولمة.

لقد وضعت الجزائر في بداية الإصلاح إستراتيجية عشرية تتعلق بتطوير قطاع التعليم العالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2013. وجب بعد هذه الفترة القيام بعملية تقييم شاملة يتم من خلالها تحديد مدى مواءمة النظام الجديد للجامعة الجزائرية مع تحديد نقاط الضعف والقوة وما حققه الإصلاح بالمقارنة مع النظام الكلاسيكي. إلا أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد محمد مباركي «والذي إعترف بوجود خلل في تطبيق نظام الأمدي أكّد أن الجزائر ستعكف على تحسين هذه الصبغة ولكن "لن تتخلى عنها"»[1]

وفي تصريح آخر له أكد الوزير على:« أن الوقت مبكر جداً على تقييم نظام ل م د» وأنه تم وضع لجنة دائمة مكلفة بالتقييم تتدخل عند وجود أي مشكل كما أكد على نجاح النظام في كافة دول العالم وأنه لا يوجد سبب يمنع نجاحه في الجزائر شرط توفير الوسائل وإحترام مميزات البلاد»[2]

1- الشروق اليومي. مباركي "لن نتخلى عن نظام أل أم دي"،[على الخط].
http://www.djazairess.com/echorouk/181962.(صفحة مستشارة يوم 2014/03/02)

2- Malika BEN « Le ministre a tranché hier la question LMD : l'équivalence non, le recrutement oui » in LIBERTÉ,[en ligne]. http://www.liberte-algerie.com/actualite/lmd-l-equivalence-non-le-recrutement-oui-le-ministre-a-tranche-hier-la-question-212158.(page consultée le 16/12/2013)

لقد مر نظام ل م د في الجزائر بعدة مراحل لم يسبقها أي تحضير أو تقييم لمدى إمكانية تطبيقه على مستوى الجامعة الجزائرية والتي تتميز بخصوصيات غير تلك التي تتمتع بها الجامعات الأوروبية والتي أخذت في عين الإعتبار جميع الجوانب التي تسمح لها بتطبيق هذا النظام مراعية بذلك المحيط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي الذي توجد فيه هذه الجامعات.

وعلى الرغم من أن الدافع الأساسي وراء الألمدي كان إقتصادياً حيث يهدف إلى إدماج حاملي الشهادات في عالم الشغل من أجل رفع إقتصاد البلاد خاصة في أوروبا إلا أن "مؤتمر رؤساء الجامعات صرح علناً في سنة 2003 لـ "***باسكال لامي***" **Pascal LAMY** المفوض الأوروبي المكلف بالتجارة بأنه يرفض بأن يصبح التعليم كسلعة وعلى ذلك فقطاع التعليم يجب أن لا يكون جزءاً من مذكرة منظمة التجارة العالمية **OMC."**[1] أما في الجزائر فلا يزال يهيمن الأكاديمي (الليسانس والماستر) على المهني.

لقد عانى إصلاح التعليم العالي من عدة عقبات وتحديات ليس في الجزائر فقط وإنما في دول كثيرة وذلك نتيجة غموض النظام وحيز تطبيقه المعقد وعدم وضوح الرؤية المتعلقة بهذا الإصلاح خاصة في الدول التي تبنته حديثاً.

ومن أجل أن يحقق أهدافه المنوطة به لابد من تكاتف جهود كل العاملين بالمنظومة الجامعية وذلك بدعم من الجهات الوصية على التعليم العالي والبحث العلمي وتسخير كافة الموارد المالية والبشرية والعلمية والتكنولوجية والإستفادة من تجارب الغرب دون الإقتباس الحرفي وكذا محاولة تكييف النظام مع البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية للبلاد.

1- Farid CHERBAL.op.cit,[en ligne].
http://cnes.voila.net/Je_LMD/journees_detudes_LMD.htm.(page consultée le 04/04/2014)

الفصل الثاني:

برامج التكوين في علم المكتبات

بين

النظام الكلاسيكي والنظام الجديد

إن الإعداد للمهنة وعالم الشغل والتحضير للإندماج في المحيط السوسيواقتصادي والسوسيومهني ينطلق أساساً وأولاً من الإعداد والتحضير الجدي والجيد للفرد ليواجه مهنته برصيد معرفي وشخصي وعلمي... يمكنه من الأداء الحقيقي والفعلي لهذه المهنة على أكمل وجه بحيث يكون قادراً على الإبداع والإبتكار والنهوض بعمله.

إن هذا الإعداد لابد أن ينطلق من الجامعة بإعتبارها المحيط المنشيء للطالب ففيها يتلقى معارفه المختلفة ويبلور أفكاره وثقافته ويتخصص في مجال معين يرغب في مواصلة مشواره المهني فيه.

إن الجامعة بإعتبارها المرحلة الحاسمة التي بإمكانها تهيئة الفرد لابد من أن تعتني بعنصر أساسي وهو "التكوين" والذي يشمل جميع جوانب التفكير وتوعيته لدى الطالب الذي ينتمي إلى تخصص معين.

إن الطلبة في علم المكتبات مطالبون في مهنتهم المستقبلية بأن يكونوا أكثر وعياً وإلماماً بالإنتاج الفكري والمعرفي الصادر في كافة المجالات، كما من شأنهم أن يكونوا أكثر حرصاً على التراث المعرفي وعلى تبليغه لجمهور المستفيدين، ولا يتمكن الطالب للمتخرج من إمتلاك هذه القدرات العقلية إلا إذا تلقى تكويناً جامعياً يؤهله إلى بلوغ درجة من التفكير التحليلي ويطلق مهاراته العقلية ويشجعه على الإبداع.

إن التكوين الجامعي الناجح لابد من أن يقوم على برامج ذات محتوى علمي ومعرفي دقيق وشامل، إذ أن الطالب في مرحلة التكوين لابد أن يسير وفق مسار علمي صحيح يمكنه من بلوغ الأهداف المسطرة له وهذه الإمكانية لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود برامج تتسم بالفقر في نوعيتها أو تكون بعيدة عن التبليغ الصحيح للمعرفة.

لذا سنسلط الضوء في هذا الفصل على برامج التكوين في علم المكتبات بين أهم فترتين أي الفترة الكلاسيكية وفترة الإصلاح ل م د. حيث سنستهل الفصل بدايةً بالحديث عن التكوين الجامعي ومقوماته ووسائله مع تسليط الضوء على تخصص علم المكتبات وأهم المحطات التي مر بها وصولا إلى الجزائر ثم سنستعرض فيما يلي التكوين في علم المكتبات في الجامعة الجزائرية وبرامجه الكلاسيكية وتطورها بعد إصلاح ل م د.

المبحث الأول: التكوين الجامعي

التكوين في مفهومه العام هو "فعل التأسيس والتكوين وهو تربية فكرية ومعنوية للشخص وتحضيره لمهنة ما"[1]

كما هو: " من الفعل كوّن شخص أو مجموعة وذلك بإعطائهم مجموعة من المعارف لممارسة نشاط معين."[2]

إرتبط مفهوم التكوين قديماً بالشكل حيث أن مصطلح التكوين هو ترجمة لمصطلح formation والمشتق من كلمة forma اليونانية والتي تعني "إعطاء شكل معين لشخص أو لشيء ما"[3]. وعلى الرغم من قدم هذا التعريف إلا أنه يحمل في طياته معنى واسع حيث أن التكوين يهدف لإعطاء الفرد شكلاً معيناً من المعارف والخبرات والمهارات التي تتكون لديه جراء خضوعه لبرنامج تكوين محدّد، إلا أن الشكل الذي يكتسبه الفرد ليس مادياً بطبيعة الحال وإنما هو فكري ومعرفي ومعنوي.

إذا اتجهنا نحو تحديد ماهية التكوين الجامعي والذي هو محل إهتمامنا في هذه الدراسة فيمكن تعريفه على أنه "... التكوين التدريجي، يشتمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد وينقسم هذا التكوين عند الضرورة إلى برامج وطرق تعليمية"[4].

إلا أن هذا التعريف يعد قديماً تجاوزه الزمن إذ أنه يركز على جانب واحد فقط هو الدروس العلمية المقدمة للطالب أثناء الفترة التي يقضيها في الجامعة، ولكن التكوين أشمل من هذا فهو لا يعتمد على الدروس المقدمة فقط وإنما يتعدى ذلك ليضم مجموعة متكاملة من العناصر الضرورية والتي تدخل في هذه العملية كما سنوضح لاحقاً في هذا الفصل.

1- DictionnaireReverso,[en ligne].http://dictionnaire.reverso.net/francais-definition/formation%20universitaire.(page consultée le 10/07/2014)
2- Grand Larousse Universel. Paris : Larousse, 1993. Tome6.P. 4402
3- La nouvelle encyclopédie dictionnaire. Paris : Hachette,1999. Vol.4. p.745
4- مراد بن أشنهو؛ تر.عايدة بامية. نحو الجامعة الجزائرية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.ص.8

وعلى العموم يمكننا تعريف التكوين الجامعي في تعريف آخر أكثر شمولية من سابقه بأنه: "مجموعة النشاطات والأوضاع البيداغوجية ووسائل التدريس والتي تهدف إلى تسهيل وتشجيع إكتساب وتطوير المعارف والمهارات والسلوكات للمشاركة في مهمة أو وظيفة."[1]

التكوين الجامعي ملزم بأن يواصل ويكمّل التكوين العام الذي تلقاه الفرد في مستويات متقدمة من الدراسة. ومع هذا يجب أن يتميز عن غيره من التكوين ويكون من طبيعة مغايرة، فإذا كان المعلم عامل لا يمكن الإستغناء عنه في التكوين الإبتدائي فهو ليس كذلك في المستوى الجامعي.

ولهذا فإن الأستاذ في الجامعة ليس بمعلم ولا الطالب هو بمتعلم وإنما هو من يبحث عن المعرفة معتمداً على نفسه وموجهاً ومدعماً من طرف الأستاذ.

يوجه التكوين الجامعي للأفراد البالغين المسجلين بإحدى مؤسسات التعليم العالي والذين سيتم تخريجهم كإطارات وعمال في مختلف التخصصات لخدمة وتلبية حاجات المجتمع.

إن عملية البحث في طبيعة الرابطة التي تجمع بين مؤسسات التعليم والتكوين من جهة والمجتمع من ناحية ثانية يبدو الفصل فيها للوهلة الأولى صعب لأنها تتحمل الكثير من الآراء والتفسيرات ولكن إذا ما حاولنا إستقصاء أبعادها الإجتماعية الحقيقية نجد أنها متجذرة في البنية التي يرتكز عليها الواقع التعليمي في النطاق المؤسساتي والمجتمعي والعكس صحيح.[2]

إن عملية التكوين الجامعي لا بد من أن تهتم بتطوير كفاءات الفرد والطالب وخبراته من خلال مجموعة من العناصر المترابطة (برامج التكوين، التدريس،الوسائل التعليمية...) والتي تعنى بإعداده إعداداً جيّدا يمكنه من مجابهة أعباء المهنة الموكلة إليه فور التخرج وذلك في إطار خدمة المجتمع.

1- Encyclopédie de l'Agora,[en lign].http://agora.qc.ca/dossiers/Formation.(page consultée le 20/05/2014)

2- حسين لوشن« مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر: رؤية لواقع تعليمي متغير وإستراتيجية تحقيق توازنه» في مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية،العدد 10، 2004. باتنة:جامعة باتنة.ص.11

المبحث الثاني: أهداف التكوين الجامعي

يعدّ التكوين الجامعي الحلقة الأبرز في حياة الطالب الجامعية لما يكتسيه من أهمية بالغة في تحضير الطالب بصفة خاصة من الناحية العلمية والفكرية والثقافية والإجتماعية ليواجه الحياة المهنية وعالم الشغل فهو المسؤول بشكل أو بآخر على مجموع المعارف والخبرات التي سيكتسبها الطالب طوال فترة الجامعة والتي ستمكنه وتهيؤه لممارسة مهنته.

وعلى العموم يمكن تلخيص أهداف التكوين الجامعي في 3 أهداف رئيسية هي:

المطلب الأول: أهداف تعليمية

يمكن التكوين الجامعي الفرد من:[1]

- ✓ إكتساب مهارات علمية وتقنية تتعلق بالمعرفة وكل ما له صلة بذلك من البحوث.
- ✓ الإنفتاح على التخصصات المختلفة والمتنوعة.
- ✓ تطوير إمكانية الفرد على التحليل والفكر النقدي.
- ✓ تطوير القدرة على الفهم.
- ✓ إستقلالية الطالب في التكوين.

المطلب الثاني: أهداف إجتماعية

- ✓ تطوير المهارات الإجتماعية والقدرة على التواصل.
- ✓ تنشيط عملية التنشئة الإجتماعية بما يضمن صياغة وعي الطالب وتشكيله وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته والعمل على خدمة المجتمع وتنميته[2].
- ✓ بناء الإتجاهات الإيجابية لأبعاد الشخصية الحديثة المتميزة بقدرتها على التفكير والإبداع والمبادرة والعمل والإنتاج.[3]
- ✓ الميل إلى الإنفتاح وعدم الإنغلاق في الفكر والسلوك.

1- Belgique.le conseil de l'enseignement et de la formation.une formation universitaire de qualité,[en ligne]. http://www.uclouvain.be/349251.html.(page consultée le 05/05/2014)

2- عايدة بكير.تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والإتجاهات العالمية الجديدة.نابلس: جامعة القدس المفتوحة.مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية.2011/09/26.ص.1.

3- عبد الله بن عايض الثبيتي.دور التعليم الجامعي في تنمية إتجاهات الطلاب في بعض الأنماط السلوكية والفكرية الدارجة لأبعاد الشخصية المعاصرة.مكة المكرمة: مركز بحوث العلوم الإجتماعية، 1997.ص.3.

المطلب الثالث:أهداف مهنية (تتعلق بسوق العمل)

- ✓ تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم لممارسة العمل في المجالات والتخصصات المختلفة.
- ✓ تحضير الطلبة للإندماج في المحيط السوسيومهني.
- ✓ تحضير الطلبة للإنفتاح على العالم.
- ✓ تلبية إحتياجات السوق من خلال تكوين الطالب في التخصصات المختلفة وحسب التوزيع الجغرافي للمتخرجين.
- ✓ تحقيق التنمية من خلال تكوين طلبة ذوي كفاءات وخبرات وتطوير آليات التكيف مع ميدان الشغل.

يعد التكوين الجامعي من أهم أنواع التكوين لأنه يرتبط بالمرحلة النهائية والعليا في هرم التعليم ويتوقف عليه إعداد كوادر وتخريج كفاءات تتمتع بقدر كاف من المعارف والكفاءات والتي ستمكن من تحقيق التنمية والإزدهار في المجتمع.

كما أن أهميته تكمن في التكوين الشخصي للفرد وذلك من خلال الإبراز لدوره الفعال في مجتمعه وتنمية روح الإبداع لديه وكذا تدريبه على البحث العلمي الدقيق والصحيح والمستقل حيث يتكون على تعليم نفسه بنفسه وفق منهج علمي هادف.

إن التكوين الجامعي من شأنه أن يمد المجتمع بأفراد يعملون جاهدين على تطويره وتلبية الحاجات المتنوعة له من خلال الممارسة الجيدة للمهنة التي يضطلعون بها في عالم الشغل.

المبحث الثالث: مقوّمات التكوين الجامعي

نظراً للأهمية التي تلعبها الجامعة في تخريج الإطارات والكوادر لهدف خدمة المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة في كافة الميادين، ولمّا كان التكوين الجامعي (الأكاديمي) يمثل العنصر الأساسي الذي من خلاله يمكن تلقين الأفراد (الطلبة) أساسيات التخصص والمهنة التي حددت لهم والتي سيزاولونها فور التخرج من الجامعة فإنه لابد لنا من التطرق إلى العناصر الأساسية التي تشكل هذا النوع من التكوين.

وعلى العموم فإنه لا يمكننا الحديث عن التكوين الجامعي أو التكوين في الجامعة أو التعليم الجامعي دون أن نتطرق إلى مقوماته الأربعة الأساسية والتي تميزه عن سائر التكوينات الأخرى والتي لا يمكن الإستغناء عنها وهي:

المطلب الأول: الطالب الجامعي

هو الفرد الذي يتلقى تعليماً عالياً في جامعة أو مؤسسة للتعليم العلي أو مدرسة عليا. وبمعنى آخر هو المنتسب إلى الجامعة أو المعهد والمتلقي للمحاضرات والدروس وذلك من أجل الحصول على شهادة جامعية.

ويعني الطالب الجامعي العنصر الحيوي الذي وجدت وسخرت من أجله الجامعة للنهوض به وتكوينه ومساعدته على النجاح والتقدم وهو حتماً سيواجه تنظيماً لم يعهده في المرحلة الثانوية.[1]

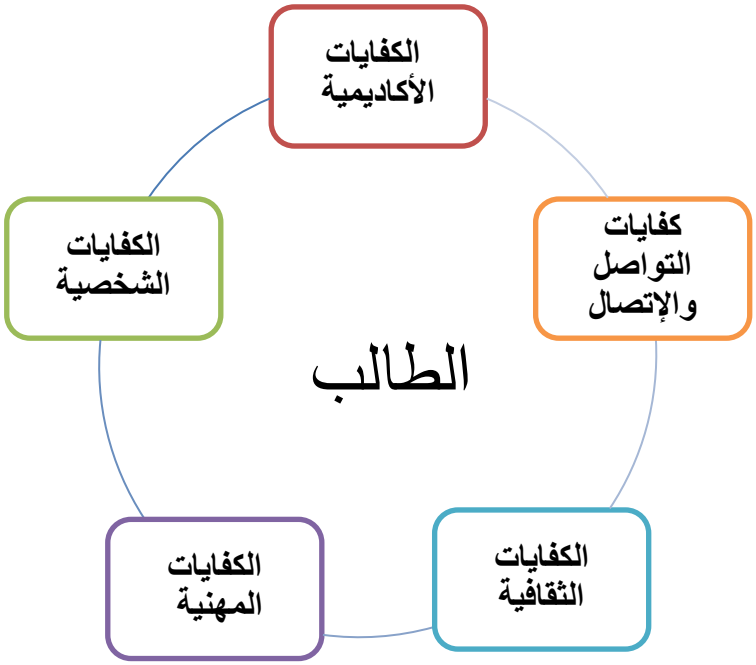
يعد الطالب من أهم العناصر الداخلة في عملية التكوين حيث أن هذه الأخيرة سخرت لفائدته وذلك من أجل تحقيق أهداف تتعلق بتنمية البلاد وتطويرها.إذ يعتبر الطالب المشروع الذي من خلاله تتمكن الجامعة من تحقيق أحد أهدافها ألا وهو: تنمية المجتمع.

إن الطالب في مرحلة التكوين الجامعي يحتاج إلى تكوين وتأهيل يتميز بالجودة والحداثة وتكون فيه جميع الوسائل المسخرة لهذا الغرض ذات فعالية وتتسم بقدر من التطور، وهذا من أجل أن يتمكن من فهم الأهداف المتعلقة بالتكوين والدخول في الحياة الجامعية وكذا الإنتقال من مرحلة التلقي إلى مرحلة التفكير الناقد والتحليل والتأويل وبالتالي الإبداع فيصبح الهدف من تكوين الطالب ليس إعداده فقط للعمل وإنما إكسابه قدرة على إعداد برامج وخطط تخدم مهنته وتخدم المجتمع ككل.

يتم في هذه المرحلة إعداد الطلبة والتأثير في إتجاهاتهم وسلوكاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر وإدماجهم في عالم الشغل أسهل.

1- قادري حليمة«مشكلات الطلبة الجدد: دراسة ميدانية بجامعة وهران السانيا» في مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 7، جانفي 2012،وهران:جامعة وهران.ص.93

ومن بين الكفاءات الواجب توفرها لدى الطالب من جراء التكوين الجامعي الناجع والفعال: [1]



الشكل 02: كفاءات الطالب الجامعي [2]

- **الكفايات الأكاديمية:**

المعرفة الواسعة في مجال التخصص، الإطلاع على التطورات العلمية الحديثة،الإطلاع على دراسات وأبحاث علمية عديدة، متابعة الإجتماعات وحلقات النقاش المتعلقة بمجال العمل، التحدث بطلاقة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية،القدرة على التعامل مع الحاسوب بمهارة.

- **الكفايات المهنية:**

التناسب بين الوظيفة والإختصاص، الإستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة المهنة، العمل بإتقان، الرغبة الذاتية في العمل.

1- علي إسماعيل؛ بيار جدعون؛ نورما غمراوي.تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع.ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي"المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي".بيروت: يونسكو،10/6 ديسمبر 2009.ص.11.

2- علي إسماعيل؛ بيار جدعون؛ نورما غمراوي.المرجع السابق الذكر.ص.10.

- **الكفايات الشخصية:**

التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل، القدرة على إدارة الوقت بشكل فعال، القدرة على معالجة المشاكل بسرعة، القدرة على إبداء أفكار مبتكرة والقدرة على إتخاذ القرار بأسلوب علمي والقدرة على تحمل المسؤولية.

- **كفايات الإتصال والتواصل :**

القدرة على التواصل مع الآخرين إلكترونياً، تقبل رأي الآخرين ومهارات النقاش والحوار.

- **الكفايات الثقافية:**

المشاركة في الندوات الثقافية، متابعة البرامج الثقافية المنشورة في وسائل الإعلام،متابعة المنشورات الصحفية، الإهتمام بالأحداث المحلية، الإهتمام بالأحداث العالمية.

المطلب الثاني: الأستاذ الجامعي (هيئة التدريس)

تطلق تسمية أستاذ جامعي على "جميع الأشخاص المستخدمين في مؤسسات وبرامج التعليم العالي للقيام بالتدريس و/أو الإضطلاع بأنشطة التعمق العلمي و/أو الإضطلاع ببحوث و/أو لتقديم خدمات تعليمية للطلاب أو المجتمع المحلي بصورة عامة".[1]

إن الأستاذ الجامعي ملزم بتدريس الطلاب على نحو فعال في حدود الإمكانات التي توفرها المؤسسة والدولة وتشجيع التبادل الحر للأفكار بينه والطلاب وكذا الإستعداد لإرشاد هؤلاء الطلاب فيما يخص دراستهم وينبغي أن يكفل تغطية الحد الأدنى من مضمون المقرر الدراسي لكل مادة.[2]

يتغير دور الأستاذ الجامعي تبعاً لما يفرضه نوع التكوين في المرحلة الجامعية حيث لا يكون مجبراً على ممارسة الدور الذي يلعبه الأستاذ في المراحل المتقدمة من الدراسة (المرحلة الإبتدائية، المتوسطة والثانوية) وهو تربية التلميذ وتعليمه لكل المواد حيث يصبح دور التلميذ

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل.المرجع السابق الذكر.ص.30

2- نفس المرجع.ص.34

هو التلقي وإنما يقوم في هذه المرحلة بدور المرشد الذي يقوم بإرشاد الطالب في عملية البحث عن المعرفة وذلك بتزويده بأهم العناصر الضرورية لتكوينه في التخصص وتوجيهه نحو كيفية القيام بعملية البحث الصحيحة.

يلعب حجم وكفاءة هيئة التدريس دوراً فعالاً في مدى إنجاح عملية التكوين الجامعي حيث كلما زادت كفاءة الأستاذ في التخصص وسعة إطلاعه في المجال كلما قام بواجبه التكويني على أكمل وجه ويتعلق هذا أساساً بـ: التدريس وإلقاء المحاضرات وتدريب الطالب على عملية البحث وعلى إستعمال تقنيات علمية في البحث وإستعمال جميع الوسائل التعليمية الحديثة والتقنية الجديدة وكذا إرشاده في مجاله الموضوعي... كما تعتمد كفاءته على إستعماله هو الآخر لهذه الموارد المادية في عملية تكوين الطلبة.

حجم هيئة التدريس هو الآخر يلعب دوراً حاسماً في هذه العملية، حيث أنه من المهم أن يتوفر عدد معتبر من الأساتذة في الجامعة بما يتناسب مع عدد الطلبة إذ أن إرتفاع عدد الطلاب بالمقارنة مع هيئة التدريس يخلق مشاكل عدة فيما يتعلق بعملية الفهم والإستيعاب ويشكل ضغطاً على الأستاذ ويعرقل السير الجيد إذ أنه من غير المعقول أن يقوم بعمله على أكمل وجه في وقت تستدعي فيه الضرورة تكوين كل طالب تكويناً فعالاً يقوم الأستاذ من خلاله برفع كفاءات الطالب وتدريبه على مهارات لم يكن يتقنها من قبل.

وعلى العموم ومن أجل أن تكون عملية التكوين ذات فعالية قصوى بحيث يمكن إستغلال الأستاذ وهيئة التدريس لفائدة قصوى يجب توفر بعض الشروط وهي:[1]

- ✓ تشجيع عضو هيئة التدريس على البحث العلمي الجاد وعلى التدريس المتميز.
- ✓ تشجيع عضو هيئة التدريس على النشر في مجلات علمية دولية متخصصة.
- ✓ وجود نظام فعال لتقييم أداء عضو هيئة التدريس (على أن يكون أحد عناصره التقييم الطلابي)
- ✓ دراسة أوضاع هيئة التدريس بصفة دورية والعمل على تحفيزهم لأداء أفضل.

1- محمد الترتوري؛ أغادير عرفات عرفات جويحان. إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.ص.99

- ✓ إعادة النظر في جملة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والعمل على تصحيح مساراتها بصفة دورية.

المطلب الثالث: برامج التكوين

البرنامج هو مجموع من المقررات المعتمدة والمختلفة من حيث محتواها وتنظيمها ترمي إلى تحقيق أهداف محددة.

وإذا تحدثنا عن برنامج التكوين الجامعي فهو مجموع المواد والمقررات الدراسية التي يتلقاها الطالب الجامعي خلال فترة دراسته بالجامعة في أي تخصص كان من أجل تكوينه في مجال أو تخصص ما وإحداث التكامل المعرفي لديه.

لقد لقي مصطلح برنامج تداخلا كبيراً مع مصطلح منهج ومصطلح مقرّر، ولتبيان الفرق بين المصطلحات الثلاثة تجب الإشارة إلى أن الإختلاف بين مصطلح برنامج ومنهج يعود إلى إستعمال هذين المصطلحين في المدارس الغربية فالمدرسة الفرنسية تستعمل « programme » بمعنى برنامج ومنهج أما المدرسة الأنجلوساكسونية فتستعمل كلمة « curriculum » بمعنى منهج ودخل هذا المصطلح إلى اللغة الفرنسية وهو يعني "تصور وإدراك وتنظيم وبرمجة لنشاطات التعليم/التمهين وفق مسار تعليمي فهو يجمع المحتويات والأنشطة وطرق التعليم وكذا كيفيات ووسائل التقييم لخبرات الطلبة."[1]

أما مصطلح مقرر فهو مجموع الوحدات أو المواد المراد تدريسها لتحقيق أهداف البرنامج.

تلعب برامج التكوين دوراً هاماً ورئيسياً في تكوين الطالب الجامعي وذلك نظراً للكم الهائل من المعارف والخبرات التي يمكن أن يتزود به الطالب من خلال هذه البرامج. لذا ونظراً للأهمية البالغة التي تلعبها برامج التكوين لا بد من أن يمر بناؤها وإعدادها بعدة خطوات هامة تجعل منها تؤدي دورها بشكل تام.

وعلى العموم فإنه من الضروري أن يخضع وضع البرامج لعدد من الأسس والشروط التي تجعل منها ذات جودة عالية، وهي حسب نموذج هاينو لابد أن تتضمن 03 مستويات:[2]

1-Mohamed MILED. Un cadre conceptuel pour l'élaboration d'un curriculum selon l'approche par les compétences, La refonte de la pédagogie en Algérie – Défis et enjeux d'une société en mutation, Alger : UNESCO -ONPS,2005 .p.125

2- لحسن بوعبد الله ؛محمد مقداد. تقويم العملية التكوينية في الجامعة: دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية،1998.ص.ص: 32-33 فيه 148ص

المستوى الأول: يتم فيه البحث عن الغايات والأهداف، ويحتوي على خمس مراحل كما يلي:

- ✓ تحديد و تحليل السياسة التربوية بصفة عامة.
- ✓ تحديد الأهداف: ويتم فيها تحديد المهام والأدوار المنتظرة من المتعلم.
- ✓ دراسة الفئات المستهدفة: وذلك عن طريق دراسة الخصوصيات السيكولوجية والبيداغوجية والثقافية والإجتماعية واللغوية للمتعلمين.
- ✓ تحديد المحتويات.
- ✓ صياغة الأهداف الإجرائية : يتم فيها تحديد الأهداف في شكل أفعال وأنشطة عقلية ملموسة.

المستوى الثاني: يتم فيه البحث عن الطرق والوسائل، ويحتوي على ستة مراحل كما يلي :

- ✓ إحصاء الموارد والمعوقات، وذلك بالتعرف على الحدود المادية والإدارية والإجتماعية والموارد المتوفرة.
- ✓ وضع إستراتيجيات للطرق والوسائل: وهذا ما يتطلب البحث عن الطرق والوسائل التي تمكن من تحقيق النتائج المرجوة، وذلك عن طريق بناء عملية إنتقاء إنطلاقا من الأهداف المسطرة.
- ✓ دراسة شروط الإدماج: وذلك عن طريق إدماج الطرق والوسائل داخل نظام أو نسق معين ومحاولة تكييفها مع الوسائل الموجودة سابقاً.
- ✓ تحديد وضعيات التعلم: يتم فيها تحديد الوضعيات التي سينجز فيها المتعلمون أنشطتهم، وذلك إنطلاقا من الأهداف المحددة إجرائياً.
- ✓ تخصيص الوسائل: أي تخصيص بدقة الوسائل التي تتيح تحقيق هذه الوضعيات.
- ✓ تحقيق الوسائل : يتم ببلورة الأدوات وتجريبها ثم تصحيحها (كتب، دروس ...إلخ).

المستوى الثالث: يتم فيه تحديد التقييم ، يحتوي على ثلاثة مراحل كما يلي :

- ✓ إعداد وتصميم التقييم: يتم في هذه المرحلة تحديد مخطط واضح لتقييم يشمل الهدف والمعايير والطرق والجوانب التي سينصب عليها هذا التقييم.
- ✓ إختيار وإعداد الأدوات: يشير إلى نوع أدوات الإختبار الممكن إستعمالها.
- ✓ تحديد طرق وأدوات التقييم :بحيث يجب إعداد الأدوات وتجريبها لإختبار صحتها.

إضافة إلى هذه العناصر الهامة لابد من أن تؤخذ في عين الإعتبار –عند إعداد برامج التكوين– مجموعة من العوامل التي تتحكم في بناء وتطويرها والتي يلخصها ***ويلسون*** **WILSON** في نوعين من العوامل:[1]

عوامل خارجية:

مثل حاجة سوق العمل وقضايا الساعة والوضع المهني للتخصص.

عوامل داخلية:

مثل الإحاطة بالعوامل الخارجية وإتجاهاتها والمنافسات من العلوم والأقسام الأخرى والمهارات التدريسية والبحث العلمي والعمل الميداني.

إن برامج التكوين لابد من أن تراعي في مادتها تغير الظروف وحاجات المجتمع ومؤسساته حيث تكون قادرة على تكوين طلبة ذوي كفاءة في التخصصات المعرفية المطلوبة في سوق العمل وذلك من أجل أن يكون لهذا التكوين دور في تنمية المجتمع وخدمته وربط البحوث بإحتياجات المجتمع وبذلك تحقق الجامعة إندماجها في المحيط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي.

المطلب الرابع: وسائل التكوين/التعليم الجامعي

وسيلة التعليم هي: "وسيط يستعمل من أجل المساعدة، حيث تمكن من جعل طريقة التعليم أكثر فعالية"[2]

وتشمل هذه الوسائل جميع العناصر والإمكانات المادية التي من شأنها المساعدة في عملية التكوين والتعليم في الجامعة.

إن هذه الوسائل المادية تقوم بدور الوسيط الذي يربط بين عناصر عملية التكوين الجامعي حيث تتدخل بصورة حاسمة في نجاح العملية التعليمية. فمن أجل تحقيق تكوين فعال يجب على الأستاذ الإستعانة بوسائل عدة تمكنه من تقديم برامج التكوين بشكل يسمح للطالب بتلقيها بطريقة أكثر سلاسة حيث يصبح قادراً على الإستيعاب بصورة أسرع و أوضح.

1– زينب عبد الواحد سلمان«تدريس تكنولوجيا المعلومات في أقسام المكتبات والمعلومات التابعة للمعاهد في هيئة التعليم التقني» في مجلة التقني، العدد 5، مج 22، 2009.العراق: هيئة التعليم التقني.ص.138

2- Renard LEGENDRE. Dictionnaire actuel de l’éducation. Paris :Montréal,1988.p.369

تلعب الوسائل المادية دوراً دوراً لا يستهان به لما توفره من إيجابيات وتسهيلات وإعانات في عملية التكوين حيث تساهم بشكل كبير في إنجاحها ومن بين هذه الوسائل:

1. الكتب و المراجع:

ويقصد بها جميع ما تشتمل عليه المكتبة من كتب ومراجع سواء ورقية أو إلكترونية تسمح للطالب بالإطلاع على مختلف المجالات في التخصص وخارجه.

إذ يجب أن تتاح للطالب إمكانية الإنتفاع بخدمات المكتبة والتي يجب أن تمتلك مجموعات مستوفاة تشمل شتى جوانب التخصص.

تعتبر المكتبة من أهم الموارد المادية التي يجب أن تعتني بها الجامعة وذلك نظراً للكم الهائل الذي تقدمه للطلبة وهيئة التدريس على حد سواء من معارف ومعلومات وكذا مساعدتهم على إنجاز البحوث العلمية وتنمية قدراتهم الفكرية والعقلية لذا لابد من الأخذ بعين الإعتبار بعضاً من الشروط اللازم توفرها بالمكتبة وهي:[1]

- ✓ إستخدام أحدث الكتب والمراجع والدوريات والعمل على تحديثها كل ما تقادمت وتطوير نوعية أوعية المعلومات في المكتبة من الكتب والدوريات وغيرها...
- ✓ توفير إمكانية الإتصال بقواعد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية.
- ✓ زيادة حجم أوعية المعلومات في المكتبة المركزية ومكتبة الكلية.

2. الوسائل التكنولوجية:

وتشمل الوسائل السمعية والبصرية ونقصد بها الوسائل المتمثلة في الصور،الفيديو والأفلام وغيرها من الوسائط التي تعتمد على الصوت أو الصورة أو كلاهما معاً وكذا الوسائط الرقمية والإلكترونية وكذا جميع ما يتعلق بتطبيقات الأنترنت والإعلام الآلي... والتي تعتبر وسائل من شأنها تحسين الإدراك وتنميته لدى الطالب المتلقي حيث تساعده على تكوين فكرة أكثر وضوحاً عن المادة التي يتلقاها خلال دراسته. فهي تقوم بتسهيل إيصال المعلومة من قبل الأستاذ إلى الطالب، وإلى تنويع الأساليب

1- محمد الترتوري؛ أغادير عرفات جويحان.المرجع السابق الذكر.ص.99

التدريسية حيث يتم إيضاح المعلومات بطريقة مشوقة تشد إنتباه الطلبة إلى موضوع المحاضرة وتسهل فهمها[1].

تعد هذه الوسائل من العناصر التي جعلت العملية التعليمية أكثر تطوراً حيث وسعت عملية إتاحة المعلومة والوصول إليها، ونمت قدرات ومهارات الطالب في عملية البحث و وسهلت عملية التواصل بينه وبين الأستاذ.

إن هذه العناصر الأربعة تشكل حلقات متكاملة في بينها حيث لا يمكن الإستغناء عن أي عنصر منها وإلا إختلت عملية التكوين.

المبحث الرابع: علم المكتبات

المطلب الأول: التعريف بالمصطلح

إن مصطلح "علم المكتبات" ما هو في الأصل إلا مصطلح أجنبي منقول عن اللغة الفرنسية تمت ترجمته ونقله إلى اللغة العربية مع باقي المصطلحات التي جرى نقلها وتعريبها.

فإذا أردنا التعريف بهذا المصطلح لا بد لنا من أن نتطرق إلى أصله أي إلى لفظة « Bibliothéconomie »

حيث ينقسم هذا الأخير إلى شطرين: **Biblioth/ économie**

- **Biblioth** : هي إختصار لمصطلح bibliothèque والذي يعني "المكتبة" وينقسم هو الآخر إلى شطرين:
  - **Biblio:** وهي في الأصل إختصار للمصطلح Biblion ويعني: [2]
    - كتاب صغير، لفافة، وثيقة مكتوبة.
    - ورقة كتب عليها شيء ما.
    - مستند أو رسالة.
  - **Thèque:** وهو في الأصل **thêkê** ويعني :[3]
    - خزانة ، صندوق، حجرة ، مكان أين تجمع الأشياء.

1- بوزقزي رزيقة؛ قوراح محمد.سبل تنمية الكفايات التدريسية لدى الأستاذ الجامعي.ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.ملتقى وطني في التكوين بالكفايات في التربية، 18/17 جانفي 2011.ص.426.

2- Jean LECLANT .Dictionnaire de l'Antiquité.; publié avec le concours du Centre National du Livre, Jean BONNA .1ere éd. Paris : Quadrige : PUF ,2005.p.40

3 - ibid.p.530

- **économie:** التي تعني إقتصاد.

إن هذا التقسيم هو الشائع بين التقسيمات والأكثر تداولا بينها وتعود إليه تسمية هذا العلم في كثير من الدول على غرار الجزائر. إلا أن القاموس الوطني والقاموس العالمي للغة الفرنسية **بيشريل *Bescherelle*** [1] يشير إلى أن هذا المصطلح هو دمج وإختصار لثلاث مصطلحات هي:

- **Biblion**
- **Thèque**
- **Nomos:** والتي تعني القانون أو المبدأ[2]

فهو بذلك يعني "مبدأ تنظيم المكان الذي تحفظ فيه الكتب".

تستوقفنا هنا لفظة Biblio والتي تعود أصولها إلى الحضارة اليونانية فكلمة بيبليو أو biblio تستعمل الآن كسابقة للكلمة (préfixe) وهي إختصار لمصطلح بيبليون biblion وتعود هذه التسمية إلى المدينة الفينيقية « Byblos » [3] أي مدينة جبيل الحالية وهي مدينة لبنانية تقع على بعد 37 كيلومتر إلى الشمال من بيروت، وعلى البحر الابيض المتوسط وتعتبر من أشهر المواقع الأثرية في المنطقة ومن أقدم المدن في العالم ومن بين المواقع القليلة التي استمرّ عمرها منذ إنشائها حتى اليوم. تأسّست بداية كقرية لصيّادي السمك على التلّ المشرف على البحر جنوب غرب الموقع خلال الألف السادس قبل الميلاد، وارتقت إلى مصاف المدن أواخر الألف الرابع قبل الميلاد. وكان يقطنها الفينيقيون و المعروفون بأنهم تجار وبحّارة في نفس الوقت، حيث كانوا يصدرون ويستوردون و يمارسون التجارة البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط لأكثر من القرن ومن المواد التي كانت تنقل عبر ميناء **بيبلوس** والتي كان ينقلها الفينيقيون حتى حدود البحر المتوسط وإلى اليونان كان هناك شيء ثمين يخص المصريين ألا وهو ورق البردي « papyrus » والذي كان يستعمل في صناعة الكتب، وكان اليونان

1- Guillaume DELAUNAY. La place de la bibliothéconomie dans l'organisation des connaissances et les classifications. France : école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques. Mémoire de fin d'études en master de livre et savoirs. Janvier 2010.p.12
2- ibid.p.12
3- . Pascal FOUCHÉ ;Daniel PÉCHOIN ;Philippe SCHUWER. Dictionnaire Encyclopédique du Livre.[s.l.] :éd .du Cercle de la librairie, 2002.vol1.p.360

يطلقون على ورق البردي إسم « byblos » -تسمية على المدينة التي كان يأتي منها- وعلى الكتاب مصطلح « biblion » [1] للإشارة على كل كتاب مصنوع من ورق البردي.

أما الرومان فإستعملوا كلمة « liber » للدلالة على الكتاب والتي كانت تعني لحاء الشجر[2] المستعمل آنذاك كوعاء للكتابة ومنها جاء مصطلح « library » للدلالة على المكتبة وأصبح هذا المصطلح متداولاً في اللغة الإنجليزية حيث ظهر مصطلح « librarianship » ومصطلح « Library science » للدلالة على علم المكتبات.

إن إستعمال مصطلح bibliothéconomie يعود إلى تاريخ 1839 حين ظهر لأول مرة هذا المصطلح على دليل يحمل عنوانه و إلى سنة 1845 وهو تاريخ ظهوره لأول مرة في قاموس **بيشريل *Beschrelle*.**

ويقول **سلفان *SALVAN*** عنه :أنه تم إختيار لفظ bibliothéconomie عن لفظ sciences des bibliothèques رغم أن الأول غامض و مبهم والثاني سهل ومفهوم تواضعاً لا غير.

المطلب الثاني: التعريف بعلم المكتبات

هو العلم الذي يهتم بدراسة دورة حياة المعلومات بدأً من مصدرها (المؤلف) مروراً بالقناة المستخدمة في نقلها (الوعاء) إنتهاءاً بمستقبلها (القاريء) فضلاً عن الأجهزة والأدوات المستخدمة ومعالجتها وإسترجاعها وهو يتألف من جوانب نظرية وجوانب تطبيقية.[3]

و تعرفه ISO: على أنه "مجال الدراسة الذي يهتم ببناء نظم المعلومات ووظائفها وهو يضم إنتاج وجمع وتحليل وتمثيل وإختزان وإسترجاع وبث وإستخدام المعلومات"

كما هو علم يهتم بضبط أوعية المعلومات بإقتنائها وتنظيمها وإتاحتها للإستخدام من أقدم أشكالها... وحتى أحدثها بكل ألوانها المرئية والمسموعة مروراً بأوعية المعلومات الورقية بكافة أشكالها وأوعية المعلومات الرقمية وعلى الخط المباشر.[4]

1- Pascal FOUCHÉ ;Daniel PÉCHOIN ;Philippe SCHUWER op.cit.360

2 -Dictionnaire Encyclopédique QUILLET. Paris :Librairie Artistide QUILLET,1983.vol1

3- نجاة وليم جرجس أمين.دور مؤسسات التعليم العالي بالسودان في تنمية وتطور مهنة المكتبات في زمن تقنية المعلومات والإتصالات. المدينة المنورة: جامعة طيبة.أعمال المؤتمر الرابع والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية،27/26 نوفمبر 2013 ص.637

4- صوفي عبد اللطيف .المكتبات في مجتمع المعلومات .قسنطينة : جامعة منتوري،2003. ص18 .

إذا ما تمعنا جيّدا في هذه التعاريف سنجد حتماً أن تسمية "علم المكتبات" تشكل إجحافاً في حق هذا المجال والميدان العلمي والمهني والدراسي فهي لا تعطيه مدلوله العلمي الصحيح والحقيقي إذ لابد أن يتبادر في ذهن المستمع لأول مرة أن هذا العلم أو التخصص يرتبط بالمكتبة فقط لا غير أي جميع ما يدور داخل المكتبة وهذا الإنطباع خاطيء إذ كما يقول ***برتران كالونج Bertrand CALENGE***: "إن هذا العلم ليس مجموع ما يحدث في المكتبة"[1] فهو يستثني بذلك أي عمل يتعلق بالإنتاج الفكري الذي من أجله أوجد هذا المجال.

لذا كان لابد من النظر في هذا المسمّى حتى يتمكن هذا العلم من التحرر من قيود المصطلح وبالتالي يكتسب المكانة التي يستحقها وسط باقي العلوم الأخرى.

تعتبر تسمية علم المكتبات من الإشكاليات المطروحة بكثرة في الآونة الأخيرة فقد أصبح هذا المسمى قديماً إذ أنه لا يغطي الميادين الفعلية التي يشملها هذا العلم وإنما يختصرها في المكتبات ويجعل مفهومه ضيقاً ومحدداً كما أن التكنولوجيات الحديثة التي طرأت على نظم المعلومات أدت إلى حتمية تغيير وتطوير مسمياته وكذا أهدافه وبرامج تدريسه.

ومن مظاهر تغيير مسميات علم المكتبات في الجامعات وأبرز ملامحه :[2]

- إعادة ترتيب كلمات (المكتبات والمعلومات) في الإسم وغالباً ما تم تقديم كلمة معلومات على المكتبات .
- حذف كلمة (مكتبات) وأصبح الإسم الجديد (مدرسة علم المعلومات) بدلاً من مدرسة علوم المكتبات والمعلومات .
- إضافة عبارة دراسات مع حذف كلمة مكتبات وأصبح الإسم الجديد (مدرسة دراسات المعلومات) .
- إضافة عبارة إتصالات وأصبح الإسم الجديد (مدرسة الإتصالات والمعلومات والمكتبات).

1- Bertrand CALLENGE « Peut-on définir la bibliothéconomie ?: essai théorique » in BBF. N°2, Tome 43.Paris :institut de formation des bibliothécaires, 1998.p.10

2- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ.حتمية التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات.جدة:جامعة الملك عبد العزيز،[على الخط]. http://www.khayma.com/education-technology/LB1.HTM.(صفحة مستشارة يوم 2014/06/15)

- إضافة عبارة تقنيات التعليم مع حذف كلمة مكتبات وأصبح الإسم الجديد (مدرسة علم المعلومات وتقنيات التعليم) .
- إضافة عبارة مصادر حيث أصبح الإسم الجديد (مدرسة مصادر المعلومات وعلم المكتبات) .
- إضافة كلمة إدارة ، وأصبح الإسم الجديد (مدرسة المكتبات وإدارة المعلومات).

وخير مثال على هذا وهذا ما نلاحظه في مدارس الولايات الأمريكية المتحدة مثل ما يبينه هذا الجدول:

الجامعة	التسمية
كاليفورنيا ، لوس أنجليس	قسم دراسات المعلومات
واشنطن	مدرسة المعلومات
تورنتو	كلية دراسات المعلومات
أريزونا	مدرسة مصادر المعلومات وعلم المكتبات
كنتاكي	كلية الاتصالات ودراسات المعلومات
ميزوري	مدرسة علم المكتبات وتقنيات التعليم
نيوجرسي	مدرسة الاتصالات ودراسات المعلومات والمكتبات

الجدول رقم 01: قائمة المسميات الجديدة لمدارس وكليات المكتبات والمعلومات.[1]

إن هذه التغيرات البارزة في تسمية علم المكتبات لم تمس فقط المصطلح والتعبير وإنما ما هي إلا نتيجة لتغيرات سابقة مسّت جوهر هذا العلم وغيرت توجهاته ومواده فظهور التكنولوجيات الحديثة والإنفجار المعرفي والفكري وإستعمال الأنترنت والحواسيب في الإنتاج والبحث العلمي كل هذه العوامل وأخرى شكلت منعطفاً في هذا العلم وبالتالي كان لابد من أن يظهر ذلك في مسمياتها.

أما في الجزائر فإن مصطلح علم المكتبات هو مستوحى بالدرجة الأولى من المصطلح الفرنسي كما وضحنا سابقاً فإذا تعلق الأمر بالتخصص فنجد أن أقسام علم المكتبات تضيف

1- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ.حتمية التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات.جدة:جامعة الملك عبد العزيز،[على الخط]. http://www.khayma.com/education-technology/LB1.HTM.(صفحة مستشارة يوم 2014/06/15)

عبارة العلوم الوثائقية في كل من جامعة وهران وجامعة باجي مختار بعنابة والغرض من ذلك هو الإشارة إلى كل ما يتعلق بالوثائق والأرشيف. أما في جامعة الجزائر 2 فنجدها تضيف مصطلح التوثيق لعلم المكتبات إلا أن هذا المصطلح (التوثيق) يشكل غموضاً في المفهوم وهذا لإرتباطه بمفاهيم قانونية وإدارية.

أما معهد علم المكتبات والتوثيق– قسنطينة –والذي كان قسم علم المكتبات وأصبح معهداً مستقلاً تابع لجامعة قسنطينة فينقسم إلى قسمين :قسم علم المكتبات والمعلومات وقسم التقنيات الارشيفية.

وعلى العموم فإن كثرة التسميات وتضارب الآراء حولها فيما يتعلق بهذا التخصص وهذا العلم كلها ترمي إلى هدف واحد هو إثبات أن علم المكتبات علم يتعلق بالمعلومات مهما إختلفت وتعددت سواء أشكالها أو النظم التي توجد بها وبذلك ينتقل هذا العلم إلى تسمية أكثر إتساعاً من سابقتها وهي "علم المعلومات" والذي يعرف على أنه:

"العلم الذي يدرس خواص المعلومات وسلوكها، والعوامل التي تحكم تدفقها، ووسائل تجهيزها لتيسير الإفادة منها إلى أقصى حد ممكن. وتشمل أنشطة تجهيز إنتاج المعلومات وبثها وتجميعها وتنظيمها وإختزانها وإسترجاعها وتفسيرها وإستخدامها".[1]

المطلب الثالث: نشأة وتطور علم المكتبات

لقد مارس الإنسان المهنة المكتبية قديماً جداً حيث عرف الكتب وحفظها وإهتم بالعلم والمعرفة والإنتاج الفكري للعلماء على مر الزمن. وخير دليل على ذلك إرتباط المصطلحات القديمة والتي تعود إلى العصر العتيق(l'antiquité) بعلم المكتبات. إذ لم يكن هذا العلم إلا نتاجاً لتراكمات من الإنتاج المعرفي والممارسة المكتبية التي تطورت مع الوقت لتصبح ماهي عليه الآن.

لذا سنستعرض في لمحة تاريخية تطوّر هذا العلم منذ نشأته في الدول الغربية بإعتبارها السباقة في المجال وحتى وصوله إلى الجزائر ودخوله في الجامعات الجزائرية :

1– وهيبة غرارمي سعيدي« علم المكتبات والمعلومات: مفهومه ونشأته وتطور التكوين به في العالم الغربي والعربي» في cybrarians journal،العدد 16، جوان 2008،[على الخط]./http://www.journal.cybrarians.org .(صفحة مستشارة يوم (2014/07/07

1- في دول العالم:

ظهر تخصص المكتبات بشكل منهجي في ألمانيا سنة 1886 ثم بدأ بالإنتشار والتطور حيث أنشا ***ملفيل ديوس*** ثاني مدرسة في أمريكا محدداً بعض البرامج التي تتناول التكوين في المكتبات بالولايات المتحدة سنة 1887 أي في السنة الموالية لظهور هذا التخصص في ألمانيا علماً بأن التكوين في الوثائق بصفة عامة يعدّ أقدم من التكوين في المكتبات حيث بدأ ظهور التخصص في الوثائق سنة 1821 في مدرسة باريس « écoles des Chartes » حيث تميز التكوين بالتدريب العملي بدل الدراسة الأكاديمية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن التكوين في ألمانيا قد تناول في البداية المكتبات الأكاديمية البحثية والعلمية عكس التكوين في الولايات المتحدة الذي تضمن الإهتمام بالمكتبات العامة من حيث الطرق الفنية كالتنظيم والترتيب والفهارس وغيرها من الطرق الضرورية لخدمة المستفيدين.[2]

كما حاولت المكتبات في بريطانيا أن توافق بين الطريقتين الألمانية والأمريكية بحيث تم إنشاء أول مدرسة في تخصص المكتبات سنة 1919 بلندن. إستهدف التكوين بهذه المدارس الجوانب التطبيقية بينما تناولت المقررات التي أعدتها جمعية المكتبات البريطانية الجانب النظري كالتصنيف أي تصنيف المعرفة وتصنيف الكتب.[3]

أما فيما يتعلق بهذا التخصص في العالم العربي فقد كانت النهضة الحقيقية والسريعة في تعليم المكتبات والمعلومات في الدول العربية مع إفتتاح قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة في مصر عام 1951 ثم تعاقبت بعد ذلك الأقسام في السودان 1966 والمملكة العربية السعودية بمعهد الإدارة أولاً في عام 1968 ثم بالعراق في 1968 والمغرب 1974 وليبيا 1976 وتونس 1979 وأخيرا عمان 1987 علاوة

1- حروش موسى«دور الجمعيات المهنية في التكوين الجامعي» في مجلة المكتبات والمعلومات، العدد 1، مج1،أفريل 2002.ص.82

2- نفس المرجع.نفس الصفحة

3- نفس المرجع.نفس الصفحة

على الأقسام التي تمارس عملها على مستوى الدراسات العليا في عدد من الدول أوالتي تنظم برامج الدبلومات المتوسطة[1].

2- في الجزائر:

فقد تم الاهتمام بالتكوين في مجال علم المكتبات بالجزائر مباشرة بعد الاستقلال حيث أوجدت وزارة الإرشاد القومي سنة 1964 دراسة مدتها 08 أشهر للحائزين على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها، و يمنح من يجتاز الامتحان المقرر- دبلوم تقني للمكتبات والأرشيف- وفق المرسوم 64-135 المؤرخ في 24 أفريل 1964 الممضى من طرف أول رئيس للجزائر المستقلة السيد: أحمد بن بلة.[2]

وعليه نستطيع القول أن الجزائر قد وعت مباشرة بعد الاستقلال وأثناء فترة البناء والتشييد التي عرفتها البلاد بعد الظروف التاريخية التي مرت بها منذ بداية القرن التاسع عشر، والسنوات التي تربو عن المائة والثلاثين عاماً من الإستدمار الفرنسي أن عليها تطبيق المفهوم الحديث للمكتبات، وقد وعت ذلك مبكرا لأنها كانت من ضمن أولى الدول العربية التي بدأ بها التكوين الأكاديمي في علوم المكتبات .

وعلى غرار باقي دول العالم والدول العربية كانت الجزائر من المتبنيين لهذا التخصص سنة 1975 من خلال خلق قسم لعلوم المكتبات والتوثيق بقرار وزاري في 18جوان 1975 وكان هدف هذا التكوين هو تجهيز نظم المعلومات بأخصائيين أكفاء وإعطاء دفع جديد للبحث في مجال علوم المعلومات والاتصال.[3]

أصبح تدريس هذا التخصص رسمياً في الجزائر وذلك بموجب المرسوم 75-90 المؤرخ في 24 جويلية 1975 المتضمن تنظيم الدراسات للحصول على شهادة الليسانس في اقتصاد المكتبات، وهو مرسوم من إمضاء الرئيس الراحل السيد هواري

1- وهيبة غرارمي سعيدي.علم المكتبات والمعلومات: مفهومه ونشأته وتطور التكوين به في العالم الغربي والعربي.المرجع السابق الذكر،[على الخط]./http://www.journal.cybrarians.org .(صفحة مستشارة يوم 2014/07/07)

2- جامعة الجزائر 2.قسم علم المكتبات والتوثيق.التعريف بالكلية،[على الخط].http://www.fshs-univ-alger2.dz .(صفحة مستشارة يوم 2014/09/12)

3- عبد الرزاق المقدمي.التكوين في علوم المكتبات والتوثيق في بلدان المغرب العربي تحت تأثير التطور الجارف للتكنولوجيات الرقمية. أبوظبي.أعمال مؤتمر الموارد البشرية في الأرشيفات والمكتبات ومراكز المعلومات،21/19 فيفري 2008.ص.13

بومدين. بعدها أنشئت معاهد أخرى بقسنطينة و كان ذلك في 1982، ثم وهران سنة 1986.[1]

المطلب الرابع: توسع دائرة علم المكتبات في الجزائر بعد إصلاح ل م د:

شمل إصلاح ل م د كافة ميادين التكوين الجامعي في الجزائر حيث أحدث هذا النظام تغييرات واسعة وشاملة لكافة الشعب والتخصصات التي ضمتها الجامعة الجزائرية بدءاً بتغيير مسميات الفروع ومجالات التكوين وصولاً إلى زيادة الإنتشار والتوسع للتخصصات في كامل التراب الوطني.

إن علم المكتبات كشعبة وفرع علمي خاضع للتدريس في الجامعة الجزائرية لم يكن ببعيد عن هذه التغييرات الطارئة التي فرضها الإصلاح والنظام الجديد، وإنما كغيره من باقي التخصصات تأثر بالتحولات الجديدة التي مست جميع عناصره بما في ذلك التوزيع الجغرافي له ومدى إنتشاره في ربوع الوطن.

فمنذ دخول هذا العلم إلى جامعة الجزائر وبعد فتح التخصص في كل من قسنطينة ووهران لم تتوفر الجزائر إلا على هذه الأقسام الثلاثة والتي ظلت تمثل أقطاباً في تخصص علم المكتبات. حيث كان الطلبة القاطنين بوسط الجزائر يوجّهون إلى قسم علم المكتبات والتوثيق بالجزائر العاصمة في حين يوجّه طلبة الشرق الجزائري إلى قسم علم المكتبات والتوثيق بقسنطينة وطلبة الغرب الجزائري إلى قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية بوهران.

وظلت الأقسام الثلاثة تلعب دوراً ريادياً في هذا التخصص وتتكلف بتخريج طلبة مستعدين لخوض غمار عالم الشغل سواء كمكتبيين أو كوثائقيين و أمناء محفوظات.

وبعد دخول نظام ل م د إلى الجامعة الجزائرية وبعد ما شهدته من تغييرات وتحولات على عدة مستويات (سواء مستويات التكوين أو التسمية أو التخصص...) دخل علم المكتبات مرحلة جديدة هي مرحلة الإصلاح.

1- جامعة الجزائر 2.قسم علم المكتبات والتوثيق.التعريف بالكلية،[على الخط].http://www.fshs-univ-alger2.dz .(صفحة مستشارة يوم 2014/09/12)

ومن أهم ملامح النظام الجديد توسع دائرة تدريس علم المكتبات في الجزائر فبعد أن كانت هناك ثلاثة أقسام لعلم المكتبات فقط لا غير زاد إنتشار هذا التخصص في عدة كليات وأقسام جديدة وهي:

جامعة التبسة، جامعة بسكرة، جامعة قالمة، جامعة الجلفة، جامعة المسيلة، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، جامعة معسكر، جامعة سيدي بلعباس، جامعة مستغانم.

تجدر هنا الإشارة إلى أن شعب علم المكتبات هي تابعة لقسم العلوم الإنسانية في هذه الجامعات أما قسم إقتصاد المكتبات في جامعة باجي مختار عنابة فقد تزامن ظهوره مع دخول نظام ل م د إلى الجامعة أي في السنة الجامعية 2007/2006.

إضافةً إلى هذه الزيادة الهامة في إنتشار التخصص في عديد من الجامعات الجزائرية تطورت بعض الأقسام القديمة حيث أصبح قسم علم المكتبات في قسنطينة سابقاً معهداً لعلم المكتبات والتوثيق مستقلاً وتابعاً لجامعة قسنطينة 2 وتم ذلك في سنة 2012 .يتشكل معهد علم المكتبات والتوثيق حاليا من قسمين هما : قسم المكتبات ومراكز التوثيق وقسم التقنيات الأرشيفية.

المبحث الخامس: التكوين الجامعي في علم المكتبات

للتكوين الجامعي مقوماته وعناصره الأساسية التي لابد من أن يقوم عليها ليتم في أحسن وجه وعلى أكمل صورة.

وعلم المكتبات من العلوم الحديثة نسبياً إذا ما قارناه بباقي العلوم الأخرى سواء في مجال العلوم الطبيعية أو حتى في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية. ومن أجل أن يدخل هذا التخصص ويتواجد على الساحة مع باقي التخصصات الأخرى، أنشئت له الجامعات والمعاهد وشُرع في تكوين الطلبة المنتسبين إليه من أجل تحضيرهم للمهنة وعالم الشغل.

يقوم التكوين في تخصص علم المكتبات على نفس تلك المقومات السابقة والتي سبق وتطرقنا إليها في بداية هذا الفصل إلا أنه يختلف بطبيعة الحال بمميزاته وخصائصه والتي تتعلق بطبيعته كعلم يهتم بالإنتاج الفكري والمعلومة والوثيقة –مهما إختلفت وتعددت أشكالها– وكذا بتبليغها إلى جمهور المستفيدين.

لذا تقع المسؤولية الكبيرة على التكوين في تزويد الطلبة بمهارات التفكير الإدراكي والتقني لمتابعة التغيير ومواجهة التحديات التي يفرضها المجتمع من تطور وإتساع في مجال المعلومات والإنتاج الفكري والإنفجار المعرفي.

تقضي أدبيات علم المكتبات والمعلومات بأن التكوين في علم المكتبات يهدف إلى تمكين الطالب كحد أدنى من الأخذ بأساسيات حقل المعلومات الواسع الذي يلبي احتياجات كل من الطالب المستخدم والمهنة على حد سواء[1]

فقد أصبح العمل في هذا التخصص يتطلب كفاءات أكثر من مجرد الحصول على الشهادة كفاءات تمزج التعليم بالخبرة وتولد الإبداع والإبتكار، كفاءات تستمد قوتها من الثقة بالنفس والعزيمة والإصرار على التطور ومجاراة التغيير.لذا من أجل أن تحافظ مهنة المكتبات على قيمتها في المجتمع عليها أن تحافظ على ديمومة القيمة عن طريق إعادة تعريف نفسها بإستمرار كإستجابة طبيعية للتغيرات الإجتماعية والتقنية من خلال ممتهنيها.[2]

إن الهدف الأساسي والرئيسي لأي نظام تكوين في تخصص المكتبات والمعلومات يبقى في ضرورة جعل خريجي أقسام المكتبات والمعلومات قادرين على رفع التحديات التي تواجه مهنتهم، ومواكبة سوق العمل بأبعادها المختلفة في إطار الاقتصاد الحر .والتغيير والمنافسة التي تعرفها حاليا مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها.[3]

لقد مرّ التكوين الجامعي في علم المكتبات بعدة مراحل وصولاً إلى ماهو عليه الآن. تزامن هذا التغير في التكوين مع التطورات التي شملت التعليم العالي وذلك من خلال الإنتقال من مرحلة التعليم العالي الكلاسيكي إلى نظام ل م د وكذا من خلال التطورات التكنولوجية التي إتّسم بها العصر الجديد والتي شكلت نقلة نوعية في تطوير وتحيين التكوين من أجل مواكبة هذه التطورات والإلمام بالإنتاج الفكري والإنفجار المعرفي الحاصل.

1- ناجية قموح«المهنة المكتبية في الجزائر في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات» في RIST، العدد 1، مج 18، 2010. ص.52.

2- حنان الصادق بيزان«الإتجاهات الحديثة في برامج تعليم علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف: نحو رؤية إستراتيجية للتحديث»في دراسات المعلومات،العدد 3،سبتمبر 2008.جمعية المكتبات والمعلومات السعودية.ص.133،[على الخط]. http://informationstudies.net.(صفحة مستشارة يوم 2014/06/15)

3- ناجية قموح. المهنة المكتبية في الجزائر في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات.ص.52.

المطلب الأول: معايير التكوين في مجال علم المكتبات

من أجل أن يتم التكوين في هذا التخصص على أتم وأحسن صورة لابد له من معايير تتحكم في برامجه ومواده وكذا توجهاته.

من شأن الهيئات الوصية على هذا التخصص أن تعمل على تحسين البرامج التعليمية المتاحة أمام الطالب كما يجب أن توفر تقييماً مستمراً وبناءاً للبرامج دراسات المكتبات والمعلومات.

يعد الأخذ بالمعايير الدولية والعالمية والإستفادة منها من العناصر الضروري التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في الإعداد للبرامج التي سيتناولها التخصص.

وفي هذا الإطار نذكر منها المعايير التي وضعها معهد العلماء الريطاني بشأن تدريس هذا العلم حيث يرى وجوب تطرق برامج التكوين فيه إلى المواضيع التالية:[1]

- **المعرفة وإيصالها:** وتشمل إنتاج المعرفة ونموها وقياساتها وطبيعة مسارات تدفق المعلومات وسماتها والإفادة منها والعوامل المؤثرة في كل ذلك.
- **مصادر المعلومات:** المصادر بأنواعها التقليدية والمحوسبة ومحتوياتها والإفادة منها والمؤسسات المنتجة لها.
- **نظرية إختزان وإسترجاع المعلومات:** تحليل مشكلات المعلومات وطرائق التعامل معها ووسائل إختزانها وتنظيمها بأنواعها وأشكالها المختلفة وتحليل محتوياتها ونظرية التكشيف والإستخلاص وتطبيقاتها والمصادر الثانوية ومحتوياتها.
- **نظم إختزان وإسترجاع المعلومات:** وتتناول النظم اليدوية والآلية وتقييمها وفئات المستفيدين وحاجاتهم وانماط الأداة واستراتيجية البحث عن المعلومات.
- **بث المعلومات:** إعداد الببليوغرافيات والإحاطة الجارية والبث الإنتقائي وشبكات المعلومات .
- **الإدارة:** إدارة نظم المعلومات والبيئة الداخلية والخارجية والأهداف والتنظيم والجوانب الأخلاقية والقانونية والتكاليف والميزانية والتخطيط وإدارة الأفراد وبحوث العمليات وتحليل النظم وتصميميها .

1- زينب عبد الواحد سلمان.المرجع السابق الذكر. ص.139

- **التقنيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات** : والمستخدمة في إقتناء وتنظيم وإنتاج وبث ونقل وإسترجاع المعلومات

أما جمعية المكتبات الامريكية وبمشاركة جمعية تدريس المكتبات وعلم المعلومات والجمعية الأمريكية لعلم المعلومات فقد حددت عام 1986 تدريس ثلاث محاور:[1]

- **المعارف:** وتشمل فلسفة وأساسيات المعلومات في المجتمع وبيئة المعرفة.
- **الأدوات:** الكمية والتحليلية مثل تحليل النظم وطرائق البحث والإحصاء ومتطلبات تحديد المعلومات كالسيطرة الببليوغرافية والتكشيف والإستخلاص وهيكلة البيانات وتطوير المجموعات والخدمات الفنية.
- **المهارات:** المطلوبة في الإتصالات والمهارات التكنولوجية كالبرمجة وإدارة قواعد البيانات وإجراء البحث بالإتصال المباشر.

إن التكوين في علم المكتبات يجب أن يتميز بخصوصيات تتعلق أساساً بفلسفة هذا العلم كما ويجب أن تتمتع هذه المعايير بقابلية الإضافة والتعديل حسب ما تمليه المهنة والتخصص سواء إذا تعلق الأمر بالتطور التكنولوجي أو بالتغيرات الطارئة على منظومة التعليم العالي كما هو الحال بالنسبة للجزائر فيما يتعلق بإدراج النظام الجديد ل م د في كافة التخصصات، إذ أنه من غير المعقول إدراج منظومة جديدة كلياً مع الحفاظ على برامج تقليدية لا تناسب ولا تتماشى مع التغيرات الحاصلة في المجتمع.

المطلب الثاني: التكوين الجامعي في علم المكتبات مابين التدريس والإشراف

من أجل أن يبلغ التكوين الجامعي الدرجة العالية التي تمكنه من الوصول إلى الأهداف المسطرة له ومن أجل أن يتم بطريقة مثلى لابد من التفاعل بين جميع عناصره المكونة له وإرتباطها إرتباطاً وثيقاً وتسخيرها لأداء وظائفها.

فإذا تحدثنا عن عناصر التكوين ومقوماته–كما ذكرنا سابقا–ألا وهي: الطالب الجامعي،الأستاذ والبرامج فلابد لنا من الحديث عن التدريس والذي يعتبر جزءاً مهما من عملية التكوين حيث من خلاله يتم ربط الأستاذ بالطالب من خلال تدريس المقررات والمواد الدراسية المبرمجة لهذا الأخير والذي يستفيد من هذه العملية بشكل أو بآخر في تكوينه وتأهيله وتطوير معارفه.

1– زينب عبد الواحد سلمان.المرجع السابق الذكر. ص.139

التدريس هو نظام يشتمل على مجموعة من الأنشطة الهادفة المقصودة من قبل كل من الأستاذ وطالبه ويحوي هذا النظام على ثلاثة عناصر هي: الأستاذ،الطالب والمادة الدراسية ويهدف إلى إكساب الطلاب والمهارات والقيم والإتجاهات .

ومن أسسه التي يجب أن يعيها كل أستاذ جامعي هي[1]:

- ✓ يعتبر التدريس إحدى وظائف الأستاذ الجامعي الرئيسية.
- ✓ التدريس عملية معقدة لها أصولها العلمية ومهاراتها الفنية ويمكن تدريب الفرد عليها وزيادة فاعليته فيها.
- ✓ إن عملية التدريس تقتضي أكثر من مجرد معرفة المادة الدراسية التي يقوم بتدريسها الأستاذ الجامعي فإن هناك أهدافاً تعليمية وتربوية متعددة يجب العمل على تحقيقها.
- ✓ إن التدريس نشاط إنساني تنشأ من خلاله علاقات إنسانية بين الأستاذ وطالبه.
- ✓ يجب التخطيط لعملية التدريس تخطيطاً واعياً وسليماً حتى تحقق الأهداف المنشودة.

يعتبر الأستاذ المقوم والعنصر الأساسي الذي تعتمد عليه هذه العملية لذا لا بد من الحديث عن العناصر التي تمكنه من الأداء الجيد والفعال لعملية التدريس وهي:

تحمس الأستاذ لوظيفة التدريس، وسعة اطلاعه المعرفي للمادة ومدى إلمامه بالموضوع الذي يدرسه، وحسن تنظيمه وقدرته العلمية وعرضها بطريقة شيقة، وقبوله العمل في مهنة التدريس على توصيل المعلومة لطلبته بوضوح تام واهتمامه بالنمو المعرفي والسلوكي الحسن لكل طالب على حده، ومدى قدرته على إثارة اهتمام الطلبة وحماسهم للموضوع الذي يدرسه.[2]

إن عملية التدريس في علم المكتبات كانت قائمة أساساً على مدرسي علم المكتبات والمعلومات والذين لديهم الأثر الكبير في هذه العملية من حيث تلقين الطالب للمعارف الرئيسية لهذا العلم وتعريفه بماهيته ومساعدته في فهم المحاور الكبرى والدقيقة له وكذا تعليمه لأساسياته من العمليات الفنية كالفهرسة والتكشيف وإعداد القوائم البيبليوغرافية وإعداد المستخلصات... وغيرها من الإجراءات التي يعنى بها التخصص.

1- علي راشد. الجامعة والتدريس الجامعي. بيروت: دار الهلال،2007. ص.92

2- بوزقزي رزيقة؛ قوراح محمد.المرجع السابق الذكر.ص.422

إلا أن مفهوم التدريس بدأ بالتغير والتطور عن مفهومه السابق أو بالأحرى عن شكله السابق وأصبح أكثر إشرافاً من ما هو تلقين للعلوم والمعارف، حيث أصبحت "أساليب وطرق التدريس تعتمد على النظريات التربوية الحديثة والتي تجعل من الطالب محور العملية التعليمية وليس المدرس فيكون دور المدرس هو التنسيق بين الطلاب من أجل تجميع وعرض مادة تعليمية تتسم بقدر من المرونة في إطار أكاديمي محدد من قبل القسم بالإضافة إلى إكتساب الطالب لمهارات متعددة حيث لا يقف عند مستوى التلقين والحفظ".[1]

إن ما يلاحظ في هذا الإطار هو أن الإشراف مصطلح إقترن إستعماله مع دخول الإصلاح ل.م.د إلى الجامعة الجزائرية إلا أن الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح يعود إلى ترجمته من اللغة الفرنسية والذي هو في الأصل « tutorat » والذي يعني في الواقع "الوصاية"ولكن تمت ترجمته إلى اللغة العربية تحت مصطلح "**الإشراف**" وهذا وفق المادة 2 من المرسوم التنفيذي 01-03 [2] (أنظر الملحق رقم 03)

والإشراف هو: "تلك العلاقة التكوينية بين أستاذ مشرف ومتعلم (شخص مفرد أو مجموعة صغيرة) في حالة تعلم"[3]

إن الإشراف ليس "إجراءاً جديداً في حد ذاته لكنه متضمن بين الأشياء المقترنة بـ ل م د الذي يولي له أهمية خاصة".[4]

من المهام المنوطة بالمشرف: [5]

- متابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم المحتملة.
- دعم الطلبة في إكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم.

1- عبير خليل بيومي؛ أمنية مصطفى صادق.إعادة هيكلة برامج أقسام المكتبات والمعلومات(دراسة نقدية ومقترح تطبيقي).المدينة المنورة: جامعة طيبة.أعمال المؤتمر الرابع والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية،27/26 نوفمبر 2013 ص.705.

2- الجزائر .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مرسوم تنفيذي رقم 09-03 مؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها الجريدة الرسمية سنة 2009، عدد 1، صفحة 27-28 .

3- فرحات بلولي. مهمة الإشراف في ظل نظام ل م د.تيزي وزو: جامعة مولود معمري،كلية الآداب واللغات،مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر .أعمال اليوم الدراسي (إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن وآفاق) المنظم يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة/الجزائر .ص.23.

4- نفس المرجع.ص.27.

5- الجزائر.جامعة فرحات عباس سطيف.نظام الوصاية،[على الخط].-http://www.univ-ecosetif.com/Article-165.html.(صفحة مستشارة يوم 2014/06/14)

- ♣ تعريف الطلبة بالمناهج الحديثة في البحث المكتبي والتحكم في إستعمال التقنيات متعددة الوسائط.
- ♣ تعريف و شرح نظام ل.م.د المعتمد بالكلية من مسارات، تخصصات، نظام الإنتقال والتقويم، عروض التكوين...الخ
- ♣ مساعدة الطلبة في تنظيم أعمالهم الشخصية (مراجعة المحاضرات، تحضير التمارين، إعداد البحوث والإطلاع على المراجع...الخ).
- ♣ الإستماع للطلبة لخلق وبناء علاقة وجو من الثقة بينهم وبين الأستاذ من خلال تقديم الدعم والنصائح الشخصية.
- ♣ التقليص من حجم الشعور بالإنطوائية والإحباط لدى بعض الطلبة بمحاولة تشجيعهم وإعطائهم نظرة إيجابية عن المستقبل.

وبذلك أصبحت مهمة التدريس لا تنطوي فقط على إلقاء المحاضرات والدروس وتوجيه الأعمال للطلبة فقط وإنما أصبحت تتعداها إلى مرافقة الطالب والإشراف عليه طيلة فترة تكوينه.

وعلى الرغم مما يحمله المصطلح من غموض حيال المهام الفعلية للمشرف إلا أنه أصبح من المهام الجديدة الملقاة على عاتق الأستاذ في ظل النظام الجديد.

إن التكوين في علم المكتبات كغيره من التخصصات الأخرى ومتأثراً بالنظام الجديد سيدخل الأستاذ في مرحلة جديدة من التدريس وكذا الطالب الذي سيتأثر بالضرورة بهذه التطورات.

المطلب الثالث: مستويات التكوين الجامعي في علم المكتبات بين النظام الكلاسيكي ونظام ل.م.د

لقد تميز التكوين في علم المكتبات بتطورات عدة مست بجميع الجوانب التي تتعلق به ولعل أهم دوافع التغيير تكمن في إنضمامه هو الآخر إلى جملة الإصلاحات التي مست منظومة التعليم العالي وأبرزها إصلاح ل م د الذي أحدث ثورة في التخصصات والفروع وفي الجامعة الجزائرية ككل.

ومن بين التطورات التي طرأت على علم المكتبات التغير في مستويات التكوين من خلال الإنتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد.

وعلى العموم شهدت الحقبة الكلاسيكية التي مر بها التكوين في علم المكتبات نوعين من المستويات هي: تكوين قصير المدى و تكوين طويل المدى.

1- التكوين قصير المدى:

تمثل هذا التكوين في 03 سنوات جامعية يقضيها الطالب بالجامعة من أجل أن يتحصل على شهادة الدراسات التطبيقية (DUEA) والتي كانت تدعى سابقاً أيضاً بشهادة التقني السامي.

يتميز هذا التكوين بالإضافة إلى قصر مدته بأنه يضم مجموعة من البرامج والتي تتنوع ما بين تطبيقية ونظرية إلا أنه يغلب عليها الجانب التطبيقي والذي يخصص له عدد ساعات أكبر من نظيره النظري.

2- التكوين طويل المدى:

ونميز به نوعين:

1.2- التدرج (الليسانس):

يتميز التكوين في شهادة الليسانس في علم المكتبات في حقبة النظام الكلاسيكي بأن عدد السنوات المخصصة لنيل هذه الشهادة هو 04 سنوات يقضيها الطالب في التكون في برنامج يضم هو الآخر مقاييس ومواد ذات طابع نظري وأخرى ذات طابع تطبيقي،إلا أنه يضاف إليها إجراء تربص ميداني بأحد المؤسسات الوثائقية التي يختارها الطالب أو يوجه إليها ويلزم الطالب أيضاً بإعداد مذكرة للتخرج يقوم فيها بتناول موضوع معين ذو علاقة بأحد مواد التخصص ويقدمه في عمل وبحث علمي تحت إشراف أستاذ من أساتذة القسم.

تكلل هذه السنوات الأربع بالحصول على شهادة ليسانس تمكن الطالب من التوجه إلى الحياة العملية أو إستكمال الدراسة في مستوى ما بعد التدرج.

2.2- ما بعد التدرج:

وهو يضم 03 مستويات رئيسية تمكن الطالب من متابعة الدراسة بغية التحصل على شهادة أعلى وبالتالي تسمح له بالإرتقاء في منصبه إلى مستوى أحسن .وعلى العموم تتمثل هذه المستويات في:

1.2.2-الدبلوم العالي للمكتبيين أو للمكتبات:

إن الإلتحاق بهذا المستوى من الدراسة يتم بعد إجراء مسابقة للطلبة الحاملين لشهادة الليسانس حيث يتلقى الناجحون في هذه المسابقة تكويناً يدوم سنتين.

تتمثل السنة الأولى في تحضير الطالب من الناحية العلمية والمعرفية من خلال التطرق إلى مجموعة من المواد والمحاضرات التي تكون في الأساس نظرية. أما السنة الثانية فيقضيها الطالب في إعداد مذكرة التخرج وتنتهي بنيل شهادة الدبلوم العالي للمكتبيين.

2.2.2- شهادة الماجستير:

يتم الإلتحاق بدرجة الماجستير هي الأخرى بعد إجراء مسابقة تضم كل من الطلبة الحائزين على شهادة الليسانس والطلبة الحائزون على الدبلوم العالي للمكتبات مع الإشارة إلى أن الطلبة ذوو الدبلوم العلي للمكتبات يلتحقون بالسنة الثانية ماجستير.

يضم هذا المستوى هو الآخر تكويناً نظرياً يدوم لمدة سنة هي الأولى حيث يتلقى الطالب من خلالها دروساً ومواد نظرية من شأنها أن تزيد من معارفه وتدربه على البحث العلمي وتهيئه لإجراء مذكرة التخرج والتي يخصص لها السنتان المواليتان كحد أقصى.

ثم يتوج الطالب بشهادة الماجستير بعد مناقشتها من طرف اللجنة العلمية الموكلة لها.

3.2.2- شهادة الدكتوراه:

وهي تتمثل في 04 سنوات يقضيها الطالب الباحث في إنجاز أطروحة ورسالة علمية مبتكرة. يلتحق بهذا المستوى طلبة الماجستير المسجلون في مستوى الدكتوراه وتغير هذه الأخيرة أعلى درجة علمية في السلم الجامعي.

وبإنضمام علم المكتبات إلى نظام ل م د تغيرت مستويات التكوين السابقة لتنحصر في 03 مستويات أساسية فقط وهي:

3- مستويات التكوين في ل.م.د:

1.3- الليسانس:

تحدد مدة التكوين فيها بـ 03 سنوات يتلقى الطالب فيها برامج تكوين تضم مجموعة من الوحدات تضم كل وحدة مجموعة من المواد وتتنوع هي الأخرى مابين تطبيقية ونظرية.

تتميز الليسانس في ظل نظام ل م د بتنوعها مابين ليسانس أكاديمي ومهني،كما تتميز أيضاً بعد تخصصها منذ السنة الأولى حيث أن الطالب يتلقى تكويناً عاماً في هذه السنة وسط مجال تكوين واسع ينتمي إليه الفرع المختار وفي هذه الحالة فإن علم المكتبات يدخل ضمن مجال تكوين أوسع هو العلوم الإنسانية بجانب كل من علوم الإعلام والإتصال، التاريخ، علوم الآثار والفلسفة.[1]

2.3-الماستر:

يدوم التكوين في مستوى الماستر سنتين تنقسم إلى أربع سداسيات يخصص السداسي الأخير لإنجاز مذكرة التخرج أما السداسيات في الأولى فهي مخصصة للدراسة حيث يتعرض الطالب لمجموعة من الوحدات التعليمية المتنوعة مابين تطبيقية ونظرية.

يمكن للماستر هو الآخر أن يكون مهنياً أو أكاديمياً ويتم إنتقاء الطلبة من الحاصلين على شهادة الليسانس على أساس المسابقة حيث تدرس ملفات المترشحين للماستر ويتم إختيار مجموعة محددة من الطلبة وفقاً لمجموعة من الشروط تضعها اللجنة العلمية للمسابقة.

3.3- الدكتوراه:

هي مخصصة لحاملي شهادة الماستر الأكاديمي فقط وتتطلب تحضير رسالة دكتوراه وتدوم فترة التكوين في مستوى الدكتوراه 03 سنوات.

الطلبة الفائزون بمسابقة الدكتوراه هم الوحيدون القادرين على مواصلة لتكوين في هذا المستوى.

1- Algérie. MESRS. Circulaire n°01 du 14 Joumada Ethania 1430 H correspondant au 8 juin 2009 relative à la préinscription et à l'orientation des titulaires du baccalauréat au titre de l'année universitaire 2009-2010

المبحث السادس: برامج التكوين في علم المكتبات

تعد برامج التكوين عنصر أساسي في أنها تمكن الطالب من إكتساب المعارف الضرورية والمهارات اللازمة حول التخصص الذي ينتمي إليه وتحضره علمياً ومعرفياً لمواجهة المهنة التي سيزاولها بمجرد مغادرته لأماكن الدراسة كما وتهيئه للإنفتاح على عالم الشغل والعالم عامة.

إن برامج التكوين الجامعي تعد العصب الرئيسي في أي عملية تعليمية إذ يتوقف عليها نجاح الطالب في تمرسه في التخصص ويعتمد عليها الأستاذ كوسيلة يمكن من خلالها إيصال خبراته ومعارفه للطالب حيث يحضره ويكونه في أحسن صورة حول التخصص الذي ينتمي إليه.

المطلب الأول: إعداد برامج التكوين في علم المكتبات

عند إعداد برامج التكوين الجامعي لابد من مراعاة عدة عناصر لتكون هذه العملية ناجحة وتؤدي الأغراض التي وجدت من أجلها. حيث ترى لجنة الإعتماد (COA) التابعة لجمعية المكتبات الأمريكية أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار الأمور التالية:[1]

- ✓ يجب أن يشتمل المنهاج على ضرورة الفهم والاستيعاب بدلاً من تعلم الحقائق والمعلومات عن طريق الحفظ وعلى المباديء والمهارات بدلاً من الروتين.
- ✓ التأكيد على الأهمية والوظيفة للموضوعات المطروحة.
- ✓ أن يشمل الإتجاهات الحديثة في مجال علم المكتبات والمعلومات.
- ✓ ضرورة المساهمة في التنمية المهنية.

إن الدور المنوط ببرامج التكوين جد مهم في أنها ترسم للطالب ملامح التخصص وتجعله يتعرف على هذا العلم بشكل أوسع وكاف يمكنه من مواجهة تحديات المهنة التي سيكلف بها وكذا لابد من مراعاة عدة إعتبارات في وضع هذه البرامج ومن ضمنها:

- ✓ مراعاة متغيرات بيئة المعلومات والمتمثلة في:[2]

1- زينب عبد الواحد سلمان.المرجع السابق الذكر.ص.137

2- غزة فاروق جوهري.الرضا الدراسي تجاه تخصص المكتبات والمعلومات: دراسة حالة قسم المعلومات بجامعة الملك عبد العزيز شطر الطالبات.جامعة الملك عبد العزيز:قسم علم المعلومات، 2011.ص.7

- ♣ إعتبار المعلومات والمعرفة مورداً إقتصادياً يفوق في أهميته الموارد الطبيعية والمادية.
- ♣ رفع إدراك دور المعلومات لدى المجتمعات في التنمية الشاملة.

- ✓ مراعاة تغير دور المكتبات ومراكز المعلومات.
- ✓ مراعاة تغير سمات المستفيدين.
- ✓ مراعاة ديناميكية تطوير دور مدارس المكتبات والمعلومات إستجابة للتغيرات المتلاحقة مثلا في:

- ♣ السعي لتحقيق متطلبات معايير الإعتماد لرفع جودة الخريجين والإعتراف بهم.
- ♣ فتح جسور التواصل بسوق العمل لمعرفة متطلباته بصورة واقعية وممارسة التدريب ببعض مؤسساته.

يجب أن تحقق برامج التكوين في علم المكتبات مجموعة من الشروط لتحقق الأهداف التي وجدت من أجلها ألا وهي تكوين ذو فعالية للطالب في التخصص:

- ➢ أن تمكن من الإنفتاح على التخصص من جهة وتكون منفتحة على باقي التخصصات الأخرى وذلك نظراً لعلاقة علم المكتبات بباقي العلوم الأخرى.
- ➢ أن توفر إمكانية إطلاق كفاءات الفرد أو الطالب وذلك من خلال برامج تشجع على الإبتكار والإبداع والخلق في المجال.
- ➢ أن توفر البرامج تعريفاً كافياً وشاملاً للتخصص إنطلاقاً من برامجها الرئيسية حتى الثانوية بحيث يكون الطالب على دراية بماهية علم المكتبات وجميع عناصره.
- ➢ أن تتوفر البرامج بشقيها النظري والعملي مع توفير عنصر التدريب للطلاب على جميع الأعمال الفنية والعملية المنوطة بمهنته عند التخرج.
- ➢ أن يتوفر القدر اللازم من برامج التكوين التي تركز على كل ما هو حاصل في مجال علم المكتبات من مستجدات في المجال سواء علمية أو عملية.
- ➢ أن تتوفر البرامج على تدريبات مهنية للطلبة أثناء فترة التكوين الجامعي.

- الإهتمام بالمحتوى الموضوعي للمقررات الدراسية وذلك بتشكيل برامج ذات مستوى عالٍ من الجودة .
- أن تكون البرامج قابلة للتحيين والآنية وفق ما يمليه سوق العمل من جهة والتطورات في المهنة من جهة أخرى.

لقد مرت برامج التدريس في علم المكتبات في الجزائر بمرحلتين أساسيتين تعلقتا بتطور التعليم العالي وإصلاحه حيث إنتقلت هذه البرامج من الحقبة الكلاسيكية إلى حقبة النظام الجديد والذي فرض تغيرات شتى على هذه البرامج التدريسية والتكوينية في هذا التخصص.

المطلب الثاني: برامج التكوين في علم المكتبات في حقبة النظام الكلاسيكي

بدأت البرامج الأكاديمية في مجال علم المكتبات إنطلاقتها من مفهوم أنها ملزمة بتحضير كوادر وإمكانات بشرية مهيئة لعالم الشغل.

تمثلت المهنة المكتبية في هذه الحقبة على العمل في نظم المعلومات المعروفة ألا وهي المكتبة، الأرشيف ومراكز التوثيق–إن وجدت– لذا كانت البرامج المقدمة في أقسام علم المكتبات تهتم بتأهيل الطلبة حسب طبيعة عالم الشغل الذي سيواجهونه فور تخرجهم إلا أنها إقتصرت على تخريج مكتبيين ووثائقيين أمناء محفوظات بعيدون عن تحقيق الأهداف التي يصبو إليها التكوين في هذا العلم والتي تتمثل أساساً في "رفع التحديات التي تواجه المهنة من خلال مواجهة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة في مجالات تقنيات المعلومات وتخزينها ومعالجتها وإسترجاعها وبثها".[1]

إعتمدت برامج علم المكتبات السابقة على برامج تقليدية بعيدة عن التطور التكنولوجي الحاصل في المجال وإقتصرت على تلقين الطالب لمعارف نظرية عامة وغير دقيقة أو عملية مما جعل هذا المجال في حالة ركود وحال دون تطوير كفاءات الطالب وتشجيعه على الإبداع.

إن ضرورة إرتباط برامج علم المكتبات بتطورات التخصص وسرعة التغيرات الحاصلة مفهوم إلتزم منذ البداية مع هذا العلم على الرغم من عدم العمل به من طرف الكثير من الدول العربية ومن ضمنها الجزائر والتي سجلت تأخرها الملحوظ إذا ما قارناها بالدول الغربية والتي بلغ فيها

1– عبد اللطيف صوفي«الإتجاهات الحديثة في التكوين العالي لعلوم المكتبات والمعلومات» في مجلة المكتبات والمعلومات،العدد1، مج1، أفريل 2002.قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة، ص.5

هذا التخصص أعلى مستوياته. فإذا ما تطرقنا إلى أسايات تدريس هذا العلم نجد أن الدول العربية لازالت لا تعمل بالتوصيات الكثيرة في هذا الشأن، حيث عقدت في سنة 1981 ندوة عالمية مخصصة لموضوع "تدريس علوم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي" تناولت هذه الندوة العديد من المحاور وشارك فيها بالإضافة إلى عدد من الدول العربية :منظمة اليونسكو،الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، الإتحاد الدولي للتوثيق والمجلس الدولي للوثائق وخرجت بالعديد من التوصيات:[1]

1. العمل على أن تأخذ مدارس علوم المكتبات والمعلومات بسياسات التطوير والتحديث بحيث تكون منسجمة مع أشكال التنمية والمتغيرات في المعلومات ووسائل الإتصال كافة.
2. أن تجدد أقسام المكتبات والمعلومات غاياتها وأهدافها وفق ما تتطلبه المتغيرات المعلوماتية.
3. أن تأخذ بالمفاهيم المعلوماتية الحديثة وتعكسها على مناهجها وأدواتها وطرق تدريسها.
4. أن تعمل أقسام المكتبات والمعلومات على وجود مساحات تميزها وأن تستقل في تبعيتها عن الدراسات الإنسانية.
5. أن تخرج المناهج الدراسية من التقليدية وتتجه نحو المعلوماتية ونظم المعلومات الآلية والبرمجيات التي تحكم وسائل الإتصال المعرفي.

لكن الملاحظ أن هذه الندوة لم تؤت ثمارها إذ بقي التكوين في علم المكتبات يعاني من عدة نقائص واضحة تتعلق بالبرامج المدرسة في التخصص نجملها في:

- إقتصار التكوين على برامج نظرية أكثر منها تطبيقية على الرغم من أن الحجم الساعي الكلي للتكوين إلا أنه يظل حبيس القاعات الدراسية وبالتالي يظل في مجمله

1- علي بن سعد العلي؛ محمد بن مبارك اللهيبي«الإتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات نموذج لتقييم المناهج وتطويرها» في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، العدد 2، مج10،سبتمبر 2004.ص.202،[على الخط].
http://www.kfnl.gov.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/Pages/default.aspx.(صفحة مستشارة يوم 2014/09/18)

تكويناً نظرياً خاصة إذا علمنا أن علم المكتبات والمعلومات قد صنفه الإختصاصيون بأنه علم تطبيقي يحتاج إلى المواد العملية أكثر من النظرية.[1]

- ♣ حاجة البرامج الكلاسيكية إلى التحديث حيث تم في الجزائر مراجعة هذه البرامج على ثلاث فترات إلا أنها تظل بعيدة عن الحداثة المرتقبة في كثير من البلدان والتي يتم فيها تحديث البرامج كل سنة أو سنتين وأقصى تقدير لا يتجاوز 3 سنوات أما بالنسبة للجزائر تكاد تكون مرة كل 10 سنوات وهي مدة جد طويلة خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.[2]

لقد عرفت برامج التدريس في علم المكتبات في الجزائر تغيرات مست جوهرها منذ دخول هذا التخصص إلى الجامعة الجزائرية وكان ذلك على 5 مراحل وفترات زمنية هي:[3]

- ✓ **المرحلة الأولى 1975-1983:** البرنامج الأول.
- ✓ **المرحلة الثانية 1984-1990:** البرنامج الثاني.
- ✓ **المرحلة الثالثة 1991-2000:** البرنامج الثالث.
- ✓ **المرحلة الرابعة 2001-2003:** البرنامج الرابع.
- ✓ **المرحلة الخامسة 2004-2005:** إلى يومنا هذا وهو البرنامج الخامس.

كما تطورت هذه البرامج وفق عدة خطوات شملت جوهر عملية التكوين وذلك من خلال عدة تطورات على صعيد المقايس المدرسة وهي:[4]

1. **مرحلة التأسيس**
2. **مرحلة التركيز**
3. **مرحلة الإنطلاق وحتمية التخصص**

1- وهيبة غرارمي.برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات بالجزائر في ظل مجتمع المعلومات:دراسة تقييمية.جيجل.دراسة للمساهمة في اليوم الدراسي الثاني تكوين المكتبيين،2006/06/21.ص.12

2- وهيبة غرارمي.برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات بالجزائر في ظل مجتمع المعلومات.المرجع السابق الذكر.ص.13

3- ناجية قموح؛ عز الدين بودربان؛ خديجة بوخالفة.التكوين في علم المكتبات والمعلومات بالجزائر في ضوء نظام ل م د :دراسة ميدانية. المدينة المنورة: جامعة طيبة.أعمال المؤتمر الرابع والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية،27/26 نوفمبر 2013 ص.637

4- كمال بطوش«التكوين في علوم المكتبات والمعلومات بين ضرورة تحديث مقررات التكوين وتحديات متطلبات سوق الشغل: أقسام علم المكتبات والمعلومات في الجزائر نموذجاً» في مجلة اعلم، العدد 2، جويلية 2008.مكتبة الملك فهد الوطنية.ص.ص:103-111

4. مرحلة الإصلاح ل م د

تميزت المرحلة الأولى في التكوين في مجال علم المكتبات بكونها مرحلة بدائية ومن صفات أي مرحلة بدائية أنها تنقصها الخبرة والتجربة وتكون ذات أفكار غير متبلورة بشكل جيد حول التخصص. وقد تجلت هذه النقائص واضحة في من خلال كثرة المقاييس في برامج التكوين والتي يغلب عليها طابع العمومية وإتساع المجال المعرفي بشكل كبير على غرار: تاريخ المغرب، الفلسفة القديمة، الأدب العالمي....إلخ.. في حين وجود نقص كبير في المقاييس ذات العلاقة المباشرة مع التخصص.

كما تميزت هذه المرحلة أيضاً بإعتماد نظام السداسيات وهذا ما يبينه الجدول التالي والذي يوضح مجموع المقاييس التي تكون منها برنامج الليسانس إثر دخول تخصص علم المكتبات إلى الجزائر:

وحدات السداسي الأول	وحدات السداسي الثاني	وحدات السداسي الثالث	وحدات السداسي الرابع
-عربية -فرنسية -تاريخ الحضارات الكبرى -فلسفة قديمة -تاريخ ونماذج المؤسسات الوثائقية -الفهرسة -إنجليزية/ ألمانية -زيارات ميدانية	-علم النفس -الأدب العالمي -فلسفة حديثة -تاريخ الحضارات الكبرى -تنظيم المؤسسات الثقافية -الفهرسة -إنجليزية/ ألمانية -زيارات ميدانية	-بناء وتجهيز المكتبات -تاريخ المغرب -الفهرسة -تاريخ صناعة الكتاب -بيبليوغرافيا عامة -رياضيات -إنجليزية/ألمانية -تربصات	-منهجية العلوم الإجتماعية -نظرية الإعلام -تاريخ المغرب -الإحصاء -الفهرسة -تاريخ صناعة الكتاب المعاصر -إنجليزية/ألمانية -بيبليوغرافيا العلوم الإنسانية.
وحدات السداسي الخامس	**وحدات السداسي السادس**	**وحدات السداسي السابع**	**وحدات السداسي الثامن**
-مدخل إلى التحليل الإقتصادي -مدخل إلى الإعلام الآلي	-تمارين في البحث البيبليوغرافي -لسانيات التوثيق -إقتصاديات المشروع	-بحوث بيبليوغرافية -شبكات أنظمة الإعلام -تكنولوجيا التوثيق -تاريخ الكتاب العربي	-الإعلام الآلي والبحث الوثائقي -التسيير -تاريخ الخط العربي

-مدخل إلى المناهج الوثائقية -اللسانيات العامة -بيبليوغرافيا العلوم الدقيقة -لغات توثيقية -الأرشيف إنجليزية/ألمانية تربصات	-بيبليوغرافيا المغرب -النشاط الثقافي -أدب الشباب -لغات توثيقية -تقنيات أرشيفية -إنجليزية/ألمانية -تربصات	-تمارين التحليل الوثائقي -تمارين في التصنيف -الأتمتة -الفهرسة -ملتقى/مذكرة	-تربص لمدة ستة شهر بإحدى المؤسسات الوثائقية -مذكرة نهاية السنة

الجدول رقم 02: برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الأولى

أما المرحلة الثانية فتميزت بعمق أكبر من سابقتها حيث بدأ الإهتمام بيدو أوضح فيما يتعلق بإدخال مقاييس ذات صلة مباشرة بعلم المكتبات والتخلي عن المقاييس العامة الأخرى والتي كانت تعد كثيرة في المرحلة الأولى وبذلك بدأت النقلة النوعية في هذا التخصص من خلال إدماج برامج مهمة تهدف إلى إرساء قواعد لهذا العلم والنهوض به.

تميزت هذه المرحلة بإعتماد النظام السنوي وذلك بالإنتقال من النظام السداسي الذي عرفته المرحلة الأولى .

يوضح الجدول الموالي التغييرات الطارئة في برامج التكوين في علم المكتبات والمقاييس الجديدة المدمجة في برامج التكوين.

وحدات السنة الأولى	وحدات السنة الثانية	وحدات السنة الثالثة	وحدات السنة الرابعة
-لغات أجنبية -مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال -فهرسة المؤلفين والمداخل المبهمة -مدخل إلى الإعلام الآلي -مدخل إلى المناهج	-لغات أجنبية -فهرسة -بيبليوغرافيا متخصصة -لغات توثيقية -إعلام آلي توثيقي -أرشيف -علم الكتاب	-لغات أجنبية -إعلام آلي توثيقي -لغات توثيقية -تكنولوجيا الإعلام والتوثيق -تقنيات أرشيفية -مناهج وتقنيات البحث -نظريات الإعلام	-مصادر المعلومات في العالم العربي -تقييم أنظمة الإعلام -شبكات أنظمة المعلومات -مذكرة التخرج

البيبليوغرافية -تنظيم وتسيير مؤسسات الإعلام -لغات توثيقية	(بيبليوغرافيا) -لسانيات التوثيق -زيارات ميدانية	-علم النفس الإجتماعي الإتصال	

الجدول رقم 03:برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الثانية

أما المرحلة الثالثة فتميزت ببلورة أكبر لبرامج التكين وتطورها حيث شهدت كثافة في المقاييس التي لديها علاقة مباشرة مع التخصص وهذا ما يلاحظ من خلال التطور التدريجي للبرامج منذ أول مرحلة.

كما تميزت هذه المرحلة بنظام سنوي قائم على 03 سنوات مشتركة من الدراسة في علم المكتبات يليها سنة رابعة تضم هي الأخرى بعض من المقاييس المشتركة وتختلف في أخرى وهذا التغيير في المقاييس لا يعد تخصصاً وإنما هو إشباع لإحتياجات التخصص العام من خلال إضافة مواد تعليمية لم يتم التطرق إليها بشكل كاف في السنوات الأولى من التكوين نظراً لكثافة البرامج في هذه السنوات.

وحدات السنة الأولى	وحدات السنة الثانية	وحدات السنة الثالثة
-فهرسة	-فهرسة	-لغات توثيقية
-مدخل إلى المناهج البيبليوغرافية	-بيبلوغرافيا متخصصة	-إعلام آلي توثيقي
-تنظيم وتسيير مؤسسات الإعلام	-تقنيات الأرشيف	-نظريات الإعلام
-لغات توثيقية	-لغات توثيقية	-إنجليزية
-فرنسية	-فرنسية	-تقنيات أرشيفية
-إنجليزية	-إنجليزية	-مناهج وتقنيات البحث
-مدخل إلى الإعلام الآلي	-مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال	-تكنولوجيا المعلومات
-مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال	-أرشيف	-تحليل وثائقي
-أرشيف	-زيارات ميدانية	-تقييم أنظمة الإعلام
-زيارات ميدانية		-مصادر الإعلام في العالم العربي

الجدول رقم 04 :برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الثالثة

أما المرحلة الاخيرة من ما قبل الإصلاح ل م د فإرتبطت بشكل أساسي بالسنة الجامعية 2001/2000 وشهدت بعض التغييرات مع الإبقاء على بعض المقاييس وإضافة أخرى ذات

الصلة بالتخصص كما أن المواد المدرسة في السنة الرابعة ليسانس فهي تعتبر من المواد الأساسية لكنها ليست قارة في البرنامج بحيث أن اللجنة العلمية للقسم تقوم بتغييرها لتختار مواد لتدريسها في السنة الأخيرة من التخصص لذا نجد هناك إختلافات ما بين هذه المواد بين جامعة الجزائر وقسنطينة ووهران .

وحدات السنة الأولى	وحدات السنة الثانية	وحدات السنة الثالثة	وحدات السنة الرابعة
-فرنسية	-فهرسة	-لغات توثيقية	-تقييم أنظمة المعلومات
-إنجليزية	-بيبليوغرافيا متخصصة	-إعلام آلي توثيقي	-تسويق مصالح المعلومات
-فهرسة	-لغات توثيقية	-فرنسية	-شبكات أنظمة المعلومات
-مدخل إلى الإعلام الآلي	-إعلام آلي توثيقي	-إنجليزية	-تربص
-مدخل إلى المناهج	-فرنسية	-تقنيات الأرشيف	-مذكرة التخرج
البيبليوغرافية	-إنجليزية	-مناهج وتقنيات البحث	
-علم الإحصاء	-علم الكتاب	-نظريات الإعلام	
-مدخل لعلوم الإعلام	-الأرشيف	-علم النفس الإجتماعي	
والإتصال	-لسانيات التوثيق	للإتصال	
-تنظيم وتسيير أنظمة	-تنظيم وتسيير أنظمة	-تكنولوجيا التوثيق	
الإعلام	الإعلام		

الجدول رقم 05:برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الرابعة

N.B: 1- المقاييس الموضحة في السنة الرابعة هي المقاييس المشتركة بين الأفواج في السنة الرابعة .

2- قد تختلف مسميات المقاييس والمواد التدريسية من جامعة إلى أخرى على غرار: الفهرسة والوصف المقنن لأوعية المعلومات وهما تعبيران يدلان على نفس المادة العلمية.

أما مرحلة الإصلاح ل م د فتميزت بتنوع البرامج وإختلافها وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

المطلب الثالث: برامج علم المكتبات بعد إصلاح ل م د

إن الرغبة بالإرتقاء بتخصص علم المكتبات وجعله من التخصصات المهمة على الساحة مع باقي التفرعات العلمية الأخرى متزايدة يوماً عن يوم سواء من طرف الهيئة التدريسية التي

تطمح بأن يبلغ هذا العلم مستوى رفيع وبذلك إتساع مجاله وتوفر إمكانات أكثر تمكن الأستاذ من المزاولة الجيدة لمهنته أو من طرف الطلبة الذين يطمحون إلى الإنتماء إلى تخصص أكثر إنفتاحاً بحيث تتاح لهم فرص الشغل بعد التخرج وبذلك يوظفون إمكاناتهم وكفاءاتهم المكتسبة بأحسن صورة.

إلا أن كل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتأهيل أكاديمي وبرامج تدريسية ذات مستوى عالٍ من الجودة تهدف إلى تشجيع الطالب على التكوين الفعال في مجال التخصص وكذا تطلق مهاراته وإبداعه وتمكنه من التوظيف السليم لطاقاته في الميدان.

تأثر تخصص علم المكتبات بإصلاح ل م د والنظام الجديد في التعليم العالي حيث أحدث هذا النظام ثورة في برامج التكوين والتي بدأت بالتغير حسب متغيرات النظام والبيئة والمجتمع.

ومن أهم إيجابيات النظام الجديد في تخصص علم المكتبات :

- ♣ الجمع بين الكفاءة والجودة والتنافسية.
- ♣ العدالة بين الدارسين بما يضمن المساواة بينهم في معايير القبول والمتابعة.
- ♣ القدرة على الانضمام لإتفاقيات التعاون المثمر شمال – جنوب، وأيضا جنوب – جنوب.
- ♣ التسيير وفق أنماط تضمن الفعالية بنظرة مستقبلية وفعالية مبنية على الأشكال الحديثة للحكم.
- ♣ القدرة على توجيه البحث العلمي والتكنولوجي بإتجاه أجواء أكثر إبداعية وإبتكارية لتوليد المعرفة والقدرة على توفير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة ومنه تطوير العلاقة جامعة–مؤسسة–مؤسسة– جامعة بصورة ايجابية مفيدة.
- ♣ إبداع ديناميكية تكوين المكونين والباحثين المؤهلين على مستوى عالي باتجاه تلبية الإحتياجات الكبيرة لحسن سير عمليات.
- ♣ التكوين والبحث بخاصة في مراحل الماستر والدكتوراه.
- ♣ التزود بنظام تقييم داخلي وخارجي ضروري،من أجل ضمان جودة التكوين.

لقد وفر نظام ل م د إضافة إلى هذا فرصاً جديدة لم تكن متاحة من قبل في النظام السابق فيما يتعلق ببرامج التكوين يتمثل أهمها في:

- ✓ أصبح من الممكن للأستاذ أو هيئة التدريس أن تقدم عروضاً للتكوين توضع فيها برامج–سواء تعلقت بالليسانس أو الماستر أو حتى الدكتوراه– جديدة وحديثة بما يتناسب مع مجال علم المكتبات وحسب المستجدات التي يراها الأستاذ ضرورية لتقديم تكوين ناجح وفعال للطالب وذلك على عكس النظام السابق والذي يتميز بالتقليدية وقدم برامج التدريس وعدم تحديثها إلا نادراً.
- ✓ وفر نظام ل م د للتخصص فرصة تنويع برامج التكوين وذلك من خلال إعداد عدة مسارات للتكوين تتضمن برامج ومواد جديدة وبذلك تزيد فرص الطالب المنتمي إلى مجال التكوين في إختيار إلى أي تخصص أو فرع يود التوجه والتخصص فيه.
- ✓ تتميز برامج التكوين أيضاً في ظل النظام الجديد بإختلاف توجهاتها: مهنية أو أكاديمية وهذا ما لم يوفره النظام السابق والذي إقتصر على تكوين أكاديمي بحت.

وبهذا كله صارت البرامج المدرّسة في علم المكتبات أكثر حداثة من ذي قبل إذ صارت تمتع بقدر من التجديد الدائم حسب المتطلبات الجديدة للتكوين الجامعي والذي يخضع للتغيرات الحاصلة في التعليم العالي والذي يخضع بدوره للتغيرات المستمرة في المجتمع وفي العالم ككل.

المطلب الرابع: نقد لسياسة ل م د في إعداد برامج التكوين في علم المكتبات:

إن دخول نظام ل م د إلى الجامعة الجزائرية شكل حتماً تغييراً طارئاً على جميع الجوانب التي تمس التعليم العالي ككل، حيث دخل هذا الإصلاح بفلسفة جديدة ومفاهيم حديثة غربية تم نقلها إلى الجامعة وإدخالها في إطار التكوين الجامعي دون دراية كافية بهذه المفاهيم الدخيلة ودون تهيئة لها.

من أهم العناصر التي تأثرت بهذا النظام هي برامج التكوين والتي شهدت إنتفاضات واسعة في شتى التخصصات ومنها تخصص علم المكتبات الذي عرف هو الآخر نقلة نوعية في هذا المجال.

إن الرغبة في تغيير هذه البرامج كانت عارمة لدى جميع أعضاء منظومة التعليم العالي وذلك نظراً لما شهدته البرامج القديمة من عنصر التقليدية وعدم الحداثة والجمود الذي يحول بين الفرد ومهاراته وإبداعه في مجال تخصصه.

لقد كان نظام ل م د يمثل أملاً جديداً في تغيير هذه البرامج وتطويرها وتحديثها بما يناسب مستجدات التخصص والمجتمع ككل ولكن ما لبث هذا الإصلاح طويلاً حتى بدأت الثغرات بالظهور. ومن أهم ما يسجل على هذا النظام:

- ☒ كثرة المواد المقررة مع إتسامها بالعمومية وإفتقارها إلى جوانب الدقة.
- ☒ المقررات الدراسية المتعلقة بتقنيات المعلومات والإتصالات بصفة عامة لا تزال تعتمد على الجانب النظري بصفة كبيرة.[1]
- ☒ برامج التكوين في علم المكتبات هي نسخ عن برامج التكوين في أوروبا وخاصة فرنسا أي أن إعدادها تم بناءاً على إطلاع نظري وليس بناءاً على دراسة للواقع الحالي لسوق الشغل وإحتياجاته كما يحدث في الدول المتقدمة.
- ☒ مازال التخصص مدرجاً تحت العلوم الإنسانية بل ما زاد الوضع تفاقماً هو دراسة الطالب سنة أولى في جذع مشترك يليها سنتان في فرع علم المكتبات وهي مدة غير كافية ليتحصل الطالب على تأهيل وتكوين كاف في المجال.
- ☒ إرتفاع عدد الساعات الدراسية وكثافة البرامج بإعتبارها تختصر أربع سنوات من الدراسة وهذا ما يشكل ضغطاً على الطالب والأستاذ.
- ☒ كثرة الفروع الجديدة في علم المكتبات وإختلافها من قسم إلى آخر. إن هذا العنصر يضعنا أمام عنصرين الأول إيجابي والثاني سلبي إذ أن تنوع البرامج وجِدتها يعتبر إمكانية إيجابية لم تكن متوفرة من قبل إلا أن الإختلاف يعد عنصراً سلبياً إذ أن السبب الأساسي الذي من أجله أوجد نظام ل م د هو توحيد البرامج والتعليم العالي مما يسمح بحركية الطالب محلياً ودولياً ولكن هذه الإمكانية غير متوفرة من خلال الإختلافات الكلية في برامج الليسانس والماستر.
- ☒ توسع دائرة علم المكتبات بعد الإصلاح إلا أنها مازالت عبارة عن شعب تحت العلوم الإنسانية.

1- ناجية قموح. المهنة المكتبية في الجزائر في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات.ص.53

الخلاصة:

منذ دخول علم المكتبات إلى ساحة الجامعة الجزائرية وهو في محاولات مستمرة للنهوض بهذا التخصص وفرض نفسه كعلم قائم بحد ذاته وسط الزخم الكبير من التخصصات والعلوم الأخرى والتي تميزت بعتاقتها وخبراتها الواسعة والطويلة في مجال التعليم العالي.

إن التكوين في علم المكتبات لم يكن ليستثنى من المراحل التي عبرها التعليم العالي في الجزائر ليصل إلى ماهو عليه الحال اليوم. فحقبة النظام الكلاسيكي القديم وثورة الإصلاح الجديد ل م د شكلتا منعطفاً بارزاً في تخصص علم المكتبات على غرار باقي التخصصات الأخرى المنطوية في الجامعة الجزائرية.

إن موجة التغيير والنظام الجديد لم تمس فقط مستويات التكوين ولا فلسفة التعليم العالي وإنما مست جوهر العملية التعليمية من خلال إحداث إنتفاضة على برامج التكوين السابقة في التخصص وبذلك بدأ العبور من مرحلة أولى إتسمت بالرتابة وفقر التحديث إلى مرحلة ثانية إتسمت بالتغيير المستمر والتحديث السريع.

مرت برامج التكوين في الحقبة الكلاسيكية في علم المكتبات بمراحل عدة يتضح من خلالها التشكل التدريجي للوعي بأهمية ومهام هذا التخصص وسط التخصصات الأخرى، لكن ما يميزها هو التأخر في هذه البرامج بالمقارنة مع ما توصلت إليه مادة هذا العلم فيما يتعلق بالإنتاج الفكري ووسائله والتكنولوجيات الحديثة المستعملة في جميع ما يرتبط بالمعلومة منذ إنتاجها إلى غاية وصولها للمستفيد.

إن نظام ل م د جاء ليصلح هذه الأوضاع ويسمح بالإنتقال من الجمود الذي يميز برامج التكوين القديمة إلى ديناميكية جديدة في هذه البرامج وذلك بتحيينها بشكل يتلاءم مع متطلبات التكوين الحديث.

إلا أن هذه البرامج الحديثة المفروضة إثر الدخول السريع لنظام ل م د إلى تخصص علم المكتبات لم تعط الفرصة في إعادة النظر في البرامج القديمة وتقييمها وإنما بدأ التغيير بشكل سريع يمس البرامج ليتخلص منها ويدخل مرحلة جديدة أخرى تتميز بالإنفرادية والتضخم وذلك من خلال عمل كل جامعة في معزل عن الأخرى وكثرة مسارات التكوين المختلفة والتي خلقت غموضاً كبيراً في التخصصات المتاحة.

من الضروري في إعداد برامج التكوين مراعاة خصوصية علم المكتبات كعلم تطبيقي أكثر منه نظري والتي تفرض تكوين الطالب في بعض الفنيات والتي لا يمكن أن يتوصل إليها بمفرده وتدريبه عليها وذلك من خلال تكثيف المواد التي تتسم بالعملية.

إن هدف برامج التكوين في علم المكتبات لا بد من أن ينمي قدرات الطلاب على التكيف السلوكي وذلك بجعلهم قادرين على رفع التحديات التي تواجه مهنتهم وإنجاز المهام المنوطة بهم تحت قدر كبير من الجودة والإتقان لذا لابد من مراجعة هذه البرامج بشكل دوري لتتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة لها وتحسين نوعيتها والإرتقاء بها لتصل إلى تحقيق الجودة.

الفصل الثالث:

تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأثرها في برامج علم المكتبات

إن العصر الذي نعيش فيه هو عصر المعلومات والتكنولوجيات الحديثة بإمتياز حيث أصبح الفرد يتطلع فيه لمزيد من المعرفة والتي يستثمرها في حياته اليومية، وتواجه فيه مؤسسات المعلومات على إختلاف أنواعها تحديات كبيرة في سبيل إرضاء المستفيد وتلبية حاجياته المتنوعة من المعرفة.

يتسم هذا العصر بأنه يشهد ثورة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال حيث: الإنفجار المعرفي وتواجد طرق سريعة لنقل المعلومات وظهور الشبكات المعلوماتية ولا سيما شبكة الأنترنت وتوظيفها في كل الميادين ومجالات الحياة.

إن التعليم العالي معني بالدرجة الأولى بإدماج هذه التطورات والتغيرات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال والمتطورة بشكل سريع وهائل في كافة الميادين والتخصصات الموجودة في الجامعة بما فيها علم المكتبات والذي هو معني –شأنه شأن باقي المجالات– بهذه التكنولوجيات الجديدة والحديثة.

إن التغير في مهنة المختص في علوم المكتبات بما تشهده من تطورات في كافة الخدمات المقدمة والإنتقال إلى الرقمية والإفتراضية، تحتم ضرورة النظر وإعادة النظر في البرامج التي يتلقاها الطالب أثناء تكوينه في هذا المجال. وهذا يعود لما تلعبه هذه البرامج من دور كبير وحاسم في تخريج كفاءات عالية قادرة على مواجهة هذا الزخم الكبير من التطورات التكنولوجية الحاصلة وعلى تقديم مهنتها في أحسن وأكمل وجه.

وهذا ما سنوضحه من خلال هذا الفصل والذي يتناول تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأثرها على التعليم العالي بصفة عامة وعلى علم المكتبات بصفة خاصة مع التركيز على التغيرات الطارئة في برامجه في ضوء التحولات التكنولوجية الجديدة.

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والإتصال

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات والإتصال

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والإتصال من المصطلحات التي أصبحت متداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وذلك يعود لكثرة إستعمالاتها ودخولها في شتى جوانب الحياة سواء الإقتصادية أو العلمية أو الثقافية أو السياسية ...إلخ... وإرتباطها بتطور وتنمية مختلف القطاعات إرتباطاً وثيقاً، مما يجعلها تحتل مكانة هامة في المجتمع.

وإذا أردنا تعريف تكنولوجيا المعلومات والإتصال تعريفاً دقيقاً لابد لنا من أن نبين أن هذا المصطلح يضم في ثناياه مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكله وتعطيه مدلوله الحقيقي ألا وهي : التكنولوجيا، المعلومات والإتصال.

فالتكنولوجيا يقصد بها: "مجموعة الوسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العلمية وبالتالي فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية".[1] وهي تشمل الإبداع والخلق بالإضافة إلى الإقتباس والإستيعاب.

يعتبر مصطلح" التكنولوجيا "من المصطلحات المرنة القابلة للتأويل والتفسير، حتى أصبح من الصعب تحديد مضمونها بدقة، والسبب في ذلك يرجع إلى التغيير السريع الذي يواكب تطور الأشياء، حيث تكون بداية الشيء بسيطة محددة المعالم ورؤيتها واضحة ثم تتطور شيئاً فشيئاً بمرور الزمن حتى يصبح شكلها الحاضر على درجة عالية من التعقيد تصعب معها إمكانية حصر الشيء وتحديد أبعاده. وعلى العموم فهي بمفهومها المبسط، منهج تفكير، وأسلوب عمل وأدوات تستعمل ،وطريقة في حل المشكلات.[2]

أما المعلومات فهي: "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلها،والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها"[3] ونظراً للأهمية البالغة للمعلومات والتي أصبحت هي المورد الأساسي في تصريف الأعمال وأيضاً في عملية صنع وإتخاذ القرار إرتبطت تسميتها بمصطلحات عدة كـ :

عصر المعلومات للدلالة على هذا العصر الذي يعتمد أساساً على المعلومة كمورد هام يخدم جميع الميادين كالإقتصاد والتعليم والسياسة. **وتكنولوجيا المعلومات** والتي تعتبر دمجاً بين عنصرين أساسيين هما: المعلومات والتقنيات والأساليب الحديثة المرتبطة بها وبذلك يمكننا

1- محمد الفاتح حمدي؛ ياسين قرناني؛ مسعود بوسعدية.تكنولوجيا الإتصال والإعلام الحديثة: الإستخدام والتأثير.الجزائر: كنوز الحكمة،2011.ص.2.

2- تيسير أندراوس سليم « تكنولوجيا التعلم المتنقل: دراسة نظرية» في مجلة المعلوماتية .العدد 36،أكتوبر 2011.ص.2.،[على الخط].http://informatics.gov.sa/articles.php?artid=593 .(صفحة مسشارة يوم 2014/10/10)

3- Michel FERRARY ;Yvon PESQUEUX. Management de la connaissance : knowledge management,apprentissage organisationnel et société de la connaissance. Paris : Economica, 2006.p.15.

تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها: "إستعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بإلتقاط ومعالجة وتخزين وإسترجاع وإيصال المعلومات في شكل معطيات رقمية".[1]

أما الإتصال فهو يعني "العملية أو الطريقة التي يتم عن طريقها إنتقال المعرفة من شخص إلى آخر حتى تصبح مشاعة بينهما وتؤدي إلى التفاهم بين هذين الشخصين أو أكثر وبذلك يصبح لهذه العملية عناصر ومكونات وإتجاه تسير فيه وإتجاه تسعى إلى تحقيقه ومجال تعمل فيه ويؤثر فيها".[2] كما هو أيضاً: "نقل وتوصيل وتبادل الأفكار والمعلومات بالكلام أو الكتابة أو الإشارات"

إن هذا المزيج بين المصطلحات والمفاهيم الثلاثة نتج عنه مصطلح تكنولوجيا المعلومات والإتصال والذي يقابله باللغة الفرنسية (TIC) وباللغة الإنجليزية (ICT) أو (ICTs).

لقد كثرت التعاريف التي تناولت تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتداخلت فيما بينها وذلك نظراً لإستعمالاتها الواسعة ودخولها في شتى المجالات والميادين على غرار التعليم بمختلف أطواره والميدان الإقتصادي والإعلام والصحافة ...إلخ...

وعلى العموم فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعرفها على أنها: " في الأساس أدوات–مجموعة متنوعة من السلع– والتطبيقات والخدمات المستعملة في إنتاج وتخزين ومعاجة ونشر وتبادل المعلومات"[3]

وهي أيضاً: " جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتمثل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الإتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الإتصالات"[4]

1– عزيزة عبد الرحمن العتيبي. أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية: دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الأسترالية .2010.ص.20.www.abahe.co.uk/Research-Papers/abahe_03.pdf .(صفحة مستشارة يوم 2014/11/12)

2– محمد الفاتح حمدي؛ ياسين قرناني؛ مسعود بوسعدية. المرجع السابق الذكر.ص.3

3- Usha Vyasulu REDDI « Role of ICTs in education and devolopment potential , pitfalls and challenges »in participatory lifelong learning and information and communicatuin technologies. New Delhi : school of social sciences,[s.d.].p.175

4– عزيزة عبد الرحمن العتيبي. أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية: دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الأسترالية .المرجع السابق الذكر.ص.21،[على الخط].www.abahe.co.uk/Research-Papers/abahe_03.pdf .(صفحة مستشارة يوم 2014/11/12)

وتعرفها اليونسكو على أنها "الربط بين تكنولوجيا المعلوماتية مع التكنولوجيات ذات الصلة ولاسيما تكنولوجيا الإتصالات"[1]

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والإتصال على غرار باقي المصطلحات الأجنبية الدخيلة على اللغة العربية والمترجمة تلقى إشكالية نقل المصطلح بشكل دقيق إلى العربية. حيث ترجم المصطلح إلى: تكنولوجيا الإعلام والإتصال وأستعمل أيضاً كـ تكنولوجيا المعلومات والإتصال وقد نجده أحياناً أخرى يستعمل مصطلح الإتصالات بدل مصطلح الإتصال.

كما أن إشكالية المصطلح لم تتوقف عند مصطلح الإعلام أو المعلومات حيث نجد في أغلب الأحيان أن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والإتصال يقترن بصفة الحداثة ليصبح تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة (NTIC) وفي إستعمال المصطلح رأيين الأول يرى أن صفة الحداثة تطلق على آخر الصيحات التكنولوجية في الحواسيب والعتاد والبرمجيات وذلك يعود في الأساس إلى أن تكنولوجيا المعلومات والإتصال لا تستثني التكنولوجيا القديمة كالإذاعة والتلفزيون والهاتف... أي أن "كلمة "الحديثة" تستعمل للتفرقة بين كل ما هو تناظري (analogique) وكل ما هو رقمي (numérique)."[2]

أما التوجه الثاني فيرى أن صفة الجدة أو الحداثة تطلق على كل ما هو جديد ودخيل على مجتمع أو بيئة معينة. فإذا كانت هذه التكنولوجيات والمستعملة في الدول المتقدمة على سبيل المثال ذات وجود سابق فهي تدعى تكنولوجيا المعلومات والإتصال أما إذا دخلت هذه التكنولوجيات إلى مجتمع لم يسبق له التعامل معها فإنها تصبح جديدة وحديثة (NTIC).

المطلب الثاني: مميزات وخصائص تكنولوجيا المعلومات والإتصال

كان لدخول تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في شتى المجالات والميادين عدة منافع جعلتها جزءاً مهماً من الحياة اليومية للأفراد وذلك نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي المستمر الذي تشهده.

1 - Ina Freeman, Amir Hasnaoui. Information and Communication Technologies (ICT): A Tool to Implement and Drive Corporate Social Responsibility (CSR). France : La rechelle,2010 ,[en ligne]. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00495968.(page consultée le 05/10/2014)

2 - Usha Vyasulu REDDI.op.cit .p.175

إن هذا الدمج بين بين تكنولوجيا المعلومات والإتصال والمجتمع ككل لم يقتصر على ميدان واحد أو مجال واحد وإنما عم جميع مظاهر حياة الأفراد ويعود هذا أساساً لما وفرته من أهداف وفوائد على جميع القطاعات وكذا لمجموعة ما تتميز به من خصائص تخولها لتلعب دوراً هاماً لاغنى عنه في المجتمع وفي التنمية.

ومن بين الخصائص التي تتميز بها تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

1. التفاعلية (interactivité):

هي ميزة جديدة وفرتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة حيث تمثل تفاعل المشتركين في عملية الإتصال أي (إمكانية التفاعل بين المرسل والمستقبل) حيث يمكن أن يتأثر كلا الطرفين بأفكار الطرف الآخر ويتبادل معه المعلومات من خلال الوسائل التكنولوجية. وبذلك لا تقتصر العملية على إستقبال المعلومة فقط وإنما تمتد إلى تفاعل كل الأفراد المشاركين فيها.

إن التكنولوجيات الكلاسيكية (القديمة) كالراديو، االتلفاز...لم تكن تسمح سوى بتفاعل أحادي الإتجاه من المرسل إلى مجموعة من المستقبلين بيد أن إستعمال الحاسوب الموصول إلى شبكات رقمية منح إمكانية إتصال ثنائي الإتجاه: شخص–شخص أو شخص–مجموعة ونتج عن ذلك –بطبيعة الحال– تغير في طبيعة هذا الإتصال بين الأفراد والمجموعات والذين صاروا عناصر متفاعلة كل حسب ميوله. وبذلك أصبح المستعمل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال عنصر فعال حيث يقوم ببعث رسائله الخاصة به والأهم من ذلك يتخذ قرارات تتعلق بالعملية المتبعة (أي يتحكم في عناصرها) كالتسلسل والسرعة...إلخ...[1]

1- Jimmy ROSARIO. Les technologie de l'information et de la communication (TIC) : leur usage en tant que outil pour le renforcement et de développement de l'éducation virtuelles,[en ligne]. http://www.aedev.org/docajout/stage%20traduction/TIC%20et%20education.pdf. (page consultée le 16/11/2014)

2. اللامادية (immatérialité):

وفرت تكنولوجيا المعلومات والإتصال ميزة اللامادية وذلك من خلال توفير إمكانية الرقمنة، حيث أصبح من الممكن تخزين قدر هائل من المعلومات في حوامل مادية ذات أحجام صغيرة.

المستعمل يمكنه الولوج إلى هذه المعلومات والتي يتم نقلها إليه بواسكة شبكات إتصال وبطريقة غير مادية.[1]

3. قابلية الحركة والترحال (mobilité et nomadisme):

ويقصد بها تطور إمكانية الحركة وقابلية الحمل والنقل وذلك من خلال إستعمال مجموعة من الأدوات مثل الحاسوب والهاتف ويعود هذا لتطور الإعلام الآلي وكذا الأنترنت اللاسلكية.[2] حيث تتيح هذه الميزة إمكانية بث المعلومات وإستقبالها من أي مكان إلى آخر أثناء حركة المرسل والمستقبل.

4. الآنية و اللاتزامنية (instantanéité et synchronisation):

يقصد بالآنية إمكانية تحويل ونقل المعلومات في الحين إلى أماكن ذات بعد جغرافي كبير. أما اللاتزامنية فيقصد بها إمكانية إرسال وبث المعلومات من طرف إلى آخر دون شرط تواجده في وقت الإرسال حيث يمكن للمستقبل تفحصها وإستعمالها في وقت الحاجة.

5. قابلية التحويل (convertibilité):

وهي تعني إمكانية تحويل المعلومات بين الوسائط المختلفة (من وسيط إلى أخر) وبوسائل مختلفة ومن صيغة إلى صيغة أخرى كتحويل نص مطبوع مثلاً إلى صورة أو تحويل صورة إلى نص.

1- Jimmy ROSARIO. Les technologie de l'information et de la communication (TIC) : leur usage en tant que outil pour le renforcement et de développement de l'éducation virtuelles,[en ligne]. http://www.aedev.org/docajout/stage%20traduction/TIC%20et%20education.pdf. (page consultée le 16/11/2014)

2- René PATESSON ; Nathalie LECOMTE. Application au stress dans les nouvelles technologie,[en ligne]. http://www.ulb.ac.be/soco/creatic/chp5str.html.(page consultée le 05/11/2014)

6. العالمية أو الكونية (globalisation):

ويقصد بها تلاشي حدود الدول وذلك لما تتيحه هذه التكنولوجيا في مجال نقل وتبادل المعلومات بين مختلف دول العالم دون عائق المكان أو الحدود الجغرافية والدولية.

7. اللاجماهيرية (démassification):

وهي إمكانية التحكم في الجمهور المستقبل للمعلومة وتحديده سواء أردنا أن يكون فرداً أو مجموعة أي ليس بالضرورة أن توجه المعلومات إلى الجميع (الجمهور).

تشير الدلائل إلى أن رؤية **مارشال ماكلوهان *Marshall MCLUHAN*** الخاصة بوحدة العالم والحياة في قرية عالمية التي حققتها نهضة وسائل الإتصال الجماهيري خلال عقد الستينات قد أصبحت في حاجة إلى إعادة النظر في عقد التسعينات والقرن الواحد والعشرين حيث تتجه وسائل تكنولوجيا الحديثة إلى جعل خبرات القراءة والإستماع والمشاهدة عبارة عن خبرات معزولة، لكونها خبرات مشتركة كما يرى ماكلوهان وبذلك نشهد سقوط العقل الجماعي، حيث تنتشر وسائل الإعلام والإتصالات الجديدة التي توصف بأنها غير جماهيرية، بل إنها ذات إتجاهات فردية أو مجموعاتية. [1]

8. الشيوع والإنتشار (propagation et expansion):

ويعني إنتشار تكنولوجيا المعلومات والإتصال داخل المجتمع وفي طبقاته المختلفة ويعود هذا أساساً لخفض التكلفة المتعلقة بهذه التكنولوجيات.

9. قابلية التوصيل (connectivité):

إمكانية إستعمال أجهزة مصنعة من طرف شركات مختلفة و التوصيل فيما بينها بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه التصنيع.

المطلب الثالث: مكونات تكنولوجيا المعلومات والإتصال

تضم تكنولوجيا المعلومات والإتصال مجوعة من المكونات الرئيسة والشاملة والتي تتسم بالتطور المستمر والسريع وهي:

1- محمد الفاتح حمدي؛ ياسين قرناني؛ مسعود بوسعدية.المرجع السابق الذكر.ص.ص:7-8

1. **العتاد (hardware):**

ويقصد به مجموعة الأجهزة والعتاد والمعدات الإلكترونية أي كل ما هو ملموس وله كيان مادي.

ومن أهم هذه الأجهزة الحاسوب والذي يعتبر من أهم مظاهر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الرقمية والإلكترونية، كما نذكر أيضاً الهاتف الذكي والذي يعتبر حديث العهد بالنسبة للحاسوب إلا أن إنتشاره واسع وسريع في المجتمعات وذلك نظراً للإمكانيات الكثيرة والمتعددة التي يوفرها بالمقارنة مع صغر حجمه مما يجعله يتمتع بإقبال كبير عليه من طرف شرائح المجتمع والتي تميل إلى الحجم الصغير وإمكانية الحمل والنقل والإستعمال الدائم والمستمر لهذه الوسائل التكنولوجية.

2. **البرمجيات (software):**

إن أي وسيلة مادية أو ذات كيان مادي لا يمكن لها أن تؤدي وظيفتها دون برمجيات والتي تلعب الدور الأساسي في تشغيل وعمل هذه الأجهزة الإلكترونية وتساعد الفرد على إجراء مختلف العمليات وتحقيقها من خلال إستعمال هذه الأجهزة.

إن العصر الذي نعيش فيه يشهد تطوراً مستمراً إن لم نقل آنياً لهذه البرامج، حيث أن الشركات الكبرى التي تتولى تصنيع هذه البرمجيات في تنافس مستمر ودائم نحو تحقيق الأرباح من خلال الإنتاجات المستمرة في هذا المجال.

3. **الشبكات (réseaux):**

وهي تمثل خاصية الربط بين الحواسيب وتكوين شبكات سواء كانت داخلية أنترانت Intranet أو خارجية أكسترانت extranet أو عالمية أنترنت internet وتعتبر هذه الأخيرة من أهم التكنولوجيات والتي أحدثت ثورة في مجال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والتي وفرت عدة مزايا لهذا العصر والذي تحتل فيه المعومات عنصراً ذو أهمية بالغة من حيث إيصالها والإستفادة منها.

إن أهم ميزة وخاصية وفرتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال : تحقيق الإلتقاء (convergence) بين تكنولوجيا المعلومات والإتصلات عن بعد وكذا الوسائل السمعية والبصرية وبذلك أصبحت على درجة عالية من التطور والذي لا يزال في

إستمرار. ومثال على ذلك: الإلتقاء بين الهاتف النقال والأنترنت والذي أحدث نقلة في مجال الإتصال حيث أصبح من الممكن عرض صفحات الويب والتي تكون مكيفة مع مع طبيعة وحجم شاشة الهاتف وكذا التصفح والقيام بالتحميل وغيرها من العمليات التي لم تكن ممكنة إلا على الحاسوب.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتعليم العالي

المطلب الأول: إرتباط تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالتعليم العالي

من أهم سمات العصر الحالي الذي نعيش فيه أنه عصر المعلومات والتكنولوجيا، إن هذين العنصرين يشكلان بالتأكيد نقطة محورية في حياة الأفراد والمجتمعات وذلك لما يتميزان به من تطور هائل وسريع ومستمر.

إن المجتمعات أصبحت لا تخلو من تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتي تكاد تكون ضرورة قصوى للعيش في عصر يجعل من هذه التكنولوجيات حتمية لا مفر منها في كافة ميادين ومجالات الحياة.

إن التعليم العالي بإعتباره المقوم الرئيسي والهام في نهوض المجتمعات، والتي تعتمد عليه في تخريج أفراد ذوي كفاءات عالية وإطارات بأرصدة معرفية هامة في كافة المجالات، كان لا بد له من أن يرتبط بشكل أو بآخر ويتأثر بطريقة أو بأخرى بهذه التكنولوجيا الحديثة للإتصال والمعلومات، ويجعلها أولوية ليدرجها ضمن مناهجه ومؤسساته فتصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومة التعليم العالي والجامعة على إختلاف تخصصاتها وتوجهاتها وأفرادها.

إن إرتباط التعليم بشكل عام بتكنولوجيا المعلومات والإتصال ونظراً لأهميته القصوى نتج عنه مصطلح (TICE) أي ما يقابل (technologie de l'information et de comminucation pour l'enseignement) أي تكنولوجيا المعلومات والإتصال للتعليم وهذا ناتج أساساً لما يضطلع به التعليم من أهمية بالغة في تنمية المجتمع.

إذ يبين كل من **آدم سميث *Adam SMITH*** في القرن الثامن عشر **وألفرد مارشال *Alfred MARCHALL*** في القرن التاسع عشر أن "الإستثمار في التعليم يؤثر على إقتصاد الأمم"[1] وذلك نظراً للعلاقة بين النمو الإقتصادي والتعليم والتي تعد واحدة من المحاور المركزية للإقتصاد.

إن تطور التعليم على مر السنوات من أساسيات القراءة والكتابة والحساب إلى يومنا الحالي والذي يشهد عولمة تتطلب في الأساس : العمل الجماعي، التفكير الخلاق، الإبداع، حل المشكلات والتجديد.[2]

وفي هذا الإطار ونظراً للدور الفعال لتكنولوجيا المعلومات والإتصال قدمت اليونسكو في سنة 1998 في التقرير الدولي للتعليم الصادر عنها وصفاً للتأثيرات الجوهرية التي يمكن أن تلعبها التكنولوجيا في تطوير أساليب التعليم والتدريس التقليدية، بل استطاع هذا التقرير أن يتنبأ بحدوث تحول في عمليتي التدريس والتعلم، وكذلك في أسلوب وصول كل من المعلمين والطلبة للمعرفة والمعلومات واكتساب المهارات الحياتية، فضلاً عن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في مجال تطوير التعليم بشكل عام[3].

المطلب الثاني: أهداف إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي

إن التعليم العالي –على رأس القطاعات والميادين الهامة في مجال التنمية والتطور– كان لابد له من أن يتأثر بالتكنولوجيات الحديثة والتطورات المستمرة في مجال المعلومات والإتصالات.

إن هذا التأثر شمل قطاع التعليم العالي في كافة دول العالم وهذا نظراً لحتمية تطوير التعليم ونظراً لما توفره هذه التطورات والتغيرات التكنولوجية من إمكانيات هامة في المجال العلمي والمعرفي وكذا في مجال التكوين وترقية البحث العلمي.

1- Kalpana KANNAN ;K. NARAYANAN.ICT enabled teacher training for Human Capital formation: A study of IIT Bombay initiative. Paper presented at the international conference on science, technology ana economy : human capital developemt. Mumbai : India. 11/12 novembre 2010.p. 2

2 - Ibid.

3– ماجد محمد الزيودي « دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الإقتصاد المعرفي(ERFKE) في تنمية المهارات الحياتية لطلبة مدارس الحكومة الأردنية» في المجلة العربية لتطوير التفوق. العدد5. مج 3.الأردن: مركز تطوير التفوق TDC، 2012.ص.86

ومن بين الفوائد التي ولدتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال في منظومة التعليم العالي نذكر:[1]

1. الأثر الإيجابي على سلوكات الطلبة وعلى تعلم مهارات جديدة وهذا عند إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال مقرونة مع المناهج البيداغوجية.
2. إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إطلاق المهارات والإبداع في مؤسسات التعليم والمجتمعات المحلية من خلال خدمات تعليمية جديدة.
3. تدريب الأساتذة مهم، فمن خلاله يمكن للمدرسين الإستفادة والتعلم من تكنولوجيا المعلومات والإتصال وبالتالي إكتساب مهارات تعليمية جديدة وهذا ما يؤدي إلى ممارسات تعليمية جديدة وفعالة.
4. إن مجرد إستعمال الحاسوب لا يؤثر على تحصيل الطالب بيد أن النتائج تكون واضحة عند بعض الإستخدامات المحددة بواسطة جهاز الحاسوب في برامج التعليم حيث يكون له أثر إيجابي على تعلم الطالب لهذه المواضيع.

من بين الأهداف التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أيضاً في مجال التعليم العالي:[2]

1. **حيوية التعلم:** تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للطلاب بيئة تعليمية متفاعلة تشجع الطلاب على الاندماج في العملية التعليمية، وذلك من خلال استخدام الأدوات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2. **تنمية المستويات العليا في مهارات التفكير:** إن إعداد واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في التعليم من الممكن أن يسهم في تدعيم المهارات العليا في التفكير، حيث أن هناك بعض البرمجيات المصممة خصيصاً لتشجيع وتنمية مهارات الطلاب في جمع المعلومات ، تنظيمها ، تحليلها وإستخدامها في حل بعض المشكلات الحياتية.

1- إلياس م.شويري؛ جورج م. شويري..ICT for Higher Education in the Arab World and Lebanon . ورقة بحث مقدمة في المؤتمر السنوي الرابع " آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي في التعليم. القاهرة: المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم،2-3 سبتمبر 2012.ص.ص:349-350

2- حسين محمد أحمد عبد الباسط.«التطبيقات والأساليب الناجحة لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات في تعليم وتعلم الجغرافيا » في مجلة التعليم بالانترنت. العدد 5. جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية.مارس 2005، ص.ص: 50-53

3. **مراعاة الفروق الفردية:**يختلف الطلاب فيما بينهم ، لذا هم يتعلمون ويتطورون بطرق مختلفة وبمعدلات متنوعة ومن ثم من الخطأ أن يعتقد المربون أن ثلاثين طالب في فصل دراسي واحد سيتعلمون نفس المادة في نفس الوقت بإستخدام الأساليب الشائعة،بينما تستطيع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أن تقدم العون للطلاب في تعلم المعتمد على القدرة الذاتية مع السماح لهم بالتقدم بمعدل مناسب وفي بيئة آمنة كما أنها قادرة على تغيير أسلوب التعليم من تعليم الفصل ككل إلى تعليم المجموعات الصغيرة من الطلاب أو التعليم الفردي.
4. **الدافعية:** يعد حث الطلاب وإثارة دافعيتهم تحدياً ثابتاً في التربية باستخدام الأساليب الشائعة، حيث تستطيع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أن تجعل من تعليم وتعلم الموضوعات المختلفة عملية مبهرة للطلاب والمعلمين معاً، فالطلاب الذين يستخدمون الأساليب التكنولوجية في التعلم يعدون أكثر دافعية ويتمتعون بثقة متزايدة في النفس وإثبات الذات.
5. **تنمية مهارات التعاون والعمل في الجماعة:**تعد الأدوات والأساليب الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات أداة أساسية في تقديم وتوفير بيئة خصبة لتدعيم التعاون والعمل الجماعي بين الطلاب والمعلمين وبين الطلاب أنفسهم، حيث تقدم أدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للطلاب– في مجموعات صغيرة أو كبيرة– مصادر متعددة لجمع المعلومات وتحليلها، عرضها، إستخدامها ونقلها عبر مسافات طويلة الأمر الذي ينمي مهارات التعاون والعمل في جماعي التفاعلي بين الطلاب.
6. **تنمية مهارات الاتصال وتدريب الطلاب على مهارات المعلومات:**تمتلك تكنولوجيا المعلومات والإتصالات العديد من الأدوات والتطبيقات القادرة على تنمية مهارات الإتصال لدى الطلاب، وذلك من خلال تضمين وسائل الإتصال في المناهج الدارسية من خلال تصميم وإعداد مناهج دراسية ونشرها في شكل شبكات الكمبيوتر الداخلية عبر مسافات بعيدة ، ومن ثم تدعيم تبادل الخبرات المتصلة بالدراسة فيما بينهم. كما تمتلك أدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات قدرة فائقة على تخزين وإسترجاع ومعالجة ونقل البيانات في أشكالها المختلفة الأمر الذي يسهم في تدريب الطلاب على

مهارات إسترجاع، بث ومعالجة المعلومات بشكل يمكنهم من مواكبة طريق المعلومات فائق السرعة.

7. **التعليم من ثقافات متعددة:** تستطيع تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة أن تتخطى جدران الفصول الدراسية وأن تربط الطلاب والمعلمين في علاقات تبادلية على المستويات المحلية والعالمية، كما تتيح لهم الفرصة في التفاعل مع المجتمعات الأخرى وفي تكوين روح قومية عالمية تجاه بعض القضايا.

المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي

إن تكنولوجيا المعلومات والإتصال وإرتباطها بالتعليم العالي لا يتوقف عند الإهتمام بالجامعة فقط وإنما يهدف إلى الإهتمام بها علاوة على المحيط الذي توجد فيه هذه الجامعة بشكل يسمح لها بالإندماج الفعلي في المحيط الإقتصادي والإجتماعي الذي توجد فيه وعليه يمكن إختصار دور التكنولوجيات الحديثة للإتصال والمعلومات في أربع أدوار محورية هي:[1]

1. **دعم النمو الإقتصادي:**

إن الهدف المنطقي من إستثمار تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في إعداد مستقبل للقوى العاملة ودعم التنمية الإقتصادية. إن السبيل لتحقيق هذه السياسة هو صياغة مجموعة محددة من الطرق والأهداف الإقتصادية والتي يمكن لتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال أن يدعمها، حتى لا تكون الصلة بينهما سطحية وجوفاء.

2. **تعزيز التنمية الإجتماعية:**

ويكون ذلك من خلال مجموعة من الطرق التي تمكن تكنولوجيا المعلومات والإتصال من دعم الأهداف الإجتماعية: كإمكانية الإتصال بين الطلبة ذوي ثقافات مختلفة،ولوج الطلبة إلى خدمات تعليمية متخصصة، تقديم خدمات تعليمية إلى أفراد مختلفين...

3. **إصلاح التعليم:**

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والإتصال أن تؤدي دوراً هاماً في دعم تغيير وإصلاح التعليم، إن بعض من الإصلاحات التعليمية والتي إرتبطت بإدخال هذه التكنولوجيا

1- إلياس م.شويري؛ جورج م. شويري.المرجع السابق الذكر.ص.350

شملت المناهج والبرامج الدراسية حيث أصبحت تركز على مستويات عالية من إدراك للمفاهيم الأساسية ضمن الموضوعات المختلفة والقدرة على تطبيق هذه المفاهيم المعقدة في حل المشكلات الحقيقية.

4. دعم إدارة التعليم:

تدعو بعض الدول إلى إستعمال ت.م.إ لتحسين الكفاءة الإدارية ونظام المساءلة في نظام التعليم بصفة عامة ونتيجة لذلك فإن هذه السياسات تؤكد على الإختبارت القائمة على الحواسيب وإستعمال البيانات الرقمية في إدارة الأنظمة.

المبحث الثالث: تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصال على التعليم العالي

إن الأهمية التي إكتستها التكنولوجيات الحديثة للإتصالات والمعلومات جعلتها جزءاً لا يتجزأ من كافة المجلات وعلى رأسها التعليم العالي.

إن هذا التعليم معني بدرجة كبيرة بإستعمال هذه التكنولوجيات من أجل اللحاق بالركب السريع والتغيرات المستمرة للتطور التكنولوجي، لأنه ذو الدور الأبرز في تكوين المثقفين والكوادر والذين من شأنهم خدمة المجتمع من خلال النهوض بمهنتهم وإستعمال كفاءاتهم ومهاراتهم في مجالات تخصصاتهم المختلفة.

لقد أبرزت اليونسكو في المؤتمر الدولي المنعقد في 1998 تحت عنوان: "التعليم العالي في القرن 21: الرؤية والعمل" في المادة 12 بعض التأثيرات التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال على التعليم العالي حيث نصت على مايلي:

"إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة يستمر في تغيير أنماط: إعداد،حيازة ونقل المعارف. من المهم أيضاً الإشارة إلى أن التكنولوجيات الحديثة تتيح إمكانية إدخال إبتكارات وتجديدات في المضامين وفي أساليب التعليم وتوسيع نطاق الولوج إلى الدراسات العليا.

مع ذلك يجب أن لا ننسى أن التكنولوجيا الحديثة للمعلومات لا ينتج عنها قلة الحاجة إلى الأساتذة ولكنها تغير من أدوارهم مواجهة مع تطور التعلم، وأن الحوار المستمر الذي يحوّل المعلومة إلى معرفة وإدراك وفهم يصبح أساسي.

إن مؤسسات التعليم العالي ينبغي لها أن تكون الأولى في الإستفادة من مزايا وإمكانيات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة، وأن تضمن الجودة وتحترم المعايير العالمية في مجال الممارسة ونتائج التعليم بروح من الإنفتاح والإنصاف والتعاون العالمي".[1]

لقد مست تكنولوجيا المعلومات والإتصال جميع ما يتعلق بالتعليم العالي سواء على مستوى الإمكانيات المادية المتوفرة أو الإمكانيات البشرية الموجودة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومن أهم التأثيرات التي أوجدها دخول هذه التكنولوجيات إلى منظومة التعليم العالي:

المطلب الأول: تغيير في البنية التنظيمية للجامعة

حيث يعمل التغير السريع لبيئة تكنولوجيا المعلومات على إحداث تغييرات في البنية التنظيمية للجامعة والتي تبدو أنها تدريجية ولكنها في الواقع تشهد تحويل جذري فالبعض يعتقد أن عصر المركبات الجامعية قد بدأ في الزوال وعلى الجامعات تبني أسلوب أكثر قرباً من الأسلوب التجاري في التعليم والإيفاء بالحاجة العلمية للطلاب أو المتعلمين.[2]

إن دمج التكنولوجيات الحديثة لم يقتصر فقط على الطلبة أو الأساتذة وإنما مس جميع مظاهر الحياة الجامعية ومنظومة التعليم العالي حيث شكلت هذه العملية مرحلة حاسمة في تطوير كافة عناصر الجامعة على غرار: المكتبات، المخابر، الإدارات....إلخ..... والتي أصبحت كلها معنية بإدخال هذه التكنولوجيات الحديثة كعنصر أساسي في عملها وسيرها.

المطلب الثاني: تغيير في مهام هيئة التدريس

لم تعد هيئة التدريس تضطلع بالمهام المنوطة بها سابقاً أو بالشكل التقليدي الذي كانت تقوم به. إذ أن دخول تكنولوجيا المعلومات والإتصال أحدث تغيرات جوهرية في مهامها ووظائفها إذ أصبح الأستاذ في مرحلة جديدة يقوم بدور المكوّن (formateur) كما وتغيرت مسمياته في ظل التطورات الحاصلة في إلى عدة ألقاب كـ : مشرف (tuteur)، أستاذ على الخط (enseignant en ligne) أو (e-enseignant)...

1- UNESCO. Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle : vision et actions. Paris : UNESCO, 1998, [en ligne].http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_fre.htm#cadre.(page consultée le 16/04/2014)

2- طعبلي محمد طاهر؛ الهادي سراية« تأثير تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي» في مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد 06: عدد خاص بالحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية .[د.ت.].ص.297

إن عمل الأستاذ الفعلي والحقيقي في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال لا يقتصر فقط على إستعمال الوسائل التكنولوجية في البحث أو في تقديم الدروس والمحاضرات بالطرق الكلاسيكية إنما هو يتجه نحو مفهوم جديد للتعليم وهو التعليم الإلكتروني (e-learning) والذي يجعل الأستاذ "يدير عملية التدريس ليس من أجل الربح وإنما من أجل جعل التعليم ذو فعالية وملائم لتطور مهارات المتعلم"[1].

إن الأستاذ في مؤسسة التعليم العالي (حتى التقليدية) والذي يتجه نحو مواكبة التطورات التكنولوجية لابد له من أن يكون واعٍ بالتغيرات التي يفرضها هذا النمط من التطور على مهنتة وهويته المهنية. حيث من شأن هذا التكوين الجديد والذي يتطلب مهارات جديدة خاصة حول الأنشطة التعليمية، الإعلام، البرمجة، وتنشيط مسار التعلم وتنظيم العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة في الجهاز أن يغير دور الأستاذ إلى منظم–ميسر–مرافق ومشرف للتعلم.[2]

إن الأستاذ الذي يريد تطوير مهاراته لابد له من أن يفكر بطريقة مختلفة حول طريقة التكوين ويتقبل التشكيك في مهاراته السابقة من أجل أن يكتسب أخرى جديدة ملائمة لهذا النوع من التكوين حيث يبقى إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال حتمية لا مفر منها.[3]

المطلب الثالث: التغيير في تكوين الطالب

إن التمكن من تكنولوجيا المعلومات والإتصال وكذا الإعلام الآلي تعرف اليوم على أنها مهارة متنقلة وذات قيمة خاصة لدى فئة الشباب الجامعي. إن إمتلاك والقدرة على التمكن من أدوات الإعلام الآلي والأنترنت أضحى من أساسيات الإدماج المهني.[4]

1 - Philipe AMBLARD ;Lydie « TIC et développement de compétences : une réalité conditionnée » in Questions vives, N° 17, vol.7,2010,[en ligne].
http://questionsvives.revues.org/500#tocto1n1.(page consultée le 07/11/2014)
2- Philipe AMBLARD ;Lydie « TIC et développement de compétences : une réalité conditionnée » op.cit,[en ligne]. http://questionsvives.revues.org/500#tocto1n1.(page consultée le 07/11/2014)
3- Ibid.
4- Isabelle FAURIE, Cécile VAN DE LEEMPUT « influence du sentiment d'efficacité informatique sur les usages d'internet des étudiants » in l'orientation scolaire et professionnel,2007,[en ligne].
http://osp.revues.org/1549#tocto1n1.(page consultée le 06/11/2014)

ونتيجة لذلك فإن الإستعمالات والتمكن من تكنولوجيا المعلومات والإتصال في أوساط الطلبة تشكل شأناً هاماً في خضم المناقشات الجارية في الوسط الأكاديمي وخاصة حول مجال الجامعة–التوظيف وأيضاً تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال للتعليم العالي.[1]

إن إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في كافة ميادين الحياة: الإقتصادية،الثقافية والإجتماعية ... تجعل الطالب أمام حتمية التكوين الفعال على هذا النوع من التطبيقات حتى يتمكن من أداء وظيفته على أكمل وجه ويتمكن من الإندماج في الحياة العملية والمهنية بصورة أسرع حيث يوظف هذه التكنولوجيات لتيسير أعماله وأدائها على أكمل وجه.

إن دور الطالب في خضم تغييرات التعليم الجديدة المنطوية تحت التطورات المستمرة لـ ت.م.إ يجد نفسه أيضاً يلعب دوراً جديداً حيث عليه أن يكمل مسار تعلمه بإستقلالية أكبر ويقوم بتكوين نفسه من خلال الإعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة وإدماجها في مختلف مظاهر التعليم كإعداد البحوث العلمية، التدرب على تقنيات جديدة من خلال شبكة الأنترنت .. وبذلك ينتقل من دور المتلقي إلى دور المشارك في مساره التعليمي.

المطلب الرابع: التغيير في طرق وأساليب التدريس

إن طرق وأساليب التدريس في أي مؤسسة للتعليم العالي لابد لها من أن تتكيف حسب مستجدات العصر الذي توجد به فتكنولوجيا المعلومات والإتصال ما هي إلا مظهر من مظاهر عصر المعلومات والذي شهد تطوراً معرفياً وإنفجاراً معلوماتياً ضخماً تميز بكثرة إستعمالات التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في الإتصال وفي نقل وتبادل المعرفة.

لذا ووفقاً لهذه التغيرات الطارئة على المجتمع ككل كان لابد من حدوث تغييرات تمس بجوهر عملية التكوين داخل الجامعة من طلبة وأساتذة وكذا عمليات وطرائق التكوين والتعليم. وبدأ هنا الحديث عن مصطلحات جديدة من التعليم العالي: كالتعليم عن بعد (enseignement à distance)، التعليم على الخط (enseignement en ligne) والتعليم الإلكتروني (e-learning) ... وهي تقنيات حديثة للتعليم تعتمد أساساً على إدخال أجهزة الحاسوب ضمن مناهج التعليم الجامعي.

1- Isabelle FAURIE, Cécile VAN DE LEEMPUT.op.cit,[en ligne]. http://osp.revues.org/1549#tocto1n1.(page consultée le 06/11/2014)

ويعرف التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد بأنه: "التعلم على الخط متمحور حول تطوير كفاءات المتعلم ومهيكل على التفاعل مع الوصي وباقي الأطراف"[1].

ويتميز بأنه تعليم يتم عبر الشبكات الحاسوبية وبخاصة الأنترنت ويراد به الوصول إلى فكرة الجامعة الإفتراضية بحيث يوفر إمكانية الوصول بالتعليم العالي إلى المناطق النائية أو المجتمعات المعزولة كما يتميز بأن جميع عناصره تكون إلكترونية من دروس وإمتحانات وتقييم...

يعتبر التعليم الإلكتروني من أعلى درجات إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مناهج التعليم إلا أن الجامعات لازالت لم تبلغ هذا المستوى من التكوين خاصة في الدول العربية والدول النامية وإنما لازال التكوين بواسطة التكنولوجيات الحديثة مقتصراً على إستعمال البعض منها في إلقاء المحاضرات أو في عملية البحث.

المبحث الرابع: علم المكتبات في ظل مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال

المطلب الأول: تأثر التعليم العالي بتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر

إن الحديث عن تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي وتأثر هذا الأخير بها من الموضوعات الهامة والتي تنال إهتمام الباحثين في هذا العصر والذي يتسم بتفاقم دور وأهمية المعلومات والمعرفة في المجتمعات، وكذا الإستعمال المستمر وتطور التكنولوجيات الحديثة للإتصال والمعلومات.

إن الجزائر كباقي الدول النامية والتي تسعى إلى تدارك التفاوت بينها وبين الدول المتقدمة إنتهجت الطريق الذي شُقّ لها، والذي يبقى حتمية لا مفرّ منها وذلك من أجل أن تفرض مكانتها بين دول العالم الأخرى ولا تبقى في معزل عنها.

من بين المفاهيم الجديدة والتي تبين تأثر التعليم العالي بالتطورات الحاصلة في المجتمع والتي دخلت ضمن الأهداف الرئيسية لشتى الدول في مخططاتها التعليمية الموضوعة:

1- Pascal BALANCIER et autres. l'E-Learning dans l'enseignement supérieur : environnement international francophone. Rapport de synthèse rédiger pour l'agence wallonne des télécommunications. Liège : labSET-urg, 2006.

- عولمة التعليم العالي.
- تحقيق مجتمع المعرفة.
- إدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي بحيث تصبح جزء لا يتجزأ من هذا النوع من التعليم.

إن هذه العناصر الثلاثة تشكل محوراً هاماً ونقطة تحول بارزة في التعليم العالي وهي عناصر متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها إذ أن العنصر الواحد يؤدي بالضرورة إلى العنصر الآخر.

فإذا تحدثنا عن العولمة والتي هي: ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس (التشابه) الثقافي وتكوّن الشخصية العالمية ذات الطابع الإنفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة (العولمة الثقافية وثقافة العولمة). وهي جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطاع الإتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة والتي ترنو المجتمعات النامية بلوغ مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي.[1]

إن الهدف من وراء عولمة التعليم العالي والتأثيرات التي ستلحق به من جرائها كثيرة ومتنوعة وتتمثل أساساً في: [2]

- تنامي أهمية مجتمع المعرفة/ الإقتصاد.
- الإتفاقيات التجارية التي تشمل تجارة الخدمات التعليمية.
- التجديديات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال.
- التأكيد على دور السوق وإقتصاد السوق.

لقد تحول التعليم العالي في إطار العولمة إلى "تجارة" حيث أصبح هو الآخر مرتبطاً بتحقيق الأرباح ويظهر هذا جلياً من خلال إدماج التعليم في إتفاقية **الجاتس *G.A.T.S*** * والتي

1- سلوى بنت محمد المحمادي. العولمة وأثرها على التعليم العالي. ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية "نحو بناء مجتمع معرفي". السعودية: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن،2009/11/14.ص.3

2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. التعليم العالي في مجتمع العولمة: وثيقة توجيهية. اليونسكو،2004.ص.7

* The General Agreement on Trade in Service ou accord général de sur le commerce des services (AGCS)

أصبحت فاعلة منذ 1995[1]. فبعد أن كانت هذه الإتفاقية تختص فقط بتحرير التجارة في السلع أصبحت الخدمات لأول مرة جزء من إتفاقات التجارة والتي تتولى منظمة التجارة العالمية إدارتها، كما أصبح التعليم بكافة مراحله واحداً من القطاعات الإثنى عشر التي تتضمنها الإتفاقية والتعليم العالي هو واحد من خمسة قطاعات فرعية للتعليم.[2]

على الرغم من أن الجزائر ليست عضواً بعد في منظمة التجارة العالمية –في إنتظار مداولات الجولة 13 في جنيف في جانفي 2015 والتي ستقرر مصير إنضمام الجزائر إلى OMC – وبذلك فهي ليست عضواً في إتفاقية **الجاتس** إلا أن العولمة مست جوانبها بشكل أو بآخر. إذ أن الفكرة الأساسية لعولمة التعليم العالي ترتكز أساساً على مبدأ الحراك الأكاديمي والتي لا تعني فقط إنتقال الطلبة والباحثين عبر الحدود وإنما تشمل إنتقال الطلبة والبرامج التعليمية والأطراف الموفرة للتعليم عبر الحدود لأغراض تجارية وربحية [3] وهذا ما جسده إصلاح ل م د والذي يرتكز أساساً على مبدأ توحيد التعليم العالي وتكريس مبدأ الحركية بين الجامعات في العالم.

يشكل مجتمع المعلومات واحداً من التحديات الأخرى الكثيرة والحديثة للمجتمع في ظل زخم من التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في هذا العصر.

فقد كثر الحديث عن مجتمع المعلومات في الآونة الأخيرة وعن كيفية إرسائه وبلوغه وآثاره على الدول والإيجابيات التي يمكن أن يوفرها بشكل يمكنه من جعل الدول والمجتمعات قادرة على التحكم ومواكبة مظاهر العصر الجديد حيث يتسم هذا الأخير بالسرعة في التغيير والتطور الكبير والسريع في شتى الميادين.

ومن أجل إرساء مجتمع المعلومات في كافة دول العالم تم إنعقاد عدة قمم عالمية في هذا الشأن كان أولها في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 حيث تم تعريف مجتمع المعلومات على أنه: " مجتمع جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه إستحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها وإستخدامها وتقاسمها ويتمكن فيه الأفراد

1- Organisation Mondiale de Commerce. L'AGCS : objectifs, champ d'application et discipline,[en ligne]. http://www.wto.org/french/tratop_f/serv_f/gatsqa_f.htm. (page consultée le 15/10/2014)

2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. التعليم العالي في مجتمع العولمة: وثيقة توجيهية. المرجع السابق الذكر.ص.8

3- نفس المرجع.ص.ص:7-8

والمجتمعات والشعوب من تسخير كل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم وذلك إنطلاقاً من مقاصد ومباديء ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالإحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان".[1] كما أكدت القمة على أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إرساء مجتمع المعلومات وكذا على أهمية التعليم حيث جاء فيها: "نعترف بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والإتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومساعيها ورفاهها".[2]

لقد شاركت الجزائر في هذه القمة ممثلةً بوفد على رأسه الوزير السابق للبريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال السيد: عمار تو وبدأت بالإتجاه نحو مجتمع للمعلومات حيث أصبحت ملزمة بجميع البنود وخطة العمل المتفق عليها في قمة جنيف. كما شاركت أيضاً في قمة تونس في 16-18 نوفمبر 2005 بوفد معتبر على رأسه وزير الخارجية السابق السيد محمد يحياوي ووزير البريد وتكنولوجياالإعلام السابق السيد حيروش بوجمعة وغيرهم من الشخصيات البارزة في المجتمع الجزائري.

أكد إلتزام تونس 2005 هو الآخر على أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في كافة جوانب الحياة اليومية للأفراد كما تناول بعض الجوانب التي لم تتناولها قمة جنيف وعلى رأسها "مسائل الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصال لأغراض التنمية وإدارة الأنترنت."[3]

وإثر إنعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمقر الإتحاد الدولي للإتصالات بجنيف من 10 إلى 13 جوان 2014 والذي هدف لإستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2003-2005) وتقييم الإنجازات التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية، إنضمت الجزائر كباقي دول العالم الأخرى لهذا الحدث الهام حيث قامت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال السيدة زهرة دردوري بعرض الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات حيث صرحت بأن "الجزائر عملت على تجسيد الإلتزامات التي إتخذتها بمناسبة

1- الأمم المتحدة؛الإتحاد الدولي للإتصالات.القمة العالمية لمجتمع المعلومات: بناء مجتمع المعلومات تحد عالمي في الألفية الجديدة. جنيف، 2004. ص.1،[على الخط].http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp .(صفحة مستشارة يوم 2014/11/12)

2- نفس المرجع.ص.2

3- الأمم المتحدة؛الإتحاد الدولي للإتصالات. القمة العالمية لمجتمع المعلومات: الوثائق الصادرة عن القمة. جنيف: الإتحاد الدولي للإتصالات،2005.ص.5

إنعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة 2005 بإعتماد إستراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والإقتصاد القائم على المعرفة"[1] كما وأكدت على أن الندوة إعتمدت على " التنمية المهيكلة" المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين والمواطنين بصفة "عادلة" عبر كامل التراب الوطني. وأضافت تقول أنه "لضمان تنمية متناغمة أدرجت الجزائر من بين أولوياتها الإستراتيجية دمقرطة الإستفادة من تكنولوجيات الإعلام والإتصال من خلال التكوين و ضمان تطوير المهارات وتسهيل الإنتقال التدريجي نحو مجتمع قائم على المعرفة".[2]

كما تطرقت لمشروع تعميم إستعمال الأنترنت في مختلف المصالح والمؤسسات في التراب الوطني وتكثيف عدد المستعملين لهذه الشبكة.

يحتل التعليم العالي دوراً جد بارز في إرساء مجتمع المعلومات حيث أن فكرة إصلاح ل م د وإصلاح التعليم العالي نابعة من مبدأ تجسيد مجتمع المعرفة وهذا ما ظهر جلياً من خلال إستراتيجية لشبونة « stratégie de Lisbonne » 23-24 مارس 2000 والتي تبين دور الجامعة في مجتمع المعلومات حيث جاء في نص المجلس الأوروبي CE والمتعلق بإصلاح ل م د في ظل التطورات الحاصلة في المجتمع وفي إطار مسار بولونيا: "مجتمع المعرفة يعتمد على إنتاج المعارف الجديدة ونقلها عن طريق التعليم والتكوين وعلى نشرها من خلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وكذا إستعمالها في العمليات الصناعية أو الخدمات الجديدة. تلعب الجامعة دوراً فريداً من نوعه من حيث أنها تشارك في جميع هذه العمليات وذلك من خلال دورها الأساسي في ثلاثة مجالات: أولاً: البحث وإستغلال نتائجه بفضل التعاون الصناعي والشركات الناشئة من البحث، وثانياً: التعليم والتكوين بما في ذلك تكوين الباحثين وثالثاً: التطوير والتنمية الجهوية والمحلية والتي يمكن أن تساهم مساهمة هامة"[3].

1- الجزائر .وكالة الأنباء الجزائرية. عرض الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات بجنيف. في 11-06-2014، [على الخط].http://www.aps.dz/ar/algerie/5191 . (صفحة مستشارة يوم 1014/11/12)

2- نفس المرجع.

3- Roser CUSSÒ « la commission européenne de l'enseignement supérieur : une réforme au-delà de Bologne » in cahier de la recherche sur l'éducation et les savoirs. N° 5.2006,[en ligne].http://cres.revues.org/1170.(page consultée le 15/06/2014)

إن التأكيد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصال وعلى إستعمالاتها ورد في جميع الإتفاقيات الدولية وهذا ما يزيد ضرورة الإعتناء بها وإدماجها في كافة مظاهر الحياة اليومية وعلى رأسها التعليم العالي.

فسواء كانت العولمة أو إرساء مجتمع المعلومات والمعرفة، تحتل تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحصة الأبرز ومن أجل هذا وفي إطار إنتماء الجزائر إلى قمة مجتمع المعلومات وسعياً منها في الإنضمام والدخول ضمن نطاق منظمة التجارة العالمة وكذا في إطار إصلاح التعليم العالي وإعتماد نظام ل م د، حاولت الجزائر الإرتقاء حسب وتيرة هذه التغييرات للتوافق مع مستوى طلبات هذه التكنولوجيا الجديدة لتجعل من تكنولوجيا المعلومات والإتصال أداة قومية في خدمة التنمية.

حيث قامت بعقد مجلس للوزراء في ديسمبر 2012 مخصص لدمقرطة الإستفادة من خدمات البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية ومن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصالات.[1]

حيث دعا رئيس الجمهورية الحكومة إلى مواصلة الجهود المبذولة في سبيل "ربط بلادنا بالإقتصاد الجديد القائم على الإستعمال المتنامي لتكنولوجيات الإعلام والإتصال"كما "يجب أن تتمحور هذه الدينامية بوجهة خاصة حول ترقية الوصول إلى الإنترنيت ذي التدفق العالي والعالي جدا لفائدة المواطنين والكيانات الاقتصادية".وكذا الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية الجزائرية « e- Algérie ».[2]

الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تعميم إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في عدة مجالات التطبيق مثل **التعليم والبحث** (الإتصالات السلكية واللاسلكية،الإعلام الآلي،الإلكترونيات الدقيقة،تكنولوجيا الفضاء،الفيزياء والرياضيات)،المكتبات الإلكترونية وتكنولوجيات الويب والبريد الإلكتروني[3].

إن دخول تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلى المجتمعات وتوجه هذه الأخيرة نحو تحقيق مجتمع للمعرفة والمعلومات أثر بشكل كبير على جميع التخصصات والمجالات المعرفية

1- الجزائر .الوكالة الوطنية للإستثمار . قطاع تكنولوجيات المعلومات والإتصال.[على الخط].
http://www.andi.dz/index.php/ar. (صفحة مستشارة يوم 2014/11/12)

2- نفس المرجع.

3- نفس المرجع.

ولاسيما علم المكتبات والذي تأثر هو الآخر بهذه التحولات والتغيرات إن كان على صعيد التخصص والتكوين الجامعي أو على صعيد المهنة المنوطة بالطالب فور تخرجه من الجامعة.

المطلب الثاني: أهم تكنولوجيات الإتصال والمعلومات في ميدان علم المكتبات

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي تتفاقم مع مرور الوقت وتزيد من الحاجة إلى مواكبتها ومجاراتها شكلت منعطفاً حاسماً في جميع المجالات الفكرية والعلمية والمعرفية وكان لها دور كبير وتأثير بالغ على المجتمعات من حيث نموها وتطورها وذلك من خلال مدى إستعمالها وتوظيفها في جميع القطاعات الموجودة في البلاد.

لقد تجلت ملامح ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عدة عناصر لها إرتباط بعلم المكتبات حيث أصبح هذا الأخير ذو علاقة وطيدة مع عناصر هذه الثورة والتي نذكر أهمها وهي:

1- الحواسيب (les ordinateurs):

لم يعد الحاسوب في عصر المعلومات وسيلة لتخزين المعلومات ومعالجتها فقط وإنما تعدى دوره السابق ليصبح مدمجاً في جل العمليات والخدمات الحديثة.

صحب التطور السريع في أشكال وأنواع الحواسيب تطوراً في الخدمات والإمكانيات التي توفرها هذه الحواسيب والتي هي في تطور مستمر سواء من حيث أحجامها أو من حيث الأعمال التي تقوم بها على غرار:

1.1- الحواسيب الشخصية (les ordinateurs personnels):

وهي حواسيب مكتبية أو محمولة تمكن الفرد من التعامل مع بطريقة سهلة مع البرامج المتوفرة.

2.1- الحواسيب الفائقة (les ordinateurs super):

وهي حواسيب ذات سعة هائلة في التخزين قدرة على معالجة كمية كبيرة من البيانات ويعتبر هذا النوع أسرع أجهزة الحاسوب المخترعة.

توسعت إستعمالات وإستخدامات هذه الحواسيب حيث أصبحت ذات دور كبير في التعليم "وإنتشار الإستراتيجيات الخاصة بتوظيف الحاسب وبرامجه في التعليم وإعتماد التعليم عليه

خصوصاً في التعليم الفردي والتعليم الذاتي والذي يقوم على الإعتماد على تصميم البرامج التعليمية"[1].

كما أصبح الحاسوب يضيف قائمة ضخمة من الخدمات والمعلومات سواء للإستخدام الشخصي أو إمكانية الإستفادة من المعلومات التي تقدمها شبكات المعلومات وكذا التحكم والإكتشاف من ذلك من خلال برامج تسمح للطلاب بإجراء التجارب، وتصميم المواقف وتحليل التغيرات.[2]

2- الشبكات (les réseaux) :

مع إزدياد حجم الإنتاج الفكري والمعرفي وكذا التطور في أساليب العمل والكم الهائل من البيانات والمعلومات المنتجة، كان هناك حاجة ملحّة للتمكّن من تسيير وتيسير إنتقال هذه البيانات و المعلومات إلى جمهور من المستفيدين بحيث تتوفر لهم إمكانية الإستفادة من المعلومة المستقبلة في الوقت المحدد وتوفر أيضاً إمكانية تداولها مشاركتها فيما بينهم وبالتالي كان من الضروري ربط أجهزة الحاسب فيما بينها بما يعرف بالشبكات.

إن الهدف الدائم من الشبكة هو التشارك في المصادر ونقصد بالمصادر كل ما يمكن لمستخدم يعمل على حاسوب ما أن يصل إليه على حاسوب آخر وهي تتضمن ما يلي:

- الملفات و قواعد البيانات
- البرامج
- الإتصال بين الأشخاص على نفس الشبكة.

و على العموم يمكن تلخيص فوائد الشبكات فيما يلي:[3]

- ✓ المشاركة وتقاسم البرمجيات.
- ✓ المشاركة و تقاسم موارد الشبكة.
- ✓ تأمين المعالجة الموزعة للمعلومات.
- ✓ العمل بسرعة ووثوقية وتكلفة أقل.

1- محمد الفاتح حمدي؛ ياسين قرناني؛ مسعود بوسعدية.المرجع السابق الذكر.ص.12

2- نفس المرجع.نفس الصفحة

3- مراد شاباية. مقدمة إلى شبكات الحاسوب.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2005.ص.ص:20-23

- ✓ توسيع نظام إستخدام أجهزة الحاسوب بتكلفة أقل.
- ✓ توفير عملية التحكم والإدارة المركزية للأنظمة الموزعة جغرافياً.
- ✓ توفير التوافق بين البرمجيات المختلفة.
- ✓ توفير إمكانية تبادل المعلومات و الملفات.
- ✓ توفير التخاطب و المناقشة بين مستخدمي الشبكة.
- ✓ حماية وأمن المعلومات.
- ✓ نقل البيانات ذات الأنواع المختلفة.

يمكن تصنيف الشبكات الآتي ذكرها تحت صنف واحد لإستعمالها كلها البروتوكول TCP/IP وهي ثلاثة أنواع:

1.2- الأنترانت (Intranet):

أول من إقترح مصطلح الأنترانت (Intranet) كان جيم كلارك (Jim Clark) والذي كان عاملاً بشركة نيتسكايب (Netscape) ولقد إستعمل هذا المصطلح ليشير إلى الأنترنت الداخلية.[1]

وتعرفها اللجنة العامة لعلم المصطلحات و المصطلحات الحديثة (CGTN) بأنها: "شبكة إتصالية ومعلوماتية موجّهة للإستعمال الخاص فقط بمؤسسة ما تستعمل نفس بروتوكولات وتقنيات الأنترنت"[2].

وهي "شبكة محلية داخلية مستقلة بحد ذاتها ويمكن إعتبارها شبكة تعاونية (تشاركية)،أو شبكة مؤسسات تربط بين مستخدميها بإستخدام تقنيات الأنترنت، فهي مبنية على أساس البروتوكولات TCP/IP المستخدمة في الانترنت كما أنها كثيرة الشبه بها من الناحية البنيوية،إلا أنها تتميز بأنها تحد من سلكات الأنترنت اللامحدودة

1- Gaëlle PENNETIER. « l'intranet technique et enjeux » in Économie et management .n°114 du Janvier 2005,[en ligne]. http://www2.cndp.fr/revueEcoManagement/pdf/114/005012.pdf.(page consultée le 11/10/2014)
2- ibid.

فهي تمكن المستخدمين من الإتصال فيما بينهم بحرية ولكن ضمن قطاعات محكومة بسماحيات وصول قابلة للتحكم".[1]

2.2- الإكسترانت (Extranet) :

هي شبكة بمستعملين خارجيين مستهدفين يتم من خلالها تقديم مجموعة من الوسائل الضرورية و الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة إلى مجموعة من المستعملين،الزبائن أو شركاء متعارف عليهم.

3.2- الأنترنت (Internet):

لفظة أنترنت جاءت من العبارة الإنجليزية « Interconnected Networks » والتي تعني "الشبكات المربوطة" وهي "شبكة معلوماتية عالمية تتكون من مجموعة من الشبكات الوطنية،الجهوية و الخاصة، مربوطة بواسطة بروتوكول للإتصال TCP/IP هذه الشبكات تتعاون توفير إستعمال مشترك وموحد بين المستعملين".[2]

وفي تعريف آخر بسيط فالأنترنت هي "فكرة لضمّ –بالإعتماد على قواعد موحدة– كل الحواسيب وكل شبكات الإتصال، وبذلك توفير إمكانية إتصال أيّ حاسب بأي حاسب آخر بكل وسائل الإتصال الممكنة"[3].

من أهم الشبكات والتي كان لها التأثير الأكبر على العالم أجمع شبكة الأنترنت والتي أصبحت تحتل مكانة جد مرموقة في المجتمعات والحياة اليومية للفرد كما أنها تعد أكبر وأهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في عصر المعلومات.

إن الإمكانيات التي وفرتها الأنترنت تتمثل في إعتبارها مكتبة إفتراضية أين تتجمع مصادر المعلومات العالمية من أجل إستعمال المستفيدين، كما كسرت حاجز المسافات الفاصلة في الإتصال وكان لها التأثير العظيم على ممارسة مهنة علوم المكتبات والمعلومات حيث أن

1- حسام الملحم، عمار خيربك.شبكات الأنترنت:بنيتها الأساسية و إنعكاساتها على المؤسسات.[د.م.]: دار الرضا للنشر،2000 .ص.13

2 - institut de la gestion publique et de dévelopement économique. TCP/IP Internet /Intranet/ Extranet ,[en ligne]. http://www.resoo.org/docs/reseaux/tcp-ip.pdf.(page consultée le 11/10/2014)

3- ibid.

الولوج والوصول إلى المعلومة عبر الأنترنت غير من المفهوم الكلي لعلوم المكتبات والمعلومات.[1]

لذلك كان من الضروري على أخصائي المعلومات أن يكون بمستوى التحديات التي فرضتها شبكة الأنترنت حيث لابد له من أن يفرض وجوده ويضطلع بمهام جديدة تجعل من غير الممكن الإستغناءعنه خاصة في ظل إنعدام الوساطة بين الأنترنت والمستفيد في البحث عن المعلومة.

3- البرمجيات (les logiciels) :

وهي في مفهومها العام نظام متناسق من التعليمات والأوامر المصممة من طرف أخصائي في البرمجة وهدفها توجيه المكونات المادية للحاسوب بطريقة معينة قصد الحصول على نمط محدد لإستعمال الحاسوب وفق خصوصيات المجال الذي ستستعمل فيه البرمجية.

أما البرمجيات الوثائقية هي مجموعة من الأوامر والمعطيات التي تنفذ مختلف العمليات الفنية التي تقوم بها المكتبة آليا أي بواسطة الحاسوب كما تقوم أيضا بإتاحة خدمات متنوعة ومختلفة للمستفيدين من خدمة البحث في الفهارس إلى إتاحة المحتوى على الخط (On line) .

كما هي كل البرامج المعالجة للوثيقة , حيث تكون منظمة ومخصصة لمعالجة المعلومات التي تتعلق بالميدان الوثائقي، إذ تدير وتعالج وتخزن وتسترجع المعلومات ومن هنا فإن كل وظائف البرامج تتصل بمختلف عمليات السلسلة الوثائقية إبتداءاً من حجزها حتى معالجتها وإمكانية إسترجاعها .

من شأن البرمجيات الوثائقية تسهيل عملية البحث وإسترجاع المعلومة بشكل سريع يسمح للباحث ويمكنه من تحقيق السرعة ونجاعة بحثه كما وتسهل على أخصائي المعلومات هو الآخر تبليغ المعلومات ونشرها لجمهور المستفيدين منها.

4- الرقمنة (la numérisation) :

تعرفها IFLA بأنها: مجموعة من الإجراءات التي تتمثل في "إلتقاط" و تجميع الصور بفضل تكنولوجيا الإعلام الآلي. حيث تلتقط كاميرا رقمية أو ماسح ضوئي صورة إلكترونية ثم تحول

1- Shariful ISLAM ;Nazmul ISLAM « information and comminucation technology (ICT) in libraries :a new dimension in librarianship » in Asian journal of information technology, N° 8,vol.5,2006 ,[en ligne]. http://medwelljournals.com/abstract/?doi=ajit.2006.809.817.(page consultée le 06/10/2014)

في الحاسوب إلى نظام ثنائي (يتكون أساساص من مجموعة من 0 و1) و التي يمكن أن نعود الإطلاع عليها على الشاشة أو نطبعها على شكل ورقي.[1]

و بتعريف آخر هي فعل التحويل من التناظري إلى الرقمي من أجل معالجة البيانات بواسطة الحاسوب.[2]

ومنه فالمفهوم من هذا المصطلح هو العملية التي يتم عن طريقها تحويل الوثائق من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه الوثائق صور أو بيانات نصية أو ملف صوتي أو أي شكل آخر وعند تحول المعلومات إلى شكلها الرقمي فهي تخزن في ملف على الحاسب الآلي الذي يمكن من معالجته كأي ملف آخر.

إن ظاهرة الرقمنة تعد مرحلة إنتقالية وفرتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال حيث ساهمت هذه الظاهرة في توفير المعلومة بشكل غير محدود الزمان ولا المكان وذلك بالإنتقال من الشكل التقليدي الورقي والمطبوع إلى الشكل الرقمي والذي يسمح بتداول المعلومة والإستفادة منها لأقصى الحدود عن طريق نسخها وتخزينها في الحاسوب ومعالجتها آلياً.

تعد الرقمنة من أهم مظاهر التكنولوجيا الحديثة والتي لها علاقة وطيدة بعلوم المكتبات والمعلومات خاصة على مستوى مصالح الأرشيف لما وفرته من إمكانيات هائلة في إسترجاع المعلومة بالحفاظ على النسخ الأصلية من الضياع إلا أنها لازالت تعاني في المكتبات من عقبات الملكية الفكرية.

5- قواعد المعطيات (les bases de données) :

يمكننا تعريف قواعد المعطيات على أنها مجموعة من البيانات المسجلة، مجموعة مع بعضها البعض بدون تكرار أو إزدواجية لامبرر لها، من أجل توفير عدة خدمات وتطبيقات. تكون المعطيات مسجلة بطريقة مستقلة عن البرامج المستعملة.

هذه البيانات تكون منظمة ومنهجية تسمح بالقيام بعمليات، قد تكون جد معقد كما تسمح بالقراءة، الحذف، النقل، الفرز والمقارنة..إلخ...

1 -IFLA .Principes de concervation,[en lignes]. http://webworld.unesco.org/mitigating_disaster/pdfs/anexos/cinco/mcilwaine.pdf.(page consultée le 03/10/2014)

2 - Dico Info .numérisation,|en ligne]. http://dictionnaire.phpmyvisites.net/definition-Numeriser-8995.htm. (page consultée le 1610/2014)

وهي مجموعة من البيانات المخزنة على حوامل مقروءة آلياً من خلال الحاسوب، وجدت لإرضاء مجموعة من المستعملين في آن واحد وبشكل إنتقائي وفي وقت قصير جداً، وهي تشكل جوهر نظام المعلومات.

وتعتبر الأنترنت أعظم بنك المعطيات إذ تحتوي على مجموعات هائلة من قواعد المعطيات في مجالات عدة من فروع المعرفة والعلوم كما وتقدم مجموعات هائلة من المعلومات على إختلاف أشكالها سواء كانت كتب أو دوريات أو مقالات أو حتى صفحات الويب...

المطلب الثالث: تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصال على علم المكتبات

إن إرتباط علم المكتبات (كميدان للشغل أو كتخصص وتكوين) بتكنولوجيا المعلومات والإتصال يعود أساساً إلى مجموعة التكنولوجيات الحديثة والتغيرات الحديثة التي أدمجتها هذه الأخيرة في المجتمع والتي أصبحت ذات أهمية كبيرة في كافة الميادين التي لها صلة بقطاع علم المكتبات. ومن أبرز ما أفرزته إستعمالات تكنولوجيا المعلومات والإتصال على ساحة الميدان:

1. **الإنفجار المعرفي:**

وهو النمو السريع في معظم حقول المعرفة والذي أدى إلى زيادة حجم المعلومات المتدفقة يوميًا بحيث أصبح من أبرز سمات العصر الحاضر على الإطلاق، هذا الإنفجار جعل الكم الهائل من المعرفة والمعلومات متاحًا لنا في كل وقت وفي كل مكان تقريبًا وهذا ما تميز به عصرنا الحاضر لذلك سمي بعصر المعلومات[1].

إن الإنفجار المعرفي ما هو إلا نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي الذي مر به الإنسان عموماً، فبفضل الثورة العلمية التكنولوجية التي ظهرت في نهاية القرن العشرين ونتيجة للتطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي واكبته السرعة في التقدم العلمي التكنولوجي والذي تجسد في تكنولوجيا الإتصال وثورة المعلومات[2] وأدى بالضرورة إلى الإنفجار المعرفي.

1- معاوية مصطفى محمد عمر.الإنفجار المعرفي: أسبابه وطرق السيطرة عليهفي القرن الحادي والعشرين. ورقة مقدمة في مؤتمر الدراسات العليا. السودان: جامعة الخرطوم،25-28 فيفري 2013.ص.2

2- أحمد علي« مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة» في مجلة جامعة دمشق، العدد 1، مج28. سوريا: جامعة دمشق،2012.ص.476

إن ثورة المعلومات والإنتشار الكبير للمعلومات وتوسعها وإنفجارها لم يكن ليحدث دون المساهمة الكبيرة للتطور التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات والأنترنت والتي ساعدت كلها على نشر المعرفة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل.

إن ميدان علم المكتبات كان أكثر المتأثرين بهذه الظاهرة (الإنفجار المعرفي) وذلك يعود لعلاقته الوطيدة بالإنتاج الفكري والعلمي في كافة ميادين العلوم والتخصصات. إذ أن ما يميز وضع المكتبات ومراكز المعلومات في أي مجتمع هو أنه يقع وسط بؤرة أي نشاط إجتماعي أو إقتصادي أو علمي في ذلك المجتمع حيث لا يمكن أن تعزل المعرفة بحكم أنها جوهر ما تفعله وبذلك تظل أكثر تأثراً بأي تغيير فيه.[1]

وبذلك أصبح من الصعب الإلمام بجميع ما ينتج في ميدان معرفي واحد فما بالنا بجميع فروع المعرفة.

إن الإنفجار المعرفي الكاسح مسّ جميع أنواع المعرفة النظرية والتقنية والتطبيقية مما جعل دور أخصائي المعلومات أكبر وتحديه أصعب من سابقه. لذا كان لابد من أن يتلقى المختص في علم المكتبات والمعلومات تكويناً جامعياً ناجعاً يجعله يعي الدور المنوط به في وسط زخمٍ من المعارف والمعلومات وكذا يعي التحديات التي سوف يواجهها فور تخرجه من الجامعة.

2. تنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها:

إن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والإتصال والإنفجار المعرفي لم تمس كمية الإنتاج الفكري وحجمه فقط وإنما مست جميع مظاهر هذا الإنتاج على غرار شكل مصادر المعلومات والوثائق، حيث تنوعت هذه الأخيرة وتعددت أصنافها ولغاتها أيضاً، فبالإضافة إلى "الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والتقارير العلمية وبراءات الاختراع والمعايير الموحدة والمواصفات القياسية هناك المصغرات والمواد السمعية

1- السعيد بوعافية «الإتجاهات الحديثة لخدمات المعلومات الإلكترونية في المكتبات: بين الواقع والمأمول» في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28/27. بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2012.ص.295

والبصرية وأوعية المعلومات الإلكترونية كالأقراص (CD- ROM) والوسائط المتعددة (Multi-média) والأوعية الفائقة أو الهيبرميديا (Hypermédia) وغيرها".[1]

إن كثرة الإنتاج المعرفي والمعلومات لم يكن ليتحقق دون إيجاد سبل حديثة تمكن من حفظ هذا الكم الهائل من المعلومات في وسائط وأوعية جديدة تتناسب مع عصر المعلومات وتسمح بتخزين حجم كبير من المعلومات في حوامل ذات سعة صغيرة وذات قدرة كبيرة على الإستيعاب. كما تسمح بسرعة إسترجاعها وتداولها عند الحاجة وكذا توزيعها على المستفيدين.

إن هذه الإمكانيات حققتها وجود وتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتي خلقت تحدي جديد يتمثل أساساً في تنوع شكل مصادر المعلومات والذي إتسم بالرقمية وسعة التخزين وسهولة الإسترجاع.

إن جميع الوسائل والتي تم تطويرها حول الحواسيب والوسائط المتعددة تمكن من:

- ✓ البحث عن المعلومة.
- ✓ معالجتها.
- ✓ أرشفتها.
- ✓ إنتاج المعلومة.
- ✓ توزيعها.

مهما كان الشكل الذي تقدم فيه هذه المعلومة سواء نصية أو على شكل معطيات رقمية أو على شكل مخططات أو كانت صوت أو صورة تابثة أو متحركة أو كانت تربط بين جميع هذه العناصر.

إن العنصر الأساسي في علوم المكتبات والمعلومات والذي لابد أن يحظى بإهتمام بالغ فيها هو الوثيقة (معلومة + حامل: مهما كان شكله أو سنده المادي) وهذا ما خلق تحدي جديد يتعلق بمصادر المعلومات الإلكترونية والرقمية والتي فرضتها

1- معاوية مصطفى محمد عمر.الإنفجار المعرفي: أسبابه وطرق السيطرة عليهفي القرن الحادي والعشرين. المرجع السابق الذكر.ص.6

التطورات التكنولوجية في مجال الإنتاج الفكري وتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

المطلب الرابع: الدور المنوط بطلبة علم المكتبات في مجتمع المعلومات

إن التحولات التي مست المجتمع سواء ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال وما إرتبط بها من إنفجار معرفي والتوجه نحو إقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، أثرت بشكل كبير على مهنة المختص في علم المكتبات، حيث أصبح الطالب في هذا الميدان يتحضر لمواجهة ثورة جديدة أي تلك التي سيواجهها فور تخرجه من الجامعة وهي الثورة في مهنته.

إن العامل في قطاع علم المكتبات وفي المؤسسات الوثائقية على إختلاف أنواعها أصبح مجبراً أن يخلق لنفسه مكانة جديدة تتماشى مع التطورات الحاصلة في المجتمع ككل.

ومن ذلك بدأ الحديث عن مهنة "أخصائي المعلومات" أو "إختصاصي المعلومات" وهو:"من يستخدم المعلومات في وظيفته إستخداماً للمضي قدماً برسالة مؤسسته. يحقق إختصاصي المعلومات ذلك من خلال تنمية مصادر المعلومات وخدماتها ونشرها وإدارتها .كما يُسخّر إختصاصي المعلومات التكنولوجيا كأداة حاسمة في تحقيق الأهداف"[1].

إن هذا التعريف يبدو لوهلة من الزمن تعريفاً عاماً وشاملاً وليس ذو علاقة مباشرة مع المكتبي أو الأرشيفي أو الوثائقي أو المختص في حقل علم المكتبات بشكل عام، إلا أن هذا هو التحدي الجديد الذي تفرضه التطورات الجديدة ويفرضه مجتمع المعلومات.

إن تخصص علم المكتبات في حد ذاته –كما ذكرنا سابقاً في الفصل الثاني– قد غير مسماه وهويته من علم المكتبات والتي إرتبطت به لوقت طويل إلى علم المعلومات وذلك ليخلق لنفسه مكانه هامة أمام باقي الميادين الأخرى، وبذلك لم يعد العامل في هذه المهنة هو الآخر يدعى بالمكتبي أو الأرشيفي أو الوثائقي وإنما كان لا بد له من أن يصبح "أخصائي للمعلومات" حيث تفرض عليه هذه التسمية الجديدة أن يكون له دور حاسم وبالغ في مجال المعلومات والإنتاج الفكري.

1– إيلين آبيل وآخرون؛ تر.نعيمة حسن جبر.كفايات أخصائي المعلومات في القرن 21. جمعية المكتبات المتخصصة SLA، 2013،[على الخط]. slaagc2014.org/pdf/kefayat.pdf .(صفحة مستشارة يوم 2014/10/11)

من حتميات المهنة الجديدة لأخصائي المعلومات أن لا يبقى بعيداً ينتظر المعلومة لحين وصولها إليه إذ أن هذا سيستبعده لا محالة من عصر يتسم بالسرعة ويهيمن فيه مالك المعلومة على ذلك الذي يستقبلها وإنما يجب عليه أن يكون عنصراً ذو أهمية بالغة في الوصول إلى المعلومة ومعالجتها وتبليغها بشكل أسرع وأكثر كفاءة للمستفيد حيث لا يلغي بذلك دوره كوسيط بين المستفيد من المعلومة ومنتجها.

إن عصر المعلومات والذي يتميز بالهيمنة الرقمية والآلية في جميع العمليات المتعلقة بالمعلومات منذ إنتاجها وتبليغها فرض على المختص في علوم المكتبات والمعلومات أعمال جديدة ومهام مرتبطة بالتطور السريع التكنولوجي.

إذ أصبح أخصائي المعلومات يضطلع بمهام وأنشطة متنوعة ذات علاقة مع إستعمال الحاسوب وغيره من تكنولوجيات المعلومات الجديدة بعض منها تتعلق بتطوير تخزين وحفظ المعلومات ونظم إسترجاع البيانات والمواد المتخصصة والمحلية. وكذا إدارة مختلف العمليات الداخلية والإضطلاع بالبحث عن معلومات للمستفيدين بإستخدام معدات حديثة، تبادل قواعد البيانات المحلية ومشاركة المصادر من خلال الشبكات المعلوماتية.

من أجل خدمات المعلومات الحديثة، فإن الأشخاص المؤهلين مطالبون بتوفير منافذ إلى قواعد البيانات وبنوك المعطيات وكذا على إكتشاف مصادر المؤسسة الوثائقية وذلك من خلال توفير خدمات التكشيف وإستراتيجية البحث والتي تكون ذات أهمية في إكتشاف هذه المصادر بطريقة أكثر نجاعة وفاعلية.[1]

أمام هذه التطورات المتسارعة والمتنوعة في مهنة أخصائي المعلومات لابد للجامعة من أن توفر تكويناً يليق بالمهنة الجديدة للطالب في علم المكتبات والتي سيواجهها فور خروجه من صفوف الدراسة والإلتحاق بعالم الشغل. لذا لا بد للتكوين بصفة عامة وبرامج التكوين بصفة خاصة أن ترتقي إلى مستوى إعداد وتأهيل أخصائي معلومات كفؤ.

1- Shariful ISLAM ;Nazmul ISLAM « information and comminucation technology (ICT) in libraries :a new dimension in librarianship.op.cit,[en ligne].
http://medwelljournals.com/abstract/?doi=ajit.2006.809.817 .(page consultée le 06/10/2014)

المبحث الخامس: برامج علم المكتبات في ضوء تطور تكنولوجيا المعلومات وإنعكاساتها على التكوين

لما كان التكوين له الدور الأبرز في تخريج أخصائي المعلومات وما تلعبه برامج التكوين من حيث أنها تبلور معارف الطالب وتزيدها وتكسبه مهارات وكفاءات لم يكن يمتلكها من قبل،فإنه لابد لهذه البرامج التي يتلقاها الطالب في حقل علم المكتبات والمعلومات أن توفر له نظرة شاملة وصورة حقيقة عن طبيعة ميدان تخصصه، وكذا تحضيره بشكل أو بآخر لمواجهة تحديات مهنته حيث يكون بذلك على إطلاع واسع بالأعمال المكلف بها والتحديات التي فرضتها التطورات والتغيرات التكنولوجية على ميدان علوم المكتبات.

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال مست التكوين على مستويين مهمين:

الأول: يتمثل في إستعمال هذه التكنولوجيا الحديثة للإتصال والمعلومات في تكوين الطالب من خلال تدريبه على إستعمالها وكذا من خلال إدراجها كوسيلة للتكوين خلال فترة الدراسة: كإستعمال الحاسوب والشبكات مثلاً في إجراء الإمتحانات وذلك بواسطة برامج مناسبة.

أما **الثاني:** فيكمن في وضع تكنولوجيا المعلومات والإتصال كميدان للدراسة حيث يخصص لها القدر الأكبر من برامج التكوين وبذلك تصبح كمجال للدراسة يتلقى فيه الطالب تكويناً حول ماهيتها وخصائصها وإستعمالاتها...إلخ... في ميدان علم المكتبات والمعلومات.

ومن هذا المنطلق لابد لنا من التعرض لبرامج التكوين في ميدان علم المكتبات تماشياً مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

المطلب الأول: إصلاح برامج التكوين في علم المكتبات وفق تكنولوجيا المعلومات والإتصال

إن تحدي اليوم فيما يتعلق بعلم المكتبات والمعلومات هو إعداد أخصائي معلومات قادر على مجابهة ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال وكذا الإنفجار المعرفي بما تشمله هاتان الظاهرتان من تحديات ومهام جديدة أحدثت تغييراً في المهنة.

إن إعداد أخصائي المعلومات يعتمد بالدرجة الأولى على إعداد خريجين يؤدون مهام معينة،ويبدؤ ذلك من خلال بتكوينهم بشكل فعال من خلال إدراج برامج موائمة لمتطلبات العصر والمهنة الجديدة في ميدان علوم المكتبات والمعلومات أي إعتماد برامج ذات مستوى

عالٍ، قادرة على تكوين وإعداد خريج مؤهل وفق المواصفات المقبولة على المستوى الدولي وفي مختلف إتجاهات المعرفة والتجاوب مع حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية.

حيث أن العصر الحالي يتسم بتضخم المعلومات إذ لا تكمن المشكلة في نقص المعلومة أو قلتها وإنما في سبل التعامل معها بإستخدام وسائل وطرق شتى تتعلق أساساً بنقلها وتخزينها وإسترجاعها ومشاركتها.

ومن بين الكفاءات التي يجب أن تبنى عليها برامج إعداد المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات في مجتمع المعلومات كم جاء في دراسة **الأنصاري** و**سجاد الرحمان** نقلاً عن **علي بن سعد العلي** و**محمد بن مبارك اللهيبي:**

1. الكفاءات الجوهرية.
2. الكفاءات الجوهرية التكميلية.
3. الكفاءات الإختيارية.
4. الكفاءات الإختيارية التكميلية.

الكفاءات الجوهرية	الكفاءات الجوهرية التكميلية	الكفاءات الإختيارية	الكفاءات الإختيارية التكميلية
المفاهيم والنظريات المتعلقة بالمعلومات.	خدمات الإتاحة.	خدمات الإحاطة الجارية.	مهارات البرمجة.
تنظيم ومصادر المعلومات.	إسترجاع المعلومات.	خدمات المعلومات بالمؤسسات.	مباديء التنظيم ونظرياته.
تحديد إحتياجات المستفيدين.	معالجة المعلومات.	أدب الأطفال.	نظريات إسترجاع المعلومات.
البحث في الإنتاج الفكري.	البحث في الإنتاج الفكري.	خدمات المعلومات للقطاعات المتخصصة.	البحث في الإنتاج الفكري.
تكنولوجيا المعلومات والمجتمع.	عرض المخرجات الببليوجرافية العنكبوتية.	إقتناء مصادر المعلومات المتخصصة.	تكنولوجيا المعلومات والمجتمع.
أساسيات المعلوماتية الإجتماعية.	مهارات البحث وعمل الدراسات.	إستخدام الأنترنت في الخدمات الفنية.	مهارات البحث وعمل الدراسات.

سلوك البحث عن المعلومات.	الإتصال.	الخدمات المتخصصة.	الإتصال.
السلوك التنظيمي.	إدارة الموارد البشرية.	مصادر المعلومات النصية.	إدارة الموارد البشرية.
	تصميم صفحات الأنترنت وصيانتها.	تصميم صفحات الأنترنت وصيانتها.	معالجة المعلومات.
	البحث في الشبكة العنكبوتية.	النشر العلمي والنشر الإلكتروني وتاريخ الكتب.	البحث في الشبكة العنكبوتية.
	إدارة قواعد البيانات.	إدارة قواعد المعلومات.	البحث في قواعد المعلومات والأنترنت.
	التكشيف والإستخلاص.	التكشيف والإستخلاص.	تحديد إحتياجات العميل.
	إدارة المعرفة.	الأنترنت والأنترانت.	الإدارة المالية وإدارة المكاتب.
	تكشيف المصادر الإلكترونية.	تكشيف مصادر المعلومات الإلكترونية.	إدارة المشاريع.
	التقييم والقياس.	السياسات الوطنية للمعلومات.	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
		الوسائط المتعددة.	إدارة خدمات إتاحة المعلومات.
		تحليل النظم وتصميمها.	
		إدارة نظم المعلومات.	
		أساسيات إقتصاد المعلومات.	
		الشبكات والإتصال عبر الأقمار الصناعية.	
		الترويج والتسويق للخدمات.	
		تنمية الموارد.	
		أتمتة المكتبات.	

		عرض المخرجات الببليوجرافية.	

الجدول رقم 06 : الكفاءات المطلوبة في أخصائي المكتبات والمعلومات[1]

إن برامج علم المكتبات التي يتلقاها الطالب خلال فترة تكوينه الجامعي من شأنها أن تقوم بتخريج "أخصائي معلومات" علماً وأن هذا التطور الجديد في المهنة والمنطوي تحت هذا المسمى يأخذ في الحسبان جميع التطورات الحاصلة ليس فقط في مجال المكتبات والمعلومات وإنما في المجتمع لاسيما الإنتاج الفكري والمعرفي.

لذا لا بد أن تهتم البرامج المقررة في الجامعة وفي أقسام علوم المكتبات والمعلومات بخلفيات تتعلق بالعلوم التالية:[2]

- ✓ علم المكتبات والمعلومات.
- ✓ علم الحاسوب.
- ✓ علم الإتصال وشبكات المعلومات.
- ✓ علم إدارة الأعمال.

مع الملاحظة أن إجتياجنا إلى متخصصين في أعمال الحاسب الآلي، الإتصال وشبكات المعلومات وإدارة الأعمال يجب أن يكون من منطلق أنها أعمال مساعدة وليست أعمالاً أساسية في مجال التخصص.[3]

ولأن الهدف الرئيسي من إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم االعالي وغيره من الميادين هو "إرساء مجتمع المعلومات" كان لا بد أن يحظى هذا الأخير بحصة أيضاً في برامج علوم المكتبات والمعلومات.

حيث يكون الغرض من إدراج مجتمع المعلومات كمقرر في برامج علوم المكتبات والمعلومات، بصفة عامة،هو التعرف على التغيرات في المجتمع الحديث والمعاصر تلك التي نشأت من

1- علي بن سعد العلي؛ محمد بن مبارك اللهيبي«الإتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات نموذج لتقييم المناهج وتطويرهاالمرجع السابق الذكر .[على الخط].
http://www.kfnl.gov.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/Pages/default.aspx.(صفحة مستشارة يوم 2014/09/18)

2- هشام مصطفى كمال الدين« شبكة الأنترنت وأثرها على الجيل الثاني من المكتبات والمكتبيين» في مجلة المعلوماتية، العدد 27، 2009.ص..[على الخط].http://informatics.gov.sa/article.php?catid=37 .(صفحة مستشارة يوم 2014/10/11)

3- نفس المرجع

ونتجت عن التوسع والتنوع في إنتاج المعلومات والإحتياجات لها. إذ يكون للطلاب بعد الإنتهاء من دراسة هذا المقرر القدرة على:[1]

- ♣ إدراك أهمية المعلومات في تشكيل المجتمعات الحديثة فيما يتعلق بالحكومة والثقافة والإنتاج/الإستهلاك للمعرفة والإقتصاد.
- ♣ التعرف على السياق التاريخي لمجتمع المعلومات.
- ♣ الإدراك لدور أخصائي المعلومات في المجتمع ومعرفة المشكلات الأخلاقية التي تواجه المهن المعلوماتية حالياً.
- ♣ إعتبار خدمات المعلومات متجذرة في المجتمع ومعرفة أن التأثيرات الإجتماعية والسياقات مهمة فيما يتعلق بتشغيلها الفعال.

إن ما شهدته المجتمعات في في كفة دول العالم من تطورات على صعيد تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتوجه نحو إقامة "مجتمع المعرفة" أوجدت ضرورة ملحة في تغيير البرامج التقليدية القديمة السائدة وإستبدال بعضها وتحيين الآخر في محاولة لمجاراة هذه الثرورات الحاصلة في مجالات الإنتاج الفكري والتطور التكنولوجي.

إن الإصلاح الذي شهدته برامج علم المكتبات في الجزائر– كما وضحنا سابقاً في الفصل الثاني– كان الهدف الأساسي منه مواكبة كافة التطورات الجديدة والمستمرة في المجال. وفي إطار الإصلاح الحاصل قبيل إصلاح ل م د أي ذلك الذي تزامن مع سنة 2001–2003 ومع محاولات إدراج مقررات دراسية في برامج التكوين يكون الهدف منها مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان علم المكتبات وكذا الإندماج في مجتمع المعرفة والتعرف عليه وعلى قضاياه وما يحمله هذا المفهوم الجديد إلى علوم المكتبات والمعلومات.

ومن بين المقاييس المضافة إلى برامج علم المكتبات والتي تبنتها أقسام علم المكتبات في الجامعات الجزائرية من خلال إصلاح 2003/2001 في إطار إضافة طابع إستغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في هذا الميدان نذكر:

1– محمد فتحي عبد الهادي.مجتمع المعلومات والمعرفة كمجال للدراسة في أقسام دراسات المعلومات العربية : دراسة ميدانية. ورقة مقدمة في المؤتمر 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية. الدوحة: قطر، 20/12 نوفمبر 2012.ص.998

	السنة	إسم المقرر
ليسانس علم المكتبات	الأولى	مدخل للإعلام الآلي
	الثانية	الإعلام الآلي التوثيقي
	الثالثة	تكنولوجيا المعلومات
	الثالثة	الإعلام الآلي التوثيقي
	الرابعة	شبكات أنظمة المعلومات
	الرابعة	تسويق خدمات المعومات
	الرابعة	تقييم أنظمة المعلومات

الجدول رقم 07: المواد المدرجة في إطار مجتمع المعلومات في برنامج الليسانس (نظام كلاسيكي)

تمثل هذه المقاييس المدرجة ضمن برنامج الليسانس في النظام القديم (الكلاسيكي) والتي لها علاقة بإدراج مجتمع المعلومات كمجال للدراسة. بعض من أقسام علم المكتبات كقسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية في جامعة وهران يتعرض لبعض المقاييس المختارة في السنة الرابعة لكل فئة من الطلبة على غرار:

الأرشيف الإلكتروني والرقمنة على سبيل المثال للطلبة المعنيين بدراسة الأرشيف.

تبقى هذه إختلافات تتعلق بطبيعة كل قسم لكن جوهر عملية الإصلاح يكمن في المقاييس المضافة والمذكورة في الجدول والتي أضيفت وأدرجت ضمن برامج علم المكتبات (2003/2001) من أجل تحقيق عدة أهداف هي:[1]

- ✓ الحصول على المبادئ الأولية للإعلام الآلي من أجهزة و برامج بغرض إدخال ومعالجة وتخزين المعلومة.
- ✓ إشراك الطالب في تحضير البرامج وإستخدام البرامج الجاهزة لتسيير المكتبات.
- ✓ تمكين الطالب من الحصول على المعلومات بمحاورة قواعد المعطيات.

1- وهيبة غرارمي.برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات بالجزائر في ظل مجتمع المعلومات:دراسة تقييمية. المرجع السابق الذكر.ص.09

- ✓ التعريف بمختلف أنظمة المعلومات لاسيما بنوك المعلومات والأنترنت وإبراز الخاصيات الأساسية لكل نوع منها بهدف تمكينه من التمييز بينها والتعرف على أهمها.
- ✓ تعريف الطالب بالتطورات الحاصلة على مستوى تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال ومختلف وسائط المعلومات.
- ✓ توضيح العلاقة ما بين الوسائل والأدوات التكنولوجية والمعلومات.
- ✓ إعداد المكوّن على التعامل مع مختلف أنواع الشبكات وأشكالها، في سبيل تيسير عملية الوصول إلى المعلومات وتداولها.
- ✓ التحسيس بالدور الهام الذي تلعبه شبكات المعلومات داخل مختلف المؤسسات التوثيقية سواء في تحسين خدمات المعلومات أو في استثمار مختلف مظاهر التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.
- ✓ تعليم أصول إستثمار خدمات الشبكة العالمية للمعلومات داخل مؤسسات المعلومات.

إن هذه الأهداف المسطرة لإصلاح التكوين في علم المكتبات في الجزائر هي أهداف جيدة وعلى مستوى عالٍ من الطموح والتفكير ولكن الملاحظ على هذه الأهداف أنها لم تبلغ المستوى الذي تصبو إليه.حيث بالمقارنة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحاصلة والتوجه نحو إقرار وإرساء مجتمع للمعلومات قائم على إستغلال المعلومات في كافة مجالات الحياة وقائم على إقتصاد المعرفة فإن هذا الإصلاح وهذه المواد والمقاييس المضافة إلى برامج التكوين تعد جد ضئيلة وقليلة العدد وضعيفة المحتوى.

إذ أن الطالب أثناء فترة تكوينه لابد أن يتعرض بصورة واسعة وشاملة للتطورات الحاصلة في ميدان المعلومات حيث لا يكفي مقياس واحد في مجال معين ليكون شاملاً لكل العمليات والإجراءات المتعلقة بهذا المجال. كما أن هذه البرامج تتسم بقلة جد واضحة للمواد المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة للإتصال والمعلومات، وطغيان المواد والمقررات التقليدية والتي تتعرض للعمليات الفنية الكلاسيكية في المؤسسات الوثائقية.

المطلب الثاني: برامج التكوين الجديد في علم المكتبات إزاء التطور التكنولوجي

إن الدوافع وراء إصلاح التعليم العالي سواء تعلق الأمر بـ: عولمة التعليم العالي، إرساء مجتمع المعلومات، ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال وإنتشار نظام ل م د في العالم.. كلها أسباب دفعت الجزائر إلى إعادة النظر في نظام التعليم العالي والجامعات والتكوين.

وتيني نظام وإصلاح ل م د من شأنه أن يحقق جميع هذه العناصر وعلم المكتبات شأنه كشأن باقي الميادين والمجالات والتخصصات التي أحدث فيها هذا الإصلاح إنتفاضة في البرامج وطرح مفاهيم جديدة لم تكن موجودة سابقاً.

إن نظام ل م د كان يعتبر الفرصة الثمينة للجزائر والتي يمكنها من خلاله إدماج جميع المتغيرات العالمية على غرار: العولمة، مجتمع المعلومات، ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال.. والمتغيرات المحلية:ضرورة إصلاح التعليم العالي المتدهور مستواه، تبني سياسة وطنية للمعلومات، دخول الجزائر كطرف في إتفاقيات مجتمع المعلومات ومحاولة الجزائر الإنضمام غلى منظمة التجارة العالمية..إلخ...

ومن شأن هذا كله أن يلعب دوراً كبيراً في مجلات التكوين والتخصصات وفروع المعرفة،إذ أصبح من الممكن وضع برامج حديثة وذات مستوى عال خاصة وأن الهدف الأساسي من تغيير هذه البرامج هو إمكانية دمج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي. ويتعلق الأمر في علم المكتبات بعنصر أساسي يميزه عن غيره من التخصصات، إذ أن باقي الميادين ومجالات التخصص في الجامعات ترتكز أساساً على إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال كوسيلة في التعليم والتدريس داخل الجامعة إلا أن علم المكتبات يتميز بدمج هذه الإمكانية – إضافة إلى هذا كله – كمجال للدراسة، وبذلك يتعرض الطالب في برنامج تكوينه إلى مقاييس ومواد يتعرف من خلالها على هذه التكنولوجيات وآثارها على التخصص وكيفية التعامل معها.

وفر نظام ل م د إمكانية إدراج مقاييس جديدة في برامج التكوين وكذا إمكانية تحديث وتحيين هذه البرامج بصفة مستمرة وفقاً للتطورات والتغييرت الطارئة.

وتظهر الرغبة في التغيير جادة حيث أن هذا الإصلاح في البرامج لم يمر عليه وقت طويل منذ آخر تم فيها تحديث هذه البرامج والتي كانت في سنة 2001.

لكن إشكالية برامج التكوين الجديدة لم تكمن في إمكانية إدراج تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة ضمنها وإنما تكمن في عمل كل قسم في معزل ومنأى عن الأقسام الأخرى.

إن التطورات الحاصلة سواء في مجال تكنولوجيا الحديثة في علم المكتبات أو المرتبطة بالإنفجار المعرفي والمعلوماتي الكبير هي واحدة تشمل وتمس هذا التخصص بشكل واحد إلا أن برامج الحديثة المنطوية تحت إصلاح ل م د تميزت بالكثافة والكثرة والإختلاف بين الجامعات في الوطن وكذا الإختلاف في مسارات التكوين ومسمياتها.

كما أن هذه البرامج إتسمت بتغيير مستمر وسريع يكاد يكون سنوياً للبرامج مما ولّد إختلافاً كبيراً في صفوف الطلبة من حيث التكوين الذي يتلقاه كل طلب داخل الجامعة، كما أن الإمكانيات التكنولوجية المتوفرة داخل الجامعات ضعيفة وهذا ما يجعل البرامج تتسم بطابع نظري وليس تطبيقي مما يؤثر على الإستيعاب بشكل كلي ونقص المهارات في التعامل مع التكنولوجيات الحديثة.

المطلب الثالث: برامج علم المكتبات مابين واقع المؤسسات الوثائقية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال

إن الحديث عن التقنيات الحديثة والتطور التكنولوجي المتسارع وعصر المعلومات ... وغيرها من العبارات والمؤشرات التي تدل على أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر رقمي بالدرجة الأولى، أخذنا بعيداً عن الواقع المعاش في مجتمعنا والواقع الموجود في المؤسسات الوثائقية ونظم االمعلومات على إختلاف أنواعها.

إذ أن من شأن المؤسسات الأكاديمية بجميع أقسامها وخاصة قسم علم المكتبات والمعلومات برصد إحتياجات سوق العمل ومعرفة متطلباته المستجدة وتلافي السلبيات التي قد يتخرج بها المختصين للتقليل من العقبات التي تواجهه في حياته العملية.[1]

إذ أن من شأن إصلاح التعليم العالي ونظام الألمدي ربط الجامعة مع المحيط السوسيواقتصادي،أي ربط مخرجات التعليم العالي بواقع المجتمع سواء على الصعيد

1- سيف بن عبد الله الجابري« إعداد أخصائي المكتبات والمعلومات في الألفية الثالثة: رؤية خليجية» في دراسات المعلومات، العدد 07، سبتمبر 2009، [على الخط].

http://informationstudies.net/issue_list.php?action=getbody&titleid=73.(صفحة مستشارة يوم 2014/10/12)

الإجتماعي أو الإقتصادي وكذا بواقع المؤسسات في هذا المجتمع. حيث يصبح للطالب المنتمي إلى هذا النظام "ل م د" إمكانية الإندماج السريع في سوق الشغل.

ويتمثل عالم الشغل للمتخصص في علوم المكتبات والمعلومات وللطالب المنتمي إلى هذا الميدان في المؤسسات الوثائقية على إختلاف أنواعها على غرار: المكتبات ومصالح الأرشيف ومراكز التوثيق...وغيرها بإختلاف مسمياتها وجهات سمياتها وجهات إنتمائها.

إن الجامعات التقليدية تسعى إلى البحث عن توافق مخرجاتها مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، في حين أن الجامعة الريادية تبني وتصمم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق.[1]

كما أن ربط التعليم العالي بسوق العمل يتطلب تخريج طلاب ذوي كفاءات عالية قادرين على ممارسة مهنتهم على أتم وجه وفي أحسن الأشكال وهذا ما يمكن من تطوير المهنة والإرتقاء بها. كما وأن العالم الآن يشهد تغيرات سريعة وكثيفة في كافة المجالات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة والإنتاج الفكري والمعلوماتية وخدمات المعلومات...إلخ... إلا أن واقع المؤسسات الوثائقية في الجزائر بعيد عن هذه التطورات الهائلة الحاصلة في أنظمة المعلومات في الدول المتقدمة.

إذ لا زال الطالب يتلقى تكويناً في الجامعة سرعام ما ينصدم بحقيقة أخرى فور إنضمامه إلى عالم الشغل. ففي حين تبلغ مصادر المعلومات والخدمات الإلكترونية وتكنولوجيا الإتصال وغيرها ذروتها من التقدم في العالم لازالت معظم المؤسسات الوثائقية في الجزائر تعاني من نقص الإمكانيات المادية والبعد عن التكنولوجيات الحديثة، حيث يجد الطالب نفسه أمام أعمال روتينية تقليدية في هذه المؤسسات.

وهذا ما يشكل خللاً كبيراً ما بين تكوين الطالب وعالم الشغل حيث يضع الجامعة أمام إشكالية إدراج برامج للتكوين تكون مواكبة للتكنولوجيات الحديثة والتطورات الحاصلة في مجال علم المكتبات والمعلومات أو تكوينه وفق واقع المؤسسات وواقع سوق العمل الموجود.

1- مقدم وهيبة.الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر. ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية. الجلفة: جامعة زيان عاشور، 19-20 ماي 2010.ص.15

المطلب الرابع: تحديات برامج علم المكتبات أمام إشكالية التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات والإتصال

إضافة إلى أن برامج علم المكتبات لابد أن تتسم بالشمولية حيث تشمل جميع المعارف الأساسية الي يجب أن يكتسبها المتخصص في مجال المكتبات والمعلومات وأن تتمتع هذه البرامج بصفة الحداثة والجدة بحيث تكون مواكبة للتطورات التكنولوجية والعلمية الحاصلة في المجال، لابد لها من أن تتميز بإمكانية التحديث المستمر والمراجعة الدائمة والدورية.

ويعتبر هذا التحدي من أهم وأصعب التحديات –في آن واحد– والتي يواجهها ميدان علم المكتبات والمعلومات، إذ أن تكنولوجيات الإتصال والمعلومات في تطور مستمر وسريع يكود يكون آنياً.

وتبني هذه التكنولوجيات سواء في علم المكتبات أو غيره من بقية التخصصات يشكل تحدياً معقداً، حيث ما إن تدخل هذه التقنيات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة إلى الجامعة (بصفة خاصة) والمجتمع (بصفة عامة) ويتم فهمها وإدراكها وإتقانها والعمل بها حتى تظهر أخرى جديدة أكثر تطوراً وحداثة سرعان ما تنتشر في دول العالم المتقدم ويتم إعتمادها والعمل بها، لكنها تأخذ وقتاً معتبراً قبل الوصول إلينا. وهذا ما خلق **فجوة معرفية وتكنولوجية*** واسعة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أدت إلى خلق هوة كبيرة بين التعليم الغالي الغربي والتعليم العالي في الجزائر وبالتالي فجوة مابين التكنولوجيات الحديثة ومابين البرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية.

إن المختصين في علوم المكتبات والمعلومات لابد أن يكونوا دائمي الإطلاع على التطورات المستجدة في إطار تقنية المعلومات حيث أن تأدية العمل وتقديم الخدمات أصبح يندرج وفق سلسلة من الخطوات والتي تدخل تقنيات المعلومات في تنفيذها[1] وهذا ما يؤكد على ضرورة أن تكون برامج التكوين على قدرٍ كبيرٍ من التطور، وذات مستوى عالي وجيد يمكّن الطالب من

*** تعني اللامساواة أمام إمكانيات بلوغ المعلومة والمساهمة فيها والمعرفة والشبكات وكذا الاستفادة من مقدرات التنمية الهائلة التي توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال**

1–ليلى بنت سيف بن علي الكيومية؛ عبد الله بن ناصر الشيادي.دور أقسام المكتبات والمعلومات في بناء مجتمع المعرفة بدول الخليج العربي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ورقة مقدمة في المؤتمر 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية. الدوحة: قطر، 20/12 نوفمبر 2012.ص.11

إدراك كافة الأعمال الجديدة المنوطة في إطار إستخدام تكنولوجيا المعلومات الإتصال في مهنته،ويكمن التحدي هنا في وضع برامج تتناسب مع البيئة الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية للمجتمع والتي سينتمي إليها الطالب فور التخرج.

إن التحدي الحقيقي لبرامج علم المكتبات والمعلومات هو ملاحقة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال بما يتناسب مع التغيرات الحاصلة في المجال مع محاولة التوفيق مع واقع المؤسسات الوثائقية في الجزائر.

الخلاصة:

إن إشكالية التطور المستمر لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات تشكل محوراً أساسياً في كافة المجالات وميادين التخصص، إذ تعتبر حتمية لا مفر منها فيما يتعلق بتنمية المجتمع وإرساء مجتمع المعرفة وتطوير إقتصاد المعرفة والعولمة ... وهذا ما فرض على الجامعات إدراج مثل هذه التكنولوجيا ضمن برامج التكوين.

يعد علم المكتبات والمعلومات من الميادين التي مستها تكنواوجبا المعلومات والإتصال بشكل كبير، إذ أن هذه الثورة أحدثت إنقلاباً كبيراً وتطوراً سريعاً فيه على عدة مستويات:

حيث مست على المستوى الأول أشكال ومصادر المعلومات والتي تحولت إلى رقمية وإفتراضية ونتج عنها أيضاً إنفجار المعلومات والمعرفة ودخول تقنيات المعلومات والنمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري وتراكم المعلومات وكذا تشتت التخصص بظهور الفروع الدقيقة في كل فرع من فروع المعرفة.

أما على المستوى الثاني فكان نتيجة حتمية للمستوى الأول وتمثل في إنتفاضة في مهنة التخصص حيث أن ظهور هذا الكم الهائل من المعلومات والتوسع في المعارف وظهور الشبكات المعلوماتية وعلى رأسها شبكة الأنترنت والتوجه نحو الرقمية والإفتراضية فرض على المختص في علوم المكتبات والمعلومات تسمية جديدة هي "أخصائي المعلومات" والتي يكون مطالباً من خلالها بتأدية مهام جديدة وحديثة تليق بمستوى التطور التكنولوجي الحاصل وبذلك

يصبح عنصراً لا غنى عنه في عصر يتسم بالتطور السريع وتهيمن فيه سلطة إمتلاك المعلومة.

ومن هنا بدأت حتمية إدراج هذه التكنولوجيا الحديثة في برامج علم المكتبات والمعلومات لتكون خير سند للطالب في عملية تكوينه في الجامعة.

لقد تمثل إدخال ت.م.إ ضمن برامج علوم المكتبات والمعلومات في ضرورة منح الطالب فرصة للتكوين:

أولاً: من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مختلف العمليات المرتبطة بعملية التعلم كإستعمال هذه التكنولوجيات في البحث العلمي أو في عملية التدريس...

ثانياً: كمجال للدراسة أي على شكل مواد ومقررات ومقاييس مدرجة ضمن البرنامج الذي يتلقاه الطالب أثناء تكوينه الجامعي.

لقد أظهرت الجامعة الجزائرية وعلى وجه الخصوص أقسام علم المكتبات في الوطن الرغبة في تطوير هذا التخصص من خلال إدراج مواد تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والإتصال ضمن البرامج المعتمدة في إصلاح البرامج سنة 2001. إلا أن هذه المواد تعتبر ضعيفة وقليلة ويطغى عليها الجانب النظري، كما أن الطالب في إطار هذا الإصلاح لا تتسنى له المعرفة الفعلية لهذه التكنولوجيات الحديثة.

لم يستمر هذا الإصلاح طويلاً حتى إستبدل بإصلاح آخر هو نظام ل م د والذي أحدث إنقلاباً ليس فقط في البرامج وإنما في كافة المفاهيم المرتبطة بالتعليم العالي والتكوين الجامعي وجاء هذا الإصلاح بعد مشاركة الجزائر في قمة مجتمع المعلومات سنة 2003 بجنيف.

وفي إطار النظام الجديد والذي وفر إمكانية تصميم برامج جديدة إعتمدت أقسام علم المكتبات على برامج حديثة تدخل ضمنها وحدات تعليمية جديدة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

ومهما كان الإصلاح المعتمد من طرف الجامعة لابد لتخصص علم المكتبات والمعلومات أن يحظى بإهتمام بالغ في وضع البرامج بحيث تتناسب مع التطورات الحاصلة في المجال وكذا مع مهنة "أخصائي المعلومات" الجديدة.

وذلك من أجل أن يكون التكوين ذو فعالية ومن شأنه تخريج طلبة ذوي كفاءات عالية ومهارات متميزة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وبذلك يضمنون مكانة هامة في المجتمع.

برامج ل م د في علم المكتبات في جامعة الجزائر 2 ومسايرة التطور التكنولوجي

شكلت برامج التكوين الجديدة المدرجة في إطار إصلاح ل.م.د موضع جدلٍ كبير وواسع من حيث ما تلعبه من دور هام في تكوين الطالب من جهة، ومن حيث ما جلبه إليها هذا النظام من تحديثات وتجديدات أحدثت ثورة في مقاييسها وموادها.

وإنطلاقاً من التعديلات الطارئة على برامج التكوين في علم المكتبات بالجامعات الجزائرية ككل إخترنا أن نقوم بمعالجة ودراسة هذه البرامج في جامعة الجزائر2 والتي تعد أعرق الجامعات التي إهتمت بمجال علم المكتبات.

سنقوم في هذا الفصل والذي يتضمن دراسة ميدانية لمدى مواكبة برامج التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2 للتكنولوجيات الحديثة وذلك من خلال تحليل لنتائج الإستبيان المقدم في إطار هذه الدراسة.

1- التعريف بمكان الدراسة:

1.1- التعريف بجامعة الجزائر:

تعد جامعة الجزائر الجامعة الأولى في الوطن حيث تلقب بـ : "الجامعة الأم" تأسست سنة 1909 تبعاً للقانون الصادر في 30 ديسمبر من نفس السنة.

شكلت جامعة الجزائر العمود الفقري في تنمية البلد حيث قامت بتكوين العاملين والأساتذة والإطارات والباحثين في جميع القطاعات والأنشطة. وهي تعكس –في رسالتها الإنسانية والإجتماعية– قيم وتطلعات البلاد. كما تمثل رصيداً هاماً من الخبرات الفنية والتجارب والخبرات والبحوث. وتعد الفاعل الأول في مخطط التنمية السوسيواقتصادية للبلاد حيث تستند على أهمية إستثمار رأس مالها والمتمثل في الخبرات والمهارات في ميدان التعليم والتكوين والبحث.[1]

ظلت جامعة الجزائر تحتل صدارة الجامعات في الوطن حيث كانت الوحيدة التي ضمنت التكوين في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية وإمتد ذلك إلى غاية إصلاح التعليم العالي 1971.

1 - Radia BERNAOUI « la formation des sciences de nouvelles TICs : cas du département de bibliothéconomie et des sciences documentaires d'Alger » in revue de la science de l'information, n° 17-18, décembre 2007. Rabat : école des sciences de l'information (ESI).p.p : 22-23

وفي سبتمبر 1978 تم حل كلية العلوم لجامعة الجزائر وضمها إلى جامعة العلوم والتكنولوجيا في باب الزوار وبذلك بدأ يغلب عليها إختصاص العلوم الإنسانية والإجتماعية.

وفي الفترة الممتدة مابين 1984 و1999 تم تكريس نظام المعاهد حيث أصبحت الجامعة تحتوي على 14 معهداً. حيث تم إنشاء معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية والذي إنقسم إلى:

- معهد علم النفس وعلوم التربية.
- معهد علم الإجتماع.
- معهد التاريخ
- معهد الفلسفة.
- **معهد إقتصاد المكتبات.**

ثم تلتها فترة العودة إلى نظام الكليات سنة 1998 وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 382-98 معدل للمرسوم 209-84 الخاص بتنظيم وتسيير الجامعة وأصبح عدد كلياتها 07 وسرعان ما تم دمج كلية العلوم الإنسانية وكذا الإجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي 264-01 المؤرخ في 10 سبتمبر 2001 بعدما كانت منفصلتين عن بعضهما البعض.

وبعدما توحدت الكليتان تحت تسمية "كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية" إنفصلت عن جامعة الجزائر وضمها إلى جامعة الجزائر 2 ببوزريعة بتاريخ 2009 والمنشأة بمقتضى المرسوم التنفيذي 340-09 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 حيث شهدت هذه الجامعة تعديلات في تسميتها من جامعة بوزريعة إلى جامعة الجزائر2 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-184 المؤرخ في 2 شعبان عام 1431 الموافق لـ14 جويلية 2010، كما تم إعادة تسميتها بإسم الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله يوم 01 نوفمبر 2014.

يتواجد مقر جامعة الجزائر2 بـ 2 شارع جمال الدين الأفغاني بوزريعة،الجزائر العاصمة وتتوزع هياكلها على خمسة مواقع وهي: بوزريعة، بني مسوس، بن عكنون، الجزائر وسط وسيدي عبد الله ببلدية زرالدة وتتألف من كليتين هما:

- كلية علوم الإنسانية والاجتماعية.
- كلية الآداب واللغات الأجنبية.

ومعهدين هما :

- معهد الآثار.
- معهد الترجمة.

بالإضافة إلى مركز التعليم المكثف للغات الأجنبية والكائن مقره بملحقة بني مسوس .

وتتألف كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية من عدة أقسام هي:

- **قسم علم المكتبات والتوثيق.**
- قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا.
- قسم علم الاجتماع.
- قسم الفلسفة.
- قسم التاريخ.

2.1- التعريف بقسم علم المكتبات والتوثيق:

دخل تخصص علم المكتبات والتوثيق إلى الجامعة الجزائرية في سنة 1975 وهذا من خلال إنشاء قسم علم المكتبات والتوثيق في الجزائر من خلال المرسوم الوزاري الصادر في 18 جوان 1975. ويعد هذا القسم الأول من نوعه على مستوى جامعة الجزائر والجامعة الجزائرية ككل.

إن تنظيم برامج التكوين من أجل الحصول على شهادة ليسانس في علم المكتبات في باديء الأمر كانت محددة من خلال المرسوم 20-75 الصادر في 24 جويلية 1975. وكان التكوين يصبو إلى تحقيق هدفين أساسيين وهما: تزويد أنظمة المعلومات في الوطن بالموارد البشرية العلمية والتقنية من جهة، وتوسيع البحوث في مجال علوم المعلومات والإتصالات من جهة أخرى.

أما من حيث التسمية فقد كان الإختصاص يحمل إسم "إقتصاد المكتبات" مثلما ينص عليه المرسوم أعلاه، ثم غيرت التسمية إلى "علم المكتبات والتوثيق" وهي الحالية للقسم.

بدأ التكوين في تخصص علم المكتبات والتوثيق منذ سنة 1975 حيث كان عبارة عن معهد صغير ينتسب إلى الجامعة المركزية من حيث المقر وكان عدد الطلبة به ضئيل جداً بحيث لا يتجاوز 11 طالب وظل مقره كذلك إلى غاية 1988 ، إنتقل بعدها إلى كلية العلوم والتسيير بملحقة دالي إبراهيم، بالمبنى القديم الذي تشغله حاليا جامعة التكوين المتواصل، ثم إنتقل إلى

بناية أخرى لنفس الملحقة سنة 1990 وظل بجانب معهد التربية البدنية والرياضية لمدة سنوات إلى غاية سنة 1999، حيث وفي الموسم الجامعي (2000/1999) وبعد إنشاء نظام الكليات ألحق بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية التي يوجد مقرها ببوزريعة والتي لا يزال بها إلى غاية اليوم.

والقسم عبارة عن عمارة تتكون من ثلاثة طوابق (طابق أرضي +طابقين علويين) يتوزع عليها عدد من القاعات الدراسية:

- **الطابق الأول:** يضم المصالح الإدارية للقسم، قاعة الأساتذة، قاعة السحب، قاعتين للدراسة وقاعتين للإعلام الآلي.
- **الطابق الثاني:** يضم ثمانية (8) قاعات للدراسة.
- **الطابق الأرضي:** يضم ستة (6) قاعات للدراسة و مكتبة صغيرة خاصة بالقسم.

2-عينة الدراسة:

إن الأهمية التي تلعبها برامج التكوين في إعداد الطالب وتخريج الكفاءات والمهارات ذات المستوى العالي والقدر الكبير من المعرفة والإدراك لكافة جوانب التخصص خاصة فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في هذا المجال سواء على المستوى المعرفي أو التكنولوجي، تحتم علينا ضرورة الدراسة المحيطة والشاملة لجوانب هذه البرامج المحددة للطالب على جميع المستويات.

تلعب برامج التكوين الدور الكبير والأبرز فيما يتعلق بالتكوين الجامعي في تخصص علم المكتبات على غرار باقي التخصصات الأخرى. وفي إطار هذه الدراسة والتي تهدف إلى تحديد مدى مواكبة هذه البرامج للتطورات التكنولوجية الحاصلة لابد لنا من أن نتطرق إلى الفاعلين الحقيقيين في هذه العملية ألا وهما :الهيئة التدريسية (الأساتذة) وكذا الطلبة وهذا من أجل التعرف بشكل كبير ودقيق على وجهة نظر كلا الفريقين أي:

الفريق الأول والذي يتعلق بالأستاذ بإعتباره العنصر الأكثر نضجاً وتبلوراً وذو رؤية واضحة حول هذه البرامج المدرجة كما أن له الدور الأكبر في وضع وتطبيق هذه البرامج وتكوين الطالب في إطارها.

أما الفريق الثاني والذي يضم فئة الطلبة والذين يشكلون العنصر المتلقي والمعني بالدرجة الكبيرة بهذه البرامج، حيث من شأنها تحديد توجهاته وبلورة معارفه. لذا لا بد لنا من التعرف

على رأيه بشكل واضح وصريح حول ما يعتقده إزاء البرامج التي يتلقاها أثناء تكوينه الجامعي في تخصص علم المكتبات.

إن عينة الدراسة لابد من أن تمثل المجتمع المدروس بشكل يوفر للباحث إمكانية إستخلاص النتائج وتعميميها.

وفي هذا الإطار يتمثل مجتمع الدراسة في طلبة وأساتذة علم المكتبات في قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر-2- في النظام الجديد (نظام ل م د) والذي يمثل عنصر جوهري في هذه الدراسة حيث تتعلق أساساً بمجموع البرامج المدرجة في إطار هذا النظام وبذلك تم إختيار عينة من كل فريق (الأساتذة والطلبة).

يوضح الجدول الموالي هيئة التدريس بقسم علم المكتبات والتوثيق موزعة حسب رتبة كل أستاذ.

		العدد	النسبة
الرتبة	أستاذ التعليم العالي	05	%07
	أستاذ محاضر "أ"	05	%07
	أستاذ مساعد "أ"	47	%66
	أستاذ مساعد "ب"	11	%16
	أستاذ معيد	03	%04
	المجموع	71	%100

الجدول رقم 08 : توزيع الأساتذة في قسم علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر 2 حسب الرتب

تم تمثيل العينة بـ: 30% من المجموع الكلي للأساتذة أي ما يعادل 22 أستاذ.

أي $\frac{71(30)}{100} = 22.$

وزعت العينة الممثلة بـ 22 أستاذ بحيث شملت عينات من جميع الرتب المشغولة وذلك من أجل أن يتم التعرف بشكل أكثر شمولاً على عينة المبحوثين وجمع المعطيات من جميع الفئات.

أما فيما يتعلق بالطلاب في قسم علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر 2 في مختلف مستويات التكوين في النظام الجديد فهم موزعون كالآتي:

مسار التكوين	عدد الطلاب الذكور	نسبة الطلبة الذكور	عدد الطالبات الإناث	نسبة الطلبة الإناث
السنة الثانية جذع مشترك علم المكتبات والتوثيق	101	%15	205	%31
السنة الثالثة مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	25	%04	104	%16
السنة الثالثة أرشيف	30	%04،5	52	%08
السنة الأولى ماستر مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	13	%02	38	%06
السنة الأولى ماستر أرشيف	24	%03،5	41	%06
السنة الثانية ماستر مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	05	%01	20	%03
المجموع	198	%30	460	%70
المجموع الكلي	658 طالب			
النسبة الكلية	%100			

الجدول رقم 09 : توزيع الطلاب في قسم علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر 2 حسب المستوى

تم تمثيل العينة بـ : 20 % من العدد الإجمالي للطلبة وبذلك تعادل العينة 132 طالب.

أي $\frac{658(20)}{100} = 132$.

شملت العينة جميع مستويات التدرج إبتداءاً من السنة الثانية ليسانس وذلك يعود إلى أن الدراسة تتعلق بتخصص علم المكتبات في حين أن السنة الأولى ليسانس هي عبارة عن جذع مشترك للعلوم الإنسانية لم تثبت فيها توجهات الطلبة بعد، كما أن بعض الطلبة في السنة الثانية ليسانس هم من الملتحقين من جامعات أخرى لا تتوفر على تخصص علم المكتبات.

تم توزيع العينة على جميع مستويات الطلبة كما سنوضح لاحقاً في هذا الفصل.

3- أداة جمع البيانات:

إن الدراسة التي نحن بصدد إنجازها والتي تتعلق أساساً ببرامج التكوين في علم المكتبات في ظل النظام الجديد ل.م.د وما يتعلق به من محاولة اللحاق بالركب التكنولوجي السريع والمستمر يحتم علينا إختيار وسيلة مناسبة لهذه الدراسة وذلك بشكل نتمكن فيه من تحصيل مجموعة من المعطيات الشاملة والواسعة والدقيقة حول هذا الموضوع.

لذا إرتأينا إستعمال الإستبيان كوسيلة نتمكن من خلالها جمع أكبر قدر من المعطيات حول هذا الموضوع، وكذا تحويل هذه البيانات المتعددة إلى بيانات قابلة للدراسة والتحليل والقياس.

تم تحرير الإستبيان في شكل إستمارة تضم بالإضافة إلى البيانات الشخصية للمجيب 22 سؤالاً في الموضوع تم فيها المزج بين مجموعة من الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة وكذا الأسئلة المتعددة الخيارات وهذا من أجل السماح للمجيب بأن يتمتع بحرية أكبر في الإجابة عن الأسئلة المطروحة وعدم تقييده بخيارات أو آراء محددة.

كما تم تجميع هذه الأسئلة تحت خمسة محاور أساسية تتماشى مع طبيعة الدراسة وذلك بالإنتقال من الأسئلة العامة إلى الخاصة حيث يمهد كل سؤال إلى الآخر وكل محور إلى لاحقه.

ثم تم توزيع الإستبيان على العينة المختارة والموضحة أعلاه حيث تراوح عدد الإستمارات الموزعة على العينة المختارة ما بين 22 إستبيان للأساتذة و133 آخر للطلبة.

يوضح الجدول التالي عدد الإستبيانات الموزعة والمسترجعة وكذا المفقودة والتي لم نتمكن من إسترجاعها:

فئات العينة	الإستبيانات الموزعة	الإستبيانات المسترجعة	الإستبيانات المفقودة	نسبة الإستبيانات المفقودة
الأساتذة	29	22	07	%24
الطلبة	143	133	10	%07

الجدول رقم 10: عدد الإستبيانات الموزعة على العينة

إن طبيعة الدراسة والتي تتميز وتهدف إلى معرفة وجهات النظر والآراء مختلفة كانت أو متشابهة حول موضوع برامج التكوين جعلت من الإستبيان أفضل وسيلة للقيام بجمع البيانات المتعددة ومن ثم تحليلها. حيث أن هذه الأداة (الإستبيان) تخدم البحث أكثر من غيرها من أدوات جمع المعطيات كالملاحظة والتي لايمكننا من خلالها التعرف على حقيقة إنطباعات المجتمع المدروس أو كالمقابلة التي تقتصر على عدد جد ضئيل من الأشخاص والذي لا يمكن أن يمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً واسعاً ودقيقاً.

4- الحدود الزمانية للدراسة:

تناولت الدراسة السنة الجامعية 2014/2013 أي البرامج التي يتلقاها طلبة علم المكتبات والتوثيق في هذه السنة الدراسية.

حيث تم توزيع الإستبيان على العينة في شهر ماي 2014 وقد تم هذا بوجه العمد حيث تقصدنا أن تتم عملية جمع البيانات في هذه الفترة والتي تسبق مواعيد إمتحانات السداسي الثاني بفترة وجيزة وذلك من أجل أن يتمتع الطالب بتكوين إفكار واضحة حول حول جميع المواد التعليمية على مر سداسيين كاملين، بحيث يعي بشكل أكثر أهمية كل مادة وكل مقياس تلقاه خلال هذين السداسيين أو خلال عدة سنوات من الدراسة.

إذ أن فترة التحضير للإمتحانات هي أكثر فترة يسترجع فيها الطالب المواد التي تلقاها وتكون فيها كما يستعيد فيها جميع المعارف التي حصلها من هذه البرامج خلال فترة تكوينه ويدرك فيها أيضاً أهمية كل مادة من عدمها وبذلك يكون قادراً على الإجابة بشكل أكثر صراحة وأكثر دقة.

5- عرض وتحليل النتائج:

1.5- عرض البيانات الشخصية للعينة:

أولاً:بالنسبة للأساتذة:

الرتبة	الجنس		المجموع	النسبة
	ذكر	أنثى		
أستاذ التعليم العالي	02	00	02	%09
أستاذ محاضر "أ"	01	02	03	%14
أستاذ مساعد "أ"	06	04	10	%45
أستاذ مساعد "ب"	01	05	06	%27
أستاذ معيد	00	01	01	%05
			22	%100

الجدول رقم 11: تقسيم العينة حسب رتبة وجنس الأساتذة:

ملاحظة: [2]

2- الجزائر .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ 03 ماي سنة 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث ،عدد 23، صفحة 18-28 .

- ✓ **أستاذ التعليم العالي:** هو أستاذ محاضر "أ" + 5 سنوات خبرة + التأهيل.
- ✓ **أستاذ محاضر** "أ": أستاذ محاضر "ب"+ إثبات التأهيل الجامعي.
- ✓ **أستاذ مساعد** "أ" : أستاذ مساعد "ب"+ مسجل دكتوراه.
- ✓ **أستاذ مساعد** "ب": الحائزون على شهادة ماجستير.
- ✓ **أستاذ معيد:** هو أستاذ معين في الجامعة لم يتحصل بعد على شهادة ماجستير.

تتوزع نسب الأساتذة الممثلين في العينة و الموضحة في الجدول حسب الرتب والجنس وتحتل نسبة الأساتذة ذوي رتبة أستاذ مساعد "أ" حصة الأسد ب 45% وذلك نظراً للعدد الكبير لهم في هذه الرتبة. بينما تتراوح النسب ما بين 05% إلى 27% في باقي الرتب وذلك نظراً لقلة العدد الكلي للأساتذة في هذه الرتب.

إن الملاحظ بالنسبة لهيئة التدريس في قسم علم المكتبات والتوثيق أنها تتوفر على عدد مهم من الأساتذة وهذا ما يسمح بتنوع وجهات النظر والآراء في موضوع الدراسة ويشكل نقطة إيجابية في البحث حيث أننا نتمكن من جمع معلومات هامة ومتنوعة من الأساتذة المبحوثين.

ثانياً: بالنسبة للطلاب:

مسار التكوين	عدد الطلاب الذكور	عدد الطالبات الإناث	المجموع	النسبة
السنة الثانية جذع مشترك علم المكتبات والتوثيق	13	27	40	%30
السنة الثالثة مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	06	20	26	%20
السنة الثالثة أرشيف	07	09	16	%12
السنة الأولى ماستر مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	06	14	20	%15
السنة الأولى ماستر أرشيف	06	06	12	%09
السنة الثانية ماستر مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	07	12	19	%14
المجموع	45	88	133	%100

الجدول رقم 12: تقسيم العينة حسب مستوى وجنس الطلاب:

أما فيما يتعلق بالطلبة المستجوبين فإن أكبر نسبة تعود للطلبة في السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علم المكتبات وذلك يرجع للعدد الكبير للطلبة في هذا المستوى.

كما أن أكبر عينة تعود لطلبة السنة الثانية ماستر مكتبات وتكنولوجيا المعلومات حيث تمثل نسبة 76% من العدد الإجمالي للطلبة في هذا المستوى. وذلك يرجع أساساً إلى أن الطلبة في هذه المرحلة (مرحلة التخرج) يكون لديهم دراية أكبر وأشمل عن غيرهم من باقي الطلبة في المستويات الأخرى بالبرامج المقدمة ومدى ملاءمتها للتطور التكنولوجي الحاصل، كما يكون لديهم معرفة أوسع بجميع المواد التعليمية والتي قدمت لديهم طوال فترة تكوينهم.

2.5- المحور الأول: تقييم نجاعة نظام ل.م.د

من بين الإصلاحات التي أحدثت ثورة في التعليم العالي على وجه العموم وعلى الجامعة الجزائرية بصفة خاصة "إصلاح ل م د" والذي دخل فجأة على المنظومة الجزائرية منذ سنة 2004، وقد تزامن دخوله إلى جامعة الجزائر2 فيما يتعلق بعلم المكتبات والتوثيق في السنة الجامعية 2010/2009 .

كخطوة أولى تمهيدية كان لابد لنا من جمع معلومات تتعلق بمعرفة آراء مجموع الباحثين حول نظام الجديد، خاصة فئة الأساتذة والذين يعتبرون فاعلين أساسيين في عملية التكوين في إطار هذا الإصلاح ل.م.د.

كما يهدف هذا المحور إلى معرفة مدى تأييد كل من الأساتذة والطلبة لنظام ل.م.د وعلى رأسها تنطلق باقي الأسئلة المستوجبة لهذه العينة حول برامج التكوين.

أولاً: في رأيك هل نظام ل.م.د :ناجح/فاشل/إلى حد ما؟

يوضح الجدول الأول: رؤية الأساتذة لمدى نجاح نظام ل م د.

الرتبة	التكرارت				المجموع
	ناجح	فاشل	إلى حد ما	عدم إجابة	
أستاذ التعليم العالي	00	02	00		02
أستاذ محاضر "أ"	00	02	01		03
أستاذ مساعد "أ"	01	07	02	01	11
أستاذ مساعد "ب"	00	02	03		05
أستاذ معيد	00	01	00		01
المجموع	01	14	06	01	22
النسبة	%04،5	%64	%27	%04،5	%100

الجدول رقم 13: رأي الأساتذة في نظام ل م د:

وقد جاءت النتائج كما هو موضح: حيث نسبة 4،5% يظنون أنه ناجح، 64% يظنون أنه فاشل 27% يظنون أنه إلى حد ما فاشل/ناجح، كما لم نتحصل على إجابة بنسبة 4،5%.

لذا فإن النسبة الغالبة هي نسبة التي ترجح فشل النظام ويعود ذلك لعدم رضا أغلب الأساتذة عنه بإعتباره نظام دخيل على الجامعة الجزائرية وأنه لم يحقق أي جديد ومفيد بالنسبة للجامعة والتي لازالت تشهد تدهوراً مستمراً شأنه شأن التدهور السابق الذي كان من المفروض تجاوزه من خلال الإصلاح.

ولتكون الإجابة عن هذا السؤال أكثر وضوحاً وضعنا شقاً تالياً لهذا الإنشغال نهدف فيه إلى معرفة الأسباب الحقيقية حول معتقدات العينة إزاء نجاح أو فشل النظام وبذلك تباينت الأجوبة مابين:

64% وهم من يرون أن النظام فاشل يعزون ذلك خاصة إلى:

- عدم التحضير لإدماج هذا النظام في الجامعة والتسرع في تطبيقه.
- عدم ملاءمة هذا الإصلاح لطبيعة بيئة المجتمع والجامعة الجزائرية.
- تدني مستوى الطالب المتخرج من هذا النظام.
- نقص الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة لهذا النظام.
- الضغط على الطالب من حيث الحجم الساعي.
- تقليص مدة التكوين.
- تقليص حجم الوحدات الأساسية في السداسي الواحد.
- برامج غامضة وغير مدروسة.

وغيرها من السلبيات التي تؤخذ على هذا الإصلاح.

أما فيما يخص النسبة التي ترى أن النظام ناجح/فاشل إلى حد ما فقد إستغربنا نوعاً ما من التبريرات المرفقة لهذا الإختيار وذلك لأنها تظهر غير إيجابية وتوافق جداً السلبيات المسجلة على الألمدي على غرار المذكورة سابقاً.

أما النسبة لتلك التي تؤيد نجاح النظام فهي ترجع ذلك إلى إمكانية إدراج برامج تكوين حديثة وعالمية النظام وفي ظننا أن كل من النسبتين سواء المؤيدة لنجاح النظام أو لنسبية نجاحه ترى

أن الوقت مازال مبكراً للحكم على فشل أو نجاح النظام خاصة مع التغيرات الكثيرة على برامج التكوين بهدف جعلها أكثر ملاءمة لأهداف الجامعة الجزائرية.

فيما يخص الطلبة فالجدول الآتي يوضح الإجابة على هذا السؤال:

التخصص	التكرارت				المجموع
	ناجح	فاشل	إلى حد ما	عدم إجابة	
ل 2 ج.م. علم المكتبات	00	24	15	01	40
ل3 أرشيف	03	08	05		16
ل3 مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	02	13	11		26
م1 أرشيف	02	03	07		12
م1 مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	02	08	10		20
م2 مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	00	08	11		19
المجموع	09	64	59	01	133
النسبة	%07	%48	%44	%01	%100

الجدول رقم 14: رأي الطلبة في نظام ل م د:

نلاحظ في هذا الشأن تقارب النسب بشكل كبير بين النسبة المؤيدة لفشل النظام وتلك التي تؤيد نسبيته بـ: 04% في حين ترى نسبة 07% أنه ناجح إلا أن أعلى نسبة تسجل في خانة فشل الإصلاح ويرجع طلبة علم المكتبات هذا الفشل إلى عدة أسباب لاحظنا أنها متوافقة إلى حد كبير ويتمثل أهمها في:

- تقليص مدة التكوين في 03 سنوات وبذلك يقتصر مسار علم المكتبات على سنتين فقط.
- الضغط الكبير على الطلبة من حيث الحجم الساعي وتراكم الدروس والبحوث والتي تعد كثيرة بالمقارنة مع الوقت المسموح للطالب.
- النقص الكبير في التجهيزات والوسائل التكنولوجية التي من شأنها أن ترافق عملية التكوين وتوفر السير الحسن لهذه العملية.

إن الطلبة الذين يرون فشل النظام هو المرجح هم واعون بالأهداف الحقيقية التي جاء من أجلها هذا النظام لذا تعرضوا لنقد تطبيقه في الجامعة حيث يرى الكثير منهم أن النظام لا يوافق خصوصية المجتمع الجزائري وإنعدام منهجية فعالة في تطبيقه.

أما الرأي الثاني والذي يرى نسبية النجاح أو الفشل فهو يرجع ذلك لأسباب تتوافق إلى حد كبير مع سابقتها إلا أننا نلاحظ أن هذا الشق من العينة متفائل بإمكانية تجاوز بعض السلبيات والتي تتمثل في:

- عدم التوافق بين الجانب التطبيقي والجانب النظري حيث يطغى هذا الأخير على برامج التكوين.
- عدم تكوين الأساتذة في هذا النظام.
- التشبث بالنظام الكلاسيكي تحت تسمية ل م د.

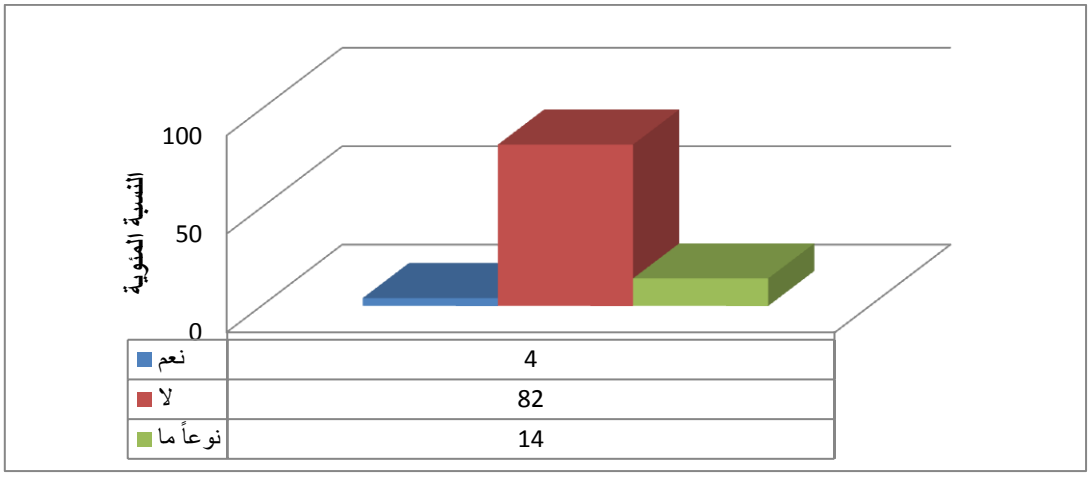
أما فيما يتعلق بنجاح النظام فإن العينة المؤيدة له والمتفائلة بهذا النظام ترجع نجاحه إلى:

- قصر مدة التكوين وتقليصها
- لأنه يهتم بالتكنولوجيات الحديثة.
- إعتماد الطالب على نفسه في عملية التكوين من خلال التحضير والبحث.

ثانياً: هل ترى بأن جامعة الجزائر مهيأة لهذا النوع من التكوين(التكوين في نظام ل.م.د)؟

من الضروري جداً أن تكون جامعة الجزائر 2 (مكان الدراسة) والجامعة الجزائرية عامة مهيئة لإستقبال وتطبيق الإصلاح الجديد (ل.م.د) والذي من شأنه أن يمس جميع جوانبها ويحدث ثورة فيها حيث سيمس النظام كل ما يرتبط بعملية التكوين الجامعي.

وفي هذا الإطار ومن خلال البيانات المجمعة والتي نبدؤها بفئة الأساتذة فإن هذه الأخيرة إنقسمت إجاباتها إلى 03 فئات كما يوضحها الشكل الموالي



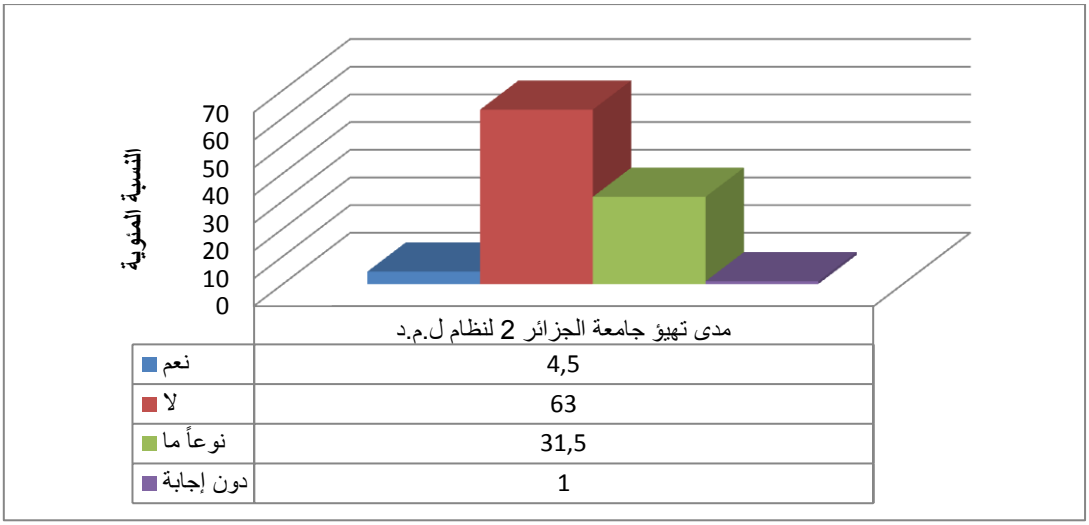
الشكل 03: مدى تهيؤ جامعة الجزائر 2 لنظام ل.م.د حسب الأساتذة

الفئة الأولى وهي بأغلبية ساحقة بنسبة 82 % ترى أن الجامعة غير مهيئة لهذا النظام أما النسبة الثانية والضئيلة نوعاً ما ب 14 %فترى أن الجامعة مهيئة إلى حد ما، أما الفئة الأخيرة والتي ترى أن الجامعة مهيئة لتطبيق النظام فتمثل نسبة 04 % من النسبة الكلية.

ونرجع هذا في الأساس إلى أن السبب الرئيسي وراء فشل نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية هو عدم تهيئتها له، حيث كان دخول نظام ل.م.د وما يرتبط به من تبعيات سواء تعلقت بفلسفته الجديدة وما جلبه من مفاهيم حديثة ودخيلة على الجامعة الجزائرية بصفة عامة وعلى جامعة الجزائر 2 بصفة خاصة وما أحدثه من تغييرات شاملة في عملية التكوين الجامعي بما فيها التحولات الكبيرة في برامج التكوين وفي دور الأستاذ والطالب وفي عملية التقييم ... وغيرها بمثابة المفاجأة، إذ لم تسبقه عملية تقييم لمدى تهيؤ الجامعة لهذا الإصلاح بحيث يتم التعرف على جوانب التغيير الذي سيمس الجامعة ومدى توافق هذا التغيير مع إمكانيات هذه الجامعة سواء كانت هذه الإمكانيات بشرية أو مادية أو علمية أو عملية.

إن هيئة التدريس في الجامعة هي أكثر وعياً بأن هذا النظام والإصلاح الفجائي والذي مس الجامعة والتكوين وبرامج التكوين كان لابد من أن يتم التحضير له بشكل واسع وكثيف من خلال دراسات شاملة ومعمقة لوضعية التعليم العالي والجامعة الجزائرية وذلك من أجل الإستفادة من بعض نقاط القوة في برامج التكوين القديم وإضفاء نوع من الحداثة والتي جلبها الإصلاح الجديد.

أما بالنسبة للطلبة فقد جاءت النتائج كم هو موضح في الشكل الموالي:



الشكل 04: مدى تهيؤ جامعة الجزائر 2 لنظام ل.م.د حسب الطلبة

حيث لا تزال النسبة التي ترى بأن الجامعة غير مهيئة للنظام هي المهيمنة بـ: 63 % ،تليها النسبة لتي ترى أن الجامعة مهيئة إلى حد ما بـ: 31,5 % ثم تلك التي ترى أن الجامعة مهيئة بـ: 4,5 %.

إن الفئة الأولى (63 %) تقر بعدم تهيؤ الجامعة لهذا النظام والتكوين في إطار هذا الإصلاح الجديد ويعود ذلك إلى الأسباب المذكورة أعلاه إضافةً إلى هذا عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة لهذا الإصلاح ولهذا التكوين المنطوي تحت رايته.

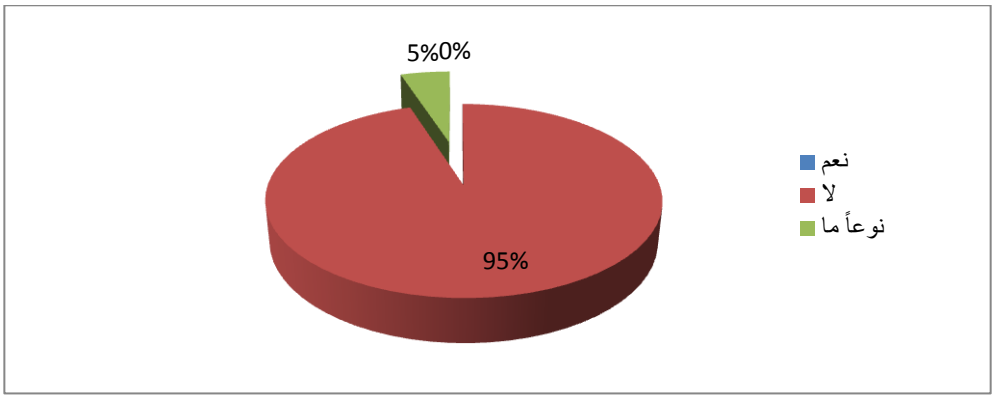
إذ من خلال إستجوابنا للطلبة والأساتذة وجدنا أن القسم يعاني من نقص فادح في العتاد التكنولوجي على غرار النقص الكبير في أجهزة الحاسوب والربط بشبكة الأنترنت وغياب التطبيق وهيمنة الجانب النظري حتى في المواد التعليمية ذات الطابع التطبيقي والعملي.

لذا فنحن لا نرى أن نسبة (5،31%) أو (5،04%) ما هي إلا نسبة متفائلة أو ديبلوماسية ترفض الإقرار بعدم تهيؤ الجامعة للتكوين والنظام الجديد أو هي جاهلة لأساسيات ومباديء النظام وذلك يعود لعدم تكونها وتثقيفها حوله.

ثالثاً: هل ترى بأن نظام ل.م.د قد حل المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي؟:

من بين ما كانت تصبو إليه الجامعة الجزائرية عموماً تلافي نقاط الضعف في النظام القديم (الكلاسيكي) وتجاوزها وتحقيق قفزة نوعية نحو تكوين جديد فعال في إطار ل م د.

لذا وفي هذا الإطار حاولنا التعرف على حقيقة مدى تجاوز الإصلاح لسلبيات النظام الكلاسيكي ويوضح الشكلين المواليين نسب الإجابة على السؤال الثالث في الإستبيان من طرف الأساتذة والطلبة بالترتيب:



الشكل 05: مدى حل نظام ل.م.د لمشكلات التعليم العالي حسب الأساتذة:

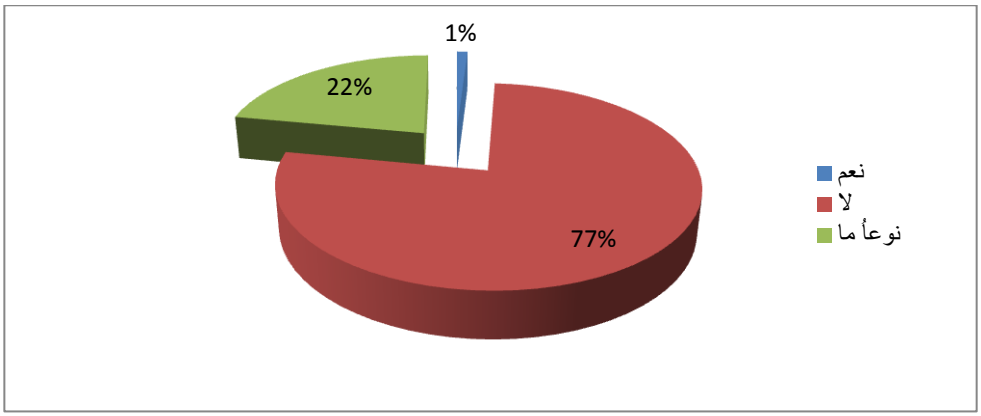
نلاحظ أن إجابات الأساتذة تكاد تكون كلها واحدة وهي تتفق على أن نظام ل.م.د لم يحل مشاكل التعليم العالي ويعود ذلك لعدة أسباب وهي التي سنوضحها من خلال الشق التالي للسؤال حيث تراوحت معظم الإجابات ما بين:

- تدهور مستوى التكوين وذلك يظهر جلياً من خلال ضعف مستوى الخريجين من هذا النظام.
- الزيادة في حشود الطلبة المتخرجين.
- عدم التحضير إلى هذا النظام وغياب رأي الأستاذ في التكوين الجديد.
- قلة خبرة الأساتذة في النظام الجديد وبذلك نقص التأطير.
- الحفاظ على النظام الكلاسيكي بسلبياته المتعددة تحت تسمية جديدة هي ل.م.د.

أما نسبة 05% فهي ترى أن نظام ل م د وفّر عنصر الحداثة في التخصصات وكذا في المواد التعليمية المقدمة في برامج التكوين.

إن عنصر الحداثة والتجديد هو ذو أهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها في سياق الحديث عن سلبيات النظام الجديد وفشله، إلا أن هذه الإيجابية لم يتم إستغلالها كما ينبغي حيث خلقت تشتتاً في التخصصات وكذا غياب للتطبيق الجيد والفعال للمواد التعليمية الحديثة.

أما بالنسبة للطلبة فنلاحظ في الشكل الآتي علو النسبة التي ترى أن النظام لم يحل أي مشاكل للتعليم العالي بنسبة 77 % فيما ترى نسبة 22 % أنه حلها نوعاً ما أما النسبة الأخيرة وهي شبه منعدمة بنسبة 01 % ترى أن النظام حل مشاكل التي تعاني منها الجامعة والتعليم العالي.



الشكل 06: مدى حل نظام ل.م.د لمشكلات التعليم العالي حسب الطلبة:

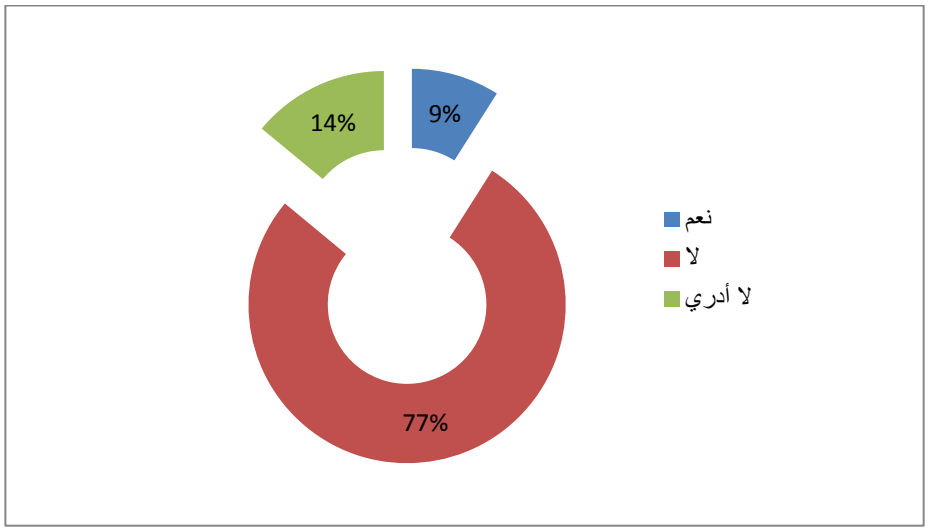
ونرجع هذا إلى عدة أسباب حيث ترى الفئة الأولى (77 %) أن نظام ل م د لم يحل مشاكل التعليم العالي وإنما زادها تفاقماً خاصة فيما يخص:

- العدد الكبير للطلبة المتخرجين والإكتظاظ الكبير في مدرجات الدراسة وهذا لم ينتج عنه سوى بطالة مبكرة للطلاب.
- الطلبة والذين أصبحوا بمثابة حقل تجارب في النظام وهذا ما أكدته عدة عوامل: كضعف الأساتذة في المواد التعليمية الموكلة إليهم وإقتصار عملية التكوين على البحوث المنجزة من طرف الطالب.
- قصر مدة التكوين وبالتالي الضغط في الوحدات التعليمية مما أدى إلى عدم إستيعاب الطالب.

- قلة الوسائل والإمكانيات التكنولوجية المناسبة لهذا النظام ويعود ذلك لعدم تهيئة الجامعة لهذا النوع من التكوين خاصة وأن الألمدي من شأنه أن يرتبط بالتكنولوجيات الحديثة.
- غموض النظام وعدم وضوحه بالنسبة للطالب.

رابعاً: هل تعتقد أن النظام الجديد أحسن من النظام الكلاسيكي؟:

في إطار محاولتنا لمعرفة مدى تفوق النظام الجديد المدرج في جامعة الجزائر 2 على سابقه الكلاسيكي تحصلنا على النسب الموالية والموضحة في الشكلين أدناه:



الشكل 07: رؤية الأساتذة لمدى تفوق نظام ل م د على النظام الكلاسيكي:

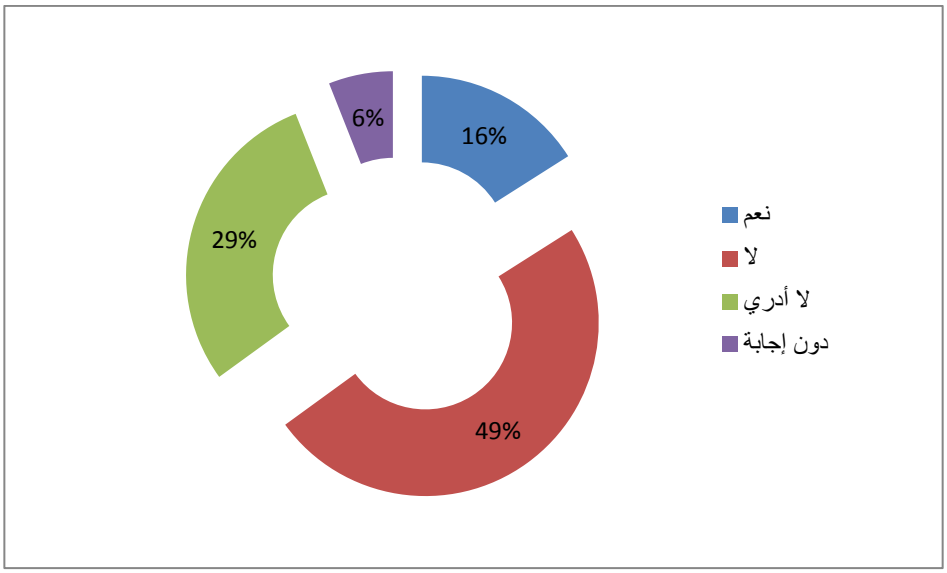
إن الفئة الأولى للأساتذة والطاغية إجاباتها ترى بأن النظام الجديد ليس أحسن من النظام الكلاسيكي ونرجع ذلك إلى عدة أسباب:

- تقليص مدة التكوين والتي لم يستفاد منها إلا في الضغط وتقليص الوحدات وبذلك فقدت برامج التكوين عدة وحدات ومواد تعليمية مهمة.
- نظام ل.م.د هو نظام لم تتم دراسته كما ينبغي قبل إدماجه في الجامعة.
- خبرة الأساتذة في النظام القديم والتي تفوق خبرتهم في النظام الجديد.
- ملاءمة مخرجات النظام الكلاسيكي لواقع المؤسسات الوثائقية الموجودة في سوق الشغل.

أما بالنسبة للفئة التي جاءت إجابتها بـ "نعم" فنرجع ذلك لإعتقادها بأن النظام يطابق مع التطورات الحاصلة في ميدان علم المكتبات.

في حين ترى الفئة التي أجابت بـ "لا أدري" أن عدم درايتهم تعود لغموض هذا النظام وعدم وضوحه وأنه يحتاج إلى وقت كبير لتتم مقارنته مع النظام الكلاسيكي.

إنقسمت إجابات الطلبة إلى 04 فئات كما هو موضح في الشكل الموالي:



الشكل 08: رؤية الطلاب لمدى تفوق نظام ل م على النظام الكلاسيكي:

الفئة الأولى ترى أن النظام الجديد ليس أحسن من الكلاسيكي بنسبة 49 % ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

- تقليص مدة الدراسة والضغط الناجم عن تكديس الوحدات في السداسيات وبذلك لا يتعرف الطالب على تخصصه كما ينبغي.
- عدم تلاؤم ما جاء به نظام ل م د من حداثة وتكنولوجيات جديدة مع ما تتوفر عليه جامعة الجزائر 2.
- خبرة الأساتذة في االنظام القديم بالمقارنة مع نظيره.
- ضعف التكوين في نظام ل م د وذلك لكثافة الدروس والضغط مما ادى إلى عدم إستيعاب الطلبة.
- نظام ل م د معقد وغير واضح على عكس الكلاسيكي.

الفئة الثانية لا تدري إذا ما كان النظام الجديد أحسن من نظيره الكلاسيكي بنسبة 29% ويرجع هذا إلى جهل معظم الطلبة للنظام الكلاسيكي وعدم وجود أفكار واضحة عنه لديهم ليس هذا فقط وإنما جهلهم لنظام ل م د أيضاً،إختلاف الآراء حول نجاح النظام الجديد وفشله وكذا عدم وجود تغييرات ذات فائدة بين النظامين.

الفئة الثالثة ترى إن النظام الجديد أحسن من سابقه بنسبة 16% وذلك نظراً لإمكانية التجديد المستمر للبرامج على عكس الكلاسيكي الذي يتميز بالرتابة ويفتقر للتجديد، مشاركة الطالب في عملية التكوين وبذلك يصبح عنصراً إيجابياً إذ لا يكتفي بالإستقبال فقط.

وإمتنعت الفئة الرابعة بنسبة 06% عن الإجابة.

إذا ما دققنا في إجابات كل من هيئة التدريس وطلبة علم المكتبات نجد توافقاً بين الإجابات خاصة فيما يتعلق ببعض العناصر كتقليص مدة التكوين في ظل النظام الجديد وغموضه وعدم ملاءمته للمنظومة الجامعية وضعف مخرجات هذا التكوين وغيرها من العناصر.

نحن نتوافق إلى حد كبير مع ما يسجل على هذا النظام من سلبيات كثيرة ومتنوعة ونرجع أسبابها إلى:

عدم تطبيق هذا النظام كما هو في الواقع حيث أُكتفيَ بإعتماد مستويات التكوين الموجودة وعدد السنوات، في حين لم يطبق أي مبدأ من المباديء الأساسية له كمبدأ الحركية والتوظيف المباشر وإرساء مجتمع المعرفة من خلال تقديم برامج حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي.. وغيرها من أساسيات النظام.

إن السبب الثاني في رأينا يعود لعدم ملاءمة النظام لطبيعة الجامعة الجزائرية والمجتمع الجزائري وسوق الشغل..إلخ.. وهذا لا يرجع فقط إلى أن النظام أوروبي بإمتياز وطبق حسب البيئة والجامعة الأوروبية وإنما يعود لعدم تهيئة الجامعات الجزائرية بجميع الوسائل اللازمة لاسيما المادية وكذا عدم تكوين الأساتذة والطلبة حول النظام الجديد.

أما السبب الثالث فيعود لعدم وجود تقييم لما أحدثه النظام في الجامعة الجزائرية إذ على الرغم من أن الدول أحدثت نظام ل م د حسب ما هو موجود على الساحة ولأهداف عدة تخدم مصالحها –أنظر الفصل الأول– فإنها قامت بإجراء عدة ندوات في هذا الشأن تهدف إلى تقييم الأهداف المسطرة حيث أجرت 09 ندوات ما بين سنة 1998–2012 في حين لم تجر

الجزائر أي ندوة تقييمية لهذا النظام وما أحدثه في الجامعة نهاية تجاوز نقاط الضعف وتحديد الأهداف.

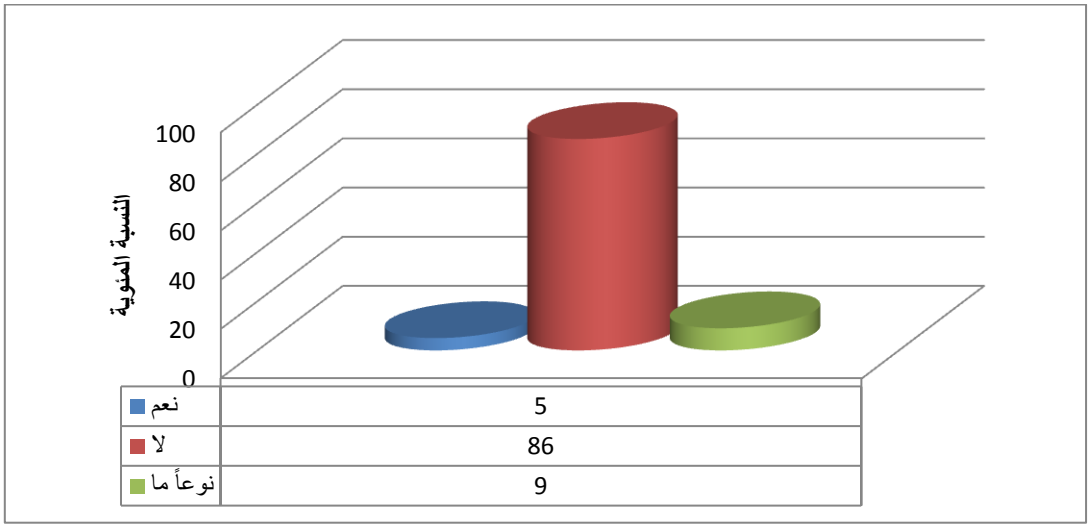
3.5-المحور الثاني: علم المكتبات في حقبة جديدة في نظام ل م د :

يهدف المحور الثاني من الإستبيان إلى جمع الآراء حول التكوين الجديد في علم المكتبات تمهيداً للمحور الذي يليه.

حيث يجدر بنا في هذا الإطار التعرف على مدى ملاءمة مدة التكوين في الإصلاح الجديد لميدان علم المكتبات وهذا ما سنوضحه من خلال مجموع الإجابات على الأسئلة في هذا المحور.

أولاً: هل تعتقد أن مدة التكوين في نظام ل م د علم المكتبات كافية؟:

في محاولة للتعرف على مدى كفاية مدة التكوين في إطار النظام الجديد في علم المكتبات تحصلنا على النتائج التالية كما يوضحها الشكلين المواليين:

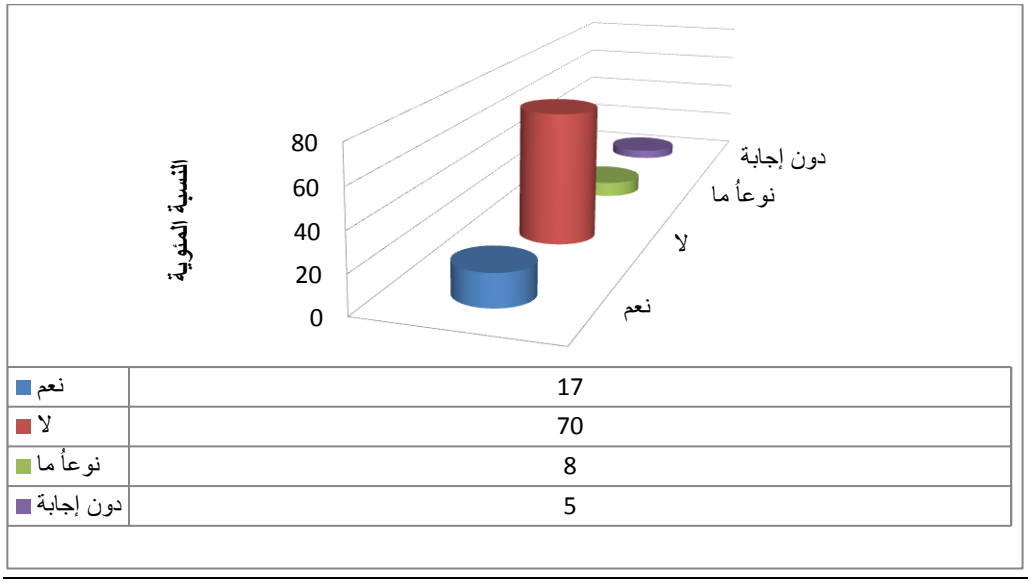


الشكل 09: كفاية مدة التكوين في نظام ل م د علم المكتبات حسب الأساتذة :

بالنسبة للأساتذة فإن الإجابة الغالبة بنسبة 86 % ترى أنها غير كافية ونسبة 09% ترى أنها كافية نوعاً ما في حين لم تر سوى نسبة 05% أنها كافية.

ويعود هذا في نظرنا إلى أن هذه النتائج تدعم سابقاتها حيث ركزت معظم الإجابات على أن تقليص مدة التكوين ليست في صالح تقديم برامج تتسم بقدر من الكفاية، حيث يقضي الطالب

السنة الأولى في الجذع المشترك تحت العلوم الإنسانية والإجتماعية ثم لا يقضي بعدها سوى سنتين في إطار الليسانس يتكون في علم المكتبات.



نعم	17
لا	70
نوعاً ما	8
دون إجابة	5

الشكل 10: كفاية مدة التكوين في نظام ل م د علم المكتبات حسب الطلبة:

إن إجابة الطلبة تتفق إلى حد كبير مع إجابة الأساتذة حيث تحصلنا على نسبة 70% ترى أن مدة التكوين غير كافية تليها نسبة 17% ترى أنها كافية في حين ترى نسبة 08% أن هذه المدة نوعاً ما كافية.

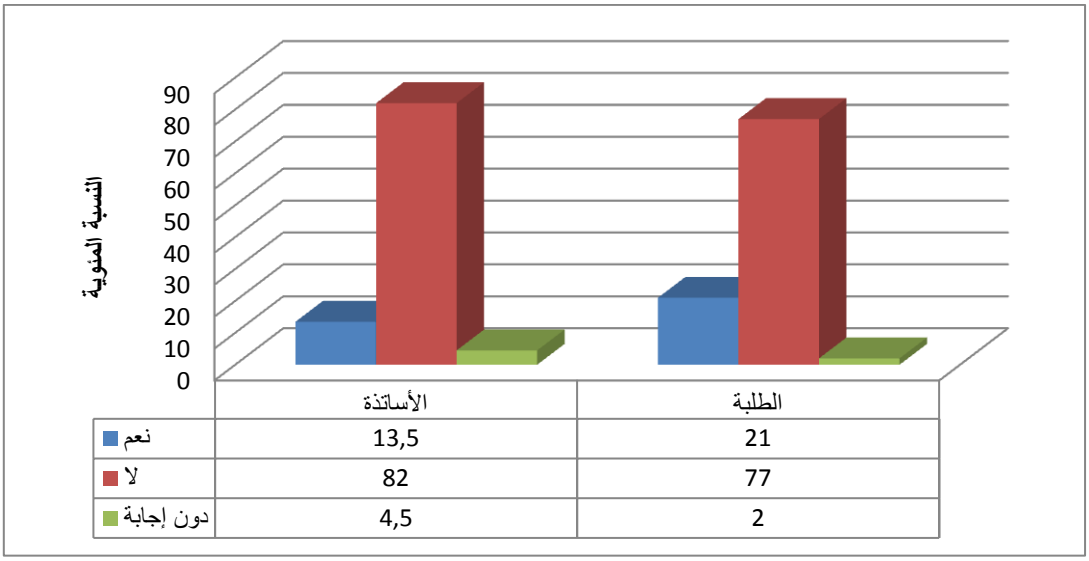
ونشير في هذا الصدد إلى أن من أهم الملاحظات التي أخذناها في هذا الصدد حول مدة التكوين في إطار علم المكتبات في النظام الجديد هو إختلاف الآراء حول قصر مدة التكوين خاصة حيث يرى البعض أنها تعد من أهم سلبيات الإصلاح الجديد في حين يرى البعض الآخر أنها من أهم الإيجابيات التي جاء بها الألمدي إلى الجامعة الجزائرية والتكوين الجامعي بصفة عامة.

ثانياً: هل للطالب حسب إعتقادك رؤية واضحة حول الميدان الذي يود التخصص فيه منذ السنة الأولى؟

إذا كانت مدة التكوين الجديدة في علم المكتبات غير كافية فلابد لنا من التعرف إذا ما كان للطالب رؤية واضحة حول الميدان الذي يود التخصص فيه (علم المكتبات) منذ السنة الأولى،وهذا ما تبينه النتائج في الشكل الموالي والتي توضح إجابات كل من الأساتذة والطلبة:

حيث ترى نسبة 82% بالنسبة للأساتذة و77% بالنسبة للطلبة وهي النسب الطاغية أن الطالب ليست لديه معرفة ورؤية واضحة حول ميدان علم المكتبات في السنة الأولى من الجذع المشترك، تليها نسبة 13,5 % بالنسبة للأساتذة و21% بالنسبة للطلبة والتي ترى عكس ذلك.

كما إمتنعت نسبة 4,5 % (الأساتذة) و02% (الطلبة) عن الإجابة.



	الأساتذة	الطلبة
نعم	13,5	21
لا	82	77
دون إجابة	4,5	2

الشكل 11: مدى وضوح مسار التكوين في السنة الأولى حسب رأي الأساتذة والطلبة:

بالنسبة للأساتذة فإن الإجابات حول عدم وضوح التخصص يعود إلى الأسباب التالية:

- نقص الإعلام بالتخصصات والمسارات الموجودة.
- عدم إهتمام الطالب بالتزود بالمعلومات الكافية حول التخصصات وبالتالي حول مصيره ومستقبله.
- إقتصار الجذع المشترك على مقياسين خاصين بعلم المكتبات فقط في ظل وجود عدة مقاييس أخرى متعلقة بمسارات أخرى وتتميز كل هذه المواد بالسطحية وبذلك لا يمكن التعرف بشكل معمق على التخصصات الموجودة.
- جهل الطالب بالتخصصات والفروع الموجودة بعد الجذع المشترك وكذا عدم توجيه الطالب حسب ميولاته.

أما الإجابات التي جاءت ب "نعم" فلم نتحصل على إجابات في معظم الحالات وإقتصرت الإجابة الوحيدة :أن الطالب تكون لديه فكرة بسيطة عن التخصصات تتبلور مع مرور الوقت.

أما فيما يخص الطلبة فإن الفئة الأولى ترجع أن عدم وضوح ميدان التخصص يعود أساساً إلى:

- جهل الطالب بمختلف المسارات التي تلي الجذع المشترك.
- عدم وجود توجيهات للطالب خلال السنة الأولى حول ميادين التكوين المقبلة.
- عدم وضوح برامج التكوين وذلك من خلال تلقي الطالب لمجموعة من المواد والوحدات المختلفة والتت تتعلق بتخصصات مختلفة وذلك ما يجعله في حيرة من أمره حول الميدان الذي يود التخصص فيه.
- نقص الوقت للتعرف على كافة الميادين.
- سطحية المواد في السنة الأولى وعموميتها وتداخل التخصصات وكثرتها.
- الطالب مسير حيث لا يوجه حسب ميولاته.

أما الفئة الثانية فتعزو إجاباتها إلى:

- أن الطالب أثناء دراسته لعدة مواد من تخصصات مختلفة يتمكن من إختيار ما يناسبه في السنوات المقبلة.
- الأساتذة يقدمون نصائح أثناء المحاضرات على الرغم من قلة المعلومات الممنوحة للطلبة.

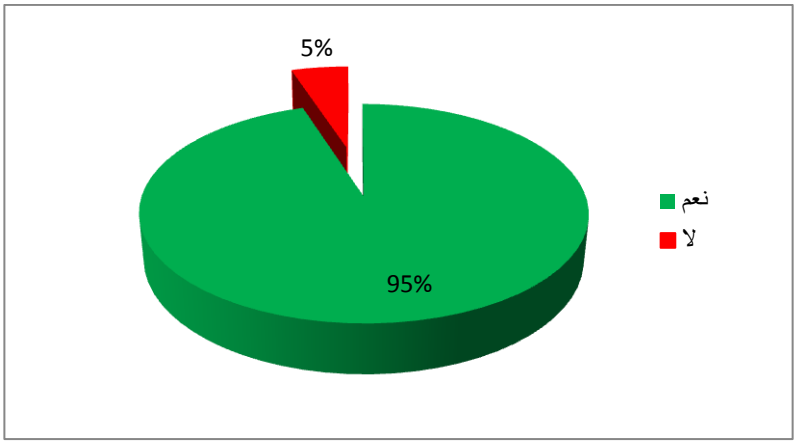
من خلال هذه الإجابات فإننا نرى أن السبب الرئيسي في عدم دراية الطالب بميدان علم المكتبات في السنة الأولى من التكوين يرجع أساساً إلى غياب أهم العناصر التي نص عليها الإصلاح الجديد وهي فرق التكوين والتي من شأنها توجيه الطالب ومتابعة تقدمه في مسارات التكوين حيث تضمن المرافقة والوصاية أي إمداد الطالب بكل المعلومات حول التخصصات ومسالك التكوين وما تتوفر عليه من برامج وتوضح له ما هو أنسب له. حيث يصبح الأستاذ جزءاً من عملية الإرشاد والتوجيه وبذلك يتمكن الطالب من إيضاح الغموض الذي لديه حول التخصصات فهو بالأساس لا يدري عنها شيئاً.إذ أن عملية التكوين الجامعي لا يمهد لها في مرحلة التعليم الثانوي.

إن غياب توعية الطالب بأسس النظام الجديد خلق لديه غموضاً كبيراً في إختيار التخصص فهو يوجه وفق أسس أخرى غير ميولاته فحتى إذا كانت فرق التكوين موجودة على أرض

الواقع فهولا يدري بها لنقص معرفته وعدم علمه بوجودها كعنصر هام في إطار التكوين الجديد.

ثالثاً: هل ترى أن التكوين في علم المكتبات يجب أن يبدأ من السنة الأولى؟ ولماذا؟

فيما يخص بداية التكوين فقد جاءت النسب كما هو موضح في الشكل الموالي :



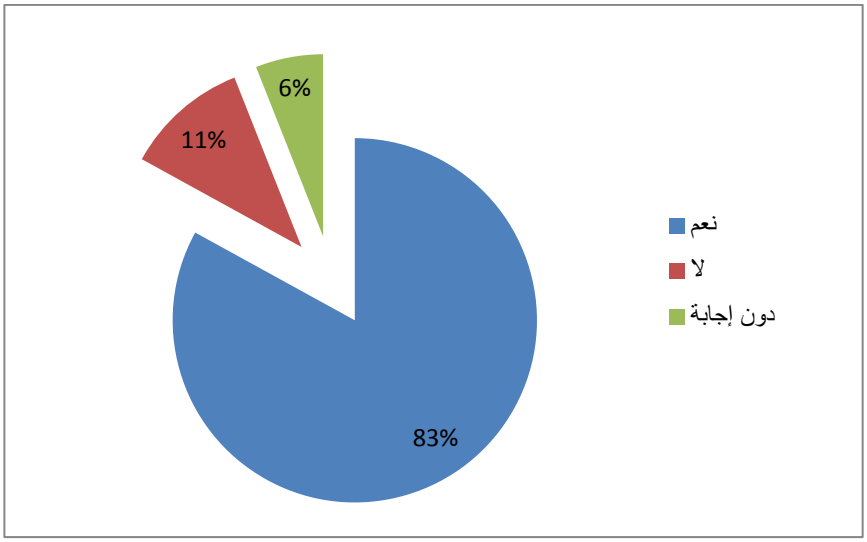
الشكل 12: رأي الأساتذة في وجوب بدء التكوين منذ السنة الأولى:

حيث ترى الأغلبية الساحقة للأساتذة بنسبة 95% أن التكوين في علم المكتبات لا بد من أن يبدأ منذ السنة الأولى ويعود ذلك لسببين رئيسيين تمحورت حولهما معظم الإجابات:

1. نظراً لقصر مدة التكوين لا بد أن يبدأ منذ السنة الأولى
2. من أجل الإلمام بجميع جوانب علم المكتبات.

وترى نسبة 05% أنه ليس على التكوين في علم المكتبات أن يبدأ منذ السنة الأولى وذلك ليتمكن الطالب من الإطلاع على تخصصات أخرى ذات علاقة مع الميدان.

أما فيما يخص الطلاب فقد جاءت النتائج موضحة في الشكل التالي:



الشكل 13: رأي الأساتذة في بدء التكوين منذ السنة الأولى:

حيث ترى نسبة 83% أن التكوين في مسار علم المكتبات لا بد من أن يبدأ منذ السنة الأولى لعدة أسباب نلخصها في:

1. قصر مدة التكوين في علم المكتبات والتي قلصت في سنتين.
2. إتساع مدة التكوين في علم المكتبات والذي يتميز بتفرعه وتعقيده حيث يتطلب التكوين فيه أكثر من سنتين.
3. من أجل الإلمام بجميع أساسيات علم المكتبات وإكتساب القدر الكافي من المعارف حوله.
4. التطورات السريعة والكثيرة في مجال علم المكتبات والتي تتطلب دراسة معمقة لهذا التخصص.
5. لتفادي الضغط والحشو في السداسيات من خلال توفير الوقت الكافي للتكوين وبذلك يصبح هذا الأخير أكثر ملاءمة ونجاحاً.

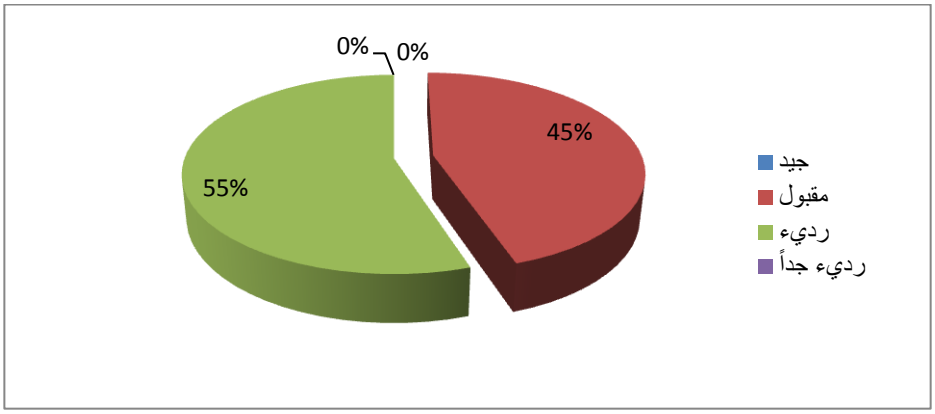
أما الفئة الثانية بنسبة 11% فهي ترى أن التخصص يمكن أن يبدأ منذ السنة الثانية وذلك لأن الطالب لا بد له من التعرف على عدة تخصصات في الجذع المشترك يختار منها بعد ذلك المسار الملائم له، كما أن الطالب يكون ثقافة واسعة من خلال الإطلاع على ميادين تكوين أخرى.

نتوافق إلى حد كبير مع ضرورة بدء التكوين في علم المكتبات منذ السنة الأولى ويعود هذا لنفس الأسباب التي لخصناها آنفاً إضافة إلى أن ميدان علم المكتبات من الميادين الواسعة جداً والتي تتطلب إتقان مجموعة من الفنيات والعناصر الأساسية والتي لا يمكن التطرق إليها في سنتين فقط، كما أن ميادين التخصص الأخرى المدرجة ضمن السنة الأولى جذع مشترك يمكن تلخيصها في مقاييس وتوزيعها على ثلاث سنوات من التكوين تكون مخصصة لعلم المكتبات.

4.5- المحور الثالث: التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2

أولاً: ما رأيك بمستوى التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2 في نظام ل م د ؟

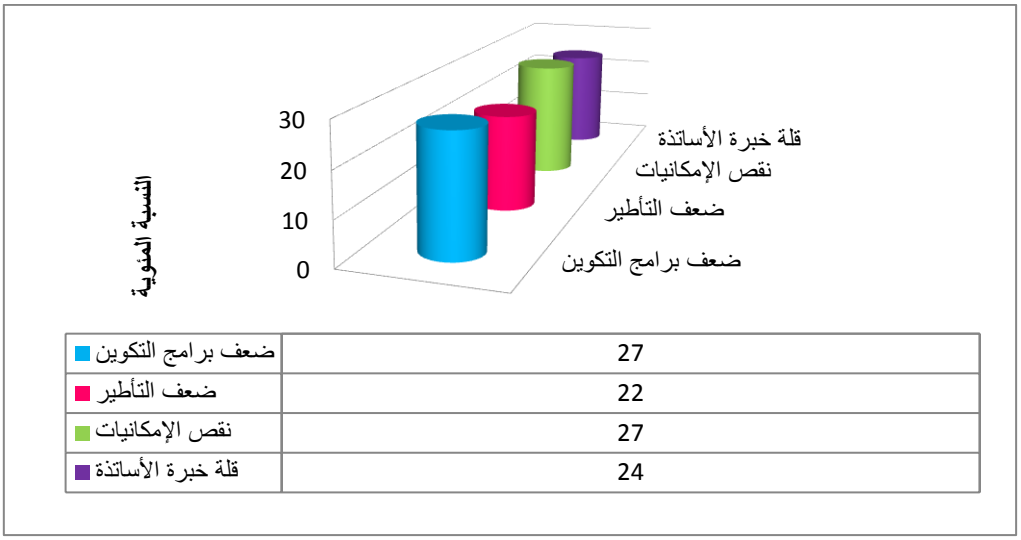
ترى نسبة 55% أن مستوى التكوين في جامعة الجزائر 2 في ظل النظام الجديد رديء في حين ترى نسبة 45% بأن هذا التكوين مقبول. بينما كانت النسب 00% لكل من التكوين جيد أو رديء جداً كما هو موضح في الشكل:



الشكل 14: رأي الأساتذة في مستوى التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2

ولتوضيح أسباب هذه النسب ألحقنا شطراً ثانياً لهذا السؤال يوضح سبب رداءة التكوين أو رداءته جداً بالنسبة للأساتذة وجاءت النسب كما هي موضحة في الشكل:

ملاحظة: إن هدفنا من طرح هذا السؤال تحديداً هو إكتشاف إلى أي مدى نحن موفقون في إختيار موضوع البحث والذي يتعلق أساساً ببرامج التكوين الجديدة حيث أننا نهدف إلى معرفة ما إذا كانت البرامج تعد عنصراً أساسياً تتوقف عليه عملية التكوين وهذا ما تأكد لنا من خلال تصدر "ضعف برامج التكوين" لأسباب ضعف ورداءة التكوين.



ضعف برامج التكوين	27
ضعف التأطير	22
نقص الإمكانيات	27
قلة خبرة الأساتذة	24

الشكل 15: أسباب ضعف ورداءة التكوين في علم المكتبات حسب الأساتذة:

- 27% يرون أن السبب هو ضعف برامج التكوين.
- 27% يرون أن السبب هو نقص الإمكانيات المادية والتكنولوجية.
- 24% يرون أن السبب يعود إلى قلة خبرة الأساتذة في النظام الجديد.
- 22% يرون أن السبب يرجع إلى ضعف التأطير.

إضافة إلى أشياء أخرى أضافها بعض الأساتذة كـ:

- ✓ تقليص الوحدات والمدة المخصصة لكل وحدة.
- ✓ البرامج الغير مدروسة بدقة.
- ✓ العقلية الخاصة بالأساتذة.

نلاحظ في هذا الشأن أن النسبة التي ترى أن التكوين رديء تتصدر قائمة الإجابات ويعود هذا إلى أن التكوين في علم المكتبات في جامعة الجزائر 2 لابد من إعادة النظر فيه.

حيث أن الأساتذة هم أكثر وعياً من غيرهم بسلبيات التكوين ونقاط ضعفه والتي تكمن كما لاحظنا أساساً في ضعف برامج التكوين وكذا نقص الإمكانيات خاصةً، ولا نستثني ضعف التأطير وضعف خبرة الأساتذة، إذ أن هذه كلها تعد من المقومات الأساسية التي لابد من العناية بها والتي يتوقف عليها مدى نجاح التكوين الجامعي.

والتي لم يتم تهيئتها كما ينبغي ليبلغ التكوين في علم المكتبات ذروة نجاحه وإنما تم إدماج فلسفة النظام الجديد على مخلفات النظام القديم.

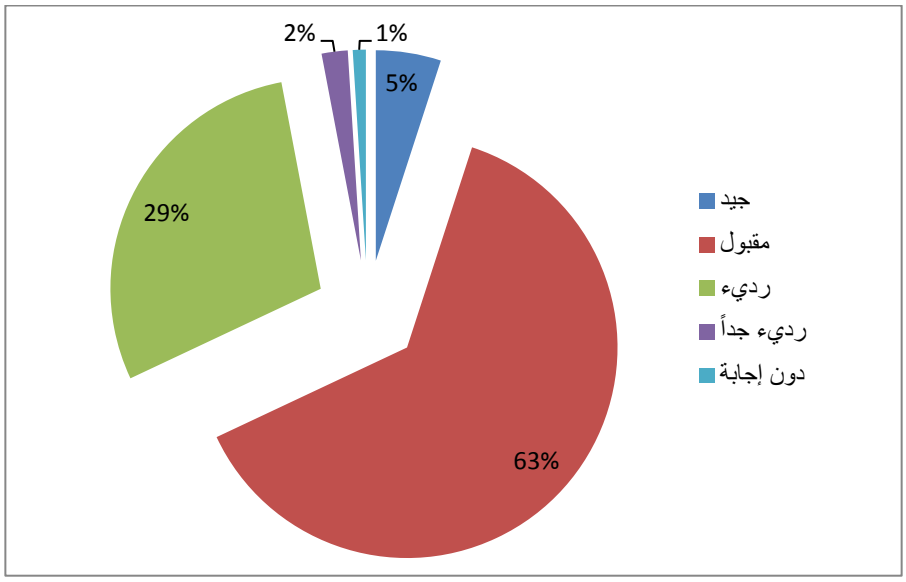
كما أن التكوين في القسم لم يشهد تغييرات نوعية نحو الأفضل وإنما بقيت فلسفة النظام الكلاسيكي تهيمن على علم المكتبات.

إذ في غياب جميع العناصر المطروحة على غرار برامج التكوين، التأطير، الإمكانيات... لابد من أن ينتج عنه تكوين ضعيف وبعيد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه.

أما فيما يخص الفئة التي ترى أن التكوين مقبول فنرجع ذلك إلى أن الخلل في هذا التكوين لا يكمن في النظام بحد ذاته وإنما في عملية التطبيق على أرضية الواقع حيث أن هذه العملية تفتقد إلى التسيير الجيد والفهم العميق لمباديء التكوين الجديد كما إفتقدت سابقاً إلى التحضير والتهيئة. لذا فالتكوين يعد مقبولاً مع السلبيات الكثيرة والمتعددة إذ يمكن تحسينه وتجاوز سلبياته مع تقدم الوقت.

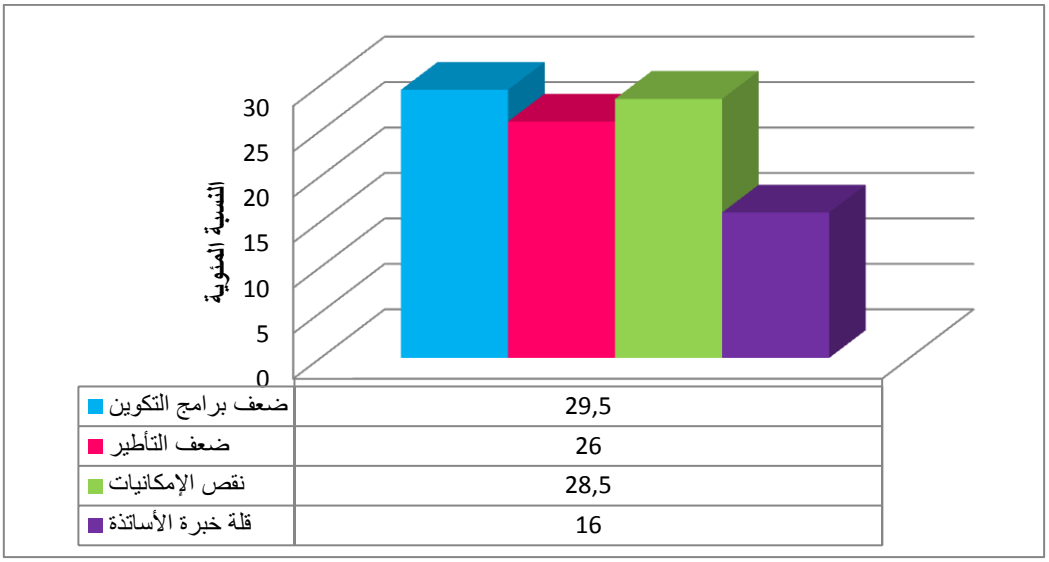
كما أن التكوين لا يعد "جيداً" حسب الأساتذة وذلك نظراً للسلبيات العديدة المسجلة عليه.

أما بالنسبة للطلبة فترى نسبة 63% أن التكوين في علم المكتبات في جامعة الجزائر 2 مقبول وترى نسبة 29% أنه رديء ونسبة 05% أنه جيد ونسبة 02% أنه رديء جداً في حين لم نتحصل على إجابة بنسبة 01% كما هو موضح في الشكل الموالي:



الشكل 16: رأي الطلبة في مستوى التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2

وفيما يخص النسب التي تعتقد برداءة البرامج ورداءتها جداً فهي ترى أن الأسباب تعود إلى ما هو موضح في الشكل الموالي:



الشكل 17: أسباب ضعف ورداءة التكوين في علم المكتبات حسب الطلبة:

حيث:

- 29،5% يرون أن السبب هو ضعف برامج التكوين.
- 28،5% يرون أن السبب هو نقص الإمكانيات.
- 26% يرون أن السبب يرجع إلى ضعف التأطير.
- 16% يرون أن السبب يعود إلى قلة خبرة الأساتذة.

إضافة إلى أسباب أخرى تمحورت أغلبها حول الأساتذة إذ يرى الطلبة أن هيئة التدريس بالقسم لا تقوم بدورها كما ينبغي وذلك من خلال عدم مبالاتها بالطالب حيث لا توليه أهمية كبيرة وهذا ما يتناقض مع مبدأ الوصاية التي جاء بها الألمدي والذي يعتبر الأستاذ بمثابة الوصي على الطالب حيث لا بد من توجيهه وإرشاده ومرافقته طوال مشواره الدراسي والتعليمي.

تعود النسبة العالية (63%) للطلبة والتي تعتقد بأن التكوين مقبول إلى رضا هذه الفئة نوعاً ما عن ما يقدم لهم في إطار عملية التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2 وهذا ما نرجعه إلى أن الطلبة مكتفون بما هو مقدم ويعود هذا إلى نقص معرفتهم بمجال علم المكتبات والذي يتميز بتحولاته وتجديداته الدائمة والمستمرة إذ لا يملكون سعة إطلاع حول مجال التخصص.

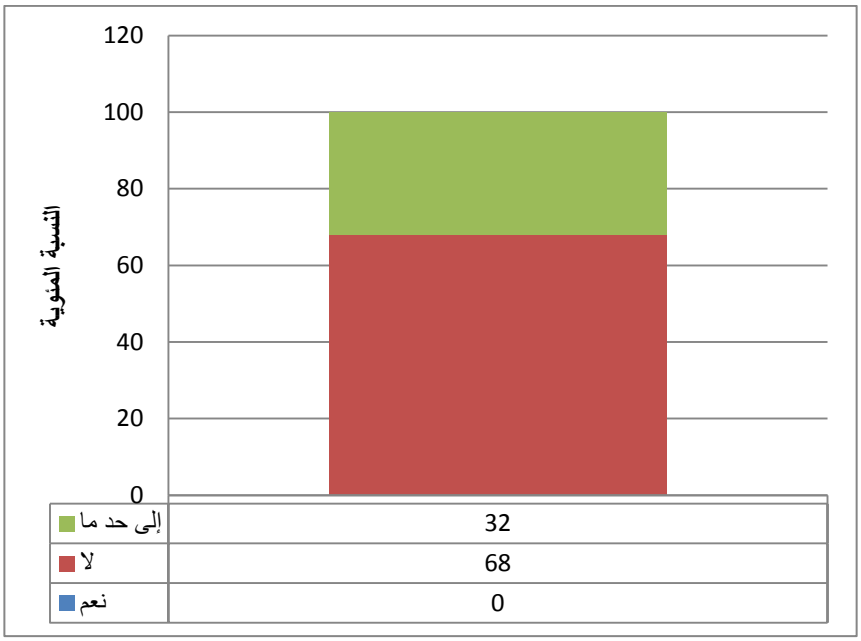
إن الفئة الثانية (29%) تعتقد بأن السبب الرئيس في رداءة التكوين تعود إلى ضعف برامج التكوين المقدمة أولاً، ثم نقص الإمكانيات وضعف التأطير، ثم إلى خبرة الأساتذة ويعود هذا

إلى عدم رضا الطلاب عن مستوى التكوين في القسم حيث أن الخلل يكمن في الضعف الكبير في عناصر عملية التكوين ومقوماتها.

أما الفئة التي هي مناصرة للتكوين بنسبة 05% والتي تعد نسبة ضئيلة جداً فهي نفسها تلك التي تعتقد بنجاح النظام وترى أن التكوين في جامعة الجزائر 2 لا يشكو من خلل فهو يقدم لهم جميع ما يحتاجونه في مسار التكوين في علم المكتبات إذ أن النظام في حد ذاته قائم على العمل الذاتي والشخصي للطالب.

ثانياً: هل تغطي برامج التكوين الحالية جميع الميادين التي تخص علم المكتبات؟

إن الهدف من هذا السؤال هو معرفة إلى أي مدى تغطي برامج التكوين الجديدة للميادين في مجال التخصص علم المكتبات وبذلك كانت النتائج كما يلي:



الشكل 18: مدى تغطية برامج التكوين لميدان علم المكتبات حسب الأساتذة:

68% من الأساتذة يعتقدون أنها لا تغطيها.

32% من الأساتذة يعتقدون أنها إلى حد ما تغطيها.

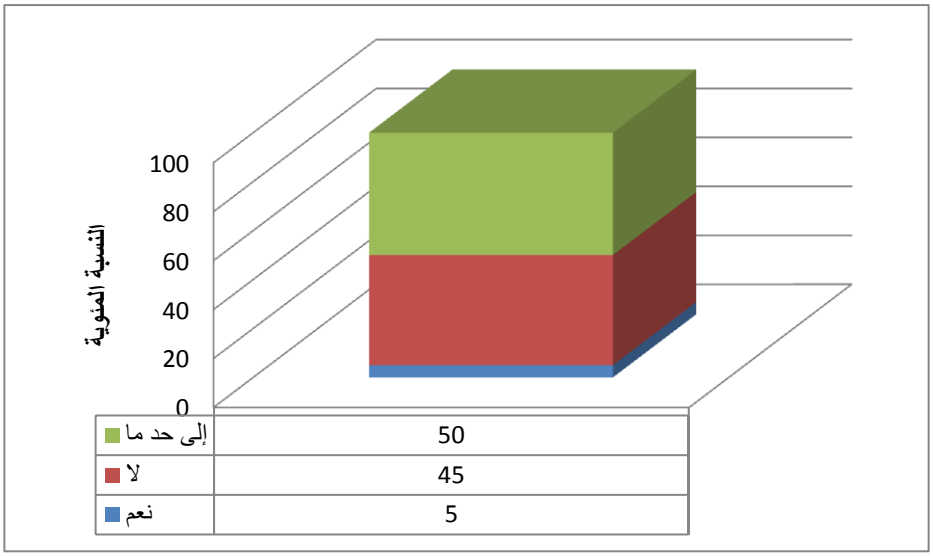
ونرجع ذلك إلى أننا في برامج التكوين الجديد أمام إشكاليتين:

1- أنه لا بد من أن تشمل برامج التكوين مقاييس حديثة وذات العلاقة مع التطورات التكنولوجية الحاصلة ومجتمع المعرفة والإنفجار المعرفي وعولمة التعليم وإقتصاد المعرفة .. وغيرها من التحولات في الميدان.

2- أن برامج التكوين لا بد من أن تكون مختصرة وذلك لتتلاءم مع طبيعة الحجم الساعي المخصص للوحدات التعليمية وللتكوين بصفة عامة.

لذا نلاحظ أن نسبة كبيرة من الأساتذة يرون أن برامج التكوين المبرمجة في إطار الإصلاح الجديد في مسار علم المكتبات لا يمكنها أن تغطي جميع الميادين (على الأقل) ذات الأهمية القصوى في المجال وذلك في إطار هاتين الإشكاليتين حيث بشكل أو بآخر لا يمكن تقديم برامج في إطار زمني قصير تكون شاملة وعميقة وبذلك تصبح برامج التكوين سطحية وغير كافية ويتخرج الطالب برصيد معرفي ضئيل.

أما بالنسبة للطلبة فالإجابات جاءت كما يلي:



الشكل 19: مدى تغطية برامج التكوين لميدان علم المكتبات حسب الطلبة:

نلاحظ في هذا الشأن تقارب بين النسبتين: التي ترى أن البرامج تغطي إلى حد ما ميادين علم المكتبات بـ 50% والتي ترى أنها لا تفعل بـ 45% ثم نسبة ضئيلة بـ 5% التي ترى أن البرامج تغطي جميع الميادين.

إن هذه النسب تعود إلى أن الطلاب يكتفون نوعاً ما يقدم لهم خلال تكوينهم الجامعي وبذلك فهم يرون أن علم المكتبات يغطي إلى حد ما جميع الميادين.

ولكننا نرى أنه من المستحيل مع الحجم الساعي الجديد للتكوين ومع عدم تكوين الأساتذة في النظام الجديد وغيابهم عن مشاورات إعداد البرامج أن تغطي برامج التكوين الحديثة جميع الميادين الأساسية التي تتعلق بعلم المكتبات وتشكل هذا التخصص.

5.5- المحور الرابع: مواكبة برامج التكوين للتكنولوجيا الحديثة

أولاً: عرض لبرامج التكوين في علم المكتبات في جامعة الجزائر2:

في إطار الإصلاح الجديد ل.م.د نظمت جامعة الجزائر 2 برامج للتكوين في علم المكتبات هدفها تخريج طلبة ذوي كفاءات عالية ومسايرة لكل ما هو جديد وحديث في مجال التخصص وفيما يلي سنستعرض يرامج التكوين في قسم علم المكتبات والتوثيق والتي تتمثل في برنامجين لليسانس وبرنامجين للماستر كما توضحها الجداول المعروضة:

1- الليسانس:

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة
	14-16 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			14-16 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	
وحدات التعليم الأساسية	180	06	06		20	وحدات التعليم الأساسية	180	06	06		20
تاريخ العام لحضارات بلدان المغرب	45	1.30	1.30		5	تاريخ العام لحضارات بلدان المغرب	45	1.30	1.30		5
مدخل إلى علم المكتبات	45	1.30	1.30		5	مدخل إلى علم المكتبات	45	1.30	1.30		5
فلسفة قديمة	45	1.30	1.30		5	فلسفة قديمة	45	1.30	1.30		5
آثار الحضارات	45	1.30	1.30		5	آثار الحضارات	45	1.30	1.30		5
وحدات التعليم المنهجية	67.30	1.30	1.30		4	وحدات التعليم المنهجية	67.30	1.30	1.30		4
منهجية العلوم الإنسانية	45	1.30	1.30		4	منهجية العلوم الإنسانية	45	1.30	1.30		4
وحدات التعليم الإستكشافية	45	03	03		4	وحدات التعليم الإستكشافية	45	03	03		4
تنظيم وتسيير أنظمة المعلومات	22.30	1.30	1.30		2	تنظيم وتسيير أنظمة المعلومات	22.30	1.30	1.30		2
مدخل إلى الفلسفة العامة	22.30	1.30	1.30		2	مدخل إلى الفلسفة العامة	22.30	1.30	1.30		2
وحدات التعليم الأفقية	45		1.30	1.30	2	وحدات التعليم الأفقية	45		1.30	1.30	2
لغة أجنبية	22.30		1.30		1	لغة أجنبية	22.30		1.30		1
إعلام آلي	22.30			1.30	1	إعلام آلي	22.30			1.30	1
مجموع السداسي 1	337.30	10.30	12	1.30	30	مجموع السداسي 2	337.30	10.30	12	1.30	30

الجدول رقم 15: برنامج السنة الأولى ليسانس جذع مشترك "علوم إنسانية" بجامعة الجزائر 2 نظام ل.م.د:

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة
	14-16 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			14-16 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	
وحدات التعليم الأساسية	180	06	06		20	وحدات التعليم الأساسية	180	06	06		20
تاريخ العام لحضارات بلدان المغرب	45	1.30	1.30		5	تاريخ العام لحضارات بلدان المغرب	45	1.30	1.30		5
مدخل إلى علم المكتبات	45	1.30	1.30		5	مدخل إلى علم المكتبات	45	1.30	1.30		5
فلسفة قديمة	45	1.30	1.30		5	فلسفة قديمة	45	1.30	1.30		5
آثار الحضارات	45	1.30	1.30		5	آثار الحضارات	45	1.30	1.30		5
وحدات التعليم المنهجية	67.30	1.30	1.30		4	وحدات التعليم المنهجية	67.30	1.30	1.30		4
منهجية العلوم الإنسانية	45	1.30	1.30		4	منهجية العلوم الإنسانية	45	1.30	1.30		4
وحدات التعليم الإستكشافية	45	03	03		4	وحدات التعليم الإستكشافية	45	03	03		4
تنظيم وتسيير أنظمة المعلومات	22.30	1.30	1.30		2	تنظيم وتسيير أنظمة المعلومات	22.30	1.30	1.30		2
مدخل إلى الفلسفة العامة	22.30	1.30	1.30		2	مدخل إلى الفلسفة العامة	22.30	1.30	1.30		2
وحدات التعليم الأفقية	45		1.30	1.30	2	وحدات التعليم الأفقية	45		1.30	1.30	2
لغة أجنبية	22.30		1.30		1	لغة أجنبية	22.30		1.30		1
إعلام آلي	22.30			1.30	1	إعلام آلي	22.30			1.30	1
مجموع السداسي 1	337.30	10.30	12	1.30	30	مجموع السداسي 2	337.30	10.30	12	1.30	30

الجدول رقم 15: برنامج السنة الأولى ليسانس جذع مشترك "علوم إنسانية" بجامعة الجزائر 2 نظام ل.م.د:

يوضح الجدول أعلاه لبرنامج السنة الأولى ليسانس ل.م.د جذع مشترك علوم إنسانية في إطار نظام الجديد والذي يقضيه الطالب في دراسة مجموعة من المقاييس ذات العلاقة بالعلوم الإنسانية حيث تجمع السنة الأولى مجموع العلوم المتواجدة في الكلية وتختلف المقاييس المدرجة في هذه السنة من كلية إلى أخرى وفقاً للأقسام الموجودة بها.

يضم برنامج هذه السنة مقاييس ومواد تتعلق بعلم المكتبات، التاريخ ،الفلسفة والآثار إضافة إلى بعض المقاييس العامة ذات العلاقة على غرار: منهجية العلوم الإنسانية، لغة أجنبية وإعلام آلي.

يقتصر البرنامج على مقياسين إثنين يدخلان في تخصص علم المكتبات وهما: مدخل إلى علم المكتبات وتنظيم وتسيير أنظمة المعلومات.

إن هذين المقياسين يعدان غير كافيين لا من ناحية الكم المعرفي الذي يمنحانه للطالب حول هذا الميدان ولا من ناحية التعرف على التخصص.

إذ وسط هذا الزخم الكبير من العلوم المدمجة من خلال المواد التعليمية لا يظهر أي ميدان واضحاً لدى الطالب، كما أنه يقضي هذه السنة في التعرف على مواد لا يحتاجها فيما بعد في مسار تكوينه.

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي		الأرصدة
	14-16 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			14-16 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية
وحدات التعليم الأساسية	315	10.30	10.30		24	وحدات التعليم الأساسية	310.30	09	10.30		24
اللغات التوثيقية	45	1.30	1.30		4	اللغات التوثيقية 2	22.30		1.30		4
مدخل الأرشيف	45	1.30	1.30		4	تقنيات الأرشيف	45	1.30	1.30		4
المناهج البيبليوغرافية	45	1.30	1.30		4	البحث البيبليوغرافي	45	1.30	1.30		4
الوصف المقنن لأوعية المعلومات	45	1.30	1.30		4	الوصف المقنن لأوعية المعلومات	22.30		1.30		4
الإدارة العلمية لأنظمة المعلومات	45	1.30	1.30		3	الإدارة العلمية لأنظمة المعلومات	45	1.30	1.30		3
علم الكتاب	45	1.30	1.30		3	النشر	45	1.30	1.30		3
علم النفس الإجتماعي للإتصال	45	1.30	1.30		2	علم النفس الإجتماعي للإتصال	45	1.30	1.30		2
وحدات التعليم الإستكشافية	45	1.30		1.30	4	وحدات التعليم الإستكشافية	45	1.30		1.30	4
إعلام آلي توثيقي	45	1.30		1.30	4	إعلام آلي توثيقي	45	1.30		1.30	4
وحدات التعليم الأفقية	22.30		1.30		2	وحدات التعليم الأفقية	22.30		1.30		2
لغة أجنبية	22.30		1.30		2	لغة أجنبية	22.30		1.30		2
مجموع السداسي 3	382.30	12	12	1.30	30	مجموع السداسي 4	377.60	10.30	11.60	1.30	30

الجدول 16: برنامج السنة الثانية ليسانس ل م د جذع مشترك علم المكتبات (جامعة الجزائر 2):

أما فيما يخص برنامج السنة الثانية ليسانس ل م د جذع مشترك علم المكتبات فيتميز بأنه يحتوي على مواد تعليمية عامة هي نفسها تلك التي كانت مقدمة في النظام الكلاسيكي وهذا ما يبدي لنا أن نظام ل م د ما هو إلا تسمية جديدة لبرامج قديمة.

كما أن أغلب هذه المواد هي عبارة عن مداخل حيث تعطي نظرة عامة وسطحية على التخصص دون الغوص فيه والتعرف عليه أكثر.

إن هذه المواد التعليمية المقدمة في هذه السنة تتميز بأنها تتناول أساسيات في علم المكتبات على غرار: الفهرسة، البحث البيبليوغرافي، الأرشيف واللغات التوثيقية..إلخ... وهي بعيدة كلياً عن التطورات التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

تتفرع السنة الثانية إلى مسارين في السنة الثالثة هما: مسار الأرشيف ومسار المكتبات وتكنولوجيا المعلومات

كما هو موضح في الجدولين المواليين:

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	
وحدات التعليم الأساسية	**135**	**4.30**	**4.30**		**14**	**وحدات التعليم الأساسية**	**110.3**	**03**	**4.30**		**14**
الوصف المقنن للأرشيف	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	أرشيف المؤسسات الإقتصادية	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**
تهيئة وتجهيز مراكز الأرشيف	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	التشريعات الأرشيفية	**22.30**		**1.30**		**4**
إدارة وتسيير الأرشيف	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	التصنيف ورزنامة الحفظ	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**
وحدات التعليم الإستكشافية	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	**وحدات التعليم الإستكشافية**	**22.30**	**1.30**	**1.30**		**4**
التسيير الإلكتروني للأرشيف	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	التسيير الإلكتروني للأرشيف	**22.30**	**1.30**	**1.30**		**4**
وحدات التعليم الأفقية	**22.30**		**1.30**		**14**	**وحدات التعليم الأفقية**	**22.30**		**1.30**		**14**
لغة أجنبية	**22.30**		**1.30**		**2**	لغة أجنبية	**22.30**		**1.30**		**2**
تربص تطبيقي: يومان في الأسبوع					**12**	مذكرة التخرج					**12**
مجموع السداسي 5	**155.30**	**06**	**7.30**		**30**	**مجموع السداسي 6**	**377.60**	**10.30**	**11.60**	**1.30**	**30**

الجدول 17: برنامج السنة الثالثة ليسانس ل م د مسار أرشيف (جامعة الجزائر 2):

يتميز مسار الأرشيف بأنه يضم مجموعة من المواد التعليمية ذات الطابع العام كما أن هذه المواد يطغى عليها الجانب النظري حيث لا نسجل أي مادة تعليمية يتلقى فيها الطالب تكويناً تطبيقياً.

تتسم هذه المواد أيضاً في هذه السنة من التكوين بأنها تقليدية وكلاسيكية فهي بعيدة كل البعد عن التطورات التكنولوجية الحاصلة.

إن مجال الأرشيف وعلى الرغم من النظرة السلبية التي تعتريه في الوطن إلا أنه يحظى بإهتمام بالغ في الدول المتقدمة كما أن التقنيات الحديثة والمتطورة التي تدخل في هذا المجال هي واسعة وكثيرة كان يمكن إستغلال بعضها كمواد تعليمية في هذا الإطار.

تقتصر المادة التعليمية الوحيدة التي تدخل ضمن إطار التكنولوجيا على التسيير الإلكتروني للأرشيف وهي مدمجة تحت وحدة التعليم الإستكشافية.

تضم هذه السنة تربصاً ميدانياً وإجراء مذكرة تخرج.

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	
وحدات التعليم الأساسية	**135**	**4.30**	**4.30**		**14**	**وحدات التعليم الأساسية**	**110.3**	**03**	**4.30**		**14**
تكنولوجيا المكتبات	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	تقييم أنظمة المعلومات	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**
تسيير وتنمية المجموعات	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	إسترجاع المعلومات على شبكة الأنترنت	**22.30**		**1.30**		**4**
تهيئة وتجهيز المكتبات	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**	الشبكات	**45**	**1.30**	**1.30**		**4**
وحدات التعليم الإستكشافية	**45**			**1.30**	**4**	**وحدات التعليم الإستكشافية**	**22.30**			**1.30**	**4**
إنجاز وتسيير قواعد البيانات	**45**			**1.30**	**4**	إعداد المواقع والبوابات	**22.30**			**1.30**	**4**
وحدات التعليم الأفقية	**22.30**		**1.30**		**14**	**وحدات التعليم الأفقية**	**22.30**		**1.30**		**14**
لغة أجنبية	**22.30**		**1.30**		**2**	لغة أجنبية	**22.30**		**1.30**		**2**
تربص تطبيقي: يومان في الأسبوع					**12**	مذكرة التخرج					**12**
مجموع السداسي 5	**155.30**	**06**	**7.30**		**30**	**مجموع السداسي 6**	**377.60**	**10.30**	**11.60**	**1.30**	**30**

الجدول 18: برنامج السنة الثالثة ليسانس ل م د مسار مكتبات وتكنولوجيا المعلومات(جامعة الجزائر 2)

أما مسار المكتبات وتكنولوجيا المعلومات فيتميز بإدخال مواد تتميز نوعاً ما بالحداثة على غرار: الشبكات، إسترجاع المعلومات على شبكة الأنترنت، إعداد المواقع والبوابات..إلخ.. وهذا ما سنوضحه لاحقاً في هذا الفصل.وكذا إدماج هذه المواد ضمن الوحدات الأساسية.

تضم هذه السنة كالمسار السابق تربصاً وتنتهي بتحضير مذكرة للتخرج.

2- الماستر:

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية
وحدات التعليم الأساسية	**66**		**4.30**		**18**	**وحدات التعليم الأساسية**	**66**		**4.30**		**18**
الإدارة العلمية للأرشيف	22		1.30		6	الإدارة العلمية للأرشيف	22		1.30		6
المدارس في علم الأرشيف	22		1.30		6	التشريعات والتنظيمات في الأرشيف	22		1.30		6
الإجراءات الأرشيفية	22		1.30		6	التقانين في الأرشيف	22		1.30		6
وحدات التعليم المنهجية	**22**		**1.30**		**5**	**وحدات التعليم المنهجية**	**22**		**1.30**		**5**
منهجية البحث العلمي	22		1.30		5	منهجية البحث العلمي	22		1.30		5
وحدات التعليم الإستكشافية	**22**			**1.30**	**4**	**وحدات التعليم الإستكشافية**	**22**			**1.30**	**4**
الإعلام الآلي الوثائقي	22			1.30	4	البرمجيات الأرشيفية	22			1.30	4
وحدات التعليم الأفقية	**22**		**1.30**		**3**	**وحدات التعليم الأفقية**	**22**		**1.30**		**3**
مصطلحات لغوية (عربي-فرنسي-إنجليزي)	22		1.30		3	مصطلحات لغوية (عربي-فرنسي-إنجليزي)	22		1.30		3
مجموع السداسي 1	**132**		**7.30**	**1.30**	**30**	**مجموع السداسي 2**	**132**		**7.30**	**1.30**	**30**

الجدول رقم 19: برنامج السنة الأولى ماستر ل.م.د تخصص أرشيف (جامعة الجزائر 2):

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	السداسي الرابع	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	الأرصدة
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية					
وحدات التعليم الأساسية	**66**		**4.30**		**18**				
الأرشفة الإلكترونية	**22**		**1.30**		**6**	**العمل الشخصي**	**08**	**03**	**10**
أدوات التسيير في الأرشيف	**22**		**1.30**		**6**	**التربص في المؤسسة**	**14**	**02**	**14**
تهيئة وتجهيز مراكز الأرشيف	**22**		**1.30**		**6**	**الملتقيات**	**02**	**02**	**06**
وحدات التعليم المنهجية	**22**		**1.30**		**6**				
منهجية مشروع نهاية السنة	**22**		**1.30**		**6**	**أعمال أخرى (حدد)**			
وحدات التعليم الأفقية	**22**		**1.30**		**6**	**مجموع السداسي 4**		**07**	**30**
مصطلحات لغوية 3 (عربي–فرنسي–إنجليزي)	**22**		**1.30**		**6**				
مجموع السداسي 3	**110**		**7.30**		**30**				

الجدول رقم 20: برنامج السنة الثانية ماستر ل.م.د تخصص أرشيف (جامعة الجزائر 2):

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	
وحدات التعليم الأساسية	**56**	**03**	**02**	**1.30**	**18**	**وحدات التعليم الأساسية**	**70**	**1.30**	**1.30**	**02**	**18**
الإعلام الآلي الوثائقي	28	1.30		1.30	6	البرمجيات الوثائقية	28			02	5
المعلومات والوثائق الرقمية	28	1.30	02		6	شبكات المكتبات والفهارس الموحدة	42	1.30	1.30		5
وحدات التعليم المنهجية	**21**			1.30	5	**وحدات التعليم المنهجية**	**28**			02	
منهجية البحث عن المعلومات	21			1.30	5	منهجية البحث عن المعلومات	28			02	5
وحدات التعليم الإستكشافية	**42**	**03**	**03**		4	**وحدات التعليم الإستكشافية**	**91**	**03**	**1.30**	02	
قيادة وتسيير المشاريع	21	1.30	1.30		4	الإدارة العلمية لنظم المعلومات	42	1.30	1.30		5
الإدارة العلمية لنظم المعلومات	21	1.30	1.30			إنشاء وتسيير المواقع الإلكترونية	49	1.30		02	4
وحدات التعليم الأفقية	**28**		**02**		3	**وحدات التعليم الأفقية**	**49**	**1.30**	**02**		
مصطلحات لغوية (عربي-فرنسي-إنجليزي)	28		02		3	المحيط التشريعي للفضاء الرقمي	21	1.30			3
						مصطلحات لغوية (عربي-فرنسي-إنجليزي)	28		02		3
مجموع السداسي 1	**147**	**06**	**07**	**03**	**30**	**مجموع السداسي 2**	**248**	**06**	**05**	**06**	**30**

الجدول رقم 21: برنامج السنة الأولى ماستر ل.م.د تخصص المكتبات وتكنولوجيا المعلومات (جامعة الجزائر 2)

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي السداسي			الأرصدة	السداسي الرابع	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	الأرصدة
	14-16 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية					
وحدات التعليم الأساسية	**105**				**17**				
مواصفات وأشكال الوثائق الإلكترونية	49	1.30	02		6	**العمل الشخصي**	**08**	**03**	**10**
إنشاء المجموعات الرقمية	28			02	6	**التربص في المؤسسة**	**14**	**02**	**14**
الخدمات والمنتوجات الوثائقية الرقمية	28			02	5	**الملتقيات**	**02**	**02**	**06**
وحدات التعليم المنهجية	**98**				**10**				
منهجية مشروع نهاية السنة	49	1.30	02		5	**أعمال أخرى (حدد)**			
اللغات التوثيقية	49	1.30		02	5				
وحدات التعليم الأفقية	**28**				**3**	**مجموع السداسي 4**		**07**	**30**
مصطلحات لغوية 3 (عربي-فرنسي-إنجليزي)	28			02	3				
مجموع السداسي 3	**231**	**04.30**	**04**	**08**	**30**				

الجدول 22: برنامج السنة الثانية ماستر ل م د تخصص مكتبات وتكنولوجيا المعلومات (جامعة الجزائر2)

تضم جامعة الجزائر 2 برنامجين للماستر يكملان برنامجي الليسانس السابقين حيث يتمثل البرنامج الأول المعروض في برنامج تخصص الأرشيف وهو موزع على 4 سداسيات تضم مجموعة من المواد التعليمية والمقاييس التي يتلقاها الطالب في إطار تكوينه في هذا التخصص.

وتتميز هذه المرحلة من التكوين بإضافة بعض المواد الحديثة كـ: الأرشفة الإلكترونية، البرمجيات الأرشيفية .. بالإضافة إلى الإبقاء على بعض المواد الحديثة العهد المقدمة في السنة الثالثة ليسانس وبعض الوحدات المنهجية والإستكشافية والأفقية.

ويضم برنامج الماستر هو الآخر تربصاً ميدانياً ويتوج بإجراء مذكرة التخرج.

أما برنامج الماستر تخصص مكتبات وتكنولوجيا المعلومات يضم مجموعة من المواد التعليمية المدمجة في إطار النظام الجديد والتي تتسم بقدر من الحداثة والتجديد بالمقارنة مع برنامج الأرشيف.

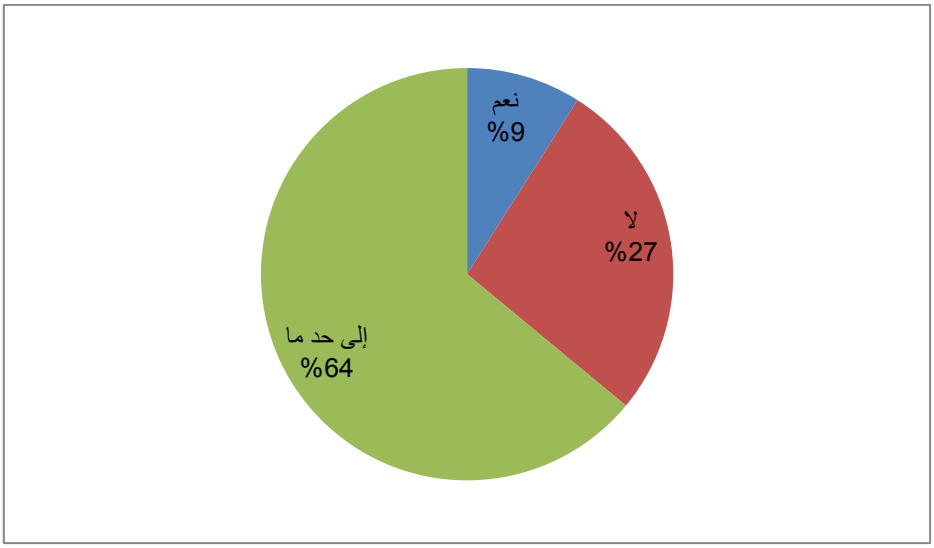
تتوج نهاية البرنامج بإجراء مذكرة التخرج.

ثانياً:هل ترى بأن البرامج التي يتلقاها الطالب في قسم علم المكتبات مواكبة للتطور التكنولوجية الحاصلة؟

إن السؤال الجوهري المطروح في هذا الإطار أي دراسة برامج التكوين وملاءمتها التطورات التكنولوجية الحاصلة والذي يشكل نقطة هامة كان لابد من التعرف عليها أكثر بالإجابات الموضحة في الشكلين المواليين:

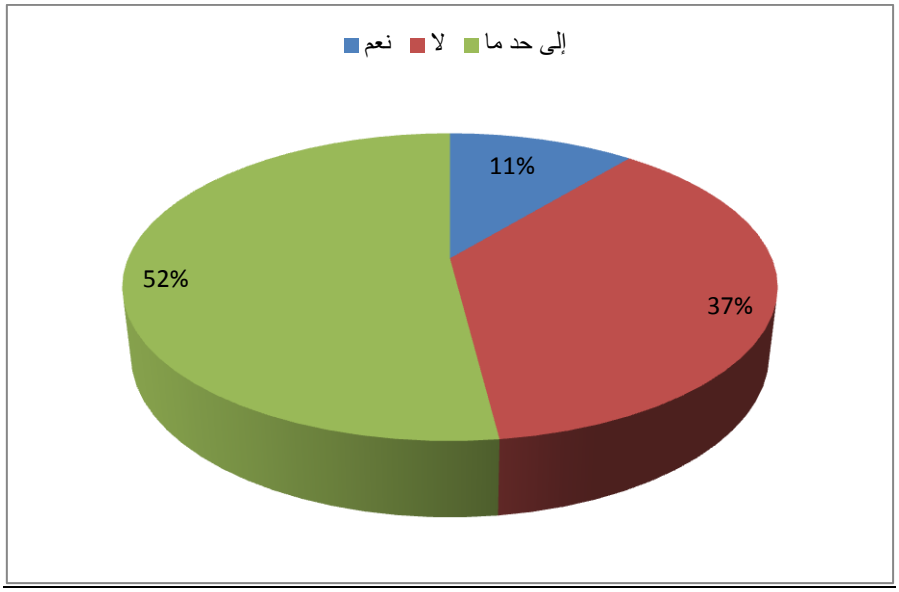
حيث ترى نسبة كبيرة من الأساتذة 64% أن برامج التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر2 مواكبة إلى حد ما للتطورات التكنولوجية الحاصلة، في حين ترى النسبة الثانية بـ 27% أنها غير مواكبة أما أقل نسبة وهي 09% فترى أنها مواكبة للتكنولوجيات الحديثة والتطورات في المجال.

وتعود هذه الإجابات في نظرنا إلى مجموع المواد المقررة والمقاييس الجديدة والتي لم تكن موجودة من قبل في النظام الكلاسيكي أو تلك التي أبقي عليها وسط إصلاحات هذه البرامج.



الشكل 20: مدى مواكبة البرامج المقدمة للتطور التكنولوجي حسب الأساتذة

إن ما نلاحظه من خلال إجابات الأساتذة (الشكل أعلاه) أو من خلال إجابات الطلبة الموضحة في الشكل الموالي:



الشكل 21: مدى مواكبة البرامج المقدمة للتطور التكنولوجي حسب الطلبة:

هو تقارب في نسب الإجابات بين الأساتذة والطلبة حيث يرى الطلبة بدورهم بنسبة 52% أن برامج التكوين المقدمة لهم ملائمة إلى حد ما للتطورات التكنولوجية في مجال علم المكتبات،أما نسبة

37% فهي تنفي ذلك حيث تراها غير ملائمة ولا مواكبة لتلك التطورات وترى النسبة الأخيرة بـ 11% أن هذه البرامج مواكبة وملائمة للتكنولوجيا الحديثة.

وتعود الفئة الغالبة من الإجابات إلى الرضا النسبي لكل من الأساتذة والطلبة عن هذه البرامج المدرجة في التكوين بعلم المكتبات بجامعة الجزائر 2 –والتي يرونها متماشية مع تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتطورات التكنولوجية الطارئة في هذا الميدان– بشكل نسبي وليس كلي أي أن هذه الفئة لا ترى أن البرامج المقدمة تشمل تماماً الإتساع التكنولوجي والمعرفي الجديد والمستمر في مجال علم المكتبات.

وترى الفئة الثانية أن هذه البرامج غير مواكبة لما يحدث في مجال علم المكتبات من تطورات تكنولوجية حاصلة، ويعود هذا إلى مجموع ما يطرأ من تغيرات متسارعة ومستمرة الوتيرة في مجال التكنولوجيات الحديثة وفي مجال الإنتاج الفكري والمعلومات والتي توثر على هذا القطاع.

أما الفئة الأخيرة فهي ترى بأن برامج التكوين الحالية كفيلة بتخريج أخصائي معلومات قادر على مواكبة ما هو حاصل في ميدان تخصصه من تطورات حيث أن هذه البرامج ملائمة لهذه التطورات.

قبل أن نقوم بإبداء رأينا حول هذه الإجابات لابد لنا من عرض مجموع المواد التعليمية التي نراها مواكبة للتطورات التكنولوجية والمدرجة ضمن برامج التكوين الجديدة في علم المكتبات بجامعة أبو القاسم سعد الله (الجزائر 2) ضمن الجدول الموالي والمرتبة حسب مستويات التكوين في النظام الجديد:

برامج التكوين	المواد التعليمية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال.
برنامج السنة الثانية ليسانس ل.م.د جذع مشترك علم المكتبات	إعلام آلي توثيقي.
برنامج السنة الثالثة ليسانس ل.م.د مسار أرشيف	التسيير الإلكتروني للأرشيف
برنامج السنة الثالثة ليسانس ل.م.د مسار مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	تكنولوجيا المكتبات
	إنجاز وتسيير قواعد البيانات
	إسترجاع المعلومات على شبكة الأنترنت
	الشبكات

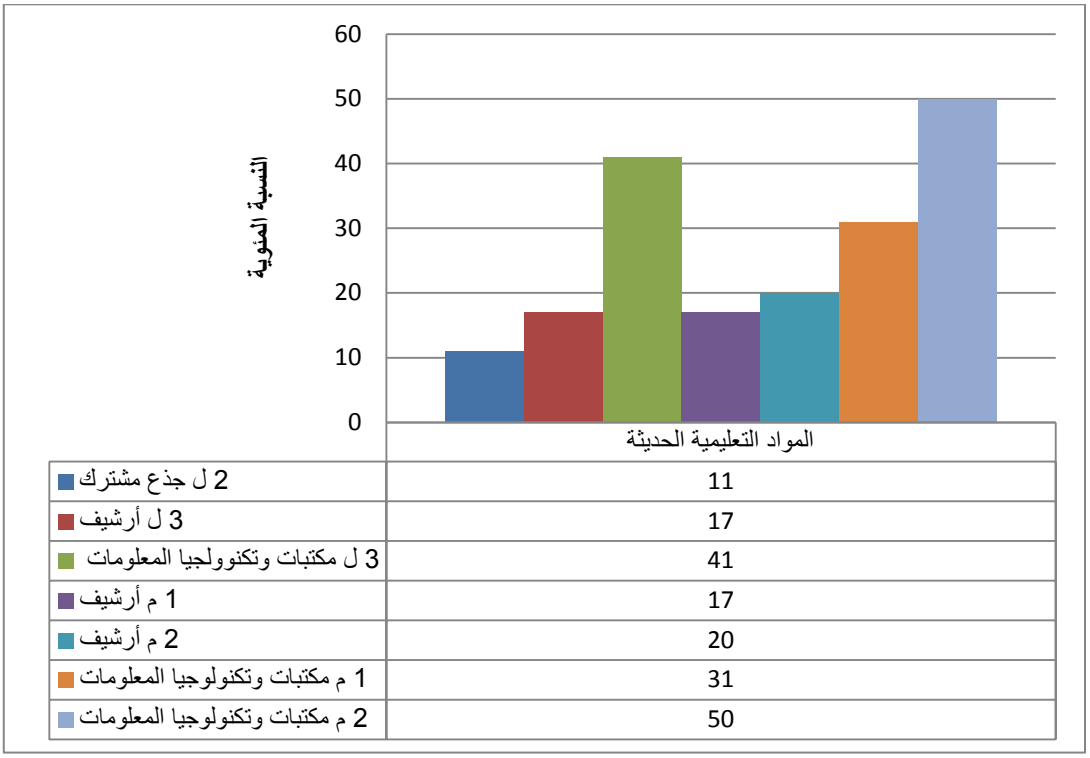
		إعداد المواقع والبوابات
برنامج ماستر ل.م.د أرشيف	**السنة الأولى**	البرمجيات الأرشيفية
		الإعلام الآلي الوثائقي
	السنة الثانية	الأرشفة الإلكترونية
برنامج ماستر ل.م.د مكتبات وتكنولوجيا المعلومات	**السنة الأولى**	المعلومات والوثائق الرقمية
		البرمجيات الوثائقية
		شبكات المكتبات والفهارس الموحدة
		إنشاء وتسيير المواقع الإلكترونية
		المحيط التشريعي للفضاء الرقمي
		الإعلام الآلي الوثائقي
	السنة الثانية	مواصفات وأشكال الوثائق الإلكترونية
		إنشاء المجموعات الرقمية
		الخدمات والمنتوجات الوثائقية الرقمية

الجدول رقم 23: المواد التعليمية المواكبة لتكنولوجيا الحديثة المدرجة في برامج التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2

إن الملاحظات التي يمكن أن نبديها حول هذه المواد التعليمية هي:

- برامج التكوين في مسار المكتبات وتكنولوجيا المعلومات يتسم بإحتوائه على مواد تعليمية حديثة بالمقارنة مع مسار الأرشيف وذلك في كل من برنامج الليسانس وبرنامج الماستر.
- إقتصار معظم المواد التعليمية الحديثة وذات العلاقة بالتطورات التكنولوجية الحديثة على الوحدات التعليمية الإستكشافية وليس على الأساسية.
- إحتواء برامج التكوين على وحدات تعليم أفقية وفي أغلب الحالات على وحدات تعليم منهجية والتي أخذت حصة من برامج التكوين وسببت تقلص مواد التخصص لصالح هذه المواد. إن هذه الملاحظة المسجلة تعود أساساً إلى قصر مدة التكوين في ظل النظام الجديد حيث لابد للبرامج في إطار الحجم الساعي المتوفر أن تتعرض أكثر للمواد الأساسية في علم المكتبات.
- هيمنة النظري على التطبيقي بشكل واضح مما أدى إلى سطحية التعلم وإقتصار عملية التكوين على التلقين أي كسابقه في النظام الكلاسيكي.

إذا ما حاولنا نسبة المواد التعليمية الحديثة –المذكورة في الجدول أعلاه –من النسبة الإجمالية للمواد التعليمية المدرجة في برامج التكوين فإن النتائج ستكون كالتالي:



الشكل 22: نسبة المواد التعليمية الحديثة في برامج التكوين حسب المستويات:

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن هذه النسب والتي تمثل نسبة المواد التعليمية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال في كل برنامج وفقاً لسنوات التكوين لا تتعدى أعلاها 50% أي أن معظم المواد التعليمية المقدمة في إطار هذا التكوين تتسم بالتقليدية والكلاسيكية. وبذلك فنحن نرجح أن الرأي المقدم في إجابات العينة المدروسة هو المرجح لأن هذه البرامج تتضمن نوعاً ما مواد حديثة مرتبطة بالتطورات والتغيرات التكنولوجية الحديثة إلا أنها تبقى ضئيلة وناقصة وضعيفة بالمقارنة مع سرعة التطور التكنولوجي وزيادة الإنتاج المعرفي والتطبيقات الجديدة والحديثة والتي يتم تحديثها وتجديدها في العالم كل يوم وبإستمرار وذات العلاقة بعلم المكتبات بإعتباره معني بالدرجة الأولى بالمعلومة وما يطرأ عليها من تحديثات.

ثالثاً: من بين المقاييس والمواد التي يتلقاها الطالب في علم المكتبات ما هي الأثر ملاءمة للتطور التكنولوجي في رأيك؟

إن هذا السؤال يهدف إلى معرفة أي من المقاييس والمواد التي يتلقاها الطالب في برامج التكوين هي الأكثر ملاءمة للتطور التكنولوجي الحاصل في المجال.

إن الهدف من معرفة الإجابات على هذا السؤال هو التعرف بشكل أوضح على مدى إطلاع الطلبة على المواد التعليمية الحديثة وكذا مدى رضا الأساتذة على هذه المواد.

وإثر ذلك حصلنا على النتائج الموالية:

يرى أساتذة علم المكتبات بأن أكثر المواد التعليمية ملاءمة للتكنولوجيات الحديثة:

- الإعلام الآلي الوثائقي وكل ما يتعلق بالإعلام الآلي.
- البرمجيات الوثائقية.
- التسيير الإلكتروني للوثائق.
- إسترجاع المعلومات على شبكة الأنترنت.
- إنجاز وتسيير قواعد البيانات.

وترجع هذه الإجابات لما لهذه المواد التعليمية من علاقة مباشرة بعلم المكتبات وللحاجة الماسة لهذه المواد في ميدان الشغل، إذ أن معظم المؤسسات الوثائقية في الجزائر لا تتوفر على تقنيات حديثة ومتطورة إلا فيما يتعلق بهذه العناصر كالبرمجيات والإعلام الآلي وقواعد البيانات...

أما بالنسبة للطلبة فقد تمحورت معظم الإجابات حول مادتين إثنتين يكاد يكون هناك إجماع حولهما وهما:

الإعلام الآلي الوثائقي والشبكات.

إضافة إلى مواد أخرى نذكرها حسب عدد تكراراتها في الإجابات:

- إسترجاع المعلومات على شبكة الأنترنت.
- المعلومات والوثائق الرقمية.
- إنجاز وتسيير قواعد البيانات.
- التسيير الإلكتروني للوثائق.

- الأرشفة الإلكترونية.

إن أهم ملاحظة نبديها في هذا الشأن هي إتفاق معظم –إن لم نقل كل– الطلبة على أن أكثر مادتين ملائمتين للتطور التكنولوجي هما الإعلام الآلي الوثائقي والشبكات. إلا أن الملاحظة الحقيقية هي أن هاتين المادتين هما من المواد المحتفظ بها من النظام الكلاسيكي القديم، حيث أن برامج التكوين القديمة –ما قبل الإصلاح– كانت هي الأخرى تضم كل من المادتين.

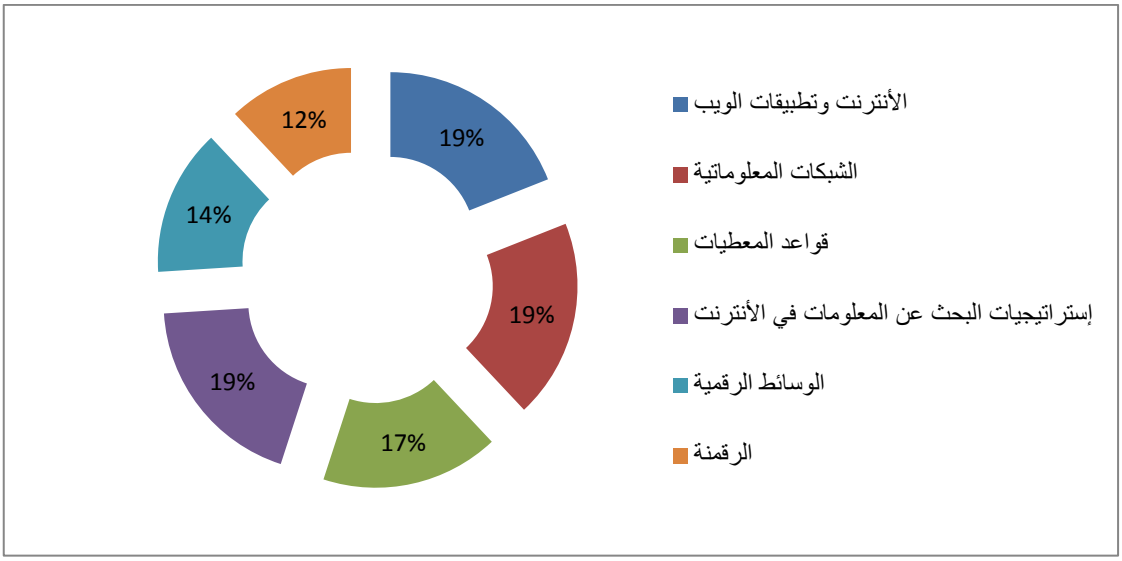
لذا فنحن نبرر هذه الإجابة بإعتقادنا أن مقياس الإعلام الآلي الوثائقي هو تلك المادة التي يتلقى فيها الطالب تكويناً تطبيقياً فعلياً من خلال الممارسة الفعلية، كما أن مادة الشبكات تتسم بسلاستها وسهولة فهمها.

إن عنصر الخبرة في المجال يبدو واضحاً من خلال هذه الإجابات فبإعتبار أن الأساتذة لديهم هاته الخبرة في التكوين الكلاسيكي فقد تمكنوا من إيصال هاتين المادتين للطالب بشكل جيد وهذا ما يرجعنا إلى إشكالية تكوين الأساتذة في النظام الجديد.

أما المواد التعليمية الأخرى سواء المذكورة في بعض الإجابات أو غير المذكورة، فعلى الرغم من حداثتها إلا أنها لم توف حقها وذلك لهيمنة الجانب النظري عليها وعدم تمكن الطالب من فهمها.

رابعاً: في رأيك ما هي أكثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال أهمية والتي يجب أن تتعرض لها برامج التكوين أكثر؟

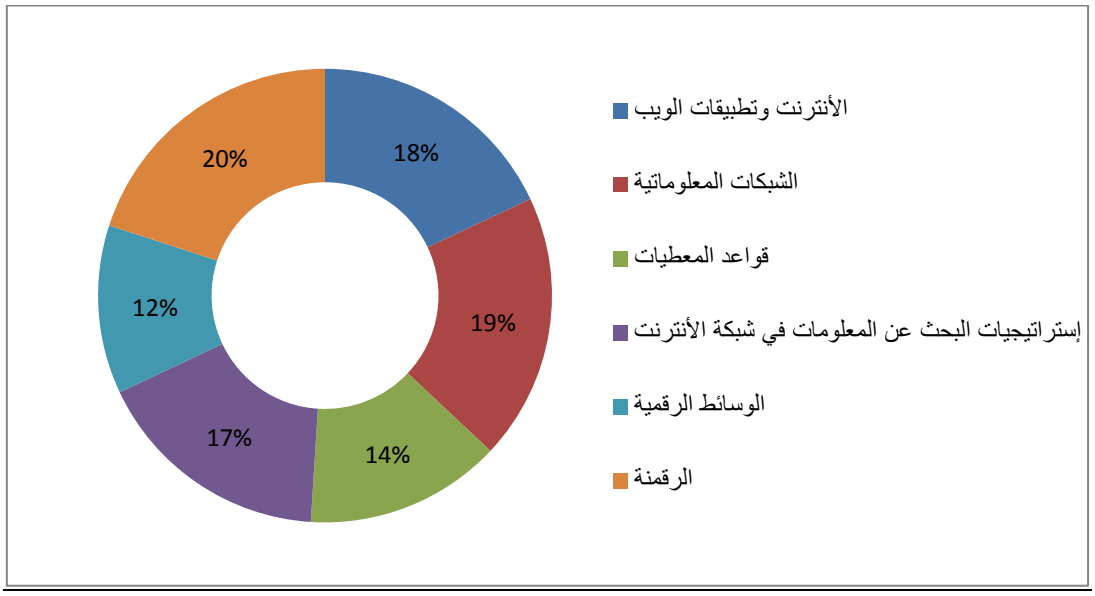
من خلال محاولتنا للتعرف على أي التكنولوجيات الحديثة للإتصال والمعلومات يجب أن تتعرض لها برامج التكوين في علم المكتبات أكثر تحصلنا على مجموع من الإجابات الممثلة في الشكل الموالي بالنسبة للأساتذة:



الشكل 23: التكنولوجيات الحديثة الواجب التطرق إليها في برامج التكوين حسب الأساتذة:

حيث نلاحظ تقارب جد كبير في النسب بين العناصر المذكورة ويعود هذا إلى الأهمية الكبيرة التي تلعبها هذه التكنولوجيات في ميدان علم المكتبات حيث لابد من أن تتعرض لها برامج التكوين في التخصص.

نفس الملاحظة سجلت فيما يتعلق بإجابات الطلبة، إذ تتقارب نسب الإجابات بشكل كبير هي الأخرى كما هو موضح في الشكل:



الشكل 24: التكنولوجيات الحديثة الواجب التطرق إليها في برامج التكوين حسب الطلبة

إن الملاحظ من خلال دراستنا لبرامج التكوين المقدمة أن بعض الجوانب من التكنولوجيات الحديثة المذكورة يجري تدريسها في مجال علم المكتبات بجامعة الجزائر 2 على غرار:

الشبكات، إسترجاع المعلومات على شبكة الأنترنت، إنجاز وتسيير قواعد البيانات،المعلومات والوثائق الرقمية. نحن بدورنا نجد أن هذا جيد حيث يتمكن الطالب على الأقل من التكون في بعض الجوانب من هذه التكنولوجيات، ونركز على أن تحظى هذه المواد التعليمية بإهتمام أكبر في برامج التكوين خاصة في برامج الأرشيف.

خامساً: ماهي المواد التعليمية التي تراها ضرورية ومناسبة لتكنولوجيا المعلومات ويجب تدريسها في علم المكتبات؟

بالنسبة للأساتذة فإن المقاييس والمواد التعليمية الملائمة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال والتي يجب أن تضاف إلى برامج التكوين في علم المكتبات حسب وجهة نظرهم هي:

- مجتمع المعلومات.
- التواصل عن بعد مع المستفيدين وخدمتهم.
- إنشاء البوابات ومواقع الويب.
- الأرشيف المفتوح.
- تكنولوجيا المعلومات والإتصال.
- تطبيقات الويب.
- وصف وترتيب وتكشيف المواد المعلوماتية.

أما بالنسبة للطلبة فقد جاءت الإجابات كما يلي:

- إقتصاد المعلومات.
- تطبيقات الويب.
- المكتبات الإفتراضية.
- البوابات الإلكترونية.
- الوصف المقنن لأوعية المعلومات الرقمية.

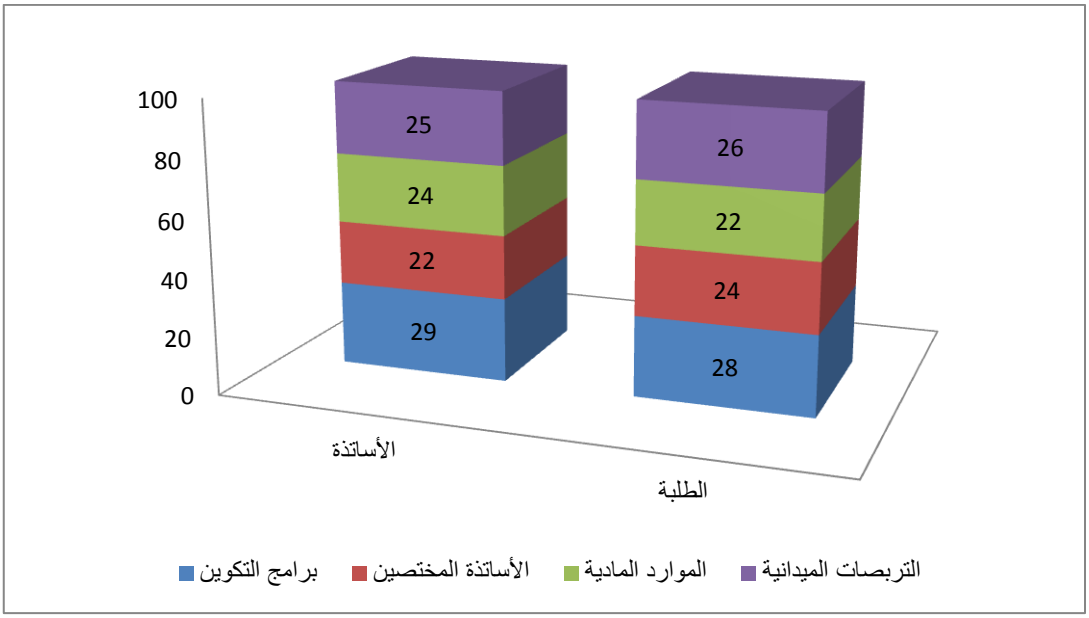
وإرتكزت معظم الإجابات على تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتطبيقها في علم المكتبات.

كما أن الطلاب جاؤوا على ذكر مجموعة من التكنولوجيات المذكورة في السؤال السابق كـ: الرقمنة، الوسائط الرقمية، قواعد البيانات...

إن الملاحظ على البرامج أنها تحتاج إلى الوقت الكافي لتكوين الطالب في التكنولوجيات الحديثة المقدمة حيث أن تقليص الوحدات في سداسيات أثر على إستيعاب الطلبة وقدرتهم على التمكن من هذه التكنولوجيات.

سادساً: هل ترى أن مواكبة علم المكتبات للتطورات التكنولوجية يرتكز أساساً على:

إن السؤال 14 في الإستبيان يهدف إلى تجميع معطيات حول مواكبة علم المكتبات للتطورات التكنولوجية،وفي هذا الإطار وضعنا مجموعة من العناصر الي رأيناها أساسية في محاولةٍ للتعرف على أكثرها تأثيراً في مواكبة هذا الميدان للتكنولوجيا الحديثة.



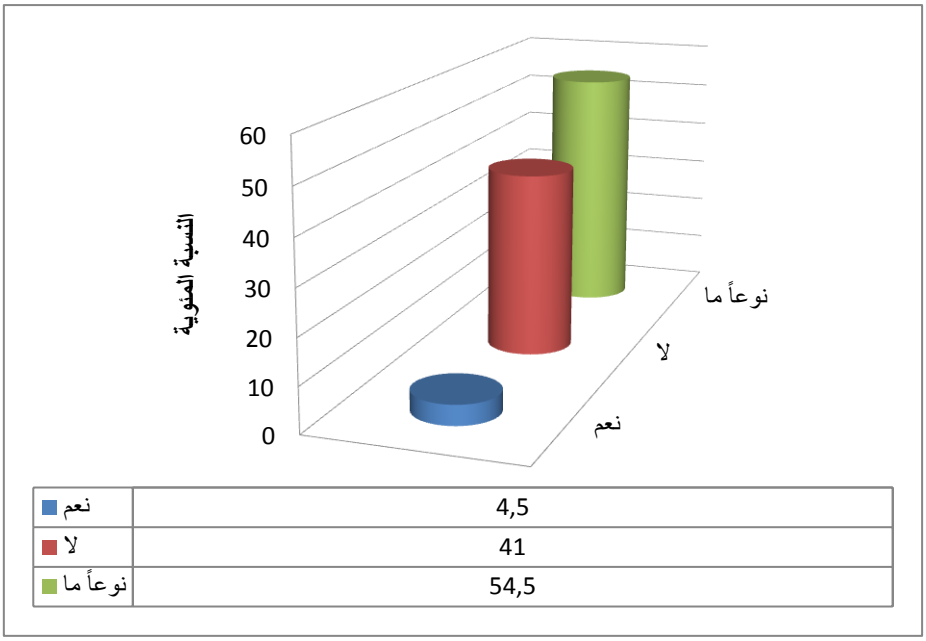
الشكل 25: العوامل المؤثرة في مدى مواكبة برامج التكوين للتطور التكنولوجي حسب الأساتذة والطلبة

ومن خلال النتائج المحصل عليها والممثلة في الشكل أعلاه لاحظنا تقارباً كبيراً بين النسب وكذا بين إجابات الفئات (أي الأساتذة والطلبة) وتصدرت برامج التكوين قائمة الترتيب بفارق صغير جداً عن باقي العناصر الأخرى، وهذا ما يوضح أن ملاءمة علم المكتبات للتطورات التكنولوجية الحاصلة لابد له من جملة من العناصر الهامة التي تحقق ذلك وتجعله ممكناً.

ولإيضاح أي عناصر أخرى ركزت إجابات الأساتذة على أنه لابد من إعادة تأهيل هيئة التدريس وتكوينهم ورسكلتهم في المجال حسب المستجدات.

إن هذه العناصر الأربعة كلها متداخلة ويكمل بعضها بعضاً ومن أجل الحصول على تكوين ناجح يتسم بقدر من التطور والعصرنة لابد من العناية بهذه العناصر جميعها.

سابعاً: هل أنت راض عن برامج التكوين المبرمجة في مسار علم المكتبات؟



نعم	4,5
لا	41
نوعاً ما	54,5

الشكل 26: مدى رضا الأساتذة عن برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات

إن الشكل الموالي يوضح مدى رضا الأساتذة في قسم علم المكتبات والتوثيق عن برامج التكوين المقدمة في مسار علم المكتبات بجامعة الجزائر2 والذي جاءت النتائج فيه كما يلي:

حيث أن نسبة 54,5 % هي راضية نوعاً ما عن هذه البرامج.

أما نسبة 41% فهي غير راضية.

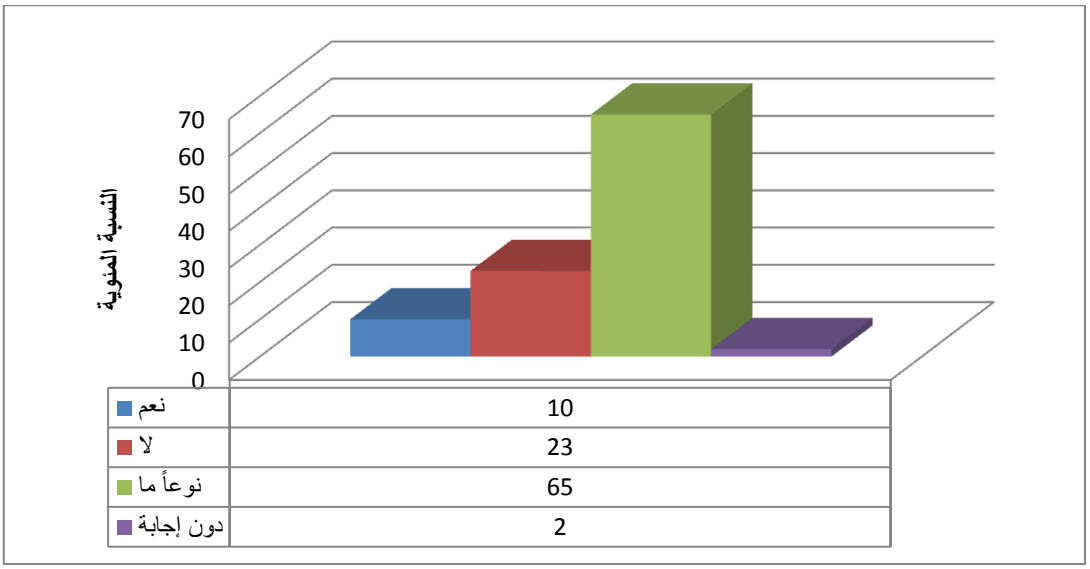
في حين أن نسبة 4,5 % فهي راضية.

ويعود هذا إلى أن النسبة الغالبة ترى أن هذه البرامج لا بأس بها فهي تحوي قدراً من المواد التعليمية التي تتسم بحداثتها إضافة إلى بعض المواد الأساسية التقليدية التي لابد للطالب من معرفتها والتمكن منها.

أما النسبة المعارضة والتي ليست ببعيدة عن النسبة الأولى فهي غير راضية عن البرامج المقدمة في إطار التكوين في علم المكتبات حيث تراها ناقصة وغير كافية لتخريج أخصائي معلومات كفء وسط الزخم الهائل من التطورات التكنولوجية والمعلوماتية الحاصلة في الميدان.

أما النسبة الأخيرة والتي تشكل الأقلية فهي راضية عن هذه البرامج حيث تراها ملائمة ومناسبة لما هو حاصل في الميدان.

أما بالنسبة للطلبة فقد مثلنا النتائج المحصل عليها في الشكل الموالي حيث جاءت النسب كما هو موضح في الشكل:



الشكل 27: مدى رضا الطلبة عن برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات

حيث :65% راضون نوعاً ما عن البرامج المقدمة.

23% غير راضون عنها و10% راضون كما لم نتحصل على إجابة بـ 02%.

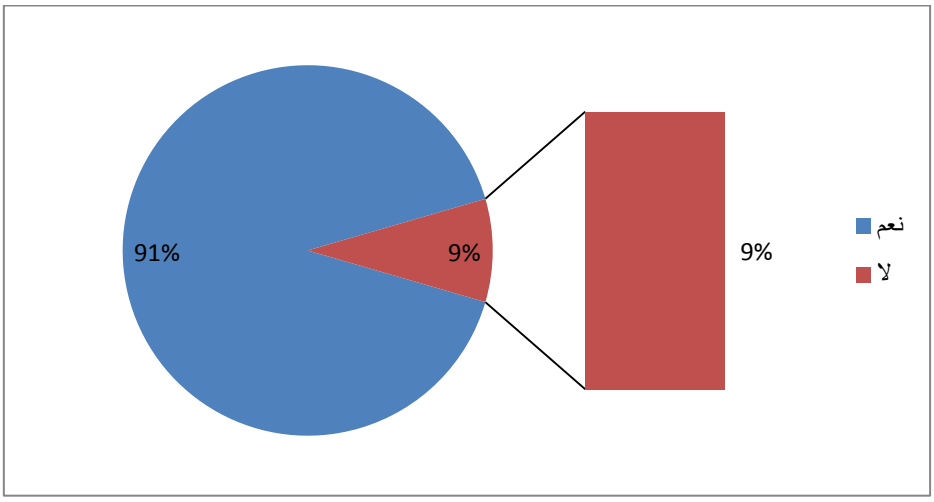
إن النتائج المحصل عليها لفئة الطلبة هي قريبة جداً من سابقتها (إجابات الأساتذة) حيث نسجل أكبر نسبة في عدد الأفراد الذين هم راضون نوعاً ما عن البرامج وآخر نسبة هم الراضون عنها بشكل كلي.

نحن لا نتوافق كلياً مع هذه النسب ويعود ذلك إلى أن برامج التكوين المقدمة في هذا الإطار تتسم بقدر ضئيل من الحداثة إذ أن التقليدي هو الجانب الطاغي عليها. ومع ذلك لا يمكن أن نتجاهل بعض المواد الحديثة المدرجة في الإطار.

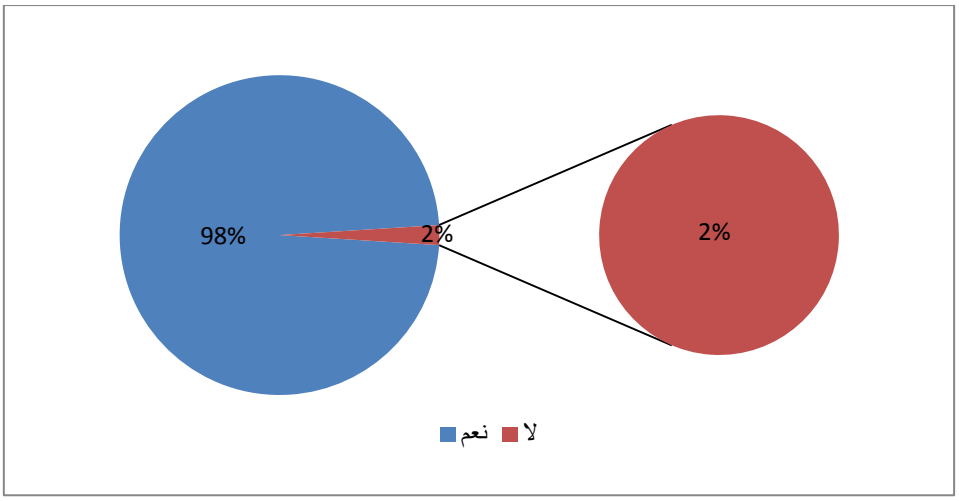
إذ أننا نلاحظ كما سبق وذكرنا إدماج مجموعة من المواد التعليمية الحديثة والجديدة خاصةً فيما يتعلق بمسار المكتبات وتكنولوجيا المعلومات وهذا يعد خطوة جديدة في إنتظار إصلاحات جديدة تمس هذه البرامج.

ثامناً: هل ترغب في أن تتطور بعض المواد التعليمية عما هي عليه الآن:

ولمعرفة مدى رغبة العينة المبحوثة في أن تكون هناك تغييرات وتطورات على مستوى برامج التكوين بحيث تمس بعض المقاييس والمواد التعليمية المبرمجة جمعنا مجموعة من الإجابات وعرضناها كما هو موضح في الشكلين المواليين:



الشكل 28: رغبة الأساتذة في تطور برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات



الشكل 29: رغبة الطلبة في تطور برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات

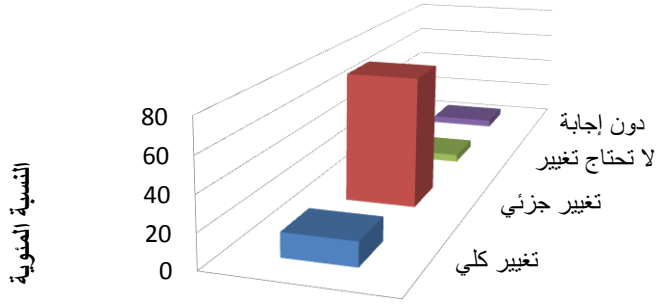
يوضح الشكل الأول إجابات الأساتذة حيث جاءت النسبة الأولى بأغلبية مطلقة 91% والمؤيدة لتطوير بعض المواد عمّا هي عليه الآن، في حين ترى نسبة 09% وهي نسبة ضعيفة أن برامج التكوين يجب أن تبقى كما هي.

أما بالنسبة للطلاب فقد كانت النتائج مماثلة حيث ترى نسبة 98% أنه يجب تطوير بعض المواد كما أن نسبة 02% وهي شبه منعدمة ترى أن البرامج يجب أن لا يمسها تغيير.

ويعود هذا في رأينا إلى ضرورة إعادة النظر في هذه البرامج حيث أن تطوير برامج التكوين والمواد التعليمية المدرجة ضمنها لابد أن يكون بصفة دورية، حيث لا بد من أن تسبق هذه التحديثات والتجديدات عملية تقييم تمس برامج التكوين وكذا تقيس مدى نجاحها وملاءمتها للتطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال علم المكتبات. وبذلك يمكن الوصول إلى إعداد برامج ذات مستوى عالي كفيلة بتخريج أفراد ذوي كفاءات عالية ومهارات كبيرة في التعامل مع مستجدات عصر المعلومات.

تاسعاً: في رأيك برامج التكوين في علم المكتبات تحتاج إلى تغيير:

إن هذا السؤال المطروح ما هو إلا تكملة للسؤال الذي يسبقه، حيث كان لا بد لنا من التعرف على نوع التغيير الواجب إحداثه في برامج التكوين وبذلك حصلنا على النتائج الموضحة في الشكل الموالي بالنسبة للأساتذة:



تغيير كلي	14
تغيير جزئي	77
لا تحتاج تغيير	4,5
دون إجابة	4,5

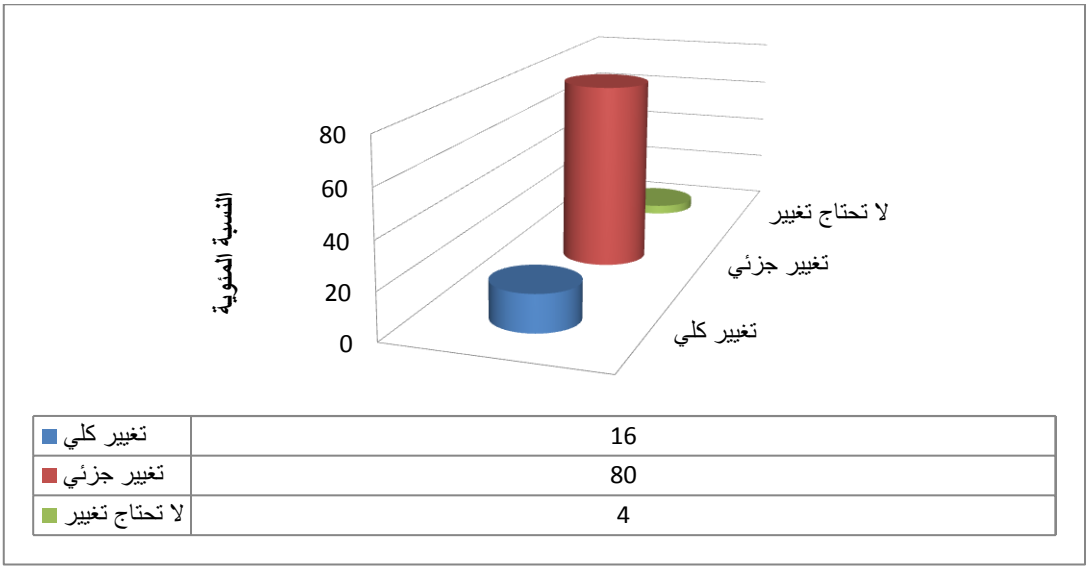
الشكل 30: نوع التغيير اللازم في برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات حسب الأساتذة

77% وهي النسبة الغالبة ترى ضرورة إجراء تغيير جزئي في برامج التكوين ونسبة 14% ترى أن التغيير لابد أن يكون كلي، في حين ترى نسبة 4,5 % أن البرامج لا تحتاج إلى تغيير ونسبة 4,5 % إمتنعت عن الإجابة.

ويعود هذا إلى أن الأساتذة يؤيدون أن تتغير بعض العناصر فقط والمتمثلة في بعض المواد التعليمية في برامج التكوين، في حين يرى البعض الآخر أن التغيير يجب أن يمس البرنامج ككل بما فيه من مواد.

إن هذه التجربة (أي إصلاح برامج التكوين في ضوء الإصلاح الجديد ل.م.د) لا زالت في بدايتاتها وبما أنه لم تسبقها أي عملية تحضير أو تقييم من طرف الهيئات الوصية لابد أن تعاني هذه البرامج من نقاط ضعف كثيرة إلا أن هذه النقاط يمكن تجاوزها من خلال هذه التغييرات التي ستمس هذه البرامج. لذا فإن التغيير سواء كان جزئياً أو كلياً هو حتمية لا مفر منها.

بالنسبة للطلبة فإن النسبة الغالبة بـ 80% تؤيد التغيير الجزئي في البرامج ونسبة 16% تؤيد التغيير الكلي أما نسبة 04% فترى أنه لا ضرورة للتغيير وهذا ما هو موضح في الشكل الآتي:



تغيير كلي	16
تغيير جزئي	80
لا تحتاج تغيير	4

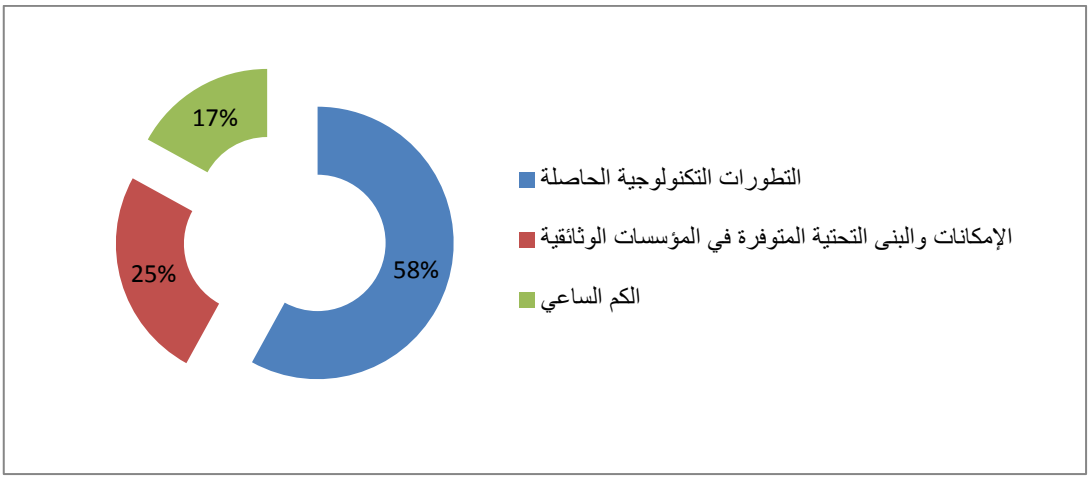
الشكل 31: نوع التغيير اللازم في برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات حسب الطلبة

ونرجع هذا إلى رغبة الطلبة في الإبقاء على بعض المقاييس والمواد والتي يرونها ذات أهمية في برامج التكوين في علم المكتبات وهي نفسها المواد التعليمية التي تمت الإجابة عليها في السؤال رقم

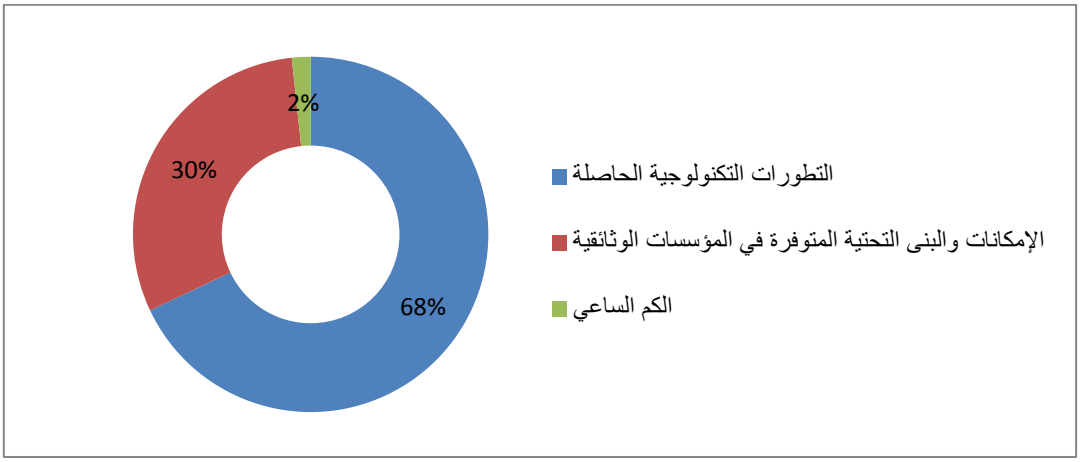
11 ك: الإعلام الآلي الوثائقي، الشبكات، إسترجاع المعلومات على شبكة الأنترنت.. وغيرها من المواد المذكورة من طرف هذه الفئة.

عاشراً: هل ترى أن برامج علم المكتبات يجب أن تتوافق مع:

إن برامج التكوين في علم المكتبات في إطار نظام ل.م.د من وجهة نظرنا لابد أن تكون مواكبة ومتماشية مع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، مجتمع المعلومات، الثورة المعلوماتية والإنفجار المعرفي... وغيرها من العوامل الداخلة في التطورات التكنولوجية الحاصلة، لذا كان لابد لنا من طرح هذا السؤال والذي يهدف إلى معرفة وجهة نظر كل من الأساتذة والطلبة حول العامل أو العوامل الرئيسية التي يجب أن تتوافق معها برامج التكوين في علم المكتبات. وإثر هذا حصلنا على مجموع النسب التالية والممثلة في الشكلين التاليين بالنسبة للأساتذة والطلبة على الترتيب:



الشكل 32: العناصر التي يجب أن تتوافق برامج التكوين معها حسب الأساتذة



الشكل 33: العناصر التي يجب أن تتوافق برامج التكوين معها حسب الطلبة

حيث ترى النسبة الغالبة في كل من الفئتين بـ 58% بالنسبة للأساتذة و68% بالنسبة للطلبة بأن برامج التكوين لابد من أن تتوافق مع التطورات التكنولوجية الحاصلة.

في حين ترى النسبة الثانية بـ 25% بالنسبة للأساتذة و30% بالنسبة للطلبة بأن البرامج لابد من أن تتوافق مع الإمكانيات والبنى التحتية المتوفرة في المؤسسات الوثائقية.

أما نسبة 17% بالنسبة للأساتذة و02% للطلبة فترى أن العامل الأساسي الذي يجب أن تتوافق معه برامج التكوين هو الكم الساعي المتوفر.

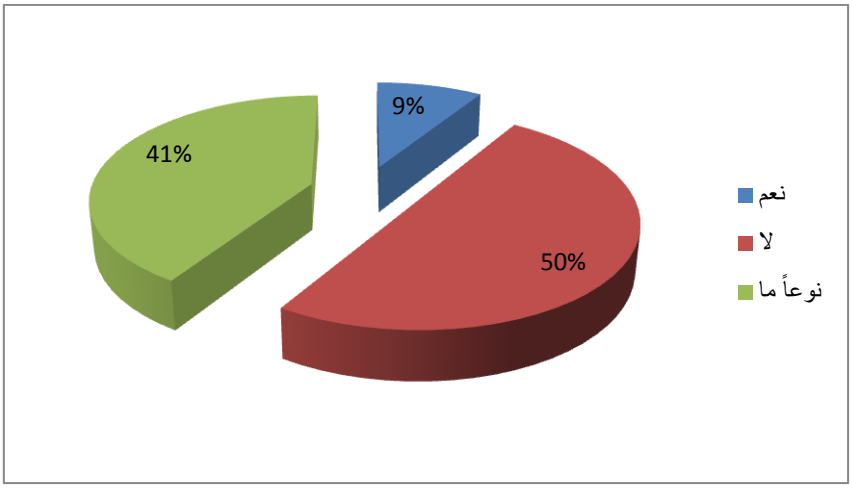
إن هذه الإجابات أكدت على إعتقادنا الأول ودعمت إشكالية البحث، حيث أثبتت أن برامج التكوين الجديد لابد أن تتوافق قبل كل شيء مع التكنولوجيات الحاصلة والمتطورة بإستمرار في مجال علم المكتبات.

حيث أنه على الرغم من أن برامج التكوين هي تحضير لسوق الشغل والذي يتسم بإفتقاره لهذه التكنولوجيات إلا أن كل من الفئتين المستجوبتين ترى أن التكوين لابد أن يرتكز على ما هو حادث في العالم بأجمع من تقنيات حديثة ومتطورة وثورات معلوماتية وتحولات تكنولوجية متسارعة.

حادي عشراً: هل تتوفر الجامعة على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة من أجل تقديم برامج تتماشى مع التطور التكنولوجي؟

إذا كانت برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات لابد من أن تتوافق مع التطور التكنولوجي الحاصل في المجال فلابد من معرفة ما إذا كانت جامعة الجزائر2 تتوفر على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لهذه البرامج، وهذا ما حاولنا الوصول إليه من خلال جمع الإجابات من العينة المدروسة.

يوضح الشكل الموالي أن نسبة 50%وهي أعلى نسبة ترى أن الجامعة لا تتوفر على الإمكانات اللازمة أما نسبة 41% فترى أن الجامعة متوفرة إلى حد ما على هذه الإمكانيات في حين ترى نسبة 09% وهي آخر نسبة أن الجامعة متوفرة على جميع الوسائل الممكنة لتقديم هذا النوع من البرامج.

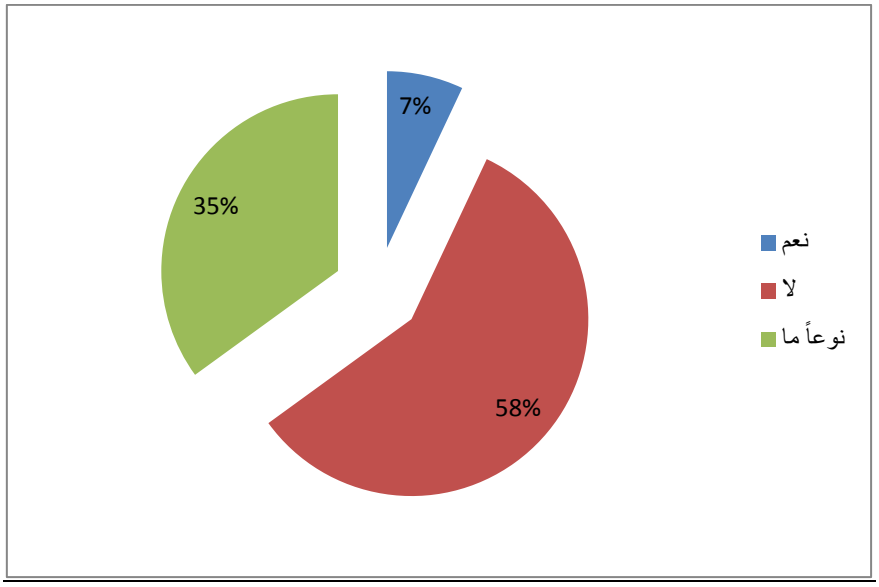


الشكل 34: مدى توفر الجامعة على إمكانيات من أجل تقديم برامج حديثة حسب الأساتذة

ترجع الفئة التي تمثل أعلى نسبة أن الوسائل التي لابد من توفيرها في الجامعة تتمثل أساساً وخاصةً في:

- أجهزة الإعلام الآلي وكذا الربط بشبكة الأنترنت دون إنقطاعات.
- ورشات تطبيقية في تكنولوجيا المعلومات.
- قاعات عرض خاصة وأجهزة العرض.
- برمجيات وثائقية.
- رسكلة الأساتذة في هذه التكنولوجيات.

أما بالنسبة للطلبة فقد كانت الإجابات هي الأخرى بـ 58% ترى أن الجامعة غير متوفرة على الإمكانيات اللازمة، 35% ترى أنها متوفرة إلى حد ما على هذه الإمكانيات أما نسبة 07% فهي ترى أنها متوفرة.



الشكل 35: مدى توفر الجامعة على إمكانيات من أجل تقديم برامج حديثة حسب الطلبة

ومن بين الوسائل التي تحتاجها الجامعة في تطبيق برامج حديثة ومتطورة في علم المكتبات حسب هذه الفئة:

- أجهزة حواسب بالعدد الكافي .
- الربط بشبكة الأنترنت.
- توفير قاعات إعلام آلي مجهزة.
- تكوين الأساتذة ووجود أساتذة متمكنين من التكنولوجيات الحديثة.
- قاعات تدريس ملائمة للتطورات التكنولوجية، حيث تكون مجهزة مما يسمح بإجراء التطبيق لزيادة الإستيعاب والفهم.
- أجهزة عارضة.

إن إعداد برامج تكوين حديثة ومتطورة لا يتوقف على إعداد مجموعة من المواد التعليمية تتسم بقدر من الحداثة، وإنما تعتمد هذه العملية على توفير جميع الوسائل والإمكانيات سواء البشرية أو المادية الملائمة لإرساء هذه البرامج حتى تحقق الهدف الذي تصبو إليه وهو التمكن من الممارسة والتطبيق واللذين بدورهما يؤديان إلى الفهم الصحيح والعميق والتمكن من هذه التكنولوجيات الجديدة التي تدرس في إطار هذه البرامج.

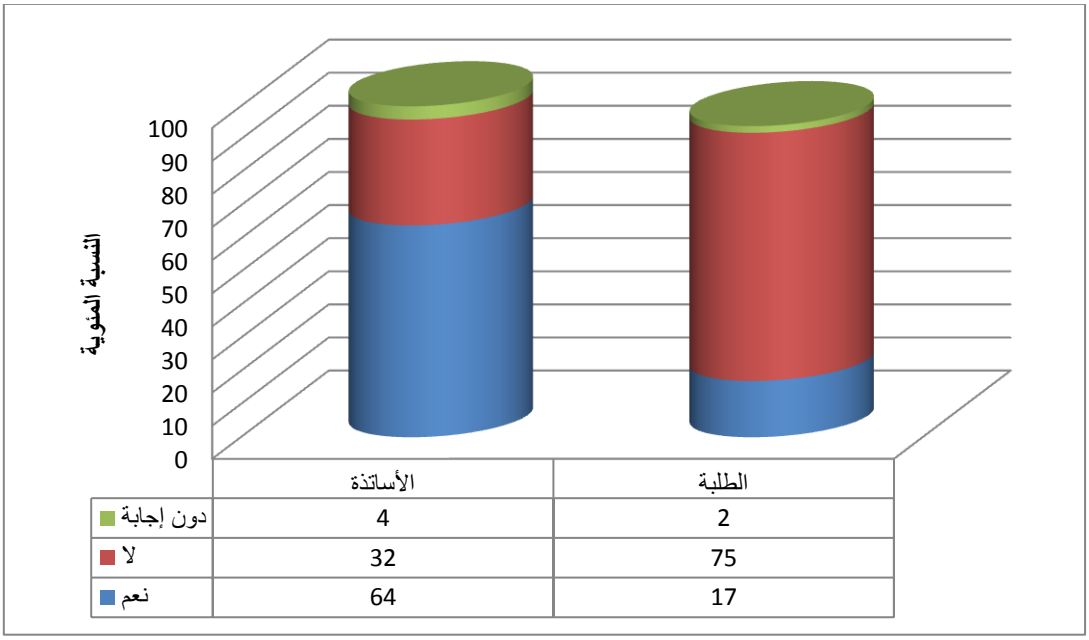
وهذا ما يجب أن توفره جامعة الجزائر 2 في إطار إصلاح التعليم العالي، إذ لابد من تزويد قسم علم المكتبات والتوثيق بجميع هذه الوسائل حتى لا تقتصر عملية التكوين على التلقين النظري فقط.

إن هذه السلبية المسجلة على الجامعة والمتمثلة في النقص الكبير للوسائل المادية والتكنولوجية وغياب تكوين الأساتذة في التكنولوجيات الحديثة يجعل من المواد التعليمية الجديدة مجرد مقاييس نظرية.

6.5- المحور الخامس: آفاق التكوين في علم المكتبات

أولاً: هل كنت تعلم بأن البرامج المقدمة في جامعة الجزائر 2 قد تختلف كليا عن الجامعات الأخرى؟

عند سؤالنا للعينة المدروسة حول ما إذا كانوا يدرون بأن برامج التكوين المقدمة في جامعة الجزائر 2 هي مختلفة كلياً عن البرامج المقدمة في علم المكتبات في جامعات أخرى حصلنا على النتائج الموضحة في الشكل الموالي:



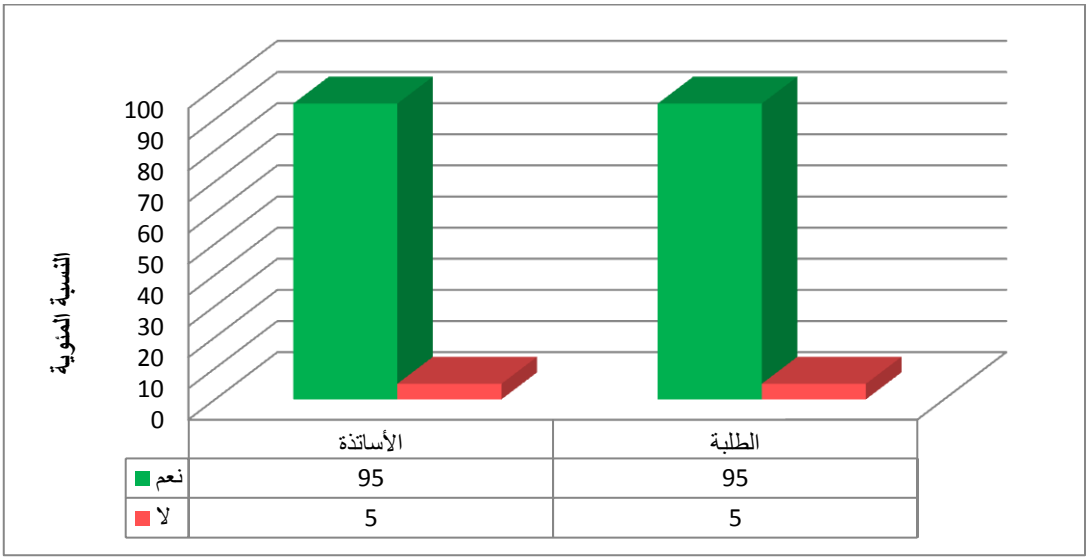
الشكل 36: مدى معرفة الأساتذة بعدم التوحيد في برامج التكوين في علم المكتبات في الجامعة الجزائرية:

إن عنصر المفاجأة بالنسبة إلينا لم تكن النسبة الكبيرة للطلبة (75%) الذين لا يدرون بذلك –فهم لا يدرون بأشياء كثيرة غير ذلك– وإنما هي نسبة 35% من الأساتذة الذين لا يدرون بهذا الإختلاف. وهذا ما يوضح أن نظام ل.م.د الفجائي على الجامعات وكذا نقص الإعلام والتكوين بخصوصه خلق جهلاً كبيراً لدى الطلبة وكذا الأساتذة.

إن الآراء حول هذا الموضوع تتفق في أن عدم التنسيق بين الجامعات الجزائرية وعمل كل جامعة في معزل عن الأخرى خلق هذا التباين في برامج التكوين المقدمة، وهذا ما يتنافي مع مباديء ل.م.د الذي يهدف إلى التوحيد ومن ثم الحركية وهذا ما لا يمكن تحقيقه في علم المكتبات في ظل الإختلافات الكبيرة في برامج التكوين من جامعة إلى أخرى.

ثانياً: هل أنت مع فكرة توحيد البرامج في جميع أقسام علم المكتبات؟

إن النتائج المحصل عليها في خلال الإجابات عن هذا السؤال جاءت متماثلة لكل من الفئتين: الأساتذة والطلبة، حيث أن الأغلبية الساحقة بـ 95% تعتقد بضرورة توحيد برامج التكوين في علم المكتبات بكافة جامعات الوطن.



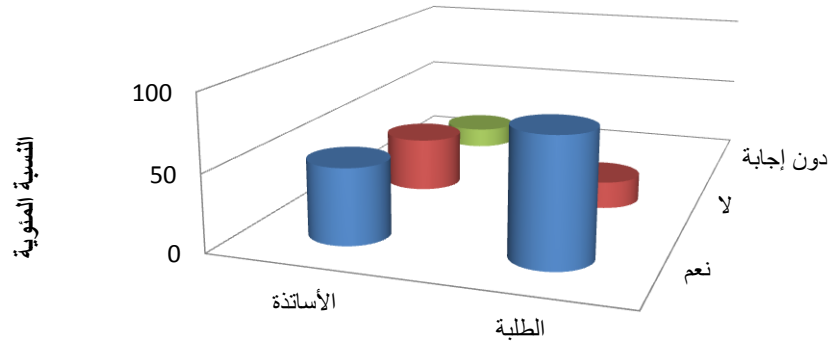
الشكل 37: مدى رغبة الأساتذة والطلبة في توحيد برامج التكوين في علم المكتبات في كل الجامعات

نحن نؤيد هذا الرأي إذ أنه من غير المنطقي إختلاف برامج التكوين من جامعة إلى أخرى وإنما يجب أن يكون هناك عمل جماعي وتعاون خاصة في إطار تحديث هذه البرامج، حيث أن هذه

الإمكانية لابد من أن تستغل بشكل جيد وذلك من خلال إقتراحات كل جامعة لمجموعة من المواد التعليمية والمقاييس الحديثة والتي يمكن الإستفادة منها وإدراجها ضمن برامج التكوين. وبذلك تتم الإستفادة من الخبرات وتوظيفها بما يخدم التخصص.

ثالثاً: هل تتوقع وجود تغييرات مستقبلية هامة في برامج التكوين في علم المكتبات؟

إن السؤال الأخير في الإستبيان يتناول توقعات العينة لمدى وجود آفاق مستقبلية للتغيير في برامج التكوين في علم المكتبات وكانت الإجابات كما هو موضح في الشكل الآتي:



	الأساتذة	الطلبة
نعم	50	82
لا	36	18
دون إجابة	14	

الشكل 38: مدى وجود أفاق للتغيير في برامج التكوين علم المكتبات حسب الأساتذة

وترجع هذه النسب إلى إعتقاد الأساتذة بوجود تحولات كبيرة في مجال علم المكتبات كما أنه لابد من النهوض بهذا المجال.

أما الطلبة فيبررون ذلك بالتطورات التكنولوجية الحاصلة وللتغييرات الحاصلة في المهنة المكتبية.

ونحن بدورنا نعتقد أنه من الأكيد ستكون هناك تغييرات سواء في برامج التكوين خاصة أو في التكوين في علم المكتبات عامة ويعود ذلك لطبيعة نظام ل.م.د والذي يمنح إمكانية تغيير البرامج بصفة مستمرة وكذا نظراً للتطورات التكنولوجية والتحولات في المجتمع والتي تفرض تطور المهنة المكتبية. إلا أن المشكلة تكمن في نوع التغيير الذي سيطرأ على البرامج حيث أن الإصلاحات ما هي في الحقيقة إلا إصلاحات شكلية فقط لا تعتني بالمضمون.

لذا نرجو أن تكون هناك تغييرات إلى الأحسن في المستقبل القريب.

الخلاصة:

إن برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات في جامعة الجزائر 2 والتي قمنا بعرضها في هذا الفصل هي برامج غير حديثة حيث يطغى عليها الجانب التقليدي والكلاسيكي.

فعلى الرغم من ضرورة إدماج مواد تقليدية تهتم بإعطاء نظرة شاملة على التخصص والتعرف أكثر على هذا الميدان، وعلى الرغم أيضاً من ضرورة التعرض لبعض المواد الكلاسيكية التي تهتم بإكساب الطالب للمعارف الأساسية وتكوين قاعدة معرفية لديه في أساسيات علم المكتبات،إلا أن هذه البرامج المقدمة لابد من أن تكون في مستوى التغيرات والتطورات الطارئة في المهنة المكتبية وفي ميدان علم المكتبات ككل.

إن المجز بين مواد تعليمية حديثة ومواكبة للتطور التكنولوجي وجديرة بتكوين أفراد قادرين على أن يصبحوا جزءاً ذو أهمية كبيرة في إرساء مجتمع المعلومات، وبين مواد تعليمية كلاسيكية تفيد هؤلاء الطلاب في إكتساب أساسيات المهنة وركائزها لهو بالأمر الجيد والذي لابد منه من أجل خلق توازن معرفي لدى الطالب. لكن أن تطغى المواد التقليدية على تلك الحديثة والمواكبة للتكنولوجيات الحديثة فهو أمر غير مقبول ويعود ذلك إلى أن الهدف من إصلاح برامج التكوين والثورة التي شهدتها هذه الأخيرة هو التحديث وتجاوز مخلفات النظام الكلاسيكي القديم الذي كان يعاني من فقره للحداثة والجدة وبُعده عن التطورات الطارئة في مجال التكنولوجيا الحديثة.

إن إصلاح ل.م.د والذي يمكن من إضفاء قدر من الجدة والحداثة على برامج التكوين يهدف إلى أن تصبح هذه الأخيرة ذات نوعية، وتكون مواكبة لكل ما هو طاريء في مجال علم المكتبات وما يرتبط به من تطورات تكنولوجية ومعلوماتية هائلة مست جميع جوانبه.

ومن خلال هذه الدراسة لبرامج التكوين بالجامعة وجدنا أن هذه البرامج وعلى الرغم مما توفره من إيجابات تتمثل في:

- ✓ تحديث مواد تعليمية جديدة في برامج التكوين تتسم بقدر من التطور ومواكبة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

- ✓ المزج بين مواد تعليمية جديدة وحديثة ومواد تعليمية كلاسيكية بهدف تكوين الطالب تكويناً عميقاً يشمل أساسيات المهنة وكذا تطوراتها.
- ✓ تعدد برامج التكوين حيث تضم جامعة الجزائر 2 برنامجين في علم المكتبات في مستوى الليسانس وبرنامجين على مستوى الماستر.

إلا أنها تعاني من سلبيات عديدة نوجزها في:

- ➢ كثرة المواد التقليدية على حساب المواد الحديثة حيث نسجل نسبة 24% فقط من المواد التعليمية المواكبة للتكنولوجيات الحديثة في النسبة الإجمالية للمواد في برامج التكوين المقدمة.
- ➢ أن المواد التعليمية الجديدة المدمجة في إطار الإصلاح الجديد ما هي إلا عبارة عن مواد تعليمية مستوردة التسمية وليس المضمون، حيث ان أغلب الطلبة يعانون من عدم فهم وإستيعاب هذه المواد وذلك لضعف مضمونها.
- ➢ إقتصار برامج التكوين الجديد بما فيها من مقاييس على البحوث المنجزة من طرف الطالب والذي هو بدوره ليست لديه فكرة عما يدرسه. فإذا كان العمل الشخصي والتكوين الذاتي من المباديء الأساسية لنظام ل.م.د فإنه يقتصر في هذه الحالة على بحوث الطالب والذي يعاني من جهله لعدة عناصر:

- ♣ جهله بمنهجية البحث حيث لا يتلقى تكويناً في المرحلة ما قبل الجامعية حول كيفية إعداد البحوث.
- ♣ جهله بماهية التخصص حتى عند إلتحاقه بالجامعة فهو يقضي السنة الأولى في التعرف على مجموعة كبيرة من المواد في العلوم الإنسانية بحيث لا يدري أي مسار يريده.
- ♣ جهله بوجود لنظام الوصاية والمرافقة والذي من شأنه أن يسهل عليه عملية التكوين والتعرف على البرامج.
- ♣ إضافة إلى عناصر أخرى لابد من دراستها.

- تقليص الوحدات ذات العلاقة بالتخصص على حساب الوحدات المكملة والمساندة وإدراج معظم المواد التعليمية ذات العلاقة المباشرة مع التخصص تحت الوحدات الإستكشافية وليس الأساسية.
- هيمنة الجانب النظري على التطبيقي هذا وعلماً بأن المواد التعليمية ذات الطابع التكنولوجي تحتاج إلى الممارسة من أجل الفهم ومع ذلك فإن معظمها يقتصر على التلقين النظري لهذه المواد.
- نقص كبير في الإمكانيات والوسائل المادية التي تمكن من تقديم برامج تكوين حديثة حيث لابد للجامعة من أن تتوفر على كافة الإمكانيات التكنولوجية اللازمة.
- نقص كبير في المواد التعليمية الحديثة خاصة في برامج الأرشيف والتي نسجل فيها إنخفاضاً كبيراً لهذه المواد على حساب المواد الكلاسيكية القديمة.

خاتمة

في إطار الإستراتيجية العشرية لتطوير قطاع التعليم العالي 2004-2013 في الجزائر والتي تضمنت إقامة إقامة إصلاح ل م د وتطبيق هذا النظام في الجامعة الجزائرية.

وفي إطار الثورة العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها العصر الحالي والتي تم من أجلها إصلاح التعليم العالي بهدف تحقيق التوافق بين الكفاءات العلمية المكتسبة عن طريق التكوين الجامعي وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، تحتل برامج التكوين موقعاً هاماً من هذا الإصلاح بإعتبارها الأساس الذي تقوم عليه عملية التكوين الجامعي، حيث أنها تتكفل بإعداد الطالب إعداداً يؤهله لمواجهة عالم الشغل لذا لا بد لهذه البرامج أن تتسم بقدر كبير من الحداثة والمستوى العالي والثراء المعرفي والفكري والتدريب العملي..وغيرها من العناصر التي تمكن الطالب من التحكم في تخصصه وفي تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

إن إصلاح برامج التكوين في علم المكتبات على غرار التخصصات الأخرى شهد نقلة كبيرة حيث ما لبثت هذه البرامج تغير مسمياتها ومحتوياتها بهدف مسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة في المجال، إلا أن هذه التحولات التي شهدتها هذه البرامج كانت بعيدة عن تحقيق أهدافها.

من خلال دراستنا لبرامج التكوين المقدمة في إطار نظام ل.م.د في جامعة الجزائر 2 والمتعلقة بعلم المكتبات، وفي إطار إشكاليتنا المقدمة في بداية الدراسة والتي تتمثل في: **ما مدى ملاءمة برامج التكوين في علم المكتبات في إطار النظام والإصلاح الجديد ل م د مع التطورات التكنولوجية الحاصلة؟** حيث إختصينا بالدراسة جامعة الجزائر2، فإننا لا بد من أن نتحقق من فرضياتنا الموضوعة لمعرفة أيها كفيلة بالإجابة عن الإشكالية المطروحة:
إن الفرضية الأولى والتي تنص على أن "**برامج التكوين المقدمة في إطار نظام ل م د متأخرة عن التطورات التكنولوجية والحديثة بحيث لا تلبي إحتياجات الطالب خلال عملية التكوين**" هي الأصح في نظرنا خاصة إذا ما تعلق الأمر ببرامج التكوين المقدمة في مسار الأرشيف حيث أنه يفتقر إلى مواد تعليمية حديثة بشكل كبير، وكذا إذا تعلق الأمر ببرامج الليسانس حيث تتسم هي الأخرى بطغيان المواد التعليمية ذات الطابع الكلاسيكي عليها وتقتصر على مواد قليلة جداً مواكبة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

أما الفرضية الثانية والتي تنص على أن "**هذه البرامج ملائمة لعصر تكنولوجيا المعلومات بحيث تساعد الطالب على التكوين الأمثل في مجال التقنيات التكنولوجية الحديثة**" فهي غير محققة في نظرنا إذ كما وضحنا سابقاً في الفصل الرابع فإن أعلى نسبة للمواد التعليمية الحديثة لا تتجاوز 50% في برنامج السنة ثانية ماستر مكتبات وتكنولوجيا المعلومات والنسبة الكلية للمواد ذات الطابع التكنولوجي لا تتعدى 24% في نسبة المواد الموجودة في برامج التكوين كلها.

إن برنامج الماستر مكتبات وتكنولوجيا المعلومات هو الوحيد الذي يتسم بقدر من الحداثة وذلك من خلال إدراج بعض المواد التكنولوجية فيه.

بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على أن "**الطالب يحتاج لأكثر من البرامج الحالية (التكوين الحالي) من أجل اللحاق بركب التطور التكنولوجي السريع**" فنحن نظنها محققة إذ أن لابد من إدماج مواد أكثر من الحالية الموجودة والتي لابد من أن تتسم بالعصرنة ومواكبة عصر المعلومات والتكنولوجيات الحديثة على أن ترفق بالتطبيق وليس الدراسة النظرية فقط.

تنص الفرضية الرابعة على أن "**البرامج الحالية تكفي الطلبة في تكوينهم الأكاديمي فهو بالأساس يعتمد على التكوين الذاتي للأفراد**" إن هذه الفرضية غير محققة فعلى الرغم من أن التكوين الجديد في إطار ل.م.د نص على ضرورة العمل الشخصي والذاتي للطالب إلا أن هذه العملية تقتصر في جامعة الجزائر 2 على إنجاز الطلبة لبحوث لا تتسم معظمها بالعلمية ولا تخضع لمنهجية في البحث.

وفي إطار هذه الدراسة والتي تعنى ببرامج التكوين في علم المكتبات في النظام الجديد ل م د ومدى مواكبتها للتكنولوجيات الحديثة الحاصلة قمنا بالتوصل لمجموعة من النتائج العامة والتي نوجزها في:

- عدم ملاءمة نظام ل م د لطبيعة الجامعة الجزائرية وبقاء التعليم العالي في حالة تدهور على الرغم من الإصلاح والذي لم يحقق أي نجاح معتبر.

- إقتصار نظام ل م د على تقليص مدة التكوين فقط حيث والتي تعد غير كافية حيث أصبحت البرامج مكدسة في سداسيات من خلال مجموعة من الوحدات التعليمية مما خلق ضغطاً كبيراً على الطالب أثناء عملية التكوين.
- ضعف برامج التكوين المقررة في علم المكتبات في جامعة الجزائر 2 وإتسامها بالعمومية.
- التشبث بالنظام الكلاسيكي القديم تحت مسمى الألمدي حيث تتمثل برامج التكوين خاصة في مستوى الليسانس بأنها لم تشهد أي تغييرات في المحتوى أو تحديثاً يؤهلها لأن تكون مواكبة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال.
- إقتصار إدخال بعض المواد التعليمية الحديثة على مستوى الماستر، إلا أن هذا المستوى يقتصر على عدد محدود من الطلبة المؤهلين لإستكمال دراستهم في هذه الدرجة وخلو برامج الليسانس من مواد تتعلق بالتكنولوجيا.
- إن مجموع المواد التعليمية التي تتسم بالحداثة تفتقر إلى محتوى هام، وذلك يعود إلى جهل الأساتذة بالمضمون الفعلي لهذه المواد في إطار غياب منهجية واضحة، ولعدم تمكنهم من هذه المواد والتي أدخلت فجأة ضمن برامج التكوين دون تهيئة فعلية وتحضير جدي لمحتوى هذه المواد، وكذا لغياب تأهيل وتكوين الأساتذة في هذه المجالات الجديدة.
- عدم إشراك الأساتذة المختصين في التحضير لبرامج التكوين وبذلك تكون بعيدة كل البعد عن المجال وعن كل ماهو جديد على صعيد التخصص.
- إن معظم برامج التكوين ما هي إلا مجموعة من البرامج المستوردة من جامعات أوروبية ليس لها أي علاقة بالجامعة الجزائرية لا من ناحية التطور السائد في المجتمعات الغربية ولا من ناحية فرص العمل المتوفرة هناك ولا من ناحية توفر الوسائل المادية لمواكبة هذه التطورات...
- ضعف الجانب التطبيقي في برامج التكوين بشكل كبير مقارنة مع الجانب النظري وذلك في ظل غياب الوسائل التكنولوجية اللازمة في عملية التكوين وفي إقتصار التكوين على مواد ذات طابع نظري فقط وكذا في غياب إجراء تدريبات وتربصات.

- بقاء الطالب عنصراً مهمشاً في عملية التكوين في غياب عنصر الإرشاد والتوجيه وبقاء فرق التكوين حبراً على ورق وبذلك لا تكون للطالب في الجذع المشترك أدنى فكرة عن تخصصه كما أن الطالب يوجه إلى غير ميولاته.

إن جميع النقاط المسجلة على برامج التكوين في النظام الجديد موازاة مع التطور التكنولوجي تجعل من الضرورة أو بالأحرى تحتم إعادة النظر في هذه البرامج بصفة خاصة وفي هذا النظام بشكل عام لتلافي هذه السلبيات والإستفادة من هذه التجربة ومن إيجابيات النظام الجديد لخلق برامج فعالة تمكن الطالب من مواجهة عالم الشغل برصيد معرفي هام وذو مستوى يليق بالتطورات العلمية وثورة المعلومات وثورة الإتصالات ومجتمع المعرفة وغيرها من مظاهر التطور الحاصلة ومن أجل هذا لخصنا بعض الإقتراحات من أجل النهوض بهذا التخصص:

1. إعادة النظر في البرامج المقدمة في ظل النظام الجديد إذ أن الإمكانية التي يوفرها هذا الأخير في إمكانية إستحداث برامج حديثة وجديدة تعد من أهم الميزات التي وضع من أجلها وبذلك إدماج مواد ذات طابع حديث وهام ويتم ذلك من خلال:

- ✓ إشراك الأساتذة المختصين في ميدان علم المكتبات في إعداد البرامج من أجل إدماج كل ما هو جديد وحديث وموافق لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في هذه البرامج.
- ✓ الإطلاع على كل جديد في مجال إستخدام التكنولوجيات الحديثة في علم المكتبات والإستفادة من تجارب الغرب دون الإقتباس الحرفي للبرامج.
- ✓ إدماج مواد ذات فائدة علمية سيحتاجها الطالب فور تخرجه وإلتحاقه بعالم الشغل على غرار: التدريب على إستعمال قواعد المعطيات والبرمجيات الوثائقية الحديثة والبحث في شبكة الأنترنت وعلى كيفية فهرسة وتكشيف المواد المعلوماتية...إلخ...

2. توحيد البرامج في كافة أقسام علوم المكتبات في الجامعات الجزائرية حيث أن السلبية المسجلة منذ دخول نظام ل.م.د إلى التخصص هي العزلة والإنفرادية في وضع البرامج وهي عكس مباديء النظام الذي يهدف إلى توحيد البرامج لخلق حركية للطلبة والباحثين بين الجامعات.

3. تطبيق نظام ل م د بإيجابياته وعدم إقتصار التطبيق على إختصار مدة التكوين وتشتيت التخصصات وكثرة البرامج إنما يجب أن تكون هذه البرامج موحدة وحديثة وملائمة لطبيعة الجامعة الجزائرية والمحيط السوسيواقتصادي وتخصص علم المكتبات.
4. تكوين الأساتذة حول البرامج الجديدة بحيث يتحكم كل أستاذ من المادة التعليمية الموجهة له وكذا تكوينهم حول النظام الجديد.
5. تكوين الطالب تكويناً فعالاً من خلال إرفاق المواد ذات المواد ذات طابع حديث وتكنولوجي بالممارسة والتطبيق.
6. مرافقة الطالب منذ السنة الأولى وتعريفه بمختلف البرامج الموجودة في التخصصات.
7. المراجعة الدورية لبرامج التكوين وتقييمها ولابد أن يترافق هذا مع دراسات دائمة لعالم الشغل وتكييف البرامج وفق التطورات الحاصلة وإحتياجات سوق العمل.
8. إعادة النظر في مدة التخصص والذي لابد أن يبدأ منذ السنة الأولى وبذلك تكون البرامج أكثر شمولية بحيث بحيث تستوعب جميع المواد المتعلقة بالتخصص.
9. تحرير التخصص من تبعيته للعلوم الإنسانية بحيث يبدأ الطالب مشواره الجامعي منذ السنة الأولى في مسار علم المكتبات دون التعرض للكم الكبير من المواد التي لا يحتاجها لاحقاً في ميدان تخصصه.
10. زيادة المواد ذات العلاقة المباشرة بعلم المكتبات وليس تقليصها لفائدة المواد المكملة والمساندة.
11. الإطلاع الدائم على كافة المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال بهدف إدماجها في برامج التكوين حسب تخصص علم المكتبات.
12. الحرص على إدماج مواد تعليمية حديثة منذ الليسانس وعدم إقتصار إدماج هذه المواد على المستويات العليا كالماستر أو الدكتوراه.
13. تعاون الجامعات على خلق برامج حديثة وفعالة ومواكبة لكل ما هو جديد وذلك بالإستفادة من الخبرات الكثيرة للأساتذة في المجال.

من المهم جداً على جامعة الجزائر2 والجامعة الجزائرية ككل أن تعيد النظر ليس فقط في برامج التكوين المقدمة وإنما في منظومة التعليم العالي ككل حيث أن الإصلاح الجديد لا بد من أن يطبق على أكمل وجه ولا يقتصر تطبيقه على عناصر دون الأخرى إنما لابد أن يكيف حسب طبيعة المجتمع الجزائري وكذا التطورات الحاصلة في الميدان.

بيبليوغرافية

بيبليوغرافية:

1- القواميس :

1. **Dictionnaire Encyclopédique QUILLET**. Paris :Librairie Artistide QUILLET,1983.vol1
2. FOUCHÉ , Pascal; PÉCHOIN ,Daniel ; SCHUWER ,Philippe. **Dictionnaire Encyclopédique du Livre**.[s.l.] :éd .du Cercle de la librairie, 2002.vol1.p.360
3. **Grand Larousse Universel**. Paris : Larousse, 1993. Tome6.P. 4402
4. LECLANT ,Jean.**Dictionnaire de l'Antiquité**. publié avec le concours du Centre National du Livre, Jean BONNA .1ere éd. Paris : Quadrige : PUF ,2005.p.40
5. LEGENDRE, Renard. **Dictionnaire actuel de l'éducation**. Paris :Montréal,1988.p.369

2- الموسوعات:

6. **La nouvelle encyclopédie dictionnaire**. Paris : Hachette,1999. Vol.4. p.745

3- الكتب:

1. أبو عمه،عبد الرحمان بن محمد.**النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا**. الرياض: مركز الدراسات والبحوث في التعليم العالي،2010. 80 ص.
2. أنجرس،موريس.**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**. تر.صحراوي،بوزيد؛ بوشرف، كمال؛ سبعون، سعيد. ط2. الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع،2004. 477ص.
3. بلحسين، حسين. **فكرة العولمة**. الجزائر: دار الكتاب العربي،2005. 48ص.
4. بن أشنهو،مراد ؛ تر.عايدة بامية. **نحو الجامعة الجزائرية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981. 101 ص.

5. بوعبد الله،لحسن ؛ مقداد،محمد. **تقويم العملية التكوينية في الجامعة: دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية،1998. 148 ص.

6. بوفلجة،غياث.**التربية والتكوين في الجزائر**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992. 192 ص.

7. الترتوري،محمد ؛ جويحان عرفات،أغادير. **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006. 260 ص.

8. الثبيتي،عبد الله بن عايض. **دور التعليم الجامعي في تنمية إتجاهات الطلاب في بعض الأنماط السلوكية والفكرية الدارجة لأبعاد الشخصية المعاصرة**.مكة المكرمة: مركز بحوث العلوم الإجتماعية، 1997. 94 ص.

9. حجي، أحمد إسماعيل.**التعليم الجامعي المفتوح عن بعد**.القاهرة، عالم الكتب،2003. 396 ص.

10. حرز الله ،عبد الكريم؛ بداري، كمال .**التحكم في مؤشرات التكوين ل م د 2**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012. 72ص.

11. حرز الله ،عبد الكريم؛ بداري، كمال .**نظام ل م د**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007. 126 ص.

12. حمدي،محمد الفاتح ؛ قرناني،ياسين ؛ بوسعدية،مسعود.**تكنولوجيا الإتصال والإعلام الحديثة: الإستخدام والتأثير**.الجزائر: كنوز الحكمة،2011. 120ص.

13. راشد،علي. **الجامعة والتدريس الجامعي**. بيروت: دار الهلال،2007. 337 ص.

14. زرهوني،الطاهر. **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**. الجزائر : موفم للنشر، 1993.ص. 214

15. السالمي،علاء عبد الرزاق.**تكنولوجيا المعلومات**.ط2. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع،2002. 486ص.

16. السيد، ياسين .**المعلوماتية وحضارة العولمة :رؤية نقدية عربية**. القاهرة .دار النهضة للطباعة والنشر،2001. 304 ص.

17. شلباية،مراد. **مقدمة إلى شبكات الحاسوب**.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2005. 296 ص.

18. صوفي، عبد اللطيف .**المكتبات في مجتمع المعلومات** .قسنطينة : جامعة منتوري،2003. 50 ص.

19. عطوي،جودت عزت. **أساليب البحث العلمي: مفاهيمه–أدواته–طرقه الإحصائية**. ط2. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع،2007. 312ص.

20. الملحم،حسام ؛ خيربك،عمار.**شبكات الأنترنت:بنيتها الأساسية و إنعكاساتها على المؤسسات**.[د.م.]: دار الرضا للنشر،2000 . 312ص.

21. الميلي، مبارك بن محمد الهلالي.**تاريخ الجزائر في القديم والحديث**. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية،1964. ج.3. 530 ص.

22. نوفل، محمد بكر؛ محمد أبو عواد، فريال. **التفكير والبحث العلمي**.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010. 311ص.

23. الهوش، أبو بكر محمود.**التقنية الحديثة في المعلومات و المكتبات :نحو إستراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات**.[د.م.]:دار الفجر،2002. 271 ص.

24. DJEBBER ,Ahmed « **Le système éducatif algérien : miroir d'une société en crise et en mutation** » in L'Algérie face a la mondialisation. Dakar :CODESRIA,2008.p.p.164-207

25. FAVE-BONNET, Marie-Françoise et autres. **Evaluer formation et enseignants dans les études supérieurs**. Angers : université d'Angers, 2003. 142p.

26. FERRARY, Michel ;Yvon PESQUEUX. **Management de la connaissance : knowledge management, apprentissage**

organisationnel et société de la connaissance. Paris : Economica, 2006. 230p.

27. GOURÈNE ,Germain ; ARSÈNE ZORO BI ,Irié; ALAIN BEKRO ,Yves. **Aperçu de la réforme : licence-master-doctorat (LMD)**. Cote d'ivoire : université de Abobo Adjamé, 2006.24p.

28. KADRI ,Aïssa « **Histoire du système d'enseignement colonial en Algérie** » in La France et L'Algérie :leçons d'histoire :de l'école en situation colonial à l'enseignement du fait coloniale. Lyon :ENS éditions, 2007.p.p : 19-39

29. LAMBOLEY ,Jean-Luc. **Le pari du processus de Bologne :la garantie de diplômés aptes à l'emploi**. MEYLAN : Alliance Université Entreprise de Grenoble, 2012.08p.

30. MILED ,Mohamed. **Un cadre conceptuel pour l'élaboration d'un curriculum selon l'approche par les compétences, La refonte de la pédagogie en Algérie – Défis et enjeux d'une société en mutation**. Alger : UNESCO -ONPS,2005 .p.p.125-136.

31. Unesco. **Technologie de l'information et de la communication en éducation : un programme d'enseignement et un cadre pour la formation contenue des enseignants**. France : Unesco,2004. 148p.

5- الدوريات:

1. بطوش،كمال «**التكوين في علوم المكتبات والمعلومات بين ضرورة تحديث مقررات التكوين وتحديات متطلبات سوق الشغل: أقسام علم المكتبات والمعلومات في الجزائر نموذجاً**» في مجلة اعلم، العدد 2، جويلية 2008.مكتبة الملك فهد الوطنية.ص.ص:103-111

2. بوعافية،السعيد «**الإتجاهات الحديثة لخدمات المعلومات الإلكترونية في المكتبات: بين الواقع والمأمول**» في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28/27. بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2012.ص.ص. 296-310

3. حروش، موسى«**دور الجمعيات المهنية في التكوين الجامعي**» في مجلة المكتبات والمعلومات، العدد 1، مج1،أفريل 2002.ص.ص.81-86

4. حديد،مختار.«**طبيعة علاقة الجامعة الجزائرية بمجتمعها: الواقع والتحديات**» في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، الموافق لـ ماي 2012.بسكرة: جامعة محمد خيضر.ص.ص.29-44

5. حسين،لوشن «**الحركة الإستراتيجية لبيداغوجيا التعليم الجامعي مسلك ورهان مستقبلي**» في مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 24،الموافق ل مارس 2012 ،بسكرة: جامعة محمد خيضر.ص.ص.45-63

6. الخشاب،عبد الإله يوسف ؛ العناد،مجذاب بدر « **الجامعة المنتجة مبرراتها وسبل تطبيقها في التعليم العالي في الوطن العربي**» في المجلة العربية للتربية ،العدد 02، 1997، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مج 17.ص.ص.138-164

7. الزيودي،ماجد محمد « **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الإقتصاد المعرفي (ERFKE) في تنمية المهارات الحياتية لطلبة مدارس الحكومة الأردنية**» في المجلة العربية لتطوير التفوق. العدد5. مج 3.الأردن: مركز تطوير التفوق TDC، 2012.ص.ص.83-107

8. صوفي،عبد اللطيف «**الإتجاهات الحديثة في التكوين العالي لعلوم المكتبات والمعلومات**» في مجلة المكتبات والمعلومات،العدد1، مج1، أفريل 2002.قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة، ص.ص.05-21

9. طعبلي، محمد طاهر؛ الهادي، سراية« **تأثير تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي**» في مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد 06: عدد خاص بالحاسوب وتكنولوجيا

المعلومات في التعليم العالي. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية .[د.ت.].ص.ص.295-300

10. عبد الباسط،حسين محمد أحمد.«**التطبيقات والأساليب الناجحة لإستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تعليم وتعلم الجغرافيا** » في مجلة التعليم بالانترنت. العدد 5. جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية.مارس 2005، ص.ص. 47-59

11. عبد الواحد سلمان،زينب «**تدريس تكنولوجيا المعلومات في أقسام المكتبات والمعلومات التابعة للمعاهد في هيئة التعليم التقني**» في مجلة التقني، العدد 5، مج 22، 2009.العراق: هيئة التعليم التقني.ص.ص.135-145

12. علي،أحمد « **مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة**» في مجلة جامعة دمشق، العدد 1، مج28. سوريا: جامعة دمشق،2012.ص.ص.475-512

13. قادري،حليمة «**مشكلات الطلبة الجدد: دراسة ميدانية بجامعة وهران السانيا**» في مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 7،جانفي 2012،وهران:جامعة وهران.ص.ص.90-104

14. قموح،ناجية «**المهنة المكتبية في الجزائر في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات**» في RIST، العدد 1، مج 18، 2010. ص.47-67

15. كركوش،فتيحة «**إتجاهات الأساتذة نحو نظام ل م د: دراسة ميدانية بجامعة البليدة**» في دراسات نفسية وتربوية، العدد 08، جوان 2012، جامعة ورقلة: مخبر تطوير الدراسات النفسية والتربوية.ص.ص.119-131

16. لوشن،حسين « **مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر: رؤية لواقع تعليمي متغير وإستراتيجية تحقيق توازنه**» في مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية،العدد 10، 2004. باتنة:جامعة باتنة.ص.11

17. BERROUCHE, Zineddine ;Youcef BERKANE **« la mise en place du système LMD en Algérie :entre la nécessité d'une réforme et les difficultés du terrain »** in revue des sciences

économiques et de gestion. n°07 du 2007.Sétif : université de sétif.p.p.01-14

18. CALLENGE ,Bertrand **« Peut-on définir la bibliothéconomie ? : essai théorique »** in BBF. N°2, Tome 43.Paris :institut de formation des bibliothécaires, 1998.p.p.08-20
19. OTTENWAELTER ,Marie-Odile **« Europe : la réforme de l'architecture des études dans l'enseignement supérieur** » in Revue internationale d'éducation de Sèvres. N° 34, décembre 2003,France : centre national d' étude pédagogique.p.p2-4
20. REDDI ,Usha Vyasulu **« Role of ICTs in education and devolopment potential , pitfalls and challenges »**in participatory lifelong learning and information and communication technologies. New Delhi : school of social sciences,[s.d.].p.p.173-186

6- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بوطيبة،فيصل.**العائد من التعليم في الجزائر**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.ص. 353
2. خليل،كمال. **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951)**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. قسم التاريخ،جامعة منتوري قسنطينة، 2008. ص.229

3. DELAUNAY, Guillaume. **La place de la bibliothéconomie dans l'organisation des connaissances et les classifications**. France : école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques. Mémoire de fin d'études en master de livre et savoirs. Janvier 2010.94p.

7- النصوص القانونية والتنظيمية:

1. الجزائر. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مرسوم رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004 والذي يتعلق بإحداث شهادة ليسانس "نظام جديد

2. الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ 03 ماي سنة 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث ،عدد 23.
3. الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مرسوم تنفيذي رقم 09-03 مؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها الجريدة الرسمية سنة 2009، عدد 1
4. الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي." التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012.".124 ص.
5. الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.إصلاح التعليم العالي .جوان 2007.ص. 35 ص.
6. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. التعليم العالي في مجتمع العولمة: وثيقة توجيهية. اليونسكو،2004. 28 ص.
7. منظمة الأمم المتحدة؛الإتحاد الدولي للإتصالات. **القمة العالمية لمجتمع المعلومات: الوثائق الصادرة عن القمة.** جنيف: الإتحاد الدولي للإتصالات،2005. 101 ص.
8. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة.**التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل**.باريس:يونسكو، 1998. 79 ص.
9. Algérie. Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Circulaire n°01 du 14 Joumada Ethania 1430 H correspondant au 8 juin 2009 relative à la préinscription et à l'orientation des titulaires du baccalauréat au titre de l'année universitaire 2009-2010
10. Algérie. Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Guide pratique de mise en œuvre et de suivi du lmd, juin 2011.77p.
11. BALANCIER ,Pascal et autres. **l'E-Learning dans l'enseignement supérieur : environnement international francophone.** Rapport de synthèse rédiger pour l'agence wallonne des télécommunications. Liège : labSET-urg, 2006.106p.

12. Canada.conseil des ministres de l'éducation . **Espace Européen de l'Enseignement Supérieur (EEES) :processus de Bologne.** Canada : Sous-comité de l'assurance de la qualité du CMEC, 2008.08p.
13. Communiqué de Berlin 19 septembre 2003 : Communiqué de la Conférence des Ministres chargés de l'Enseignement Supérieur
14. Communiqué de la Conférence des ministres européens chargés de l'Enseignement supérieur,Louvain et Louvain-la-Neuve, 28 et 29 avril 2009
15. Communiqué de Prague 19 mai 200 : Communiqué de la Conférence des Ministres chargés de l'Enseignement Supérieur
16. Déclaration de La Sorbonne, 25 mai 1998.

7- أعمال الملتقيات:

1. إسماعيل،علي ؛ جدعون، بيار ؛ غمراوي، نورما.**تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع**.ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي"المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي".بيروت: يونسكو،10/6 ديسمبر 24.2009 ص.
2. بنت محمد المحمادي،سلوى. **العولمة وأثرها على التعليم العالي**. ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية "نحو بناء مجتمع معرفي". السعودية: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن،2009/11/14. 25ص.
3. بكير،عايدة.تطور **دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والإتجاهات العالمية الجديدة**.نابلس: جامعة القدس المفتوحة.مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية.2011/09/26. 30ص.

4. بوزقزي، رزيقة؛ قوراح ،محمد.**سبل تنمية الكفايات التدريسية لدى الأستاذ الجامعي.** ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.ملتقى وطني في التكوين بالكفايات في التربية، 18/17 جانفي 2011.ص.426.

5. خليل بيومي،عبير ؛ مصطفى صادق ،أمنية.**إعادة هيكلة برامج أقسام المكتبات والمعلومات(دراسة نقدية ومقترح تطبيقي)**.المدينة المنورة: جامعة طيبة.أعمال المؤتمر الرابع والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية،27/26 نوفمبر 2013 ص.ص.701-714

6. شويري،إلياس م. ؛ شويري،جورج م.. **ICT for Higher Education in the Arab World and Lebanon.** ورقة بحث مقدمة في المؤتمر السنوي الرابع " آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي في التعليم. القاهرة: المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم،2-3 سبتمبر 2012.ص.ص:349-360

7. الطيب،الوافي. **تطبيق النظام التعليمي الجديد LMD كأساس لتحقيق الجودة في الجامعة الجزائرية**.القاهرة: المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم. المؤتمر السنوي الرابع " آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي في التعليم،2-3 سبتمبر 2012.ص.ص,119-126

8. عبد الهادي،محمد فتحي.**مجتمع المعلومات والمعرفة كمجال للدراسة في أقسام دراسات المعلومات العربية : دراسة ميدانية.** ورقة مقدمة في المؤتمر 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية. الدوحة: قطر، 20/12 نوفمبر 2012.ص.ص.991-1010

9. عمر،معاوية مصطفى محمد.**الإنفجار المعرفي: أسبابه وطرق السيطرة عليه في القرن الحادي والعشرين.** ورقة مقدمة في مؤتمر الدراسات العليا. السودان: جامعة الخرطوم،25-28 فيفري 2013. 13ص.

10. قموح،ناجية ؛ بودربان،عز الدين ؛ بوخالفة،خديجة.**التكوين في علم المكتبات والمعلومات بالجزائر في ضوء نظام ل م د :دراسة ميدانية**. المدينة المنورة: جامعة طيبة.أعمال المؤتمر الرابع والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية،27/26 نوفمبر 2013 ص.ص.659-678

11. الكيومية،ليلى بنت سيف بن علي ؛ الشيادي،عبد الله بن ناصر.دور **أقسام المكتبات والمعلومات في بناء مجتمع المعرفة بدول الخليج العربي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**. ورقة مقدمة في المؤتمر 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية. الدوحة: قطر، 20/12 نوفمبر 2012. 29ص.

12. مقدم،وهيبة.**الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر**. ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية. الجلفة: جامعة زيان عاشور، 19-20 ماي 2010. 19ص.

13. المقدمي،عبد الرزاق.**التكوين في علوم المكتبات والتوثيق في بلدان المغرب العربي تحت تأثير التطور الجارف للتكنولوجيات الرقمية**. أبوظبي.أعمال مؤتمر الموارد البشرية في الأرشيفات والمكتبات ومراكز المعلومات،21/19 فيفري 2008. 21ص.

14. وليم جرجس أمين ،نجاة.**دور مؤسسات التعليم العالي بالسودان في تنمية وتطور مهنة المكتبات في زمن تقنية المعلومات والإتصالات**. المدينة المنورة: جامعة طيبة.أعمال المؤتمر الرابع والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات:مهنة ودراسات المكتبات والمعلومات:الواقع والتوجهات المستقبلية،27/26 نوفمبر 2013 ص.637

15. يونسكو.**بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي لعام 2009: الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية**. باريس: يونسكو،2009. 10ص.

16. يونسكو. **سجلات المؤتمر العام. القرارت. الدورة التاسعة والعشرون**.باريس: يونسكو، نوفمبر 1998.مج1 .140ص.

17. CHERBAL ,Farid. **la réforme LMD et l'université algérienne : les vrais enjeux.. journée d'études national sur :La réforme et démocratisation de l'université**. Alger: Conseil national des enseignants du supérieur,12/13octobre 2004

18. DJEKOUN ,Abdelhamid, **la réforme LMD en Algérie état des lieux et perspectives** .Tunis. 2ème rencontre des recteurs et des présidents d'universités des pays du Maghreb et des conférences Francophone de l'union Européenne « Vers un espace universitaire Euro-maghrébin solidaire »le 1-2 décembre 2006

19. KANNAN ,Kalpana ; NARAYANAN ,K.**ICT enabled teacher training for Human Capital formation: A study of IIT Bombay initiative.** Paper presented at the international conference on science, technology ana economy : human capital developemt. Mumbai : India. 11/12 novembre 2010.

8- أعمال الأيام الدراسية:

1. بلولي، فرحات. **مهمة الإشراف في ظل نظام ل م د**.تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الآداب واللغات،مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.أعمال اليوم الدراسي (إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن وآفاق) المنظم يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة/الجزائر.ص.ص.23-35

2. تواتي،عبد القادر. **تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر**.تيزي وزو: جامعة مولود معمري،كلية الآداب واللغات،مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.أعمال اليوم الدراسي (إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام

الراهن والآفاق) المنظم يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة/الجزائر .ص.ص. 53-86

3. صالحي،علي. **نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية (بين الواقع والقوانين-ميدان العلوم الإنسانية)**.تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الآداب واللغات، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.أعمال اليوم الدراسي (إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن وآفاق) المنظم يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة/الجزائر .ص.ص. 22-11

4. غرارمي،وهيبة.**برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات بالجزائر في ظل مجتمع المعلومات:دراسة تقييمية**.جيجل.دراسة للمساهمة في اليوم الدراسي الثاني تكوين المكتبيين،2006/06/21. 16ص.

5. Algérie.mesrs.**le pourquoi des réformes.université de souk Ahras.journée d'études sur le système LMD expériences et perspectives.**

ويبوغرافية:

1- القواميس:

1. Dico Info .**numérisation**,|en ligne]. http://dictionnaire.phpmyvisites.net/definition-Numeriser-8995.htm. (page consultée le 1610/2014)
2. Dictionnaire Reverso.**université**,[en ligne]. http://dictionnaire.reverso.net/francais-definition/formation%20universitaire .(page consultée le 10/07/2014)

2- الموسوعات:

1. Encyclopédie de l'Agora**.formation**,[en lign].http://agora.qc.ca/dossiers/Formation.(page consultée le 20/05/2014)

2. Encyclopédie de l'Agora.**université**,[en ligne]. http://agora.qc.ca/dossiers/Universite.(page consultée le 14/04/2014)

3- الكتب:

1. آبيل،إيلين وآخرون؛ تر.نعيمة حسن جبر.**كفايات أخصائي المعلومات في القرن 21. جمعية المكتبات المتخصصة SLA**، 2013،[على الخط].
slaagc2014.org/pdf/kefayat.pdf.(صفحة مستشارة يوم 2014/10/11)

4- الدوريات:

1. الجابري،سيف بن عبد الله « **إعداد أخصائي المكتبات والمعلومات في الألفية الثالثة: رؤية خليجية**» في دراسات المعلومات، العدد 07، سبتمبر 2009، [على الخط].
http://informationstudies.net/issue_list.php?action=getbody&titleid=73.(صفحة مستشارة يوم 2014/10/12)

2. سليم،تيسير أندراوس « **تكنولوجيا التعلم المتنقل: دراسة نظرية**» في مجلة المعلوماتية .العدد 36،أكتوبر 2011 ،[على الخط].
http://informatics.gov.sa/articles.php?artid=593. (صفحة مسشارة يوم 2014/10/10)

3. الصادق بيزان، حنان «**الإتجاهات الحديثة في برامج تعليم علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف: نحو رؤية إستراتيجية للتحديث**» في دراسات المعلومات،العدد 3،سبتمبر 2008.جمعية المكتبات والمعلومات السعودية ،[على الخط].
http://informationstudies.net.(صفحة مستشارة يوم 2014/06/15)

4. العلي،علي بن سعد ؛ اللهيبي،محمد بن مبارك «**الإتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات نموذج لتقييم المناهج وتطويرها**» في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، العدد 2، مج10،سبتمبر 2004،[على الخط].

http://www.kfnl.gov.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/Pages/default aspx..(صفحة مستشارة يوم 2014/09/18)

5. غرارمي سعيدي،وهيبة « **علم المكتبات والمعلومات: مفهومه ونشأته وتطور التكوين به في العالم الغربي والعربي**» في cybrarians journal،العدد 16، جوان 2008،[على الخط]. http://www.journal.cybrarians.org/.(صفحة مستشارة يوم 2014/07/07)

6. كمال الدين،هشام مصطفى « **شبكة الأنترنت وأثرها على الجيل الثاني من المكتبات والمكتبيين**» في مجلة المعلوماتية، العدد 27، 2009،[على الخط]. http://informatics.gov.sa/article.php?catid=37.(صفحة مستشارة يوم 2014/10/11)

7. ليلى زرقان. « **إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف**» في مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، سطيف: جامعة فرحات عباس، العدد 16، الموافق ل 16 ديسمبر 2012.[على الخط]. http://revues.univ-setif2.dz/index.php ?id=718.(صفحة مستشارة يوم 2013/10/10).

8. AMBLARD ,Philipe ;Lydie **« TIC et développement de compétences : une réalité conditionnée »** in Questions vives, N° 17, vol.7,2010,[en ligne]. http://questionsvives.revues.org/500#tocto1n1.(page consultée le 07/11/2014)

9. BEN , Malika **« Le ministre a tranché hier la question LMD : l'équivalence non, le recrutement oui »** in LIBERTÉ,[en ligne]. http://www.liberte-algerie.com/actualite/lmd-l-equivalence-non-le-recrutement-oui-le-ministre-a-tranche-hier-la-question-212158.(page consultée le 16/12/2013

10. CUSSÒ ,Roser **« la commission européenne de l'enseignement supérieur : une réforme au-delà de Bologne »** in cahier de la

recherche sur l'éducation et les savoirs. N° 5.2006,[en ligne].http://cres.revues.org/1170.(page consultée le 15/06/2014)

11. DÉROIN,Valérie **« les ménages et les technologies de l'information et de la communication (TIC) en France et en Europe en 2012 »** in culture chiffre , n° 02,2013.p.p.01-08,[en ligne]. http://www.cairn.info/revue-culture-chiffres-2013-2-page-1.htm
12. ENDRIZZI , Laure **« Les technologies numériques dans l'enseignement supérieur, entre défis et opportunités »** in Dossier d'actualité Veille et Analyses, n°78, octobre.2012,[En ligne]. http://ife.enslyon.fr/vst/DA/detailsDossier.php?parent=accueil&dossier=78&lang=fr. (page consultée le 06/10/2014)
13. FAURIE, Isabelle, VAN DE LEEMPUT, Cécile **« influence du sentiment d'efficacité informatique sur les usages d'internet des étudiants »** in l'orientation scolaire et professionnel,2007,[en ligne]. http://osp.revues.org/1549#tocto1n1.(page consultée le 06/11/2014)
14. FAYON,David **« l'mpact des NTIC dans l'enseignement supérieur »** in la revue de l'épi, n° 98.p.p.81-83,[en ligne]. www.epi.asso.fr/fic_pdf/b98p081.pdf.(page consultée le 17/10/2014)
15. ISLAM ,Shariful ; ISLAM ,Nazmul **« information and comminucation technology (ICT) in libraries :a new dimension in librarianship »** in Asian journal of information technology, N° 8,vol.5,2006 ,[en ligne]. http://medwelljournals.com/abstract/?doi=ajit.2006.809.817.(page consultée le 06/10/2014)
16. KATEB ,Kamel **. « les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale »** in Insaniyat. N° 25-26 du juillet-décembre 2004.p.p : 65-100.[en ligne], http://www.crasc-dz.org/IMG/Insaniyat/25-26/ .(page consultée le 07/02/2014)
17. MOHIB,Najoua **« les TIC :une solution miracle pour le développement des compétences ? »** in Questions vives ,

n°14.vol.07,2010.p.p .12-15,[en ligne].
http://questionsvives.revues.org/498.(page consultée le 10/10/2014)

18. MUSSELIN, Christine ; FROMENT, Eric ; OTTENWAELTER, Marie-Odile **« le processus de Bologne : quel enjeux européens ? »** in revue internationale de l'éducation de sèvres,n° 45,septembre 2007.p.p.99-110,[en ligne]. http://ries.revues.org/261.(page consultée le10/09/2014)
19. PENNETIER ,Gaëlle **« l'intranet technique et enjeux »** in Économie et management .n°114 du Janvier 2005,[en ligne]. http://www2.cndp.fr/revueEcoManagement/pdf/114/005012.pdf.(page consultée le 11/10/2014)
20. RINAUDO,Jean-luc **« les technologies de l'information et de la communication : un objet transitionnel ? »** in Questions vives ,n° 14.vol.07, 2010.p.p.136-144,[en ligne]. http://questionsvives.revues.org/674.(page consultée le 10/10/2014)

5- مقالات على الخط:

1. حافظ، عبد الرشيد بن عبد العزيز.**حتمية التغيير في تعليم المكتبات والمعلومات**.جدة:جامعة الملك عبد العزيز،[على الخط].
http://www.khayma.com/education-technology/LB1.HTM.(صفحة مستشارة يوم 2014/06/15)
2. العتيبي،عزيزة عبد الرحمن. أثر **إستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية: دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الأسترالية** .2010.
www.abahe.co.uk/Research-Papers/abahe_03.pdf.(صفحة مستشارة يوم 2014/11/12)
3. الشروق اليومي. **مباركي "لن نتخلى عن نظام أل أم دي"**،[على الخط].
http://www.djazairess.com/echorouk/181962.(صفحة مستشارة يوم 2014/03/02)

4. BADDARI, Kamel; HARZALLAH, Abdekarim. **LE LMD source de renforcement d'une Pédagogie active**,[en ligne]. www.univ-bouira.dz/fr/index.php/articles-a-lire.(page consultée le 18/08/2014)
5. BENYAOU, Madjid. **Les réformes en Algérie : Les réformes en Algérie : formation professionnelle, enseignement supérieur, insertion professionnelle1. Présentation liminaire2**. Tizi ouzou : Université de Mouloud MAMMERI,2013.p.5,[en ligne]. www.ummto.dz/IMG/pdf/Benyaou.pdf. (page consultée le 12/02/2014)
6. Conseil de l'éducation et de la formation**. Les objectifs de l'enseignement supérieur et des pistes pour favoriser leurs mise en pratiques : avis n° 44**. [en ligne]. http://www.cef.cfwb.be/index.php?eID=tx_nawsecuredl&u=0&file=fileadmin/sites/cef/upload/cef_super_editor/cef_editor/Avis/CEF_Avis_044.pdf.(page consultée le 05/05/2014)
7. FREEMAN ,Ina, HASNAOUI, Amir. **Information and Communication Technologies (ICT): A Tool to Implement and Drive Corporate Social Responsibility (CSR)**. France : La rechelle,2010 ,[en ligne]. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00495968.(page consultée le 05/10/2014)
8. LAMBOLEY, Jean-Luc. **Le pari du processus de Bologne : la garantie de diplômés aptes à l'emploie** .Meylan : AUEG, mai 2012,p.1,[en ligne]. http://www.aueg.org/fichiers/Publications/2012.(page consultée le 03/06/2014)
9. LAVAL ,Christian**. la stratégie de Lisbonne et l'éducation**,[en ligne]. http://institut.fsu.fr/La-strategie-de-Lisbonne-et-l.html.(page consultée le 03/05/2014)
10. MEZGHICHE ,Mohamed. **Le bilan de la réforme LMD : Une réforme pour quels objectifs ?**,[en ligne].http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob/fichiers/Articles_a_lire/bilan-lmd.pdf.(page consultée le 12/07/2014)

11. PATESSON ,René ; Nathalie LECOMTE. **Application au stress dans les nouvelles technologie**,[en ligne]. http://www.ulb.ac.be/soco/creatic/chp5str.html.(page consultée le 05/11/2014)

12. UNESCO. **Projet de soutien à la mise en oeuvre de la réforme 'Licence- Master- Doctorat' par le renforcement des capacités des universités à travers des plateformes TICE**,[en ligne]. http://www.unesco.org/new/fr/dakar/education/higher-education/project-to-support-bachelor-master-and-doctorate-reform-through-it/.(page consultée le 15/05 /2014)

13. ROSARIO ,Jimmy. **Les technologie de l'information et de la communication (TIC) : leur usage en tant que outil pour le renforcement et de développement de l'éducation virtuelles**,[en ligne]. http://www.aedev.org/docajout/stage%20traduction/TIC%20et%20education.pdf. (page consultée le 16/11/2014)

14. Organisation Mondiale de Commerce**. L'AGCS : objectifs, champ d'application et discipline**,[en ligne]. http://www.wto.org/french/tratop_f/serv_f/gatsqa_f.htm. (page consultée le 15/10/2014)

15. Tompkins cortland community college. **Structure of the U.S higher education system**,[en ligne]. http://www.aacc.nche.edu/Resources/aaccprograms/international/Documents/studentguide/sg8_structureoftheushigheredsystem.pdf.(page consultée le 06/06/2014)

6- النصوص القانونية والتنظيمية:

1. الأمم المتحدة؛الإتحاد الدولي للإتصالات.**القمة العالمية لمجتمع المعلومات: بناء مجتمع المعلومات تحد عالمي في الألفية الجديدة**. جنيف، 2004،[على الخط]. http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp.(صفحة مستشارة يوم 2014/11/12)

2. الجزائر.جامعة الجزائر 2.قسم علم المكتبات والتوثيق.**التعريف بالكلية**،[على الخط].
http://www.fshs-univ-alger2.dz.(صفحة مستشارة يوم 2014/09/12)

3. الجزائر.جامعة فرحات عباس سطيف.**نظام الوصاية**،[على الخط].
http://www.univ-ecosetif.com/Article-165.html.(صفحة مستشارة يوم 2014/06/14)

4. الجزائر.وكالة الأنباء الجزائرية. **عرض الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات بجنيف**. في 11-06-2014، [على الخط].
http://www.aps.dz/ar/algerie/5191. (صفحة مستشارة يوم 1014/11/12)

5. الجزائر.الوكالة الوطنية للإستثمار. **قطاع تكنولوجيات المعلومات والإتصال**.[على الخط].http://www.andi.dz/index.php/ar . (صفحة مستشارة يوم 2014/11/12)

6. Algérie.université 20 Aout 1955 Skikda. **Terminologie LMD**,[en ligne]. http://fs.univ-skikda.dz/index.php/formations2/systeme-lmd/architecture#titre1.(page consultée le 19/06/2014)

7. Belgique.le conseil de l'enseignement et de la formation.une **formation universitaire de qualité**,[en ligne]. http://www.uclouvain.be/349251.html.(page consultée le 05/05/2014)

8. Communiqué de la Conférence des ministres européens chargés de l'Enseignement supérieur,Louvain et Louvain-la-Neuve, 28 et 29 avril 2009.[en ligne]. http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/links/language/2009_Louvain_Louvain-la_Neuve_Communiqu%C3%A9_FR.pdf.(page consultée le 12-02-2014)

9. conseil de l'Europe. Bologne pour les néophytes. [en ligne]. http://www.coe.int/t/dg4/highereducation/ehea2010/bolognapedestrians_fr.asp.(page consultée le 05/02/2014)

10. Confédération suisse. Conférence ministérielle de Bucarest sur le suivi du processus de Bologne. https://www.news.admin.ch/message/index.html?lang=fr&print_style=yes&msg-id=44305.(page consultée le 09/09/2014)

11. Europaforum.lu. **François Biltgen a assisté à la conférence ministérielle du Processus de Bologne à Budapest et à Vienne**.[en ligne]. http://www.europaforum.public.lu/fr/actualites/2010/03/biltgen-bologna/index.html.(page consultée le 12-02-2014)

12. HERBILLON, Michel .rapport **d'information sur l'enseignement supérieur en Europe**.Déposé par la délégation pour l'union européen sur l'enseignement supérieur en Europe,N° 1924. Novembre 2004,[en ligne]. http://www.assemblee-nationale.fr/12/europe/rap-info/i1927.asp.(page consultée le 05/02/2014

13. HERBILLON ,Michel .**rapport d'information sur l'enseignement supérieur en Europe**. n° 1927.[en ligne]. http://www.assemblee-nationale.fr/12/europe/rap-info/i1927.asp.(page consultée le 05/02/2014)

14. IFLA .**Principes de concervation**,[en lignes]. http://webworld.unesco.org/mitigating_disaster/pdfs/ anexos/cinco/mcilwaine.pdf.(page consultée le 03/10/2014)

15. institut de la gestion publique et de dévelopement économique. **TCP/IP Internet /Intranet/ Extranet** ,[en ligne]. http://www.resoo.org/docs/reseaux/tcp-ip.pdf.(page consultée le 11/10/2014

16. ONICEP. **Info LMD**. France :onicep Office national d'information sur les enseignements et les professions), 2010.[en ligne]. http://www.vhugo.org/stuffs/Orientation/Fiche_LMD_2010.pdf. (page consultée le 23/05/2014)

17. UNESCO. **World data en éducation= données mondiales de l'éducation**. 7ème éd. [en ligne].

http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Publications/WDE/2010/pdf-versions/Algeria.pdf.(page consultée le 07/02/2014)

7- أعمال المؤتمرات والملتقيات:

1. UNESCO. **Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle : vision et actions.** Paris : UNESCO, 1998, [en ligne].http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_fre.htm#cadre. (page consultée le 16/04/2014)

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قائمة المسميات الجديدة لمدارس وكليات المكتبات والمعلومات	78
02	برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الأولى	99
03	برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الثانية	100
04	برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الثالثة	100
05	برنامج التكوين في مستوى الليسانس في المرحلة الرابعة	101
06	الكفاءات المطلوبة في أخصائي المكتبات والمعلومات	145
07	المواد المدرجة في إطار مجتمع المعلومات في برنامج الليسانس (نظام كلاسيكي)	147
08	توزيع الأساتذة في قسم علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر 2 حسب الرتب	161
09	توزيع الطلاب في قسم علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر 2 حسب المستوى	162
10	عدد الإستبيانات الموزعة على العينة	163
11	تقسيم العينة حسب رتبة وجنس الأساتذة	164
12	تقسيم العينة حسب مستوى وجنس الطلاب	165
13	رأي الأساتذة في نظام ل م د	166
14	رأي الطلبة في نظام ل م د	168
15	برنامج السنة الأولى ليسانس جذع مشترك "علوم إنسانية" بجامعة الجزائر 2 نظام ل.م.د	190
16	برنامج السنة الثانية ليسانس ل م د جذع مشترك علم المكتبات (جامعة الجزائر 2)	192
17	برنامج السنة الثالثة ليسانس ل م د مسار أرشيف (جامعة الجزائر 2)	194
18	برنامج السنة الثالثة ليسانس ل م د مسار مكتبات وتكنولوجيا المعلومات(جامعة الجزائر 2)	196
19	برنامج السنة الأولى ماستر ل.م.د تخصص أرشيف (جامعة الجزائر 2)	198
20	برنامج السنة الثانية ماستر ل.م.د تخصص أرشيف (جامعة الجزائر 2)	199

21	برنامج السنة الأولى ماستر ل.م.د تخصص المكتبات وتكنولوجيا المعلومات (جامعة الجزائر 2)	200
22	برنامج السنة الثانية ماستر ل.م.د تخصص المكتبات وتكنولوجيا المعلومات (جامعة الجزائر 2)	201
23	المواد التعليمية المواكبة لتكنولوجيا الحديثة المدرجة في برامج التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2	205

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التدرج في الشهادات في نظام ل م د	49
02	كفاءات الطالب الجامعي	67
03	مدى تهيؤ جامعة الجزائر 2 لنظام ل.م.د حسب الأساتذة	170
04	مدى تهيؤ جامعة الجزائر 2 لنظام ل.م.د حسب الطلبة	171
05	مدى حل نظام ل.م.د لمشكلات التعليم العالي حسب الأساتذة	172
06	مدى حل نظام ل.م.د لمشكلات التعليم العالي حسب الطلبة	173
07	رؤية الأساتذة لمدى تفوق نظام ل م د على النظام الكلاسيكي	174
08	رؤية الطلاب لمدى تفوق نظام ل م على النظام الكلاسيكي	175
09	كفاية مدة التكوين في نظام ل م د علم المكتبات حسب الأساتذة	177
10	كفاية مدة التكوين في نظام ل م د علم المكتبات حسب الطلبة	178
11	مدى وضوح مسار التكوين في السنة الأولى حسب رأي الأساتذة والطلبة	179
12	رأي الأساتذة في وجوب بدء التكوين منذ السنة الأولى	181
13	رأي الأساتذة في بدء التكوين منذ السنة الأولى	182
14	رأي الأساتذة في مستوى التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر2	183
15	أسباب ضعف ورداءة التكوين في علم المكتبات حسب الأساتذة:	184
16	رأي الطلبة في مستوى التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر2	185
17	أسباب ضعف ورداءة التكوين في علم المكتبات حسب الطلبة:	186
18	مدى تغطية برامج التكوين لميدان علم المكتبات حسب الأساتذة:	187
19	مدى تغطية برامج التكوين لميدان علم المكتبات حسب الطلبة:	188
20	مدى مواكبة البرامج المقدمة للتطور التكنولوجي حسب الأساتذة	203
21	مدى مواكبة البرامج المقدمة للتطور التكنولوجي حسب الطلبة	203
22	نسبة المواد التعليمية الحديثة في برامج التكوين حسب المستويات	206
23	التكنولوجيات الحديثة الواجب التطرق إليها في برامج التكوين حسب الأساتذة:	209
24	التكنولوجيات الحديثة الواجب التطرق إليها في برامج التكوين حسب الطلبة	209

25	العوامل المؤثرة في مدى مواكبة برامج التكوين للتطور التكنولوجي حسب الأساتذة والطلبة	211
26	مدى رضا الأساتذة عن برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات	212
27	مدى رضا الطلبة عن برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات	213
28	رغبة الأساتذة في تطور برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات	214
29	رغبة الطلبة في تطور برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات	214
30	نوع التغيير اللازم في برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات حسب الأساتذة	215
31	نوع التغيير اللازم في برامج التكوين المقدمة في علم المكتبات حسب الطلبة	216
32	العناصر التي يجب أن تتوافق برامج التكوين معها حسب الأساتذة	217
33	العناصر التي يجب أن تتوافق برامج التكوين معها حسب الطلبة	217
34	مدى توفر الجامعة على إمكانيات من أجل تقديم برامج حديثة حسب الأساتذة	219
35	مدى توفر الجامعة على إمكانيات من أجل تقديم برامج حديثة حسب الطلبة	220
36	مدى معرفة الأساتذة بعدم التوحيد في برامج التكوين في علم المكتبات في الجامعة الجزائرية	221
37	مدى رغبة الأساتذة والطلبة في توحيد برامج التكوين في علم المكتبات في كل الجامعات	222
38	مدى وجود أفاق للتغيير في برامج التكوين علم المكتبات حسب الأساتذة	223

كشاف المصطلحات

كشاف المصطلحات:

المصطلح	المصطلح باللغة الأجنبية	الصفحة
أرصدة التعليم	ECTS : European Credits Transfert System ou système européen de transfert de crédits	32
الإشراف	Accompagnement	89-88
إصلاح التعليم العالي	Réforme d'enseignement supérieur	/42/40/25 55-52 /150/149/130/59/ 221/157
إقتراح بولونيا	Processus de bologne	129/39/37/36/30
إقتصاد المعرفة	Économie de connaissance	153/148/140
الإكتساب/الإحتفاظ	La capitalisation	45
الإنفجار المعرفي	Explosion of knowledge	142-138
الباشلور	Bachelor	30/29
باشلور علوم	Bachelor of science	30
باشلور فنون	Bachelor of art	30
برامج التكوين	Programmes de formation	202-190 /104-93
التأطير	Encadrement	186-184/53/40
التخصص	Spécialité/Option	51 /47
التدرج	graduation	90 /49 /26
التعريب	arabisation	25
التعلم	Apprentissage	118/71
التعليم العالي	Enseignement supérieur	27-14
التعليم مدى الحياة	L'enseignement a vie	16
التكوين	Formation	61
التكوين الجامعي	Formation universitaire	69-62

التناغم	Harmonization	31/30
التنمية المستدامة	développement durable	18
الجامعة	université	20-19
الجذع المشترك	Tranc commun	190/51
الجزأرة	algérianisation	25
الحركية	Mobilité	57/38/32/31
الخريطة الجامعية	Carte universitaire	26
الدراسات المعمقة	Études approfondies	24
دكتوراه دولة	Doctorat d'État	24
الدكتوراه في الفلسفة	Doctorate of philosophy	30
الرصيد	crédits	45
السداسي	Semestre	45-43
السيولة	Fluidité	32
الطالب	Étudiant	68-65
عرض التكوين	Offre de formation	44-43
علم المعلومات	Science de l'information	79-77
علم المكتبات	Bibliothéconomie	83-76
العولمة	Globalisation	128-126
الفرع/ الشعبة	Mention/Filière	47
فرق التكوين	Équipe de formaion	47
الفضاء الأوروبي للتعليم العالي	Espace européen d'enseignement supérieur	36-33
قابلية التحويل	La transférabilité	45
الكفايات	Compétences	68-67
ل م د	LMD	ذكر المصطلح تقريباً في كل المذكرة
ليسانس	Licence	/90/46/28/26/24

189/98/92		
29	Licence de recherché/ généraliste	ليسانس بحث
29	Licence professionnelle	ليسانس مهنية
31	Souplesse	ليونة
90/26	Post graduation	ما بعد التدرج
20-18	Établissements d'enseignement supérieur	مؤسسات التعليم العالي
91/50/26	magister	الماجستير
/92/47/29/28 202-197	Master	ماستر
30	Master recherche	ماستر بحث
30	Master of science	ماستر علوم
30	Master of art	ماستر فنون
29	Master professionnel	ماستر مهني
/129/130 /126/39 146	Société de connaissance	مجتمع المعرفة
/130-127/125 149-140	Société de l'information	مجتمع المعلومات
/56/42-40/37/26 151	Environnement socioéconomique	المحيط السوسيوإقتصادي
65/61/46	Environnement socioprofessionnel	المحيط السوسيومهني
46/45	de Parcours de formation/ Cursus formation	مسارات التكوين/ مسلك التكوين
105/91/89/82	Niveaux de formation	مستويات التكوين
46	Parcours individuel	مسلك فردي
46	Parcours-type	مسلك نموذجي أو محدد
48	Les passerelles	المعابر
51	Coefficient	المعامل

34	Annexe du diplome	المضاف للشهادة
31	Lisibilité	المقروئية
44	Domaine de formation	ميدان التكوين
/59–57 /52–50 105/95/90–89	Système classique	النظام الكلاسيكي
29	Architecture	الهندسة
70–68	faculty members	هيئة التدريس
44	Unités d’enseignement	وحدات التعليم
44	Unités d’enseignement fondamentales	وحدات التعليم الأساسية
45	Unités d’enseignement découvertes	وحدات التعليم الإستكشافية
45	Unités d’enseignement transversales	وحدات التعليم العرضية/الأفقية
45	Unités d’enseignement méthodologiques	وحدات التعليم المنهجية
88 /47	Tutorat	الوصاية

كشاف الأماكن

كشاف الأماكن:

المكان	المكان باللغة الأجنبية	الصفحة
أذربيجان	Azerbaïdjan	34
أرمينيا	Arménie	34
أريزونا	Arizona	78
أستراليا	Australie	36
ألبانيا	Albanie	33
ألمانيا	Allemagne	80/33/31
أم البواقي		54
إنجلترا	Angleterre	31
أوكرانيا	Ukraine	34
إيطاليا	Italie	33/32/31/27
باب الزوار		158
باريس	Paris	80/31
بجاية		54
برازيل	Brésil	36
براغ	Prague	32
برج بوعريريج		54
برلين	Berlin	33
بسكرة		83
بليدة		54
بن عكنون		158
بني مسوس		158
بوخارست	Bucarest	36
بودابست	Budapest	36
بوزريعة		160/158

البوسنة والهرسك	Bosnie Herzégovine	33
بولونيا	Bologne	129/39/37/36/32/30
بومرداس		54
بيروت		75
بيرغن	Bergen	35/34
تبسة		83
تركيا	TURQUIE	33
تلمسان		21/20
تورنتو	Toronto	78
تونس		129/128/80/36/20
الجبل الأسود	Monténégro	33
جبيل		75
الجزائر		/42-39/27-20/14 /75/61/59-52/50 /105/98-95/83-78 157-146/130-125
الجزائر العاصمة		158/82/54/21
الجزائر وسط		158
الجلفة		83
جورجيا	Géorgie	34
دالي إبراهيم		159
روسيا	Russie	33
رومانيا	Romanie	36
زرالدة		158
السودان		80
السوربون	Sorbonne	32/31
سيدي بلعباس		83

سيدي عبد الله		158
صربيا	Serbie	33
الصين	Chine	36
العراق		80
عمان		80
عنابة		83/54
فرنسا	France	104/38/31/27/23/22
فيينا	Vienne	36
قالمة		83
القاهرة		80
قبرص	Chypre	33
قسنطينة		83/54
كاليفورنيا	Californie	78
الكرسي الرسولي	Saint-siège	33
كرواتيا	Croatie	33
كندا	Canada	36/27
كنتاكي	Kentucky	78
لشبونة	Lisbonne	129
لندن	London	80/36/35
لوس أنجليس	los Anglos	78
لوفان	Louvain	36/35
ليكسومبورغ	Luxemburg	36
ليبيا		80
مستغانم		83/54
المسيلة		83
مصر		80/36
معسكر		83

مغرب		80/36
مقدونيا	Macédoine	33
المكسيك	Mexique	36
المملكة العربية السعودية		80
مولدوفا	Moldove	34
ميزوري	Missouri	78
النمسا	Autriche	36
نيوجرسي	New Jersey	78
هنغاريا	Angarie	36
واشنطن	Washington	78
الولايات الأمريكية المتحدة	états unis	80/78/39/30/27
وهران	Oran	54
يوغسلافيا	Yougoslavie	33
اليونان	Grèce	75

كشاف الأعلام

كشاف الأعلام:

اللقب، الإسم	اللقب، الإسم باللغة الأجنبية	الصفحة
ألاجغ، كلود	ALLÈGRE ,Claude	31
بلاكستون، تيسا	BLACKSTONE,Tessa	31
بن بلة، أحمد		81
بوجمعة، حيروش		128
بومدين،هواري		82
بيرلنغار، لويجي	BERLINGUER ,Luigi	31
بيلتجون، فرونسوا	BELTIGEN ,François	36
تو،عمار		129
جوسبان، ليونيل	JOSPIN ,Lionel	31
دردوري،زهرة		128
سميث، آدم	SMITH ,Adam	117
غيتغار ،جيرغن	RUETTGERS ,Jürgen	31
كالونج، برتران	CALENGE ,Bertrand	77
لامي، باسكال	LAMY ,Pascal	59
مارشال، ألفرد	MARCHALL ,Alfred	117
ماكلوهان، مارشال	MCLUHAN ,Marshall	115
مباركي،محمد		58

الملاحق

الملحق رقم 01

الملحق الثاني

قائمة مؤسسات التعليم الثانوي الملغاة للسنة الدراسية 2003-2004

رمز الولاية	الولاية	رمز البلديّة	البلديّة	رقم التّعريف الوطنيّ	تسمية المؤسّسة	العنوان
18	جيجل	1810	سيدي معروف	03340	ثانوية سيدي معروف القديمة (تلحق محلاتها بالثانوية الجديدة سيدي معروف مركز) (تنقل الى ثانوية سيدي معروف مركز الجديدة)	سيدي معروف
20	سعيدة	2009	سيدي بوبكر	01521	ثانوية يوسف دمرجي القديمة (تحول إلى مدرسة أساسية - الطور الثالث) (تنقل الى ثانوية يوسف دمرجي الجديدة)	سيدي بوبكر
29	معسكر	2917	البرج	02156	ثانوية البرج القديمة (تحول إلى مدرسة أساسية - الطور الثالث) (تنقل الى ثانوية البرج الجديدة)	البرج
44	عين الدفلى	4408	العامرة	03721	ثانوية أحمد مبارك الزنداري (تحول إلى مدرسة أساسية - الطور الثالث) (تنقل الى ثانوية أحمد مبارك الزنداري الجديدة)	العامرة
46	عين تموشنت	4609	عين الأربعاء	02975	ثانوية مهاجي محمد الحبيب (تحول إلى مدرسة أساسية - الطور الثالث) (تنقل الى ثانوية مهاجي محمد الحبيب الجديدة)	عين الأربعاء

مرسوم تنفيذيّ رقم 04 - 371 مؤرخ في 8 شوّال عام 1425 الموافق 21 نوفمبر سنة 2004، يتضمّن إحداث شهادة ليسانس" نظام جديد ".

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجّة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04-136 المؤرّخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04-138 المؤرّخ في 6 ربيع الأوّل عام 1425 الموافق 26 أبريل سنة 2004 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 94-260 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"، تطبيقا للمادّة 21 من القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجّة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المعدّل والمذكور أعلاه.

المادّة 2 : تتوّج شهادة ليسانس "نظام جديد" تكوينا عاليا للتدرج مدّته ثلاث(3) سنوات موزّعة على ستة (6) سداسيات تنظم في وحدات تعليم قابلة للتجميع والتحويل تقاس في وحدات قياسية.

يحدّد عدد الوحدات القياسية عن كل وحدة تعليم على أساس العمل البيداغوجي الإجمالي اللاّزم للحصول على الوحدة المعنية.

المادّة 3 : تنظّم الدراسات من أجل الحصول على شهادة ليسانس "نظام جديد" في ميادين تضم شعبا موزّعة في تخصّصات.

يشمل الميدان مجموعة تخصّصات مجمّعة في شكل متجانس من الناحية الأكاديمية أو من ناحية المنافذ المهنيّة للتكوين.

تحدّد قائمة الميادين والشعب والتخصّصات بقرار من الوزير المكلّف بالتعليم العالي.

المادّة 4 : تحدّد كيفيات تسجيل وإعادة تسجيل المترشّحين لشهادة ليسانس "نظام جديد" بقرار من الوزير المكلّف بالتعليم العالي.

المادّة 5 : تشمل الدّراسات من أجل الحصول على شهادة ليسانس "نظام جديد" ما يأتي :

– تعليم نظري أساسي وتعليم الاستكشاف،

– تعليم متخصّص يمكن أن يحتوي على تداريب تطبيقية في وسط مهني.

المادّة 6 : يوجّه الطلبة الناجحون في التعليم النظري الأساسي وتعليم الاستكشاف، حسب رغباتهم ونتائجهم البيداغوجية ووفق شروط يحدّدها الوزير المكلّف بالتعليم العالي، نحو إحدى الشعب والتخصّصات المشكّلة لميدان التكوين.

المادّة 7 : يحدّد تنظيم التعليم والبرامج البيداغوجية وكيفيات رقابة المعارف والمؤهّلات والتصديق على الوحدات القياسية بقرار من الوزير المكلّف بالتعليم العالي.

المادّة 8 : يسلّم شهادة ليسانس "نظام جديد" الوزير المكلّف بالتعليم العالي إلى الطلبة الذين يثبتون الحصول على مائة وثمانين (180) وحدة قياسية والذين استوفوا جميع شروط التمدرس والتقدم البيداغوجي.

تبيّن الشهادة المسلّمة ميدان التكوين والشعبة والتخصص وترفق بملحق يصف المعارف والمؤهلات المكتسبة يحدّد نموذجه بقرار من الوزير المكلّف بالتعليم العالي.

المادّة 9 : يمكن الطلبة المسجلين بانتظام في أحد أطوار التكوين العالي للتدرج، أن يسجلوا من أجل نيل شهادة ليسانس "نظام جديد" حسب شروط وكيفيات تحدّد بقرار من الوزير المكلّف بالتعليم العالي.

المادّة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 8 شوّال عام 1425 الموافق 21 نوفمبر سنة 2004.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذيّ رقم 04 – 372 مؤرخ في 8 شوّال عام 1425 الموافق 21 نوفمبر سنة 2004، يتضمّن منح الشركة الوطنية "سوناطراك" رخصة استغلال المحروقات في حقل "زرزايتين – الخزانين الديفوني ف 4 والكاربونيفير"، الواقع في مساحة البحث المسماة "إن أمناس" (الكتلة : 240).

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير الطاقة والمناجم،

– وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 86-14 المؤرّخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلّق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدّل والمتمّم، لاسيّما المادّة 11 منه،

ملحق رقم 02

مرسوم تنفيذيّ رقم 08 – 264 مؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، يتضمن إحداث باب ونقل اعتماد في ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير المالية،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 17 المؤرّخ في 8 شوّال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 07 – 12 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1428 الموافق 30 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008،

– وبمقتضى الأمر رقم 08 – 02 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 – 41 المؤرّخ في 26 محرّم عام 1429 الموافق 3 فبراير سنة 2008 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصيد البحري والموارد الصيدية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2008،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يحدث في جدول ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الفرع الأول – فرع وحيد، الفرع الجزئي الأول – المصالح المركزية، باب رقمه 44 – 03 وعنوانه "مساهمة في المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات".

المادّة 2 : يلغى من ميزانية سنة 2008 اعتماد قدره أربعة وأربعون مليونا وسبعمائة وخمسة وخمسون ألفا وثمانمائة وأربعة وثلاثون دينارا (44.755.834 دج) مقيد في ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية وفي الباب رقم 36 – 82 "إعانة للمركز الوطني للدراسات والوثائق حول الصيد البحري وتربية المائيات".

المادّة 3 : يخصص لميزانية سنة 2008 اعتماد قدره أربعة وأربعون مليونا وسبعمائة وخمسة وخمسون ألفا وثمانمائة وأربعة وثلاثون دينارا (44.755.834 دج) يقيد في ميزانية تسيير وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الفرع الأول – فرع وحيد، الفرع الجزئي الأول – المصالح المركزية وفي الباب رقم 44 – 03 "مساهمة في المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات".

المادّة 4 : يكلّف وزير المالية ووزير الصيد البحري والموارد الصيدية، كلّ فيما يخصّه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذيّ رقم 08 – 265 مؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 – 279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 – 371 المؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق 21 نوفمبر سنة 2004 والمتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 – 299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 – 500 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادتين 16 و 17 من القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

الفصل الأول
شهادة الليسانس

الفرع الأول
نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس

المادّة 2 : طبقا لأحكام المادة 8 من القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم، تتفرع الدراسة من أجل الحصول على شهادة الليسانس إلى ميادين تضم فروعا موزعة على تخصصات، وتشمل مسارا ذا غاية أكاديمية ومسارا ذا غاية مهنية.

المادّة 3 : ينظم التكوين المقدم للحصول على شهادة الليسانس في سداسيات، تتضمن وحدات تعليمية تكتسب وتقيم بنقطة وتقاس بأرصدة ويمكن تحويلها، وتشمل :

– وحدات تعليمية أساسية،

– وحدات تعليمية اكتشافية،

– وحدات تعليمية منهجية،

– وحدات تعليمية عرضية.

يحدد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس العمل البيداغوجي الشامل والمطلوب قصد الحصول على الوحدة المعنية.

تتميز هذه الوحدات التعليمية بتعليم إجباري وتعليم اختياري.

المادّة 4 : تتوج الدراسات من أجل الحصول على شهادة الليسانس إما بتحرير مذكرة نهاية الدراسة أو بتقديم تقرير عن تربص، حسب أهداف التكوين.

المادّة 5 : تحدد كيفيات التسجيل وإعادة التسجيل لنيل شهادة الليسانس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفرع الثاني
تسليم شهادة الليسانس

المادّة 6 : تسلم شهادة الليسانس من الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا مجمل شروط التمدرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين المتبع والذين اكتسبوا مائة وثمانين (180) رصيدا، أي بمعدل ثلاثين (30) رصيدا في السداسي.

توضح الشهادة المسلمة الميدان والفرع وتخصص التكوين، وتلحق بوثيقة وصفية للمعارف والمؤهلات المكتسبة.

يحدد نموذج الوثيقة الوصفية الملحقة بشهادة الليسانس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الثاني
شهادة الماستر

الفرع الأول
نظام الدراسات في الماستر

المادّة 7 : طبقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم، تتفرع الدراسة من أجل الحصول على شهادة الماستر إلى ميادين تضم فروعا موزعة على تخصصات.

المادّة 8 : ينظم التكوين في الطور الثاني في مؤسسات التعليم العالي في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية تكتسب وتقيم بنقطة وتقاس بأرصدة ويمكن تحويلها، وتشمل :

– وحدات تعليمية أساسية،

– وحدات تعليمية اكتشافية،

– وحدات تعليمية منهجية،

– وحدات تعليمية عرضية.

يحدد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس مجمل العمل البيداغوجي الشامل والمطلوب قصد الحصول على الوحدة المعنية.

تتميز الوحدات التعليمية بتعليم إجباري وتعليم اختياري.

المادّة 9 : تتوج الدراسات من أجل الحصول على شهادة الماستر بتحرير مذكرة ومناقشتها أمام لجنة.

تحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 10 : ينظم الالتحاق بالطور الثاني الذي تضمنه مؤسسات التعليم العالي، وفق الشروط المحددة في المادة 13 من القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادّة 11 : ينظم الالتحاق بالطور الثاني الذي تضمنه المدارس خارج الجامعة المنصوص عليها في المادتين 38 و40 من القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، بعد النجاح في مسابقة على أساس الشهادة و/أو على أساس الاختبار، وتفتح للمترشحين الذين تابعوا بنجاح سنتين من التكوين العالي.

الفرع الثاني
تسليم شهادة الماستر

المادّة 12 : تتوج شهادة الماستر، التكوين في الطور الثاني الذي تضمنه مؤسسات التعليم العالي، غير المدارس خارج الجامعة، وتسلم من الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا مجمل شروط التمدرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين المتبع، والذين اكتسبوا مائة وعشرين (120) رصيدا أي بمعدل ثلاثين (30) رصيدا في السداسي.

المادّة 13 : تتوج شهادة الماستر، التكوين في الطور الثاني الذي تضمنه المدارس خارج الجامعة، وتسلم من الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا مجمل شروط التمدرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين المتبع، والذين اكتسبوا مائة وثمانين (180) رصيدا أي بمعدل ثلاثين (30) رصيدا في السداسي.

المادّة 14 : توضح الشهادة المسلمة الميدان والفرع وتخصص التكوين، وتلحق بوثيقة وصفية للمعارف والمؤهلات المكتسبة.

يحدد نموذج الوثيقة الوصفية الملحقة بشهادة الماستر بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الثالث
شهادة الدكتوراه

الفرع الأول
تنظيم التكوين في الدكتوراه

المادّة 15 : تضمن فرقة التكوين المسؤولة عن الماستر في نفس التخصص تنظيم الدكتوراه.

يمكن تنظيم الدكتوراه أيضا في مدارس للدكتوراه.

المادّة 16 : يمكن تنظيم تكوين معمق في التخصص خلال السنة الأولى، في شكل ندوات ومحاضرات وورشات دكتوراه وأعمال مخبر أو في أية أشكال أخرى للتكوين في البحث.

تحدد كيفيات هذا التكوين بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 17 : يقدم الطالب في الدكتوراه، كل سنة، عرضا عن مدى تقدم أشغاله أمام فرقة التكوين للدكتوراه وبحضور المشرف عن الأطروحة.

المادّة 18 : تحدد كيفيات التسجيل وإعادة التسجيل في الدكتوراه بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفرع الثاني
تسليم شهادة الدكتوراه

المادّة 19 : تتوج شهادة الدكتوراه، التكوين في الطور الثالث.

تسلم شهادة الدكتوراه من الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين ناقشوا أطروحة دكتوراه أو قدموا نتائج أعمالهم العلمية الأصلية والمنشورة في مجلات ذات سمعة علمية معترف بها أمام لجنة من المختصين.

تحدد كيفيات إعداد ومناقشة الأطروحة وتقديم نتائج الأعمال العلمية بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الرابع
أحكام ختامية

المادّة 20 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 04 – 371 المؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق 21 نوفمبر سنة 2004 والمتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد".

المادّة 21 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذيّ رقم 08 – 266 مؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02 – 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التجارة،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 – 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 الذي يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 – 453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 – 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يعدل هذا المرسوم ويتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 02 – 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة.

المادة 2 : تعدّل أحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 02 – 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" *المادة الأولى :* تشمل الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الموضوعة تحت سلطة الوزير، على ما يأتي :

– الأمين العام، ويساعده مديرا (2) دراسات ويلحق به المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة ومكتب البريد،

– رئيس الديوان، ويساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص، يكلفون بما يأتي :

* تحضير مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية وتنظيمها،

* تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات الخارجية وتنظيمها،

* الاتصال مع الهيئات العمومية،

* إعداد حصائل النشاطات للوزارة كلها،

* متابعة العلاقات الاجتماعية والمهنية وتطبيق التشريع المتعلق بالعمل في الشركات والمؤسسات العمومية التابعة للقطاع،

* تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات العمومية وتنظيمها،

* تحضير علاقات الوزير مع أجهزة الإعلام وتنظيمها،

* تحضير علاقات الوزير مع الجمعيات المختلفة وتنظيمها.

– وأربعة (4) ملحقين بالديوان.

– المفتشية العامة، التي يحدد إحداثها وتنظيمها وعملها بمرسوم تنفيذي.

– الهياكل الآتية :

– المديرية العامة للتجارة الخارجية،

– المديرية العامة لضبط وتنظيم النشاطات والتقنين،

– المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش،

– مديرية الموارد البشرية والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال،

– مديرية المالية والوسائل العامة".

المادة 3 : تعدل وتتمم أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02 – 454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

ملحق رقم 03

مرسوم تنفيذيّ رقم 09 – 03 مؤرّخ في6 محرّم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 – 3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 296 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1424 الموافق 13 أكتوبر سنة 1984 والمتعلق بمهام التدريس والتكوين باعتبارها عملا ثانويا، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 365 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 – 293 المؤرخ في 13 رجب عام 1422 الموافق أول أكتوبر سنة 2001 والمتعلق بمهام التعليم والتكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوين العاليين ومستخدمو البحث وأعوان عموميون آخرون باعتبارها عملا ثانويا، المتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 – 130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، لاسيما المادة 8 منه،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى توضيح مهمة الإشراف وتحديد كيفيات تنفيذها.

المادّة 2 : يعد الإشراف مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل.

وبهذه الصفة، تكتسي مهمة الإشراف جوانب عديدة، منها على الخصوص :

– الجانب الإعلامي والإداري، ويأخذ شكل الاستقبال والتوجيه والوساطة،

– الجانب البيداغوجي، ويأخذ شكل المرافقة في التعلم وتنظيم العمل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني،

– الجانب المنهجي، ويأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي، بصفة فردية وجماعية،

– الجانب التقني، ويأخذ شكل التوجيه في استعمال الأدوات والدعائم البيداغوجية،

– الجانب النفسي، ويأخذ شكل تحفيز الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني،

– الجانب المهني، ويأخذ شكل مساعدة الطالب على إعداد مشروعه المهني.

المادّة 3 : ينظم الإشراف من قبل مؤسسة التعليم العالي لفائدة طلبة السنة الأولى من الطور الأول.

يتعيّن على المؤسسة إعلام الطلبة بالترتيبات الموضوعة في مجال الإشراف.

تحدد كيفيات تنظيم الإشراف وتقييمه بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 4 : يضمن الأستاذ الباحث الممارس في المؤسسة مهمة الإشراف.

يمكن دعوة المسجلين لنيل شهادة الماستر أو الدكتوراه في المؤسسة، عند الحاجة، للقيام بمهمة الإشراف تحت مسؤولية أستاذ باحث مكلف بالإشراف.

تحدد شروط اختيار المشرفين بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 5 : يقترح فريق ميدان التكوين المنصوص عليه في المادة 60 من المرسوم التنفيذي رقم 08 – 130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمذكور أعلاه، على رئيس القسم، قائمة المشرفين، لإبداء الرأي فيها.

يعرض رئيس القسم القائمة على عميد الكلية أو مدير المعهد للموافقة عليها.

المادّة 6 : تضمن مهمة الإشراف في إطار التزام فردي بين المشرف ومسؤول المؤسسة بحد أقصاه تسعة (9) أشهر في السنة، وأربع (4) ساعات في الأسبوع.

يحدد الوزير المكلف بالتعليم العالي نموذج الالتزام الفردي.

المادّة 7 : تضع المؤسسة تحت تصرف المشرف وسائل ضمان مهمته، وتقدم له على الخصوص :

– فضاء ملائما للاتصال بالطالب،

– النصوص التنظيمية التي تنظم السير البيداغوجي والإداري للمؤسسة،

– المعلومات المتعلقة بأشكال التكوين المقترحة من مؤسسات التكوين العالي الأخرى،

– كل معلومة مفيدة حول المحيط الاجتماعي – الاقتصادي لتوجيه الطالب في اختياراته في مساره التكويني وفي مشروعه المهني.

المادّة 8 : يخضع المشرف إلى تقييم دوري من فريق ميدان التكوين ورئيس القسم.

ولهذا الغرض، يلزم بتقديم تقرير عن نشاطاته كل ثلاثة (3) أشهر.

يراعى في تقييم نشاط المشرف تقدير مدى رضا الطلبة.

يترتب عن نتيجة التقييم تجديد الالتزام أو إلغاءه.

المادّة 9 : تحدث لجنة لدى كل مؤسسة جامعية، تدعى "لجنة الإشراف"، يرأسها مسؤول المؤسسة. تعد اللجنة تقريرا سنويا تقويميا لعملية الإشراف، وترفعه إلى الوزير المكلف بالتعليم العالي. ويجب أن يتضمن هذا التقرير على الخصوص تقييم الموارد المسخرة والنتائج المتحصل عليها، وذلك لإرساء الممارسات البيداغوجية الحسنة وتعميمها.

تحدد تشكيلة لجنة الإشراف وسيرها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 10 : يستفيد الأستاذ الباحث الذي يضمن فعليا مهمة الإشراف من مكافأة تحسب استنادا إلى السعر الساعي المحدد في المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 01 – 293 المؤرخ في 13 رجب عام 1422 الموافق أول أكتوبر سنة 2001، المتمم والمذكور أعلاه.

لا يمكن تجاوز الحجم الساعي الأسبوعي بعنوان التعليم باعتباره عملا ثانويا، والإشراف، الحجم الساعي الأسبوعي المنصوص عليه في المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 01 – 293 المؤرخ في 13 رجب عام 1422 الموافق أول أكتوبر سنة 2001، المتمم والمذكور أعلاه.

المادّة 11 : يستفيد المسجلون لنيل شهادة الماستر أو الدكتوراه، الذين يضمنون فعليا مهمة الإشراف، من مكافأة تحسب على أساس الشهادة المحصل عليها، وفق السعر الساعي المحدد في المادة 4 من المرسوم رقم 84 – 296 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1424 الموافق 13 أكتوبر سنة 1984، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادّة 12 : تدفع مكافأة الإشراف كل ثلاثة (3) أشهر.

المادّة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 6 محرّم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذيّ رقم 09 – 04 مؤرّخ في 7 محرّم عام 1430 الموافق 4 يناير سنة 2009، يحدد إجراءات اكتتاب التوقيعات الشخصية في صالح المترشحين للانتخاب لرئاسة الجمهورية والتصديق عليها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزيرالدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 85 – 3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 159 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 365 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

ملحق رقم 04

جامعة وهران

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

إستبيان

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم المكتبات

"مجتمع المعلومات وتقنيات التوثيق"

تحت عنوان:

برامج التكوين في علم المكتبات نظام ل.م.د

في ظل التطورات التكنولوجية :

جامعة الجزائر 2 نموذجاً

نسعى للحصول على المعلومات اللازمة والخاصة ببرامج التكوين في علم المكتبات في النظام الجديد ل.م.د في ظل التحولات و التطورات التكنولوجية وهذا الأمر لا يتحقق بدون تعاونكم معنا وهذا من خلال ملء الاستمارة المرفقة بما يستحق من عناية حتى تكون نتائج الدراسة أكثر دقة.

ونتعهد لكم بأن الإجابات لن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي.

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

سوالمي أسماء أ. د.صاحبي محمد

السنة الجامعية 2014/2013

الإستبيان:

ملاحظة: الرجاء وضع علامة "X" في الخانة التي تراها الإجابة المناسبة وتقديم الإجابات الصحيحة في أماكنها.

البيانات الشخصية:

الجنس:

ذكر ☐ **أنثى** ☐

الدرجة العلمية:

أستاذ ☐ **طالب** ☐

أستاذ التعليم العالي ☐ **سنة ثانية جذع مشترك علم المكتبات** ☐

أستاذ محاضر "أ" ☐ **سنة ثالثة أرشيف** ☐

أستاذ محاضر"ب" ☐ **سنة ثالثة مكتبات وتكنولوجيا المعلومات** ☐

أستاذ مساعد "أ" ☐ **سنة ماستر 1 أرشيف** ☐

أستاذ مساعد "ب" ☐ **سنة ماستر 1 مكتبات وتكنوولجيا المعلومات** ☐

سنة ماستر 2 مكتبات وتكنولوجيا المعلومات ☐

المحور الأول : تقييم نجاعة نظام ل.م.د

1. في رأيك هل نظام ل.م.د (LMD) هو نظام:

ناجح ☐ فاشل ☐ إلى حد ما ☐

ماهي أسباب ذلك في رأيك؟

.....

.....

2. هل ترى أن جامعة الجزائر2 مهيأة لهذا النوع من التكوين (التكوين في نظام ل.م.د)؟

نعم ☐ لا ☐ نوعاً ما ☐

3. هل ترى بأن نظام ل.م.د قد حل المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي؟

نعم ☐ لا ☐ نوعاً ما ☐

إذا كانت إجابتك بـ "نعم" فما هي الإيجابيات التي وفرها هذا النظام؟

.....

.....

إذا كانت إجابتك بـ "لا" فما هي السلبيات التي تسجلها على هذا النظام؟

.....

.....

4. هل تعتقد أن النظام الجديد (ل.م.د) أحسن من النظام الكلاسيكي؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

لماذا؟

.....

.....

المحور الثاني: علم المكتبات في حقبة جديدة في نظام ل.م.د

5. هل تعتقد أن مدة التكوين في علم المكتبات في نظام ل.م.د

كافية ☐ غير كافية ☐ إلى حد ما ☐

6. هل للطالب حسب اعتقادك رؤية واضحة حول الميدان الذي يود التخصص فيه منذ السنة الأولى؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟

.....

.....

7. هل ترى أن التكوين في علم المكتبات يجب أن يبدأ منذ السنة الأولى؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟

.....

.....

المحور الثالث: التكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر 2:

8. ما رأيك بمستوى التكوين في علم المكتبات في جامعة الجزائر 2 في نظام ل.م.د؟

جيد ☐ مقبول ☐ رديء ☐ رديء جداً ☐

إذا كانت إجابتك بـ "رديء" أو "رديء جداً" فهل تعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى:

ضعف برامج التكوين ☐ ضعف التأطير ☐ نقص الإمكانيات المادية والتكنولوجية ☐

قلة خبرة الأساتذة في هذا النظام ☐

أشياء أخرى أذكرها:

.....

.....

.....

9. هل تغطي برامج التكوين الحالية جميع الميادين التي تخص علم المكتبات؟:

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

المحور الرابع: مواكبة برامج التكوين للتكنولوجيا الحديثة:

10. هل ترى أن المواد والمقاييس التي يتلقاها الطالب في قسم علم المكتبات مواكبة للتطورات التكنولوجية الحاصلة؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

11. من بين المواد التعليمية التي يتلقاها الطالب في علم المكتبات، ما هي الأكثر ملاءمة للتطور التكنولوجي حسب رأيك؟

.....

.....

12. في رأيك ما هي أكثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية والتي يجب أن تتعرض لها برامج التكوين أكثر؟

الأنترنت وتطبيقات الويب ☐ إستراتيجيات البحث في الأنترنت ☐

الشبكات المعلوماتية ☐ الوسائط الرقمية ☐

قواعد المعطيات ☐ الرقمنة ☐

أشياء أخرى

أذكرها.....

.....

13. ما هي المواد والمقاييس التي تراها ضرورية ومناسبة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال ويجب تدريسها في علم المكتبات؟

.....

.....

14. هل ترى أن مواكبة علم المكتبات للتطورات التكنولوجية يرتكز أساساً على:

برامج التكوين (التكوين الأكاديمي) ☐ الموارد المادية (العتاد التكنولوجي) ☐

الأساتذة المختصين ☐ التربصات الميدانية ☐

أشياء أخرى أذكرها.

.....

.....

15. هل أنت راض عن برامج التكوين الحالية المبرمجة في مسار علم المكتبات:

نعم ☐ لا ☐ نوعاً ما ☐

16. هل ترغب في أن تتطور برامج التكوين عمّا هي عليه الآن:

نعم ☐ لا ☐

17. في رأيك برامج التكوين في علم المكتبات تحتاج إلى:

تغيير كلي ☐ تغيير جزئي ☐ لا تحتاج إلى تغيير ☐

18. هل ترى أن برامج علم المكتبات يجب أن تتوافق مع:

التطوّرات التكنولوجية الحاصلة ☐ الإمكانيات والبنى التحتية المتوفرة في المؤسسات الوثائقية ☐

الكم الساعي (ساعات الدراسة) ☐

أشياء أخرى أذكرها:

.....

.....

19. هل تتوفر جامعة الجزائر 2 على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة من أجل تقديم برامج دراسية تتماشى مع التطور التكنولوجي؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

إذا كانت إجابتك بـ "لا" أذكر أهم الوسائل التي تحتاجها:

.....

.....

المحور الخامس: آفاق برامج تدريس علم المكتبات

20. هل كنت تعلم بأن برامج التكوين المقدمة في قسم علم المكتبات بجامعة الجزائر 2 قد تختلف كلياً عن تلك المقدمة في نفس التخصص في جامعة أخرى؟

نعم ☐ لا ☐

مارأيك بهذا؟

.....

.....

21. هل أنت مع فكرة توحيد برامج التكوين في جميع أقسام علم المكتبات في الوطن؟

نعم ☐ لا ☐

22. هل تتوقع وجود تغييرات مستقبلية هامة في مجال التكوين في علم المكتبات؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟

.....

.....

الملخص

الملخص:

باللغة العربية:

تعد برامج التكوين من أهم الأسس التي يقوم عليها التكوين الجامعي وذلك يعود للدور الذي تلعبه في تأهيل طلبة وخريجين قادرين على أداء مهامهم في أحسن صورة وعلى أتم وجه.

ونظراً لما شهدته برامج التكوين في علم المكتبات من تطورات وتحولات أدت إلى تغيير طابعها ومحتوياتها كان لابد لنا من القيام بدراسة لهذه البرامج المقدمة في هذا التخصص، وبذلك إخترنا قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر2 لإقامة هذه الدراسة، ويعود هذا لعراقة هذا القسم وقدمه في مجال التكوين.

إن تحولات برامج التكوين إرتبطت أساساً بعاملين رئيسيين هما: ثورة التكنولوجيات الحديثة التي مست ميدان علم المكتبات وجميع ميادين وفروع المعرفة وأشكال الإنتاج الفكري.. وكذا تبني نظام ل م د من طرف الجامعة الجزائرية في محاولة لتحديث البرامج وجعلها أكثر مواكبة للعصر.

إن الدراسة التي نحن بصددها هي من الدراسات القليلة التي تناولت توافق البرامج الجديدة المدمجة في إطار تطبيق الألمدي في علم المكتبات مع تكنولوجيات المعلومات والإتصال،والتي سلطنا الضوء من خلالها على الصلة ما بين برامج التكوين والتطور التكنولوجي الحاصل، وقدمنا مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تلافي نقاط الضعف في هذه الصلة وذلك من أجل الوصول إلى برامج ناجحة تؤدي الغرض الذي وجدت من أجله.

باللغة الأجنبية:

Résumé :

Les programmes de formation universitaire constituent une des bases les plus importantes de formation grâce à son rôle à former des étudiants en mesure de s'acquitter des tâches et de travail parfaitement.

Compte tenu de ce que les programmes de formation ont connu de réorientation et d'évolution qui a conduit a modifier leur caractère et leurs contenus, il était nécessaire de faire une étude approfondie sur les programmes de bibliothéconomie.

Pour faire cette étude nous avons choisis le département de bibliothéconomie et de documentation d'université d'Alger 2.

La transformation des programmes de formation a été liée a deux facteurs principaux : la révolution des nouvelles technologies qui a touché profondément la bibliothéconomie, les autres domaines de connaissance et la production intellectuelle… ainsi que l'adoption du système LMD par l'université algérienne dans une tentative pour la modernisation et la rénovation des programmes.

Cette étude représente une des quelque études qui ont porté sur la convenance des nouveaux programmes de formation en bibliothéconomie (système LMD) avec les technologies de l'information et de communication.

A partir de cette étude, nous avons souligné le lien entre les programmes de formation et l'évolution des technologies et nous avons donné des recommandations visant a éviter les points faible pour l'accès à des programmes efficaces servir leur but.

الملخص

تعد برامج التكوين من أهم الأسس التي يقوم عليها التكوين الجامعي وذلك يعود للدور الذي تلعبه في تأهيل طلبة وخريجين قادرين على أداء مهامهم في أحسن صورة وعلى أتم وجه.
ونظراً لما شهدته برامج التكوين في علم المكتبات من تطورات وتحولات أدت إلى تغيير طابعها ومحتوياتها كان لابد لنا من القيام بدراسة لهذه البرامج المقدمة في هذا التخصص، وبذلك اخترنا قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر 2 لإقامة هذه الدراسة، ويعود هذا لعراقة هذا القسم وقدمه في مجال التكوين. إن تحولات برامج التكوين ارتبطت أساساً بعاملين رئيسيين هما: ثورة التكنولوجيات الحديثة التي مست ميدان علم المكتبات وجميع ميادين وفروع المعرفة وأشكال الإنتاج الفكري.. وكذا تبني نظام ل م د من طرف الجامعة الجزائرية في محاولة لتحديث البرامج وجعلها أكثر مواكبة للعصر. إن الدراسة التي نحن بصددها هي من الدراسات القليلة التي تناولت توافق البرامج الجديدة المدمجة في إطار تطبيق الألمدي في علم المكتبات مع تكنولوجيات المعلومات والاتصال،والتي سلطنا الضوء من خلالها على الصلة ما بين برامج التكوين والتطور التكنولوجي الحاصل، وقدمنا مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تلافي نقاط الضعف في هذه الصلة وذلك من أجل الوصول إلى برامج ناجحة تؤدي الغرض الذي وجدت من أجله.

الكلمات المفتاحية:

برامج التكوين؛ التكوين الجامعي؛ علم المكتبات؛ نظام ل.م.د؛ تكنولوجيا المعلومات و الاتصال؛ جامعة الجزائر 2؛ الطالب الجامعي؛ هيئة التدريس؛ مجتمع المعلومات؛ عولمة التعليم العالي.

نوقشت يوم 2 جوان 2015